المُستقبل العربيّ

السنة 42 العدد 484 حزيران/يونيو 2019



افتتاحية

دراسات

مقالات وآراء

كتب وقراءات

مركز دراسات الوحدة العربية

المُستقبَلُ العَربيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان
(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

3 ـ دار منظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	للمؤسسات
100 $ للنسخة الورقية.	150 $ للنسخة الورقية.
10 $ للنسخة الإلكترونية.	40 $ للنسخة الإلكترونية.
105 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **سبعة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثانية والأربعون | الرابع والثمانون والأربعمئة | حزيران/يونيو 2019

المحتويات

■ افتتاحية العدد

■ دراسات

لم يقتصر الغزو الأمريكي ـ البريطاني للعراق عام 2003، على تدمير مختلف مكونات الدولة العراقية، البشرية منها والمؤسسية والاقتصادية والثقافية، بل أسّس لبنية سياسية واقتصادية تعيد إنتاج التخلف والأزمات التي يصعب تجاوزها بسرعة أو بسهولة. من هذه الأزمات تعميق البنية الريعية للاقتصاد العراقي، فقد تميّز النظام الاقتصادي الذي انبثق من عملية التغيير السياسي التي ولدت في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، عن مرحلة ما قبل الغزو، أن السياسات الاقتصادية التي أسّس لها الاحتلال قد عملت على تعميق التوجه الريعي للاقتصاد العراقي، وساهمت في تفاقم الاختلالات الهيكلية بمختلف أنواعها.



رئيسة التحرير: لونا أبو سويرح　　　　مدير التحرير: فارس أبي صعب

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: بورتريه مأخوذة في مدينة مسقط، عمان – خاص **المستقبل العربي**.

نظام دولي جديد: عوامل التغيير والتعرية

لبيب قمحاوي(*)

مفكر وسياسي.

الكثير مما قد يعتبره البعض حادثاً عادياً أو أمراً عَرَضِياً ربما يكون في نتائجه وتبعاته مؤشراً إما على بداية انهيار وضع قائم، وإما على تولُّد استراتيجيات دولية جديدة، وإما على بداية تغييرات دولية مختلفة قد تعصف جزئياً أو كلياً بالأوضاع وبالتحالفات الإقليمية والدولية القائمة. ما يجري الآن ربما يكون في حقيقته مؤشراً على بداية انهيار النظام الدولي الحالي، والتوجه نحو نظام جديد يستند إلى أسس وضوابط وأهداف جديدة ومختلفة؛ قد يكون أهمها شح الموارد وازدحام العالم بشكل متنام يجعل من المنافسة على الأسواق والموارد الطبيعية وعوائد التكنولوجيا المتقدمة الأساس الأهم ـ إن لم يكن الوحيد ـ لتحديد المصالح المشتركة أو المتعارضة في العلاقات الدولية. ومع أن عوامل التغيير ما زالت قيد التكوين، إلا أن التنافس على الموارد الطبيعية المتناقصة والأسواق التي أصبحت مفتوحة أمام التدفق الكوني للتكنولوجيا الرقمية ومنتوجاتها، إضافة إلى الزيادة المطّردة للسكان، ما زالت هي الثوابت التي تترجم نفسها على هيئة مصالح لها الأولوية في عملية التغيير المقبلة.

ما زالت الأسس الحاكمة للنظام الدولي السائد والعلاقات بين الدول تعكس ـ وإن بشكل متناقص ـ أهمية المصالح الوطنية كما تمثلها الدولة الوطنية التقليدية ضمن إطار النظام الدولي الحالي، وما فيه من ضوابط وقيود تتم ممارستها من خلال الأمم المتحدة ومؤسساتها والقانون الدولي المعمول به والناظم للعلاقات بين الدول والمؤسسات الدولية المرتبطة به أو المنبثقة منه. وهذا القانون يستند في أصوله إلى أولوية الحق بعد سقوط النظام الدولي السابق عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي خاضها العالم نتيجة لمحاولة بعض الدول تطبيق مبدأ أولوية

(*) البريد الإلكتروني: lkamhawi@cessco.com.jo.

القوة على أولوية الحق؛ باعتبار أن القوة المسلحة هي منبع السيادة والإطار الحامي والضامن لها ولمطالبها ومصالحها وليس أي شيء آخر.

تشهد الحقبة الحالية وما فيها من تطورات ومسارات جديدة في السياسة الدولية وفي العلاقات بين الدول البدايات المبكرة لانهيار الأمم المتحدة، وكذلك القانون الدولي المستند إلى أولوية الحق، دون وجود أي اتفاق دولي على البديل. وما ساهم في تسريع هذه البدايات هو التصرف غير المسؤول للإدارة الأمريكية الحالية في استعمال قوتها وجبروتها لدعم نهج أولوية القوة، وفي استعمال حق الفيتو لدعم السلوك العدواني لها ولحلفائها حتى ولو تعارض ذلك مع القانون الدولي. وقد أدى هذا في النتيجة إلى إضعاف متزايد لصدقية الأمم المتحدة وفعاليتها وقدرتها على التعبير عن مبادئ وضوابط النظام الدولي السائد.

يَعتبر النظام الدولي الحالي العدوانَ المسلح أمراً خارجاً عن نطاق القانون الدولي ومفاهيمه وأهدافه، مع أن ذلك لم يؤدِّ إلى وقف ذلك النمط من الحروب ـ وإن كان قد ساعد على الحد منها ـ بوصفها نهجاً يتعارض مع جنوح النظام الدولي السائد للعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية. وقد أسهم هذا الوضع في خلق درجة معقولة من التوازن في كيفية معالجة النزاعات الدولية، وإن كان تطابق المصالح بين الدول المعتدية وبعض الدول الكبرى قد أدى في مناسبات متعددة إلى إضعاف قدرة الأمم المتحدة على فرض ما يكفي من الضوابط أو العقوبات لمنع النزاعات المسلحة أو الحد منها، وخصوصاً عندما تلجأ تلك الدول إلى استعمال حق الفيتو لوقف أي إجراءات عقابية أو رادعة للمعتدي.

من غير المتوقع أن تتم عملية إضعاف النظام الدولي السائد ومؤسساته بسرعة أو فجأة، بقدر ما ستتم تدريجياً وبصورة تراكمية وعلى مدى زمني طويل، لأن ذلك هو المسار التاريخي لعمليات التغيير الدولي؛ كون البديل سيكون من خلال استعمال القوة الفاحشة ذات البعد الكوني لفرض مثل ذلك التغيير بصورة سريعة، كما حدث عقب الحرب العالمية الأولى ومن ثم الثانية.

أكبر ضحايا التآكل المستمر والضعف المتزايد في بنية النظام الدولي السائد هم الدول الضعيفة ذات الأنظمة السياسية الشكلية والمستبدة والبنية الاقتصادية التي تخلو من مضمون حقيقي أو مؤسسية فاعلة. وهذه الدول عادة ما تصبح الضحية المبكرة والسهلة لعوامل التغيير السلبية. والوطن العربي ـ بوضعه الحالي المفكك والمتهرئ ـ هو مرشح طبيعي لأن يكون من أوائل الضحايا، وخصوصاً بعد أن أصبحت معظم دوله خاضعة لأنظمة حكم مستبدة وللنفوذ المباشر أو غير المباشر للقوى الأخرى المهيمنة إقليمياً أو دولياً، والتي قد تتعارض مصالحها مع مصالح الوطن العربي ككل أو كدول.

إن ما نحن بصدده يجعل من الهوية الوطنية أو الولاء القومي أو العقائدي أو الديني مفاهيم متآكلة تتميز بتنامي ضعف تأثيرها في الأحداث وأحياناً في القناعات السياسية للمواطن العادي، بوصفها شيئاً قيد الزوال، تتضاءل قيمتها تدريجياً في موازين الحسابات الدولية المؤثرة، ويصبح التعامل من خارج إطارها أمراً مقبولاً ضمن المفاهيم الاستراتيجية الجديدة. وهكذا تصبح المصالح المادية المشتركة، أو المتبادلة، هي الوعاء الجديد الحاضن للشعوب في إعادة تعريف وتكوين مصالحها المشتركة وتحالفاتها وعلاقاتها مع بعضها بعضاً، وذلك عوضاً من الرابطة الوطنية

أو القومية أو الأيديولوجية أو الدينية. هنا يبرز السؤال الأهم المتعلق بمستقبل الهوية الوطنية والدولة الوطنية، وما إذا كان هنالك في المدى المنظور عالم جديد يفتقر إلى الهوية الوطنية ويتعامل مع الدولة الوطنية على أنها شيء من الماضي. وإذا كان هذا ما نحن بصدده، فما البديل للدولة الوطنية؟ وما مصير العرب وهويتهم القومية؟

هل من الممكن أن يصبح لدينا عرب بلا عروبة؟ وهل بقاء العرب، سواء كشعوب أو كأمة، مرتبط بالعروبة كإطار أيديولوجي وكرابطة قومية؟ أم أن الأحداث سوف تتجاوزها إلى الحد الذي قد يحول العروبة إلى صفة مجازية لا تعني شيئاً محدداً، وتصبح الرابطة بين العرب مثلاً رابطة مادية مصلحية متذبذبة ومتغيرة، خالية من الثوابت والخطوط الحمر، عوضاً من كونها رابطة إنسانية حضارية أيديولوجية تصب في عمق التاريخ؟

إن استمرار أنظمة الاستبداد العربية بأولوياتها، المتعارضة في معظم الأحيان مع أولويات الشعوب، تعني عملياً استمرار حرب البقاء والوجود بين الأنظمة والشعوب واستفحال آثارها السلبية مع تنامي قوة الأنظمة وضعف الشعوب. وهذا قد يؤدي بالنتيجة إلى تحوُّل الدول إلى مَزَارع للأنظمة، والأوطان إلى مساحات جغرافية تضيق أو تتسع حسب رؤية النظام الحاكم المستبد؛ وهو ما قد يكون عاملاً إضافياً ضاغطاً في اتجاه إضعاف الهوية الوطنية والانتماء القومي واستبدالها بمفاهيم مثل الولاء للنظام الحاكم عوضاً من الولاء للوطن.

إن الإصرار على الالتصاق بالهوية الوطنية والإطار القومي قد يكون رداً عربياً ذاتياً ومتوقعاً لحماية مفاهيم وأطر سياسية تقليدية اعتادها العرب وقبلوها، وهو ما قد يعطيهم شعوراً بالأمان والاستمرارية. لكن سلوك الأنظمة العربية الحاكمة لا يسير في هذا الاتجاه نفسه، بل تحكمه عوامل وسياسات مصلحية قد تكون أكثر التصاقاً بما يريده العالم الخارجي والقوى المؤثرة فيه، التي تسير حثيثاً في اتجاه نظام عالمي جديد ومنظومة جديدة من القيم والعلاقات بين البشر.

إن تحول الدول من كونها تعبيراً عن الذات الوطنية، إلى ملجأ للشعوب القاطنة فيها، سوف يعني بالضرورة تآكل الإحساس بالانتماء الوطني والرابطة الوطنية وتحولها إلى رغبة متنامية في تأمين لقمة العيش والأمن والاطمئنان والاستقرار؛ حتى ولو كان ذلك في ظل الحاكم المستبد وضمن رؤيته الخاصة مما قد يؤدي إلى تحوُّل الأوطان إلى مساحات جغرافية بعدما تفقد صفتها السياسية كهوية وطنية وكأساس للمواطنة والحقوق المرتبطة بها.

سوف تصبح القضايا المرتبطة بالنضال الوطني أو العقائدي، في ظل النظام الدولي الجديد، قضايا مرتبطة بالمصالح والقدرة على الحفاظ على تلك المصالح، وهي بذلك سوف تكون قضايا متغيِّرة بتغيُّر المصالح وليست ثابتة بحكم ارتباطها بالثوابت الوطنية. كما تشير التطورات الأخيرة فإن قضايا النضال الوطني أو العقائدي قد تُصنّف عموماً بوصفها قضايا إرهاب، باستثناء تلك المرتبطة بمصالح القوى المهيمنة على مقدرات العالم طبقاً للنظام الدولي الجديد. وهكذا فإن غياب الثوابت والجنوح نحو الانتقائية في التصنيف سوف يجعل من النظام الدولي الجديد كتله هلامية تفتقر إلى ثوابت دولية وأخلاقية تؤدي إلى الاستقرار العالمي، وتصبح العلاقات الدولية محكومة بمصالح متغيرة في عالم يزداد سكانه باطّراد، وتقل موارده الطبيعية باطّراد أيضاً.

وتزداد عوامل الاضطراب المرتبطة بالمصالح المتغيرة تأثيراً وأهمية على حساب عوامل الاستقرار المرتبطة بالثوابت الدولية المتناقصة.

قد يعتقد البعض أن هذا التغيير هو نحو الأفضل، ولكن الحذر يجب أن يرافق مثل تلك الرؤية لأن عالماً مرتبطاً بالمفاهيم المصلحية البحتة، المستندة إلى امتلاك ناصية القوة سوف يكون بالتأكيد عالماً متوحشاً تحظى فيه الرؤية الإنسانية على أدنى مراتب الاهتمام. والقانون الإنساني المستند إلى التجارب والآلام التي رافقت قروناً من الحروب والتطاحن والدمار والتضحيات والتنمية والتقدم والإنجازات، الذي يهدف إلى التعامل مع الشعوب بمنظور إنساني حضاري مغلف بالرحمة والمشاركة، سوف يتقهقر فاسحاً المجال أمام قانون شرس، لا يحترم سوى القوة والمصالح المادية كما تجسده الآن إدارة ترامب الأمريكية بصورة أولية وابتدائية، وإن كان يتميَّز في أصوله منذ البداية بالأنانية المطلقة وافتقاره إلى الرحمة بصورة واضحة.

سوف تختفي المفاهيم السائدة لمصلحة مفاهيم جديدة، لن تكون محصورة بالسياسة بل تشمل الاقتصاد والبيئة والموارد وكيفية إدارتها أيضاً، إضافة إلى ملكية المصادر الطبيعية الأساسية والتعامل مع قضايا المناخ، وما قد يتمخض عنها على مستوى كوني. والحروب الإلكترونية والطائرات بلا طيار سوف تجعل من مفهوم الحروب التقليدية شيئاً من الماضي، وتعزز قدرة الدول التي تمتلك ناصية القوة ـ بصورها المختلفة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية ـ على السيطرة على المصادر الطبيعية والشعوب والأسواق. والنمط الجديد من الحروب التجارية، مثل التي تجري الآن بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بكل تأثيراتها في الاقتصاد الدولي وفي سوق المال والأسهم العالمية، أو كالتي جرت سابقاً بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على نظام الحماية لسلع بعينها مثل الفولاذ، يعطي مؤشراً عن طبيعة صراع المصالح وأدوات الصراع في النظام الدولي الجديد. وهكذا، فإن الدول القوية في ظل هذا النظام ستزداد قوة والدول الغنية ستزداد غنىً، والشعوب الفقيرة سوف تزداد بؤساً.

شعوب البلاد التي تكتنفها الحروب ـ سواء الأهلية أو الخارجية ـ أصبحت تسعى للهجرة إلى دول الصف الأول التي تستطيع تقديم حياة أفضل لمواطنيها. وأصبحت المواطَنة بشكلها القانوني والإداري أقوى من الوطنية بشكلها السياسي، وقريباً سوف تتحكم إمكانات الفرد وخبراته وظروف العرض والطلب في إعطاء أي شخص حقوق المواطنة في بلد ما من دون أن يرتبط ذلك بالانتماء الوطني السياسي بالضرورة.

الحقوق المكتسبة المرتبطة بالهوية الوطنية والانتماء الوطني سوف تصبح أقل أهمية من امتلاك القدرة على تلبية متطلبات سوق العرض والطلب العالمية، التي تحدد فرصة الحصول على مواطنة هذه الدولة أو تلك. والدول لن تكون تعبيراً عن الانتماء الوطني بقدر ما ستكون تعبيراً عن مجموعة المصالح التي تربط مجموعة من البشر في بقعة جغرافية ما وإلى الحد الذي ستختفي فيه الدولة القطرية لمصلحة مجموعات إقليمية أكبر وأقل تمسكاً بالهوية الوطنية مثل أوروبا والاتحاد الروسي.

العرب أقل قدرة على استيعاب تلك المتغيرات المعقدة، وأقل استعداداً للقبول بها، نظراً إلى حداثة فكرة الدولة الوطنية والهوية القومية العربية وعدم نضجها في السياق التاريخي لحياة

الشعوب، وبالتالي تنامي الإحساس بالضياع في حال فقدانها كهوية سياسية وطنية قبل أن تكون قد نضجت وترسخت. علماً أن قضايا الصراع التي تعصف بالمنطقة العربية مرتبطة بالمفهوم التقليدي للهوية الوطنية ممثلة بالدولة الوطنية وقضايا التحرير المرتبطة بها مثل قضية فلسطين وتحريرها وحق الشعب الفلسطيني في دولته الوطنية المستقلة. يضاف إلى هذا أن الإطار الأيديولوجي للقومية العربية يسعى إلى دولة الوحدة كتجسيد نهائي لتلك الرابطة. من هنا فإن الرفض العربي المتوقع للتغيرات القادمة في النظام الدولي الجديد ربما لا يكون مبعثه الرفض الواعي والقادر، بقدر ما هو تجسيد للإحساس العربي بالضياع والخوف الناتج من متغيرات قادمة من خارجه تفرض تغييراً سابقاً لحالة النضج الوطني؛ الذي يسمح بالانتقال من مرحلة قائمة إلى مرحلة أخرى جديدة تدفع بمنظومة من القيم والمفاهيم؛ التي تتناسب وظروف عالم خارجي قادر على الاستفادة منها، في الوقت الذي يفتقد فيه الوطن العربي مثل تلك القدرة.

ولعل صفقة القرن تهدف إلى التناغم مع تلك المتغيرات من خلال تكريس سيطرة الدولة الأقوى في الإقليم (إسرائيل)، وتجاوز مفهوم الهوية الوطنية من خلال التقدم بأفكار تهدف إلى القفز فوق مفهوم حق تقرير المصير للفلسطينيين وهدف الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة، لمصلحة مفهوم دولة إسرائيل الشرق الأوسطية المهيمنة على الإقليم عموماً. علماً أن المجتمع الإسرائيلي يمثل مجتمعاً مرتبطاً بمصلحة الإسرائيليين المشتركة في استعمار الأرض الفلسطينية وما يجاورها؛ مستغلين بذلك الإطار اليهودي الصهيوني كقوة جامعة لتلك المصلحة أكثر منه كهوية وطنية ذات مدلول أيديولوجي حقيقي، حيث إن الهوية اليهودية للدولة سوف تضعف تدريجياً لمصلحة صفتها الشرق الأوسطية بعدما تحصل إسرائيل على كل ما تريد من الفلسطينيين، إن استطاعت ذلك! فمفهوم يهودية الدولة يعني في أصوله الحقيقية «لافلسطينيتها» ورفض أي علاقة لها بالفلسطينيين أكثر من أي أمر آخر □

هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الريعية والدولة التنموية

فلاح خلف علي الربيعي(*)

أستاذ الاقتصاد الصناعي المساعد،
قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

تعَدّ معرفة هوية النظام الاقتصادي، مدخلاً لاستقراء واقع الاقتصاد، وتسهل من مهمة استشراف مستقبله. وعند الحديث عن طبيعة النظام الاقتصادي، لا بّد من التطرق إلى قضايا جوهرية تتعلق بحجم الموارد وكيفية تخصيصها، وأسلوب اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والاستثمار والتوزيع، وهل إن هذه القرارات تتسم بالرشادة والكفاءة في استخدام المواد وتعظم من مستوى المنفعة الاجتماعية والربحية القومية.

وبقدر تعلق الأمر بالاقتصاد العراقي فإنه يمتلك مجموعة من الخصائص والسمات المميزة، فهو اقتصاد نفطي، يقف في طليعة قائمة الدول النفطية، فضلاً عمّا يحظى به من تنوّع موردي مادي وبشري. وبالنظر إلى خصوصية مورد النفط كمورد طبيعي ناضب، يتأثر بشدة بظروف الأسواق الدولية، التي تقرر مستوى الأسعار، ومعدلات وسقوف الإنتاج، وحجم الصادرات، وبالتالي حجم الإيرادات النفطية، فإن هذه الظروف أسهمت في تجريد الاقتصاد العراقي من ملامحه التنموية التي يفرضها تنوعه الموردي والبشري وجعلته رهينة للصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، التي ظلت تعصف بحالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأفقدت عملية التنمية صفة الاستدامة.

بناء على ما تقدم يمكن القول إن المشكلة الاقتصادية في العراق تعود إلى فشل الأنظمة التي حكمت العراق منذ خمسينيات القرن الماضي، في تحقيق مهمة الانتقال نحو الاقتصادي التنموي من خلال استثمار الثروة النفطية في تنويع الاقتصاد وخلق فرص التشغيل المنتج ورفع مستوى التنمية البشرية. وما يميز النظام الاقتصادي العراقي اليوم ـ الذي انبثق من عملية التغيير السياسي التي ولدت في ظل ظروف الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 ـ عن

(*) البريد الإلكتروني: faalah@gmail.com.

الأنظمة السابقة، هو أن السياسات الاقتصادية التي طُبقت في ظل هذا النظام قد عملت على تعميق التوجه الريعي للاقتصاد العراقي، وساهمت في تفاقم الاختلالات الهيكلية بمختلف أنواعها، بعد أن أعلن هذا النظام صراحة عن تبنّيه نموذج النظام الاقتصادي الريعي التابع، وانسحابه الكامل من النشاط الإنتاجي المحلي غير النفطي، من دون أن يعوّض هذا الانسحاب بقيادة اقتصادية مؤثرة تمنح القطاع الخاص الوطني دوراً أكبر في زيادة الاستثمار والتشغيل المنتج، وقد اسهم هذا التوجه في تكريس التبعية بمختلف أشكالها، والتخلي عن الاستراتيجيات والخطط والسياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والنهوض بالتنمية الداخلية ممثلة بقطاعات الناتج غير النفطي وبخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية، بعد أن كان الأمل كبيراً ـ من قبل المجتمع العراقي والقوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير ـ في أن يتجه التغيير نحو بناء نظام اقتصادي ليبرالي مؤسسي عقلاني وحداثوي يعمل على تطبيق استراتيجية تنموية جديدة تنجح في بناء اقتصاد متنوع ومتحرر من هيمنة الريع النفطي والسوق النفطية العالمية، يقوده قطاع خاص وطني قادر على زيادة الاستثمار والتشغيل المنتج. غير أن ميزان القوى غلب مصلحة تحالف جماعات الضغط السياسي من ممثلي المكونات والأحزاب المؤتلف مع الرأسمالية الطفيلية ورأسمالية المحاسيب، وهذا التحالف دفع النظام نحو تبني النظام الاقتصادي الريعي ـ الليبرالي التابع لضمان استمرار تدفق الثروة النفطية وضمان استمرار تحصيل الريع. ومن الطبيعي أن يقود هذا التوجه إلى إهمال قضية التنمية والتنويع الاقتصادي.

إن المشكلة الاقتصادية في العراق تعود إلى فشل الأنظمة التي حكمت العراق منذ خمسينيات القرن الماضي، في تحقيق مهمة الانتقال نحو الاقتصادي التنموي من خلال استثمار الثروة النفطية في تنويع الاقتصاد.

أولاً: الإطار النظري لهوية النظام الاقتصادي

1 ـ مفهوم الهوية

يشتمل مفهوم الهوية على مجموعة الخصائص التي تشكل الصفات الجوهرية الثابتة المميزة لشخصية الفرد أو المجتمع أو الاقتصاد، التي تمنحه التفرد والخصوصية، وتقوده إلى إدراك ذاته كموضوع في إطار علاقاته بالآخر. وهو مفهوم مركب يتكون من مجموعة العناصر الثقافية والتاريخية والعرقية والجغرافية والدينية واللغوية والسياسة والاقتصادية[1]. فالهوية تمثل حقيقة وجودية تنمو وتنضج وتتكامل بوجود هذه العناصر. كما أنها قد تتعرض للفناء أو الانشطار تحت تأثير الصدمات والتحديات والتهديدات التي تواجه الهوية[2]. فالبنية المعيارية للهوية لا تعني مجرّد انتماء الأفراد أو المجتمعات إلى تلك العناصر، بل هي نتاج لشبكة العلاقات التي تتكون بين

(1) أليكس ميكشللي، **الهوية**، ترجمة علي لطفي (دمشق: دار الوسيم للخدمات للطباعة، 1993).

(2) حازم الببلاوي، «الهوية والمصلحة: الدولة الريعية والديمقراطية،» **الاجتهاد**، العدد 12 (شتاء 2011).

هذه العناصر، والهوية بمفهومها الدينامي هي بنية تواصلية وتفاعل مع الآخر المختلف وليس نعرة قومية أو إثنية وانكفاء على الذات وعزلة. هذه الهوية التواصلية هي التي تضمن «اتصالية» المجتمع وتحدد طريقته في رسم الحد الذي يفصله عن محيطه وفي تعيين نمط الانتماء إليه، وقد تدرّجت دلالة الهوية من بنية القرابة (في حدود القبيلة) إلى بنية تماهٍ عقدية دينية أو سياسية (في نطاق الإمبراطوريات القديمة) لكنّها انتهت إلى بنية كلية للأنا. في ظل النظام الرأسمالي الحديث الذي ينظر إلى أفراد مجتمعه بوصفهم «ذوات» حقوقية؛ وذوات أخلاقية؛ وذوات سياسية حرة، وفي ظل هذا النظام أصبح الفرد الحديث «مالكاً» حقوقياً و«شخصاً» أخلاقياً و«مواطناً» سياسياً في آن واحد. وبذلك تتكون الهوية الحديثة على قاعدة «الشرعية والخلقية والسيادة». بيد أنّ الهوية الحديثة تعاني أيضاً تعارضاً داخلياً فيها بين طابعها الكوني وطابعها المحلّي الذي يشكّل قوام الدولة ـ الأمة. فلم تعد الخصوصيات القومية (العرقية والطائفية واللغوية والثقافية والجهوية والأقلية) كافية وحدها لتأمين الحاجة إلى هوية جماعية تكون قابلة للمصالحة مع البنى الكونية للأنا لذلك على المجتمع المعاصر أن يتغيّر ليس على مستوى إنتاجي فقط؛ على مستوى «سيرورات إنشاء المعايير والقيم التي تميّزه» (نفسه)، أي على مستوى هويته أيضاً[3]. وفي القلب من مفهوم الهوية المركب توجد الهوية الاقتصادية.

2 ـ مفهوم النظام الاقتصادي

يعرَّف **النظام** على أنه وحدة معقدة تتكون من مجموعة من الأجزاء المختلفة تخضع جميعها لخطة عامة أو كونها تخدم هدفاً عاماً، وأن هناك مقاطع داخلية مكونة لهيكل النظام وأخرى خارج النظام. وتسمّى المقاطع الداخلية المتغيرات وتكون أكثر كثافة في تصرفها وسلوكياتها مقارنة بالمتغيرات الخارجية. فاذا كانت تلك المتغيرات سياسية فإنها تكون نظاماً سياسياً وإذا كانت اجتماعية فتكون نظاماً اجتماعياً أما اذا كانت اقتصادية فتكون نظاماً اقتصادياً[4].

أما **النظام الاقتصادي** فيعرّفه فيرنر سمبارت (Werner Sombart) بأنه: المظهر الذي يجمع بين ثلاثة عناصر، هي: الروحية التي تنعكس في الدوافع البارزة للأنشطة الاقتصادية؛ والشكل وهو مجموعة العوامل الاجتماعية والحقوقية والقانونية التي تحدد إطار الحياة الاقتصادية؛ والماهية، وهي مجموعة الوسائل والتقنيات التي تجري بواسطتها التحولات المادية في الزراعة والصناعة والتجارة. تتحدد طبيعة النظام الاقتصادي من التداخل المنطقي بين هذه العناصر الثلاثة، وأن عنصر الشكل هو المحدد الرئيسي لطبيعة النظام؛ فهو تعبيرٌ عن الروحية التي تنعكس في النهاية بالخلفية الأيديولوجية، التي يقوم عليها النظام، وتتوافق الروحية أيضاً مع مستوى معين من تطور وسائل الإنتاج[5].

---

(3) الناصر عبداللاوي، **الهوية التواصلية في تفكير هابرماس** (بيروت: دار الفارابي، 2012).

(4) مظهر محمد صالح، «توصيف النظام الاقتصادي في العراق.. الماركنتالية الوطنية بين السوق الحرة ومركزية الدولة،» وكالة أنباء الإعلام العراقي (2015) <https://bit.ly/2H6zEb0>.

(5) **الموسوعة العربية** (النسخة الإلكترونية)، «الأنظمة الاقتصادية»، <http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14984>.

هناك من يحدد معنى النظام الاقتصادي بثلاثة عناصر أخرى هي الأيديولوجيا والقوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج[6]. وعلى هذا الأساس أيضاً تعرِّف جوان روبنسون النظام الاقتصادي بأنهُ: وحدة تتطلب مجموعة من الأحكام مع توافر الأيديولوجيا التي تسوغ تلك (الأحكام) ومستوى من الوعي يتمتع به أي فرد على نحو يجعله يثابر من أجل تحقيق تلك الأحكام[7].

ما يميز النظام الاقتصادي العراقي اليوم [...] هو أن السياسات الاقتصادية التي طُبقت في ظل هذا النظام قد عملت على تعميق التوجه الريعي للاقتصاد العراقي، وساهمت في تفاقم الاختلالات الهيكلية بمختلف أنواعها.

طرأت مجموعة من التطورات على مفهوم النظام الاقتصادي عززت محتواه المنطقي، وتمكنت من تقديم مجموعة من النماذج والآليات والقواعد والترتيبات المؤسسية الهادفة إلى تحسين عملية توظيف الموارد لرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية والتكنيكية وتحقيق العدالة في التوزيع، التي أخذت تنظر إلى النظام الاقتصادي على أنه نظام يتكون من مجموعة من العناصر التي ترتبط فيما بينها بمجموعة من العلاقات، وتحدد الأهمية النسبية لكل عنصر من هذه العناصر بمدى تأثيره في حركة الإنتاج والنشاط الاقتصادي في ظروف معيَّنة. فإذا ما نظرنا إلى عناصر الإنتاج بوصفها متغيرات مؤثرة في عملية الإنتاج وفي حركة النشاط الاقتصادي، فإن تأثير هذه العناصر يتفاوت بحسب نمط العلاقة بين هذه المتغيرات وتنظيمها ونسب الإحلال فيما بينها، التي تتأثر بدورها بكثافة العنصر الإنتاجي في البلد المعني وبآليات التصرف بعناصر الإنتاج من قبل النظام الاقتصادي، ومدى نجاح تلك الآليات في تحقيق الأمثلية الاقتصادية ورفع مستوى الرفاهية وتحقيق العدالة الاجتماعية[8].

إن تلك التصورات حول العلاقات بين الموارد الإنتاجية وقوى الإنتاج سبق أن تناولتها عدة نظريات ونماذج بهدف توضيح شروط التوازن العام في النظام الاقتصادي، ويعود الاهتمام بالعلاقات بين الموارد الإنتاجية وحركة التدفقات الدائرة بين الأنشطة الاقتصادية، وتأثيرها في النظام الاقتصادي إلى كانتيون (Cantillon) في بداية القرن الثامن عشر، ثم شهدت تطوراً ملحوظاً على يد فرانسوا كيناي (François Quesnay) الذي صور النشاط الاقتصادي في مجموعها على أنه عملية للإنتاج، ولتجديد الإنتاج. ويعد الجدول الاقتصادي لفرانسوا كيناي نقطة البدء في تحليل ماركس لنماذج تجديد الإنتاج البسيط والموسع، ويعترف ماركس له بالفضل في تزويده بالأساس الذي استطاع من خلاله تطوير نماذج تجدد الإنتاج. كما استند Leontief إلى هذا الجدول في بناء جدول المدخلات ـ المخرجات الذي يشرح علاقات التشابك المتبادل بين

---

(6) مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2002)، ص 23.

(7) Joan Robinson, *Economic Philosophy* (Harmondsworth, Middlesex, England: Penguin Books Ltd., 1962), p. 18.

(8) Harvey Leibenstein, *Economic Backwardness and Economic Growth: Studies in the Theory of Economic Development* (London: John Wiley and Sons, 1957), p. 17.

خطوط الإنتاج والأنشطة المكونة للاقتصاد القومي، بعد أن وظف التقنيات الرياضية التي أدخلها كل من فالراس وباريتو في تحليلهما لشروط التوازن العام[9].

وبقدر تعلق الأمر بالنظام الاقتصادي في الدول المتخلفة، يمكن أن نعد التفسير الذي قدمه ليبنشتاين من أكثر التفسيرات شمولية، إذ يرى ليبنشتاين أن النظام الاقتصادي في الدول المتخلفة يخضع لمجموعة من الصدمات والمنشطات (Shocks and Stimulants)، فبينما تسهم الصدمات في خفض الدخل فإن المنشطات تعمل على زيادته، فهذه البلدان ستظل فقيرة ومتخلفة عندما تضعف المنشطات وتقوى الصدمات (العوامل السلبية). أما إذا توسعت المنشطات فستتهيأ الظروف المواتية لتحقيق النمو المستدام. وتتوسع القوى الدافعة للنمو من خلال: التوسع في الأنشطة المحفزة للنمو وانخفاض نسبة رأس المال إلى الإنتاج وتطوير البيئة الاجتماعية التي تعزز الحراك الاجتماعي والاقتصادي وتوسع قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات وتشجيع التخصص وتقسيم العمل وخلق الظروف الاجتماعية والثقافية الكفيلة بخفض معدل نمو السكان.

إن تحقيق التنمية في الدول المتخلفة يقتضي أن يعمل النظام الاقتصادي على تهيئة البيئة التي يمكن أن تزدهر فيها «الحوافز الإيجابية»، وهذا الأمر يستلزم تحقيق الحد الأدنى من الجهد الإنمائي للحفاظ على معدل مرتفع للنمو الاقتصادي.

أما العوامل السلبية «الحوافز الصفرية»، فهي العوامل التي لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ولكنها تحدث تغييراً في توزيع الدخل. ويشارك رجال الأعمال في الدول المتخلفة في تعزيز أنشطة المجموع الصفري، من خلال استغلال نفوذهم السياسي في تحقيق الاحتكارات وتحصيل الريع من خلال: إدارة المشاريع من قبل مجموعة أنشطة المجموع الصفري وهيمنة الأنشطة التقليدية في القطاع المنظم وغير المنظم، ومقاومة المعرفة والأفكار الجديدة والتعلق بالأفكار والعادات التقليدية القديمة وزيادة الاستهلاك والتوظيف غير المنتج للموارد وزيادة السكان وارتفاع نسبة رأس المال الناتج.

إن تحقيق التنمية في الدول المتخلفة يقتضي أن يعمل النظام الاقتصادي على تهيئة البيئة التي يمكن أن تزدهر فيها «الحوافز الإيجابية»، وهذا الأمر يستلزم تحقيق الحد الأدنى من الجهد الإنمائي للحفاظ على معدل مرتفع للنمو الاقتصادي. بهذه الطريقة، ستزدهر أنشطة المجموع الإيجابي الدافعة للنمو، ويمكن التغلب على أنشطة المجموع الصفري المثبطة للنمو، نتيجة لهذا الحد الأدنى من الجهد الإنمائي الحاسم، الذي سيقود إلى زيادة دخل الفرد وبالتالي زيادة مستوى الادخار والاستثمار[10].

---

(9) Yoshiro Kamitake, «Fundamental Concepts for Economic Systems Theory,» *Hitotsubashi Journal of Economics* (Hitotsubashi University), vol. 50, no. 2 (December 2009), pp. 75-86.

(10) Leibenstein, Ibid., pp. 20-22.

يعزى استمرار التخلف وفق هذه النظرية إلى عدم بذل النظام الاقتصادي في الدول المتخلفة لجهود إنمائية كافية للقضاء على الأنشطة الصفرية التي تمثل عوائق النمو، وعلى الرغم من ظهور قوى إيجابية دافعة للنمو تخل بهذا التوازن إلا أن هذا الإخلال بالتوازن سيواجه القوى السلبية المثبطة للنمو. وتتوقف الحصيلة النهائية على القوة النسبية لكل من القوة الدافعة والقوة المعوقة للنمو. وحدد ليبنشتاين ثلاثة مسارات لتوضيح مدى نجاح الأنظمة الاقتصادية في توظيف الموارد الإنتاجية لتحقيق النمو المستدام هي[11]:

المسار الأول: أن النظام الاقتصادي سوف يظل دائماً في حالة توازن عند مستوى منخفض من الدخل، أي في حالة ركود مستمر، بحيث إن أي اختلال في هذا التوازن، مهما عظمت قوته ومهما كبر حجمه، سيولد قوى تعمل في الاتجاه المضاد. فالقوى السلبية تكون أقوى دائماً وأبداً من مفعول القوى الإيجابية للنمو مهما كانت قوتها، التي ستعمل على إعادة إنتاج التخلف لضمان دوران الاقتصاد القومي دائماً في الحلقة المفرغة. وقد استبعد ليبنشتاين هذا الاحتمال على أساس أنه من غير المعقول وجود مثل هذا النوع من النظام الاقتصادي.

المسار الثاني: إن أي اختلال في التوازن، سيضع النظام الاقتصادي على مسار حركة تراكمية نحو الأعلى ويتحقق هذا المسار في الدول الصناعية.

المسار الثالث: أن يكون النظام الاقتصادي في حالة من التوازن شبه المستقر بالنسبة إلى الاختلالات البسيطة ولكنه ليس كذلك للاختلالات الكبيرة، وأن النتيجة النهائية ستتوقف على مدى قوة كل من العوامل الإيجابية وقوة مفعول القوى السلبية.

3 ـ هوية النظام الاقتصادي

على الرغم من عدم وجود تعريف محدد لهوية النظام الاقتصادي، إلا أنه يمكن أن يستدل عليها من خلال أشكالها وأنواعها، التي تعددت وتنوعت بحسب المنظور الذي ينظر من خلاله، فالبعض يعزو الهوية إلى النشاط الاقتصادي الذي تصنف الدولة من خلاله إلى دولة (زراعية صناعية خدمية ريعية). ويمكن تصنيف الدول أيضاً بحسب نظامها الاقتصادي إلى (رأسمالية اشتراكية نظام مختلط)، بينما صنفها آخرون إلى هوية أحادية وأخرى مركبة. ويرى آخرون أنها يمكن أن تقسم إلى دول متقدمة أو صاعدة أو نامية، كما يمكن تقسيمها إلى هوية فطرية وهوية مكتسبة[12].

وتشير النظم الاقتصادية إلى مجموعة الأحكام والقواعد والوسائل التي تطبق على النشاط الاقتصادي لحل مشاكله الاقتصادية في النواحي الإنتاجية والتوزيعية والتبادلية، ويتكون النظام الاقتصادي من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التي تتعامل مع الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك للسلع والخدمات ضمن مجتمع معيَّن. فالنظام الاقتصادي هو نظام الإنتاج، وتخصيص الموارد،

---

(11) Ibid., pp. 23-33.

(12) حازم حسانين، «إشكالية الهوية الاقتصادية للدولة المصرية في ضوء بعض النماذج الدولية،» <https://bit.ly/2JlkKk5>.

وتوزيع السلع والخدمات داخل مجتمع أو منطقة جغرافية معينة. ويشمل الجمع بين مختلف المؤسسات والوكالات والهيئات وعمليات صنع القرار، وأنماط الاستهلاك التي تمثل الهيكل الاقتصادي للمجتمع معيَّن. على هذا النحو، والنظام الاقتصادي هو نوع من النظام الاجتماعي. أسلوب الإنتاج هو مفهوم ذات الصلة.

يركز تحليل النظم الاقتصادية تقليدياً على الانقسامات والمقارنة بين اقتصادات السوق والاقتصادات المخططة، وعلى التمييز بين الرأسمالية والاشتراكية. وفي وقت لاحق، توسّع تصنيف النظم الاقتصادية ليشمل الموضوعات والنماذج الأخرى التي لا تتوافق مع الفصل التقليدي، والتي تشمل الفئات الفرعية التالية من الأنظمة المختلفة: الموارد الطبيعية؛ الطاقة؛ بيئة؛ الدراسات الإقليمية؛ الاقتصاد السياسي؛ المؤسسات القانونية؛ حقوق الملكية. ويهدف النظام الاقتصادي إلى تحديد الشروط الموضوعية اللازمة لفرض استخدام عقلاني للموارد الإنتاجية المتاحة من قبل المتصرفين بهذه الموارد، سواء كانت الدولة أم القطاع الخاص باتجاه تعظيم التراكم الإنتاجي وزيادة الرفاهية الاقتصادية ومحاولة إزالة معوقات النمو الاقتصادي، ومواجهة العوامل السلبية المثبطة للنمو؛ وبصرف النظر عن طبيعة هذا التدخل أو طبيعة المرحلة التي يمر بها البلد، بل وبصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي. وقد أكدت معظم التجارب التنموية دور الدولة الفاعل في هذا المجال، حتى تلك التجارب الأكثر ليبرالية. وهذا ما جعل آرثر لويس يقول «إنني لم أعلم بوجود أي مجتمع في أي مكان أو زمان لم تقم فيه الدولة بدور فاعل في ضبط الإنتاج والتوزيع»[13].

إن وصول النظام الاقتصادي إلى تحديد الشروط الموضوعية اللازمة لتحقيق شخصية اقتصادية مميزة للدولة، ينطلق من حرص الدولة على تميز نفسها من خلال تبنيها استراتيجية تنموية تعزز قدرتها الإنتاجية والتنافسية وتجعلها ذات ثقل بين بلدان العالم. وعليه فإن تحديد هوية للنظام الاقتصادي يعد تبنياً لخارطة طريق تساهم في تحديد الخطوط العريضة التي تهتدي بها مؤسسات الدولة وتعتمدها في رسم خططها الاستراتيجية الخاصة بالنمو والتنمية، التي تؤدي إلى تغليب المصلحة الاقتصادية الوطنية وتحقيق الأهداف المنشودة وفي مقدمتها التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي. في المقابل، إن تجاهل مثل هذه التوجهات سيكرس حالة التخلف ويعزز مستوى التبعية الاقتصادية بأبعادها المختلفة، ويقود إلى اضمحلال الهوية الاقتصادية الوطنية، والبصمة الاقتصادية المميزة[14].

إن تلك الحقائق تؤكد أهمية تبنّي الخيارات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية القادرة على تعزيز هوية النظام الاقتصادي في العراق من خلال بناء دولة المؤسسات القادرة على الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمن وفرض النظام العام والعدالة بين المواطنين بقوة القانون.

---

(13) Arthur Lewis, *The Principles of Economic Planning* (London: Unwin University Book, 1965), p. 8.

(14) الببلاوي، «الهوية والمصلحة: الدولة الريعية والديمقراطية».

ثانياً: توصيف النظام الاقتصادي في العراق

يعد توصيف النظام الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 مدخلاً ضرورياً لتشخيص طبيعة التحول الذي طرأ على هذا النظام، فبعد تجربة استغرقت أكثر من ثلاثة عقود، عاشتها البلاد في ظل نظام اقتصادي ريعي ـ مركزي قائم على التمركز الشديد للدولة استطاعت الدولة المتحولة في عام 2003 توصيف نظامها الاقتصادي الجديد كنظام (ريعي ـ ليبرالي)[15].

إن تحديد هوية للنظام الاقتصادي يعد تبنياً لخارطة طريق تساهم في تحديد الخطوط العريضة التي تهتدي بها مؤسسات الدولة وتعتمدها في رسم خططها الاستراتيجية الخاصة بالنمو والتنمية.

نصت الفقرة ثانياً من المادة (112) من دستور العراق عام 2005، على أن تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار. وأكدت المادة (25) من هذا الدستور أن الدولة تكفل إصلاح الاقتصاد العراقي وفقاً للأسس الاقتصادية الحديثة من أجل ضمان الاستثمار الكامل لموارده وتنوع مصادره وتشجيع وتنمية القطاع الخاص. أما المادة (26) فقد شددت على أهمية فصل اقتصاد السوق الحر وقطاع الأعمال عن نشاط الحكومة. وقد أكدت تلك الفقرات ما يأتي:

1 ـ السمة الريعية للاقتصاد العراقي

الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي، يعتمد في عائداته النقدية اعتماداً شبه مطلق على «الريع النفطي»، في غياب أي أنشطة إنتاجية أخرى تسهم في الإيرادات العامة، نتيجة لضعف ومحدودية قاعدة الإنتاج السلعي. ربما يتنافى هذا الأمر مع حقيقة اقتصاد السوق الذي يقتضي أن يكون النشاط الخاص هو مصدر الفائض الاقتصادي.

إن هذا الاعتماد شبه المطلق على الريع الخارجي جعل الدولة تنظر إلى إيرادات النفط بوصفها ريعاً خارجياً مكتسباً تحصل عليه من بيع النفط في الأسواق الخارجية وكأنه هبة خارجية مستمرة ومنتظمة ولا يتولد من العمليات الإنتاجية الداخلية للاقتصاد الوطني، في ظل انعدام الترابطات الإنتاجية بين إنتاج النفط وبين قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى. لذلك فإن الاقتصاد العراقي يعتمد كلياً على إيرادات النفط وبنسبة تتجاوز 95 بالمئة من الموازنة العامة. إن استمرار هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي تفسر سبب استمرار الحاجة إلى الدور المركزي للدولة

---

(15) مظهر محمد صالح، «التحليل الاقتصادي لأزمة النموذج الريعي ـ الليبرالي الراهن في العراق،» مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد (حزيران/يونيو 2015)، <https://drive.google.com/file/d/0B2JknZwYJ F35Q2UydF9JdW1tQnc/view>.

في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان على الرغم من التوجهات الليبرالية، وهو ما يؤدي إلى مزيد من مركزية الدولة. والواقع أن الاقتصاد الريعي قد أحدث خللاً في ميزان القوى المجتمعية بين الدولة والمجتمع من خلال استقواء الدولة بمصادر التمويل الريعي وضعف المجتمع، وكلما ضعف اعتماد الدولة على المجتمع، ضعفت مكانة المواطن، وأصبح عبئاً على الدولة التي تقوم بإطعامه وإخضاعه من أجل القبول بالأمر الواقع. يقود هذا الأمر إلى تقوية الحلقة المفرغة بين اعتماد الدولة الكبير على الإيرادات النفطية واعتماد المواطنين الكبير على الدولة [16].

ومن أبرز مظاهر **السمة الريعية للاقتصاد العراقي** ما يأتي [17]:

أ ـ هيمنة القطاع النفطي على تكوين الناتج المحلي الإجمالي، التي تجاوزت نسبتها أكثر من 50 بالمئة خلال المدة (2004 ـ 2017) في مقابل تراجع مساهمة الناتج غير النفطي، وبخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية الذي لم تتجاوز مساهمتهما 5 بالمئة لتواصل وتدني وتائر نموهما، وهذا ما عمق الاختلالات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العراقي.

ب ـ ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب.

ت ـ ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات النفطية تصل في العراق إلى أكثر من 95 بالمئة من إجمالي الصادرات.

ث ـ ارتفاع الأهمية النسبية للإيرادات النفطية التي تشكل أكثر من 85 بالمئة من إيرادات الموازنة العامة.

ج ـ الاعتماد شبه المطلق على الاستيراد، نتيجة لانحسار القدرات الإنتاجية للقطاعات السلعية.

2 ـ التوجه الليبرالي وتبني اقتصاد السوق

إن الاندفاع نحو التوجه الليبرالي للنظام الاقتصادي في العراق، جاء مسنوداً من المنظمات الدولية المؤيدة للعولمة وبدعم من الولايات المتحدة. فقد ركزت السياسة الاقتصادية للحاكم المدني الذي عيَّنه الاحتلال الأمريكي عام 2003 على تطبيق اقتصاد السوق، واتخاذ الإجراءات كافة الكفيلة بالتحرر الاقتصادي وسرعة الاندماج بالاقتصاد العالمي. وقد أُعلن عن التخلي عن النظام المركزي والمخطط الذي كانت الدولة بموجبه تتولى مهمة تخصيص الموارد وتحديد كميات وأسعار السلع والخدمات التي سيتم إنتاجها. إن الدعوة إلى تبنّي اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة وخفض الضرائب وتشجيع القطاع الخاص، ومنحه الحرية في التملك والعمل والمنافسة والتبادل، تعد تطوراً اقتصادياً تاريخياً موضوعياً وإيجابياً. غير أن الاستفادة منه تتطلب تحسين كفاءة أداء الاقتصاد الوطني وقدراته التنافسية. لكن في حالة العراق، حدث نوع من الخلط بين وظائف

---

(16) أحمد علوي، «الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية،» تعريب عادل حبة، الحوار المتمدن، 2011/11/8 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=282748&r=0>.

(17) كاظم حبيب، «الاقتصاد السياسي للفئات الرثة الحاكمة في العراق،» الحوار المتمدن، 2015/12/4، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=495325>.

وطرائق إدارة الدولة للاقتصاد والموارد العامة وبين طرق وإدارة الشركات والمصالح الاقتصادية والأعمال الخاصة، في غياب التنسيق المناسب بين الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية العامة وبين متطلبات زيادة الاستثمار الخاص، الوطني والأجنبي، لزيادة فاعلية آلية السوق. إن هذا التوجه دفع نحو المزيد من الاعتماد على الإيرادات النفطية، وتركيز جهود السياسة الاقتصادية على تعزيز الانفتاح على الأسواق العالمية والتحرر المالي مع اهمال شبه كامل للتنمية الداخلية وقطاعات الإنتاج المحلية، بعد أن أعلنت الحكومة انسحابها الكامل من النشاط الإنتاجي غير النفطي، لمصلح القطاع الخاص. فإذا كانت الليبرالية تعني احترام الحريات الاقتصادية، فإنها لا تعني بالضرورة تحرير الاقتصاد الكامل من تدخّل الدولة وإنهاء وجود القطاع العام. فانسحاب الدولة وتخليها عن وظيفتها الإنتاجية في العراق بعد الغزو لم يقترن بتبلور قطاع خاص وطني قادر على تعويض انسحاب الدولة من قطاع الإنتاج، وقد زاد الأمور تفاقماً اقتران هذا الانسحاب بتبنّي التوجهات الليبرالية للسياسات التجارية، وهذا ما أدى إلى إنهاء وجود الصناعات المحلية في القطاعين العام والخاص لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة وتحويل الاقتصاد العراقي إلى حاضنة ريعية استهلاكية تابعة[18].

الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي، يعتمد في عائداته النقدية اعتماداً شبه مطلق على «الريع النفطي»، في غياب أي أنشطة إنتاجية أخرى تسهم في الإيرادات العامة، نتيجة لضعف ومحدودية قاعدة الإنتاج السلعي.

3 ـ التوجه الاستهلاكي للنظام الاقتصادي

هناك عدة عوامل دفعت نحو تفاقم التوجه الاستهلاكي للنظام الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 من أبرزها[19]:

أ ـ تبني فكرة المحاصصة أو نظام المكونات في دستور 2005

إن دَفْعَ ممثلي المكونات إلى الضغط باتجاه إبراز سعة (المكوّن) مالياً ولا سيمّا من خلال تعظيم المصروفات الاستهلاكية في الموازنة التشغيلية، جعل تركيز السياسات المالية على مدار عقد كامل ينحصر في تصميم آليات لتوزيع موارد الريع النفطي على المكونات، أكثر من تركيزه على تصميم استراتيجيات للنهوض بالتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

---

(18) كاظم حبيب، «أفكار حول الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في العراق،» الحوار المتمدن، 2003/7/2، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=8360&r=0>.

(19) صالح، «التحليل الاقتصادي لأزمة النموذج الريعي ـ الليبرالي الراهن في العراق».

ب ـ تلبية رغبة المكونات

أدّت تلبية رغبة المكونات إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وفق أسس استهلاكية، وهذا الأمر دفع بالإنفاق التشغيلي إلى رأس سلم أولويات المالية العامة، فخلال المدة 2004 ـ 2014 تم صرف ما يزيد على النصف تريليون دولار على الإنفاق الحكومي الاستهلاكي غير المنتج.

ج ـ طغيان النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية

ساهم التوجه الاستهلاكي للإنفاق العام في تعميق الاختلالات بكل أنواعها، نتيجة طغيان النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية الذي ساهم بدوره في تغذية التوجه الريعي وإهمال قطاعات الإنتاج، دون أن يجد استجابة مناسبة من الجهاز الإنتاجي المحلي، فكان القوة الدافعة لتوليد الضغوط التضخمية وبخاصة في ظروف الصدمات الخارجية وانخفاض معدلات الاستيراد عندما تتدهور إيرادات النفط كما حدث خلال المدة 2014 ـ 2018

4 ـ التوجه الخارجي للنظام الاقتصادي

ظل التوجه الخارجي للنظام الاقتصادي يركز على تقوية أصرة الارتباط بالخارج وساهم في بروز توجهات ليبرالية منفلتة نسبياً، عملت على تجميد التشريعات التي تراعي التنمية وحقوق المستهلك والمنتج الوطني، من مخاطر الإغراق التجاري كقوانين للتعرفة الجمركية والتنافسية وحماية المنتج الوطني وحماية المستهلك، ولم يولِ أي اهتمام بالتنمية الداخلية. وقد خلق هذا التوجُّه نوعاً من التصادم بين سعي الحكومة لتعزيز المركزية، وبين طموح النشاط الخاص نحو توسيع نطاق الحرية الاقتصادية وتقوية استقلالية السوق الداخلي. تجسد هذا التعارض في استمرار العمل بالنصوص التشريعية المعرقلة للحرية الاقتصادية ونشاط السوق، وضعف الإجراءات المتخذة لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار. فما زال العراق يحتل المراتب الأخيرة في مؤشرات بيئة الأعمال، وهذا الأمر جعل سلوك النشاط الخاص شديد الصلة بالنشاط الاستهلاكي للحكومة وبعيداً من مجالات الاستثمار الحقيقي، وقاد هذا الاتجاه إلى تدني النشاط الإنتاجي للقطاعين العام والخاص إلى أدنى نقطة في تاريخ البلاد الإنتاجي[20].

ثالثاً: دور القطاع الخاص في النظام الاقتصادي في العراق

عرف النظام الاقتصادي في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية في عام 1921، نموذجين من النظم الاقتصادية وهما النظام المركزي، أي هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، والنظام اللامركزي الذي يعتمد على القطاع الخاص. وتأثرت درجة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بعدة عوامل؛ منها ما هو مباشر كظروف إيرادات النفط وما تتركه عجز أو فائض في الموازنة العامة، وما هو غير مباشر كفلسفة النظام السياسي ودرجة الاستقرار الأمني والسياسي والتأثيرات الإقليمية والدولية. وفي جميع الأحوال كانت الحكومة تتعامل مع القطاع الخاص من

---

(20) المصدر نفسه.

منطلقات ريعية صرفة، ليس من منطلق الشراكة في إدارة النشاط الاقتصادي. فعند وفرة موارد النفط يحتكر القطاع العام النشاط الاقتصادي ويعمل على إزاحة النشاط الخاص، وعند تراجع تلك الإيرادات وارتفاع حجم العجز في الموازنة العامة، يأخذ القطاع الخاص دوراً اقتصادياً أكبر. إن هذا الوضع جعل النشاط الخاص يستند إلى بيئة قانونية هشة وغير صلدة، ففي غياب الاستقرار في الشروط القانونية سترتفع المخاطرة وتنعدم الثقة وسيكون من الصعب أن يمارس القطاع الخاص نشاطه في ظل تلك الظروف. ويمكن الوقوف عند اهم المحطات لمتابعة التحولات في دور النشاط الخاص في الاقتصاد العراقي:

1 ـ مرحلة الليبرالية التقليدية

تميزت المرحلة الأولى من فترة الحكم الملكي (1921 ـ 1950)، بضعف الإيرادات العامة التي دفعت الحكومة إلى التعامل مع القطاع الخاص كشريك مهم في النشاط الاقتصادي. غير أن هذا التوجه تراجع في عام 1951 بعد توقيع اتفاقية مناصفة الأرباح التي أدت إلى زيادة كبيرة في الإيرادات النفطية، دفعت إلى توسيع نطاق تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال إنشاء مجلس الإعمار ووضع الخطط التنموية، ويمكن القول إن هذه الاتفاقية وضعت اللبنات الأولى للنظام الاقتصادي الريعي في العراق بترسيخها مبدأ الاعتماد المتزايد على إيرادات النفط[21].

إن استمرار هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي تفسر سبب استمرار الحاجة إلى الدور المركزي للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان على الرغم من التوجهات الليبرالية.

كما تميز النظام الاقتصادي في مرحلة 1921 ـ 1958 بالتبعية لتوجهات الحكومة البريطانية التي شجعت التوجه الليبرالي في المرحلة الأولى، إلا أن تغيُّر الظروف الاقتصادية في بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية وبروز الأزمات دفعها إلى تشجيع النظام على ممارسة قدر أكبر من التدخل في الشؤون الاقتصادية وتوسيع دور القطاع العام.

2 ـ مرحلة النظام الشمولي

تميزت المرحلة في أعوام 1959 ـ 1986 بهيمنة العامل السياسي على التوجهات الاقتصادية والرغبة في تصفية الطبقة الاقطاعية والرأسمالية. وقد تعزز هذا التوجه بارتفاع نسبة إيرادات النفط في الموازنة العامة التي أسهمت في توسيع نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتوسع في إدارة النشاط الإنتاجي[22]. وقد بلغ هذا التوجه أوج مراحله بصدور قرارات التأميم

(21) جواد هاشم [وآخرون]، **تقييم النمو الاقتصادي في العراق، 1950 ـ 1970**، ط 2 (بغداد: وزارة التخطيط، 1972)، ج 1: **تجربة التخطيط**، ص 41 ـ 45.

(22) عبد المنعم السيد علي، «دور الدولة المتغير في التنمية في العراق والسعودية وتونس،» **بحوث اقتصادية عربية** (القاهرة)، العدد 5 (ربيع 1996)، ص 128.

عام 1964 التي أدت إلى إزاحة النشاط الخاص بشكل شبه كامل عن النشاط الإنتاجي. وكرس الدستور المؤقت في عام 1968 حالة تهميش القطاع الخاص من خلال تحديد هوية الاقتصاد العراقي في المادة (12)، التي نصت على أن «الدولة تتولى مهمة تخطيط وتوجيه وقيادة الاقتصاد الوطني بهدف إقامة النظام الاشتراكي». وبعد تأميم النفط في عام 1972 وتحقيق الطفرة النفطية الأولى في عام 1973 تهيأت للحكومة موارد مالية ضخمة دفعتها إلى تبني مبدأ التخطيط المركزي، واحتكار عملية الإنتاج في معظم الأنشطة الاقتصادية، وفي عام 1980 دخل العراق الحرب مع إيران وهبطت معدلات إنتاج النفط إلى أقل من مليون برميل يومياً. كما انخفضت معدلات التصدير إلى نحو 600 ألف برميل يومياً. وقد ساهمت ظروف الحرب خلال أعوام 1980 ـ 1988، في تغيير أولويات الإنفاق العام، لمصلحة الإنفاق الأمني والدفاعي. وتؤكد المعطيات أن السياسات الاقتصادية التي اتُّبعت خلال تلك المدة قد ساهمت في تعميق الاختلالات الهيكلية وفرضت المزيد من القيود على الحريات السياسية والاقتصادية. وقد خلق هذا التوجه دينامية ذاتية لتبديد الموارد، كما تركت هذه الانحرافات تأثيرات سلبية في الكفاءة الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية وكفاءة عملية تعبئة وتوزيع الموارد[23].

3 ـ تبني سياسات الخصخصة

شهدت أعوام 1987 ـ 1990 ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات العجز في الموازنة العامة لارتفاع تكلفة الحرب مع إيران وبروز المطالبات بتسديد الديون وتراجع إيرادات النفط، علاوة على ظهور الاختناقات والسلبيات في أداء القطاع العام، لتراجع مستوى الدعم المقدم له. دفعت هذه الظروف الحكومة إلى تبني توجهات جديدة تدعو إلى تفعيل دور القطاع الخاص من خلال تطبيق نظام الخصخصة لتحويل ملكية عدد كبير من المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية إلى القطاع الخاص والمختلط، فضلاً عن تحرير القيود وتحرير التجارة، كما أنشأت الدولة سوقاً للأوراق المالية، وألغت نظام التسعير الإلزامي والحماية الجمركية وخففت من سياسات دعم الأسعار. إلا أن تلك الإجراءات جاءت كرد فعل على الأزمات والمشاكل، ولم ترقَ إلى مستوى البرنامج التنموي الشامل الهادف إلى تصحيح المسار الاقتصادي باتجاه رفع الكفاءة الإنتاجية. وساهمت تلك الإجراءات في رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 17 بالمئة عام 1980 إلى أكثر من 46 بالمئة عام 1990[24].

---

(23) صبري زاير السعدي، «المشروع الاقتصادي للتغيير في العراق: البديل في إدارة النفط والتنمية والديمقراطية،» موقع مجلة **الثقافة الجديدة**، <http://www.althakafaaljadeda.com/9abri_alsa3di.htm>.

انظر أيضاً: سالم توفيق النجفي، «الاستبداد في نظام الحكم في العراق: متضمنات الماضي ورؤية المستقبل،» ورقة قدمت إلى: اللقاء السنوي الرابع عشر الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة (2004)، <http://www.mafhoum.com/press7/205P10.htm>.

(24) سالم توفيق النجفي، «التنمية الاقتصادية في العراق: الحاضر والمستقبل،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، 2004).

4 ـ مرحلة دمار التنمية والعقوبات الدولية

تعرضت البنية التحتية والإنتاجية في العراق لضربات موجعة خلال حرب تحرير الكويت عام 1991، ووصلت نسبة التدمير إلى أكثر من 90 بالمئة، كما أخذت صناعة النفط بالتدهور. كما شهدت أعوام 1991 ـ 2003 ظروف فرض العقوبات الدولية على العراق، وتوقف صادراته النفطية، وقد دفعت تلك الظروف إلى عودة الحكومة للاهتمام بالقطاع الخاص والتقدم بخطة إصلاحية عام 1995 تضمنت قرارات وإجراءات متعددة استهدفت الحد من تأثير التضخم وتقليص العجز في الموازنة العامة وتقليص الإنفاق العام، وأردفتها بحركة إصلاح أخرى في عام 1996 بعد تطبيق اتفاقية النفط مقابل الغذاء، صدرت خلالها عدة تشريعات تهدف إلى توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والإنتاجي.

5 ـ العودة إلى النموذج الليبرالي التابع

تميَّزت أعوام 2003 ـ 2018 بإصدار مجموعة من التشريعات ذات الصبغة الليبرالية، التي استهدفت تحرير السوق العراقية وتقوية اندماجها بالسوق العالمية من خلال تجميد تشريعات التعرفة الجمركية والتشريعات ذات الصلة بحماية المنتوج الوطني وحماية المستهلك، إلا أن تلك التشريعات لم تولِ قدراً مماثلاً من الاهتمام لتنشيط القطاع الخاص المحلي وبخاصة في المجال الإنتاجي، فعلى الرغم من تبني النموذج الليبرالي واقتصاد السوق، لا يزال هناك عدد كبير من القوانين المعرقلة للحرية الاقتصادية ونشاط السوق، ويمكن القول بأن القطاع الخاص الإنتاجي قد تعرض لأسوأ انتكاسة في تاريخه بسبب استمرار تلك القيود، إلى جانب التدهور الأمني وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي خلال المدة المذكورة، الذي تسبب بتوقف عدد كبير من المشروعات الصناعية الخاصة، إما بسبب التدمير الذي تعرضت له منشآتها وأعمال السلب والنهب التي ترافقت مع ظروف الاحتلال الأمريكي عام 2003، وإما نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج أو تراجع قدرتها التنافسية بفعل سياسات الإغراق. ويتبين من الشكل الرقم (1) أن عدد المنشآت الكبيرة المتوقفة التابعة للقطاع الخاص قد وصل إلى أكثر من100 منشأة خلال المدة 2004 ـ 2008 مقارنة بعددها في عام 2000، وارتفع عدد المنشآت المتوقفة إلى 258 في عام 2014، ثم إلى 332 في عام 2016 ووصل إلى 411 في عام 2017. ويعود السبب في الارتفاع الكبير في عدد المنشآت الكبيرة المتوقفة خلال المدة 2014 ـ 2017 إلى تمكن التنظيمات الإرهابية من السيطرة على نحو 35 بالمئة من الأراضي العراقية وخروج خمس محافظات عن السيادة وعن الحسابات القومية أو حسابات الدخل القومي، ناهيك بالدمار الذي حصل بالبنية الإنتاجية والتحتية لتلك المحافظات، فضلاً عن نزوح نسبة كبيرة من السكان قدرت بنحو خمسة ملايين نازح من هذه المحافظات وتحولهم إلى لاجئين.

كلما ضعف اعتماد الدولة على المجتمع، ضعفت مكانة المواطن، وأصبح عبئاً على الدولة التي تقوم بإطعامه وإخضاعه من أجل القبول بالأمر الواقع.

وقد عزز هذه الانتكاسةَ التدهورُ الذي أصاب بيئة الأعمال نتيجة للتدهور الشديد في الوضع الأمني والسياسي وضعف المركز المالي للمستثمر العراقي وانتشار الفساد وارتفاع تكلفة المعاملات وضعف نفاذ القانون وضعف دور الجهاز المصرفي في تمويل المشروعات[25]، وتدهور البنية التحتية وبخاصة نقص الكهرباء والمشتقات النفطية وارتفاع أثمانها. فكانت النتيجة تصاعد معدلات هجرة رؤوس الأموال وهروب المنظمين إلى دول الجوار بحثاً عن الاستقرار وتجنباً للخسارة والمخاطرة عند استثمار أموالهم. كما أن ظاهرة التردد والتغير المستمر والمفاجئ في إجراءات السياسات الاقتصادية خلال المدة 2003 ـ 2018 أضعفت الثقة بها وبالمؤسسات التي كانت تحاول تنفيذها وبالسلطة التي أصدرتها. ونتيجة لذلك، دخل القطاع الخاص العراقي في حالة من الفوضى والتخبط وانعدام التخطيط على المستوى الوطني والمستوى القطاعي بعد عام 2003، تركزت بوضوح في قطاعَي الزراعة والصناعة اللذين تحمّلا الثقل الأكبر من هذه المخاطر والتحديات التي يمكن ان نوجزها بالنقاط الآتية[26]:

أ ـ تحديات القطاع الزراعي الخاص

واجه هذا القطاع خلال المدة 2003 ـ 2018 عدداً من التحديات من أبرزها:

• ضعف إمكانياته المالية لضعف التمويل المصرفي، وتعقيدات عملية الحصول على القروض الزراعية.

• مشكلة الملوحة، التي أدت إلى ارتفاع نسب التصحر إلى 40 بالمئة.

• ضعف الخدمات التسويقية وبخاصة النقل والخزن الذي يتسبب في تلف الكثير من المحاصيل الزراعية.

• محدودية الموارد المائية، ومحدودية الطاقات الخزينة المتاحة حالياً.

• إغراق الأسواق العراقية بالمنتجات الزراعية المستوردة إلى درجة باتت تهدد مستقبل الإنتاج الزراعي في العراق.

• التخلف التقني لتقادم الآلات والمعدات وتدهور شبكات الري والمجاري ونقص الأسمدة والبذور المحسنة وغيرها.

• تحول الشباب نحو العمل في المجالات التي تتميز دخولها بالارتفاع والاستقرار مثل أجهزة الشرطة والجيش ووظائف أخرى.

• ضعف دور الإرشاد الزراعي، إلى جانب تدني مستوى أساليب فحص وتصديق البذور.

• تعرُّض الإنتاج الزراعي للأمراض والأوبئة بسبب النقص في المبيدات والأسمدة الكيميائية.

---

(25) البنك الدولي، **مناخ الاستثمار في العراق** (2013).

(26) نبيل جعفر عبد الرضا، «واقع القطاع الخاص في العراق،» الحوار المتمدن، 2012/3/23، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=300318&r=0>.

• تراجع مستوى الدعم الحكومي في توفير الآلات والمعدات والمكائن وشبكات الري والأسمدة والبذور.

ب ـ تحديات القطاع الصناعي الخاص

واجه هذا القطاع خلال المدة 2003 ـ 2018 عدداً من التحديات من أبرزها:

• تدهور القدرة التنافسية بسبب سياسة الانفتاح التجاري الذي أدى إلى أغلاق الكثير من معامل القطاع الخاص.

• عدم شمول القطاع الصناعي الخاص بتمليك الأرضي في قانون الاستثمار الرقم 13 لسنة 2006.

• إجـــراءات تسجيل الشركة الصناعية لدى وزارة الصناعة والمعادن تتسم بالروتينية والتعقيد.

• ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بسبب فرض ضرائب جمركية مرتفعة تصل إلى 20 بالمئة.

• فرض ضرائب مرتفعة على دخول أصحاب الشركات الصناعية، الذي أدى إلى تآكل رؤوس أموال الصناعيين ورجال الأعمال.

• ضعف التمويل بسبب انخفاض القروض التي تمنح من قبل هيئة التنمية الصناعية والمصرف الصناعي.

انسحاب الدولة وتخليها عن وظيفتها الإنتاجية في العراق بعد الغزو لم يقترن بتبلور قطاع خاص وطني قادر على تعويض انسحاب الدولة من قطاع الإنتاج، وقد زاد الأمور تفاقماً اقتران هذا الانسحاب بتبنّي التوجهات الليبرالية للسياسات التجارية.

• نقص الطاقة الكهربائية وارتفاع أسعار الوقود، الذي أثر سلباً في نسب استغلال الطاقات الإنتاجية لمنشآت القطاع الصناعي الخاص.

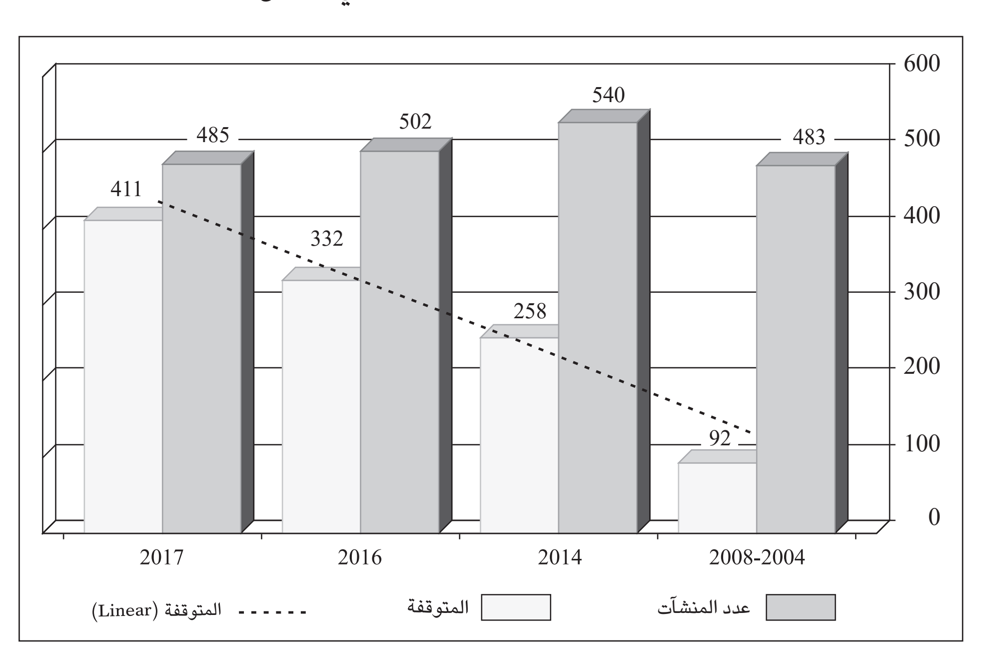
• تخلُّف المناطق الصناعية وافتقارها إلى الخدمات.

• تقادم التكنولوجيا ورداءة نوعية الإنتاج الصناعي، وهو ما أدى إلى تفضيل المستهلكين للسلع الصناعية المستوردة.

وفي ضوء تلك الحقائق أصبح القطاع الخاص بشقه الإنتاجي غير مؤهل للشراكة أو لقيادة عملية التنمية، فهو لا يمتلك القدرات الفنية والإدارية الكافية ولا الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية، إلى جانب التأخر في الإجراءات التشريعية والهيكلية والفنية المتعلقة بخلق البيئة الاستثمارية الملائمة لعمل اقتصاد السوق وجذب المستثمرين، فضلاً عن سيطرة الدولة على القطاع المالي والمصرفي وعجز هذا القطاع عن تلبية متطلبات القطاع الخاص من رأس مال وأداء دوره في تعبئة مدخرات المؤسسات والأفراد وتحويلها إلى استثمارات في القطاعات الإنتاجية للقطاع الخاص.

الشكل الرقم (1)

عدد المنشآت الكبيرة وعدد المتوقف منها في القطاع الخاص



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات المنشآت الكبيرة للسنوات (2004 ـ 2017).

6 ـ صعود الرأسمالية الطفيلية ورأسمالية المحاسيب

إن التساؤل عن مدى فعالية النظام الليبرالي واقتصاد السوق الذي يقوده القطاع الخاص، يعد منطقياً في ظل الأضرار الفادحة التي لحقت بهذا القطاع، ككيان معنوي نتيجة للتطورات السياسية والأمنية التي شهدها العراق خلال أعوام 1990 ـ 2017. فقد أدت ظروف الحروب والعقوبات الدولية والإرهاب والتدهور الأمني إلى تكريس السلوك الطفيلي والمضارب الساعي لتحصيل الريع في هذا القطاع للاستفادة من النتائج السلبية للأزمات. كما أن تعاظم الفساد في الجهاز الحكومي، وتبني نظام المكونات بعد عام 2003 قد طبع النشاط الخاص المتشابك مع النشاط الاقتصادي للحكومة، بظاهرة تحصيل الريع، فأصبح معظم نشاط القطاع الخاص يبحث عن فرص التطفل على النشاط الريعي الحكومي، ويسعى إلى دفع السياسة الاقتصادية إلى الأنشطة التي تعظّم الريع. وقد خلق هذا التوجه فئة طفيلية مرتبطة بالنشاط المالي للحكومة، من خلال الدخول في الأنشطة التجارية التي تعتمد على استغلال العلاقات القوية بالمسؤولين الحكوميين. ويتسم هذا النوع من النشاط بالمحاباة في ما يتعلق بتوزيع التصاريح القانونية أو المنح الحكومية أو الخفوض الضريبية الخاصة أو غيرها من أشكال تدخل الدولة في توجيه الشؤون الاقتصادية، حيث تؤثر تلك العلاقات بين رجال الأعمال والحكومة المكرسة لخدمة

المصالح الذاتية، على الاقتصاد والمجتمع إلى درجة أفسدت المثاليات الاقتصادية والسياسية التي ترمي إلى تحقيق التنمية وتحسين مستوى الخدمات العامة[27].

ومن الطبيعي أن يقود هذا المناخ إلى تراجع دور الرأسمالية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الإنتاجي، فقد تراجع حجمها ووزنها النوعي ودورها وتأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمصلحة الرأسمالية الطفيلية والعقارية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الأمل في تطبيق استراتيجية تنموية تهدف إلى بناء اقتصاد متحرر من هيمنة الريع النفطي وتمنح القطاع الخاص المنتج دوراً أكبر في زيادة الاستثمار والتشغيل، فليبرالية النظام وحريته الاقتصادية وضعت الأسس لنظام اقتصادي ريعي لا يقوى على البقاء إلا مع استمرار تدفق الثروة النفطية، واستمرار التبعية للسوق الاستهلاكية العالمية. فتلك السياسات ظلت مقتصرة على توثيق أواصر الاندماج بالسوق العالمية ولم تمتد بنفس القوة نحو تعزيز الترابطات والشراكة مع القطاع الأهلي والنشاط الخاص، فما زال القطاع الخاص الإنتاجي يواجه العديد من العقبات التي تعوق تنميته، ومن أبرزها: الافتقار إلى سياسات واستراتيجيات فعالة لدعم هذا القطاع؛ تقادم وتعقيد الإطارين القانوني والتنظيمي المصمم لاقتصاد شديد المركزية وعدم انتظام إنفاذ السياسات والقوانين القائمة وعدم كفاية وسائل الحصول على التمويل وتضرر البنية التحتية المادية؛ عدم كفاية إمدادات الطاقة ونقص الموارد البشرية المؤهلة، ولا سيَّما العمالة الماهرة؛ تدني مستوى الشفافية في منظومة التوريدات العامة وتعقُّد عمليات تسجيل وإغلاق الشركات واستمرار المنافسة غير العادلة من جانب القطاع العام. وقد أسفرت تلك العوامل المذكورة عن تزايد إغلاق شركات القطاع الخاص، وترتب على ذلك محدودية مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار وفي الناتج المحلي الإجمالي، وافتقاده القدرة على المساهمة في التنوع الاقتصادي أو خلق فرص العمل[28].

تدل المؤشرات في الجدول الرقم (1) على أن القطاع الخاص ما زال يهيمن على كل من قطاع الزراعة والخدمات الشخصية وملكية دور السكن، وزادت أهميته النسبية في قطاع البناء والتشييد والصناعة والتحويلية والأنواع الأخرى من التعدين باستثناء النفط الخام، وتراجعت أهميته النسبية في قطاع الكهرباء وأنشطة التوزيع والتجارة والنقل ولكن مشاركته نسبية، كما بقيت مساهمته منخفضة في نشاط المصارف والتمويل والكهرباء.

وإذا علمنا بأن الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2004 ـ 2015 لم تتجاوز 2 بالمئة فإن مساهمة قطاع الصناعة الخاص ستعادل 1.2 بالمئة من الناتج، وإذا أضفنا إليها مساهمة قطاع الزراعة، التي لم تتجاوز 4 بالمئة خلال نفس المدة فستكون مساهمة القطاع الخاص في هذين القطاعين الحيويين لا تتجاوز 5 بالمئة في أحسن الظروف، وأن مساهمته الرئيسية تتركز في قطاع الخدمات الشخصية والنقل والتجارة، الأمر

---

(27) مظهر محمد صالح، «نحو إعادة توصيف النظام الاقتصادي،» (2012)، <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152214702458254.pdf>.

(28) السعدي، «المشروع الاقتصادي للتغيير في العراق: البديل في إدارة النفط والتنمية والديمقراطية،» وعباس النصراوي، **الاقتصاد العراقي: النفط، التنمية، التدمير، الآفاق 1950 ـ 2010**، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1995).

الـذي يـؤكـد مـدى ضعف هـذا الـقـطـاع فـي الاقـتـصـاد العراقي[29].

وظـلـت مـسـاهـمـة الـقـطـاع الـخـاص فـي الاستثمار متواضعة جداً وأقل من 1 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2004 ـ 2014)، وهو مؤشّر يدلل بوضوح على البيئة غير التمكينية ومدى التدهور في المناخ الاستثماري للقطاع الخاص خلال تلك المدة، فما زال العراق يحتل المراتب الدنيا في المؤشرات العشرة المستخدمة في «تقرير ممارسة الأعمال» لعام 2017، (*Doing Business 2017: Equal Opportunity for All*). ومن أهم المؤشرات المذكورة في هذا التقرير ما يأتي:

الجدول الرقم (1)
مساهمة القطاع الخاص في GDP حسب الأنشطة الاقتصادية للمدة 2004 ـ 2015 (بالمئة)

السنة	2004	2004 ـ 2015
الزراعة والغابات والصيد	100	99.9
أنواع أخرى من التعدين	36.9	80.0
الصناعة التحويلية	47.4	52.4
الكهرباء والماء	34.6	21.5
البناء والتشييد	83.7	95.6
النقل والمواصلات والخزن	94.9	92.6
تجارة الجملة والمفرد والفنادق	92.9	79.1
البنوك والتأمين	27.2	27.6
ملكية دور السكن	100	100
الخدمات الشخصية	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات (2004 ـ 2017).

- يقع العراق في المرتبة 165 (من بين 190 دولة) (مقارنةً بالمرتبة 63 للبحرين، و66 لعُمان، و69 لتركيا، و77 لتونس، و94 للسعودية، و102 للكويت، و118 للأردن، و120 لإيران).
- يقع العراق في الترتيب 181 (من بين 190 دولة) في مؤشر الحصول على الائتمان، وحصل على درجة واحدة من 12 في قوة الحقوق القانونية.
- بلغت درجة مؤشر مدى شفافية الشركات 2 من 10.
- يحتل العراق المرتبة 115 (من 190) في مؤشر تسجيل الملكية.
- سجّل العراق أيضاً مستويات متدنية في حماية المستثمرين، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، وليس لديه سياقات واضحة للتعامل مع الشركات المفلسة.

---

(29) عبد الحسين محمد العنبكي، **الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق** (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2008).

كما تراجع العراق في ترتيب تقرير **ممارسة الأعمال لعام 2018** (*Doing Business 2018: Reforming to Create Jobs*) إلى المرتبة 168 من 190 دولة (مقارنة بـ 60 لتركيا، و66 للبحرين، و69 للمغرب، و71 لعمان، و83 لقطر، و88 لتونس، و92 للسعودية، و96 للكويت، و103 للأردن، و124 لإيران)[30].

رابعاً: دور السياسات الاقتصادية في تكريس نموذج الدولة الريعية

تكشف المراجعة المتفحصة للسياسات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 عن الدور الخطير لتلك السياسات في سوء استخدام الفائض الاقتصادي، وتعميق مظاهر الاختلال والتشوه في الاقتصاد العراقي، وشيوع مظاهر التخلف وتدهور مستويات الإنتاج والإنتاجية، وسنتناول بإيجاز دور تلك السياسات في الوصول إلى تلك النتائج[31].

1 ـ السياسة المالية

يعَدّ غياب الرؤية الاقتصادية الاستراتيجية للسياسات المالية من أبرز أسباب تعثر الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، فقد غيّبت تلك السياسات برامج الاستثمار، لمصلحة الزيادات الهائلة في الإنفاق الاستهلاكي، إذ دفع النظام الاقتصادي الريعي الاستنزافي نحو زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وبخاصة الإنفاق الأمني والدفاعي، في مقابل التدهور المستمر في البنية الإنتاجية وتدهور البنية التحتية المساندة لقطاعات الإنتاج. وساهم كل ذلك في تفاقم معدلات الفائض في الطلب الكلي، الذي أدّى بدوره إلى زيادة معدلات الاستيراد، بدلاً من الاهتمام في تطوير قطاعات الإنتاج. وقاد هذا النهج إلى تخصيص ما يقارب ثلاثة أرباع الموازنة من النفقات التشغيلية، خلال المدة 2004 ـ 2018 بالمقابل تراجعت النفقات الاستثمارية فسجلت نسبة أقل من 25 بالمئة كمتوسط لنفس المدة، وهي نسبة منخفضة جداً لا توائم متطلبات إعادة إعمار البنية التحتية والإنتاجية والنهوض بقطاعات الإنتاج غير النفطي. كل هذه العوامل دفعت نحو زيادة أعباء الدولة المالية المتعلقة بتغطية الرواتب والخدمات المقدمة للجهاز الإداري، وقاد إلى تعاظم الطبيعة الريعية للموازنة العامة من خلال زيادة اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية، التي تمثل، في المتوسط، أكثر من 95 بالمئة من إيرادات الموازنة العامة، في مقابل ضآلة الإيرادات غير النفطية التي لم تتجاوز 5 في المئة في أفضل الأحوال. وهذا يدلل على ابتعاد السياسة المالية عن هدف تنويع مصادر الدخل، والاعتماد المفرط على قطاع النفط. فهذا القطاع لا يزال المحرك

(30) وزارة التخطيط، **خطة التنمية الوطنية 2018 ـ 2022** (بغداد: الوزارة، 2018)، ص 81 ـ 106.

(31) مظهر محمد صالح، «تراكم رأس المال المالي (السالب) وأيديولوجيا الصراع في محاور السياسة الاقتصادية العراقية،» شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2012/6/16، <https://bit.ly/2H82ZTN>.

الرئيسي للنمو، وسيبقى كذلك لأمد طويل في ظل البنية الراهنة للاقتصاد العراقي والتوجهات الحالية للسياسة المالية، وتعميق ارتباط الموازنة بموارد الريع النفطي[32].

وقد زاد الأمور تفاقماً غياب الرؤية وضعف الإرادة تنموية والفشل في ترتيب أولويات الإنفاق الاستثماري، فضلاً عن انخفاض نسب التنفيذ للمشاريع وضعف الكفاءة وشيوع الفساد، الذي جعل تلك التخصيصات لا تترجم إلى مشاريع حقيقية، كما أدى ضعف الخبرة في رسم السياسة المالية في تعميق الأزمة وجعل الخطط مشوّهة وسلبية وذات دوافع غير اقتصادية متصلة بتحصيل الريع. لا يقتصر ضعف الخبرة والكفاءة على جانب التخطيط، بل شمل أيضاً الجانب التنفيذي الذي تميز بتدني نسب تنفيذ الخطط الاستثمارية. باختصار، فإن الموازنة العامة قد أخفقت عبر سياستها المالية في تحقيق قاعدة قوية للنمو الاقتصادي ومالت كثيراً نحو الإنفاق التشغيلي الذي أسهم في استمرار التدهور في البنية الإنتاجية الوطنية.

أدت ظروف الحروب والعقوبات الدولية والإرهاب والتدهور الأمني إلى تكريس السلوك الطفيلي والمضارب الساعي لتحصيل الريع.

2 ـ السياسة النقدية

وضع النظام الاقتصادي الريعي السياسة النقدية في العراق أمام امتحان صعب نتيجة للضغط الشديد الذي ولده الاتجاه الاستهلاكي للموازنة العامة، فقد أدى استمرار تدخل البنك المركزي في نافذة بيع العملة إلى تأكل احتياطيات البنك المركزي من العملة الأجنبية، فضلاً عن لجوئه إلى تمويل عجز الموازنة بشكل مباشر من خلال السحب من احتياطي العملة الأجنبية. كما أدت التحويلات المالية للتجارة الخارجية للقطاع الخاص إلى تحويل الفوائض المالية إلى مصارف الدول الإقليمية وتعريض الاحتياطي الأجنبي السائل للعراق للنهب من خلال: الدفع نحو زيادة الاستيراد بمعدلات تفوق حاجة السوق المحلية؛ وخلق مصالح غير تجارية لتدوير فائض النقد الأجنبي العراقي لتوظيفه في دول الإقليم. إن هذا التوجه أدى إلى رفع الاستيراد في العراق من نحو 10 مليارات دولار في عام 2003 إلى نحو 58 مليار دولار في عام 2013، وتسبب في خفض احتياطي العراق من العملة الأجنبية من 78 مليار دولار عام 2012 إلى 35 مليار عام 2016.

لا تخرج جميع تلك الظواهر عن التشكيل الريعي الاستهلاكي للعراق وآلياته الذي أسسته الموازنة العامة التي اهتمت بتعزيز النمط الاستهلاكي المصحوب بامتصاص الفائض وسحب القدرات الادخارية الوطنية التي أدت إلى توثيق ارتباط الاقتصاد العراقي بالمصالح التجارية الإقليمية التي ما زالت تعمل بالضد من تنمية الاقتصاد العراقي[33].

---

(32) مظهر محمد صالح، «إدارة مخاطر الموازنة العامة: تقييم المصدة المالية للعراق،» الحوار المتمدن، 2018/9/15، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=611399>.

(33) مظهر محمد صالح، **الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق** (بغداد: منشورات بيت الحكمة، 2013).

خامساً: اضمحلال الهوية التنموية وشروط استردادها

أكدت الحقائق ـ التي ذكرت في الفقرات السابقة ـ فشل السياسات الاقتصادية في تعزيز استدامة النمو، والتحرر من الاعتماد الكبير على الريع النفطي، في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية وتراجع مؤشرات التنمية المتمثلة بانخفاض النمو، وزيادة البطالة، وارتفاع الأسعار، وتدهور الخدمات والمنافع العامة، والتعثر في عمليات إعادة إعمار وتطوير البنية التحتية وإنتاجية. بعبارة أخرى يمكن القول بأن السياسات الاقتصادية التي طبقت في العراق بعد عام 2003 قد ساهمت في اضمحلال الهوية التنموية وتكريس التبعية الاقتصادية (المالية والتجارية والتكنولوجية) نتيجة لتكريسها النظام الاقتصادي الريعي الاستهلاكي التابع وإخفاقها في بناء النظام التنموي. وجاء هذا الفشل كحصيلة للعدد من العوامل، على رأسها [34]:

• الفشل في بناء اقتصاد متحرر من هيمنة الريع النفطي والسوق العالمية، يمنح القطاع الخاص الوطني دوراً أكبر في زيادة الاستثمار والتشغيل، من خلال تبني نهج استثماري تنموي واضح يستعين بالقطاع الخاص الإنتاجي.

• الفشل في تحقيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، بعد أن أصبح من الصعب الجمع بين الطرفين في مجالات خارج نطاق الاستهلاك وفرص الربح والمضاربة وانتزاع الريع.

• فشل القطاع الخاص في عمله كمقاول منفذ للموازنة الاستثمارية، وهذا يؤكد استمرار الأداء الضعيف لهذا القطاع، إذ لم تتجاوز معدلات تنفيذ المشاريع الاستثمارية الحكومية 27 بالمئة كمتوسط من إجمالي التخصيصات الاستثمارية المخططة لغاية عام 2014، وتراوحت النسبة بين صفر و10 بالمئة لعام 2013 في بعض المشاريع الحيوية مثل مشاريع المياه والمجاري والبلديات.

1 ـ **الفشل في معالجة النمط المشوَّه للتنمية:** وهذا يعود إلى استمرار الاختلال في هيكل الإنتاج وهيكل الموازنة وهيكل التجارة الخارجية. إن مسألة تلك الاختلالات هي ليست وليدة النظام الحالي بل هي إرث متراكم، نتيجة لتحكم قطاع النفط الخام بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية (الناتج المحلي، الموازنة العامة، ميزان المدفوعات، الصادرات، سعر الصرف)، فضلاً عن تنامي حدة الفساد واستفحاله.

2 ـ **غياب الرؤية الاقتصادية التي تحدد طبيعة التوجه المستقبلي للدولة:** وهو غياب على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة، سواء من حيث النظام المتبع، والمذهب المطبق، أو من حيث المكانة التي تريد أن تحتلها الدولة في المستقبل.

3 ـ **تخلي الدولة عن وظيفة دعم النشاط الإنتاجي:** هذا فضلاً عن عدم حماية المصالح الاقتصادية لذوي الدخل المحدود بعد 2003، دون أن يعوض هذا التخلي بوجود بديل مؤثر نتيجة

---

(34) حازم حسانين، **استرداد الهوية الاقتصادية للدولة المصرية (العوامل والمداخل)** (القاهرة: مركز البديل للدراسات الاستراتيجية، 2018).

لضعف القطاع الخاص وعدم قابليته على تشغيل قطاعات الإنتاج وخلق فرص العمل المنتج، وهو ما أدى إلى شلل شبه تام لمختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع النفط والغاز.

4 ـ **تفاقم التبعية الزراعية**، بعد تفريغ الاقتصاد العراقي من هويته الزراعية، في إثر تراجع الرقعة الزراعية وتدهور حالة الأمن الغذائي، والاعتماد الكبير على الاستيراد.

5 ـ **تفاقم التبعية الصناعية والتكنولوجية**، نتيجة للتوقف شبه التام لقطاع الصناعة التحويلية وبخاصة في قطاع وسائل الإنتاج والصناعات الثقيلة بوجه عام.

6 ـ **ترافق نمط الاستهلاك الريعي**، فضلاً عن تدهور مستوى الكفاءة الإنتاجية لمعظم الأنشطة، وهو ما جعل الاقتصاد العراقي رهينة الاستيراد وسياسة الباب المفتوح.

7 ـ **تنامي الديون الخارجية والتعويضات عن الحروب**: واجه العراق مشكلة الديون الخارجية، التي أثقلت كاهل الاقتصاد العراقي على مدى عقود طويلة، وهو ما شكل ضغطاً كبيراً على الموازنة العامة من خلال تعاظم أعباء خدمة الدين، وفي ظل تراجع قدرة الاقتصاد العراقي على الوفاء بتلك الالتزامات.

تاسعاً: مداخل استرداد الهوية التنموية

هناك مدخلان لاسترداد الهوية التنموية وهما مدخل التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية، التي نستعرضها في النقاط الاتية:

1 ـ استقلال التنمية

إن استقلال التنمية في معناه الواسع لا يعني غير اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول. وعليه، فالقضية التي تواجه الاقتصاد العراقي لا تنحصر في بناء اقتصاد غير تابع، وإنما هي قضية مزدوجة تتمثل ببناء اقتصاد غير تابع، وقادر على إنجاز التنمية التي يكون قوامها هوية محددة وقدرات ذاتية. ومن أهم ركائز التنمية المستقلة، ما يأتي[35]:

• إحداث زيادة كبيرة في الفائض الاقتصادي الفعلي كشرط لا غنى عنه لاستقلالية التنمية. فالتنمية الحقيقية في التجارب التنموية الحديثة في دول جنوب شرق آسيا قامت على المدّخرات الوطنية وتراكم رأس المال الوطني.

• قدرة الدولة على صناعة وتحريك التنمية وتأمين استدامتها، من خلال تأليف واختيار النظام الاقتصادي ووضع القواعد التي تتلاءم مع طبيعة الاقتصاد.

• المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها كأحد أهم مداخل توليد الطاقات المعنوية ورفع مستوى التمكين السياسي لكل أفراد المجتمع، بما يتيح إدارة غير مباشرة للموارد والعمل على الحفاظ عليها.

• تنظيم علاقة الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي.

---

(35) إبراهيم العيسوي، «الآفاق المستقبلية للعدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر،» **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية** (الكويت)، السنة 15، العدد 1 (كانون الثاني/يناير 2013).

2 ـ العدالة الاجتماعية

يمكن أن تسهم العدالة الاجتماعية بدور حاسم في استرداد الهوية التنموية، من خلال توفير الظروف التي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وعمليات متكافئة، يعمّ فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، انطلاقاً من أن تحقيق التماسك الداخلي والقضاء على التشوهات الاجتماعية وإتاحة الفرص للجميع دون تمييز أو إقصاء، من شأنه أن يعظّم من قدرات الدولة الإنتاجية ويقودها نحو نظام اجتماعي مستقر يسهم في دعم النظام الاقتصادي واستقراره. وثمة تصورات متعددة لتعزيز دور تطبيق العدالة وعلاقتها باسترداد الهوية، أهمها[36]:

- **تصور العدالة من الزاوية القانونية:** من خلال إرساء نظام قانوني لا يجامل ولا يحابى فيه أحد ويعطى كل ذي حق حقه، أن يعزز من الانتماء للدولة ويعزز أيضاً من الجهد المبذول لتنميتها.
- **تصور العدالة من زاوية الإنصاف:** وتشتمل على توفير مجموعة الحقوق التي تعمل على تعميق الانتماء وتقليل شعور المواطنين بالاغتراب عن بيئتهم الاقتصادية، وهي الحق في العمل والتوظف والحق في نصيب عادل من الثروة، والحق في الحماية الاجتماعية.

إن السياسات الاقتصادية التي طبقت في العراق بعد عام 2003 قد ساهمت في اضمحلال الهوية التنموية وتكريس التبعية الاقتصادية (المالية والتجارية والتكنولوجية) نتيجة لتكريسها النظام الاقتصادي الريعي الاستهلاكي التابع.

استنتاجات

إن غياب الرؤية الحكومية الموحدة المتناغمة والمتفق عليها حول وجهة العملية التنموية، نتيجة لغياب الرؤية المشتركة والبرنامج المشترك، وضعف التعاون والفهم المتبادل بين الدولة والقطاع الخاص، قد أعطيا الأرجحية للنموذج الريعي الليبرالي التابع الذي فرضه الاحتلال الأمريكي في عام 2003، ودعمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبقية مؤسسات المجتمع الدولي، فأدى ذلك إلى:

- تعميق ريعية الاقتصاد بالدفع نحو المزيد من الاعتماد على الإيرادات النفطية.
- زيادة التوجه الاستهلاكي للحكومة من خلال طغيان نفقاتها التشغيلية على نفقاتها الاستثمارية.
- زيادة التحرر المالي لتعزيز الانفتاح على الأسواق العالمية.
- تبديد الفائض الاقتصادي الفعلي من خلال تعظيم الإنفاق غير المنتج وتراجع الاهتمام بالاستثمار والإنتاج.

---

(36) إبراهيم العيسوي، «نماذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة،» **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، السنة 13، العدد 1 (كانون الثاني/يناير 2011).

• ضعف الاهتمام ببرامج الشراكة مع القطاع الخاص وخصخصة المشاريع الإنتاجية والخدمية.

• تدهور القدرة التنافسية لأنشطة القطاع الخاص وبخاصة الزراعية والصناعية.

• التخلي عن سياسات الدعم وتشوُّه نظام الرعاية الاجتماعية.

• تدني فرص العمل المنتج في القطاع المنظم وتوسع القطاع غير المنظم.

• هروب رؤوس الأموال وهجرة الأيدي العاملة الكفية.

• تقليص دور الدولة وقطاعها العام في إدارة التنمية باستخدام التخطيط والبرامج الاقتصادية.

• توسع النشاط الطفيلي غير المنتج وتوسع فئة رأسمالية المحاسيب المرتبطة بالأجهزة الحكومية.

توصيات

1 ـ إن ما شهده العراق من سوء تصرف الحكومات المتعاقبة بموارد النفط خلال العقود الماضية يؤكد الحاجة التنموية الشديدة إلى إعادة بناء اقتصاد يتصف بالاستقرار، أكثر تنوعاً وأقل اعتماداً على النفط، وأكثر قدرة على التنافس، بهدف ترشيد التصرف بموارد الريع النفطي، وتفعيل دور الأنشطة التي يقودها القطاع الخاص. إن تحقيق تلك الأهداف يستلزم التعجيل بتبني استراتيجية اقتصادية طويلة الأجل تهدف إلى تقليل الاعتماد على إيرادات النفط من خلال:

• تبني هدف التنويع الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار الإنتاجي.

• تطبيق مكثف لبرامج التنمية البشرية وبرامج إعادة تأهيل المهارات بهدف تحسين الإنتاجية.

• إدخال التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الإنتاج والاتصالات والمعلومات.

• تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة فرص النمو الاقتصادي وفرص العمل المنتج.

2 ـ إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي الأسلوب الواقعي للتحول من دولة الريعية المركزية إلى الدولة التنموية لتوظيف ريع النفط في خدمة الاستثمار الحقيقي وإعادة هيكلة القطاع الخاص وتغيير واقعهِ الهش.

3 ـ إن خيار الدولة التنموية التي تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، سيوفر الظروف الملائمة للقطاع الخاص للتخلي عن السلوك المضارب والطفيلي.

4 ـ توفير الإطار القانوني الذي يحكم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن الحاجة إلى توسيع نطاق الشفافية والنزاهة للكشف التام عن جميع المخاطر التي يتعرض لها المال العام.

5 ـ إن توفير الظروف الموضوعية لزيادة معدلات الاستثمار في الاقتصاد الوطني يستلزم:

أ ـ توجيه الموازنة الاستثمارية نحو تطوير البنية التحتية.

ب ـ تحسين مناخ الاستثمار لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص.

ج ـ خلق صندوق ثروة سيادية يعمل كمصدة مالية وحقيبة استثمارية مؤازرة للموازنة العامة، يستخدم لمواجهة حالات العجز في الموازنة العامة.

6 ـ البدء بصياغة «النموذج الاقتصادي البديل» الذي يهدف إلى التحرر من فخ الريع النفطي، وينبثق من واقع وتجربة العراق الاقتصادية، بدلاً من استمرار التشبث غير المشروط بتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

7 ـ إن تفعيل دور القطاع الخاص في العراق يستلزم:

أ ـ إقامة حوار بناء بين القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ذات الصلة لتعديل القوانين وأنظمة الاستثمار.

ب ـ توفير بيئة أعمال ملائمة ومحفزة على المبادرة بما ينعكس إيجاباً على مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ج ـ وضع الإطار التشريعي والقانوني المناسب المنظم لمبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بما يسهم في خلق المبادرة والتحفيز على النشاط الاقتصادي مباشرة من خلال جوانبه التنظيمية والإدارية، أو من خلال تفعيل دور الأنشطة ذات الصلة بنشاط القطاع الخاص كقطاع المصارف وقطاع التأمينات.

د ـ معالجة الفساد والمحسوبية: التي تعقد من مهمة اي نشاط اقتصادي سليم.

هـ ـ الإسراع في أعمار وإيجاد البنى التحتية لخفض كلف الإنتاج ورفع مستوى الأرباح وزيادة وفورات الحجم.

و ـ تفعيل دور الاتحادات المهنية والنقابات من طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة، لتكوين كيان اقتصادي عراقي قادر على المشاركة بفعالية في مشاريع إعادة إعمار العراق □

القدس في العقل الأمريكي

أحمد الدبش(*)

كاتب وباحث فلسطيني.

«لا أحد يستطيع أن يفهم أمريكا وحرياتها، إلا إذا وعى وتفهم التأثير الذي باشره وما زال يباشره الدين في صنع هذا البلد...»

جيمس فن ـ أمريكا اليوم(**)

تبحث هذه الدراسة في السبب الرئيسي لإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الاعتراف بالقدس عاصمة لـ «إسرائيل»، وذلك من خلال عرض ثلاثة نماذج تكشف علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بـ «فلسطين» بوجه عام، و«القدس» بوجه خاص.

تهدف الدراسة إلى كشف العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني؛ فالأمريكيون ينظرون إلى «إسرائيل» على أنها شديدة الشبه بأمريكا: أمة مهاجرة، ودولة مهاجرين، وملاذ مضطهدين ومظلومين، ومجتمع رواد استيطان. بلد قوي وشجاع عازم على النضال في صف الحق، ونظام ديمقراطي تظلله سيادة القانون (الوحيد في الشرق الأوسط) وواحة ثقافة استهلاكية غربية في صحراء قاحلة تحيط بها من كل جانب. فالروابط بالغة المتانة إلى درجة أن إسرائيل ليست بنظر عدد غير قليل من الأمريكيين، سوى ولاية حادية وخمسين[1].

(*) البريد الإلكتروني: a.eldabash@gmail.com.

(**) رضا هلال، **المسيح اليهودي ونهاية العالم**، ط 3 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004)، ص 9.

(1) كلايد برستوفتز، **الدولة المارقة: الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة فاضل جتكر (بيروت: الحوار الثقافي، 2003)، ص 252.

تنطلق إشكالية الدراسة من الإجابة عن سؤالها المحوري: هل جماعات الضغط اليهودي في أمريكا هي التي تضع وتحدد السياسة الأمريكية، أم أن الانحياز الأمريكي لـ «إسرائيل» يجد أساسه في الثقافة الأمريكية التي توصف بأنها ثقافة يهو ـ مسيحية (Judeo Christian)»؟

مقدمة

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في خطاب متلفز من البيت الأبيض، مساء يوم الأربعاء 2017/12/6، الاعتراف بالقدس عاصمة لـ «إسرائيل». قال ترامب: «قررت أن الوقت حان لأن نعلن رسمياً الاعتراف بالقدس عاصمة لـ «إسرائيل»»، ووقع بعد ذلك ورقة رسمية. واعتبر الرئيس الأمريكي أن هذه الخطوة تأخرت كثيراً، وأنها «ليست أكثر أو أقل من اعتراف بالواقع، وهي أيضاً العمل الصائب الذي ينبغي القيام به»، مضيفاً أن «إسرائيل دولة ذات سيادة ومن حقها أن تقرر ما هي عاصمتها».

للأسف فسّر أغلبية المثقفين العرب، هذه الخطوة من جانب ترامب، من خلال الفهم الخاطئ لطبيعة العلاقة بين أمريكا والكيان الصهيوني، حيث لا يزال كثير من مثقفينا ومفكرينا ومحللينا، يصرون على أن جماعات الضغط اليهودي في أمريكا هي التي تضع وتحدد السياسة الأمريكية، وأن هذه الجماعات لها قدرة كبيرة على التأثير في الانتخابات الأمريكية، ومن ثم تحديد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه تحقيق التأييد والدعم للكيان الصهيوني.

إن التراث اليهودي للمسيحية الأمريكية [...] جعل الكثيرين من المسيحيين الأمريكيين يشعرون بأن إنشاء دولة «إسرائيل» عام 1948 جاء كتحصيل للنبوءات التوراتية، وأن الدولة «اليهودية» ستظل تؤدي دوراً مركزياً في مخطط السماء والأرض.

تبْني هذه الدراسات تحليلاتها على التنظيم والوسائل التي يلجأ إليها اللوبي الصهيوني لممارسة ضغوطه على عملية صنع القرار الأمريكي، ولكنها تغفل الطريقة التي تتغلغل فيها المواقف الموالية للصهيونية في الثقافة الأمريكية لتجعل السياسة الأمريكية تتكيف مع المتطلبات الصهيونية[2].

«وبذا يصبح الدعم الأمريكي السخي والمستمر لـ«إسرائيل» أمراً يتم رغماً عن إرادة الولايات المتحدة وضد رغبتها، وتصبح هذه القوة العظمى الباطشة مجرد ضحية للنفوذ اليهودي، وألعوبة في يد الصهيونية التي لا تقهر. وهو يحسّن صورتها أمام زبائنها العرب»[3].

---

(2) ريجينا الشريف، **الصهيونية غير اليهودية جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة أحمد عبد العزيز، عالم المعرفة؛ 96 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985)، ص 18 ـ 19.

(3) عبد الوهاب المسيري، **اليد الخفية: دراسات في الحركات اليهودية الهدامة والسرية** (القاهرة: دار الشروق، 1998)، ص 279.

من هنا «فالنظم العربية تستفيد من أسطورة اللوبي اليهودي والصهيوني. فهي تبرر الهزيمة العربية إذ تجعلها شيئاً متوقعاً»[4].

إن تفسير اللوبي اليهودي، ومن ثم الانحياز الأمريكي لإسرائيل يجد أساسه في أن «الثقافة الأمريكية توصف بأنها ثقافة يهو ـ مسيحية «Judeo Christian» تقوم على التقاليد الأخلاقية والدينية لليهودية والمسيحية، أي «التراث اليهودي المسيحي»، الأمر الذي تُرجم في النهاية إلى معنى سياسي هو توافق القيم الأمريكية والإسرائيلية»[5].

وهكذا، فإن التراث اليهودي للمسيحية الأمريكية، كما يقول بول فندلي: جعل الكثيرين من المسيحيين الأمريكيين يشعرون بأن إنشاء دولة «إسرائيل» عام 1948 جاء كتحصيل للنبوءات التوراتية، وأن الدولة «اليهودية» ستظل تؤدي دوراً مركزياً في مخطط السماء والأرض. وجاء انتصار «إسرائيل» العسكري في حرب 1967 واحتلال القدس ليمثل عندهم تأكيد تنبؤات التوراة والخطوة قبل الأخيرة للمجيء الثاني للمسيح، إذ إن الخطوة الأخيرة إعادة بناء المعبد فوق قبة الصخرة، ويستخلص فندلي، أن التركيز على التراث التوراتي جعل كثيرين من المسيحيين الأمريكيين ينظرون إلى الشرق الأوسط والصراع الدائر فيه، كانعكاس للأحداث التي يصورها العهد القديم؛ فإسرائيليو القرن العشرين يصبحون في أعينهم بني «إسرائيل» التوراة، والفلسطينيون يصبحون «الفيلستين» الذين حارب بطلهم «جوليات» داود[6].

أولاً: كولومبس وتحرير القدس

«القدس وجبل صهيون يجب أن يتم بناؤهما
على يد المسيحيين كما أعلن الله على لسان نبيه
في المزمار رقم 14»

كريستوفر كولومبس

فور هزيمة المسلمين في غرناطة في عام 1492، بدأت اكتشافات كريستوفر كولومبس لأمريكا، بدعم كل من فرديناند الأراغوني وإيزابيلا القشتالية، بدافع اعتقاد بأن رحلاته هي جزء من سيناريو ألفي مسيحاني، سوف يقود في النهاية إلى تحرير «أورشليم» القدس من المسلمين (الكفار) وإعادة بناء الهيكل.

يري الأب مايكل برير، في كتابه **الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني**: لم يكن ثمة تقصير في الدعم اللاهوتي والكتابي لتقديم الأساسات المعتقدية. وقد تشارك اللاهوتيون المسيحيون في القرون الوسطى مع علماء اللاهوت من «بني إسرائيل» بمفهوم واحد، تضمن التقديس «الراديكالي» للدولة وكل مؤسساتها، بما في ذلك الأرض. وادّعى كلاهما أن الأرض كانت

(4) المصدر نفسه، ص 279.

(5) هلال، **المسيح اليهودي ونهاية العالم**، ص 11.

(6) رضا هلال، **تفكيك أمريكا** (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2001)، ص 85.

هبة من الرب لـ«بني إسرائيل» في زمانهم، وللإسبان والبرتغاليين لاحقاً في العالم الجديد. إن ملكية الرب الأرض تضم السيادة السياسية على كل أراضي الكرة الأرضية[7].

عكس كولومبس العنصر الديني حافزاً له من خلال استهلال الإهداء لمفكرته في رحلته الأولى (الجمعة 3 آب/أغسطس 1492): «إن سموّكم، كاثوليكيين ومسيحيين وأمراء، أحبوا العقيدة المسيحية ويتوقون لرؤيتها تتوسع، وكأعداء لملّة محمد (Mahomet) وكل الوثنيين والهراطقة، الذين ارتأوا أن من المناسب أن يرسلوني، أنا كريستوفر كولومبس، إلى الأجزاء المسماة بالإنديز للنظر في الطريقة الممكنة لتحويلهم إلى عقيدتنا المقدسة»[8].

لم تكن مغامرة كولومبس إلا مغامرة دينية، ومدخلاً لاستعادة الأراضي المقدسة، والإعداد لإنشاء مملكة الإله على جبل صهيون.

يقول فؤاد شعبان، في كتابه **من أجل صهيون**: وقد أصبحت رسالته التي بعث بها إلى العرش الإسباني فور عودته من رحلته الأولى وأرّخها في 1492/2/15 خطة عمل ومنهاج حياة التزم به طوال عمره. طبعت هذه الرسالة فيما بعد في عام 1493، وترجمت إلى لغات عديدة، كما أعيدت طباعتها عدة مرات بحيث أصبحت وثيقة رسمية تمثل البرنامج الأيديولوجي للأوروبيين في حملاتهم الاستكشافية الاستعمارية والتبشرية. ويلخص كولومبس هذا البرنامج الشمولي في الرسالة كما يلي: «غزو العالم وهداية البشرية إلى المسيحية، واستعادة الأراضي المقدسة، والإعداد لإنشاء مملكة الإله على جبل صهيون في موقع الهيكل»[9].

كتب كولومبس، كتاباً بعنوان **كتاب النبوءات** (*Libro de Ia Profecias, The Book of Prophecies*)، وهو عنوان كتاب الرؤيا، الكتاب الأخير من العهد الجديد. يعرض كولومبس في هذا الكتاب بالتفصيل رؤياه وسعيه لتحقيق «أهداف ونبوءات العهدين القديم والجديد» كما تراءت هذه النبوءات له ولمعاصريه. وقد اقتبس كولومبس لهذا الكتاب عنوان أحد أكثر كتب العهد الجديد تنبؤاً بمستقبل البشرية ومستقرها.

أشار كولومبس إلى العديد من نصوص الكتاب المقدس على أنها أدلة وبيِّنات تثبت بعثته المقدسة إلى البشرية. فهو طالما اقتبس من سفر «الرؤيا» النص التالي: «وهناك قطعان أخرى لم تنضم إلى رعيتي، ولا بد لي من الوصل إليها. ولسوف يسمعون ندائي حتى لا يكون سوى قطيع واحد وراع واحد». كما كان كولومبس يستشهد بالنص التالي من «سفر إشعياء» كدليل قاطع على أن العناية الإلهية اختارته لتحقيق مهمته المقدسة هذه، حيث الحديث عن القدس «وعودة» الشعب

---

(7) مايكل برير، **الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني: أمريكا اللاتينية، جنوب أفريقية، فلسطين**، ترجمة أحمد الجمل وزياد منى، ط 2 (دمشق: قدموس للنشر والتوزيع، 2004)، ص 85.

(8) المصدر نفسه، ص 86.

(9) فؤاد شعبان، **من أجل صهيون التراث اليهودي المسيحي في الثقافة الأمريكية** (دمشق: دار الفكر، 2003)، ص 25 ـ 26.

المختار إليها: «إِنَّ الْجَزَائِرَ تَنْتَظِرُنِي، وَسُفُنَ تَرْشِيشَ فِي الأَوَّلِ، لِتَأْتِيَ بِبَنِيكِ مِنْ بَعِيدٍ وَفِضَّتُهُمْ وَذَهَبُهُمْ مَعَهُمْ، لاسْمِ الرَّبِّ إِلهِكِ وَقُدُّوسِ إِسْرَائِيلَ، لأَنَّهُ قَدْ مَجَّدَكِ»[10] .

كما دلل كولومبس على رؤياه تلك وعلى صدقية أهدافه بنص: «أَمَّا أَنَا فَقَدْ مَسَحْتُ مَلِكِي عَلَى صِهْيَوْنَ جَبَلِ قُدْسِي. إِنِّي أُخْبِرُ مِنْ جِهَةِ قَضَاءِ الرَّبِّ: قَالَ لِي: أَنْتَ ابْنِي، أَنَا الْيَوْمَ وَلَدْتُكَ. اسْأَلْنِي فَأُعْطِيَكَ الأُمَمَ مِيرَاثاً لَكَ، وَأَقَاصِيَ الأَرْضِ مُلْكاً لَكَ»[11].

على غرار الخروج الجماعي المذكور في العهد القديم، الذي هرب فيه اليهود من مصر ورحلوا إلى أرض جديدة وعدهم الرب بها، نظر البيوريتانيون إلى أنفسهم على أنهم الشعب المختار الجديد، ونظروا إلى العالم الجديد على أنه «إسرائيل» الجديدة.

وضع كولومبس رسالته المذكورة إلى الملك فرديناند والملكة إيزابيلا في مقدمة قصة اكتشافاته ومغامراته، وشرح في الرسالة أنه عرض نفسه دليلاً لقيادة «الحملة الصليبية» الأخيرة، قائلاً: «إن القدس وجبل صهيون سوف يتم بناؤهما على يد المسيحيين، كما قال على لسان نبيه في المزمور رقم 14».

والمزمار المذكور يحتوي على النص التالي الذي يشير إليه كولومبس: «لَيْتَ مِنْ صِهْيَوْنَ خَلاَصَ إِسْرَائِيلَ. عِنْدَ رَدِّ الرَّبِّ سَبْيَ شَعْبِهِ، يَهْتِفُ يَعْقُوبُ، وَيَفْرَحُ إِسْرَائِيلُ»[12].

كتب كولومبس إلى العرش الإسباني لدى عودته من رحلته أنه على استعداد لتجهيز 50,000 جندي و4,000 فارس، إذا قرر فرديناند وإيزابيلا قيادة حملة «لتحرير مهد المسيح في القدس». وقال لهما «سوف يكون النصر حليفكما في مشروع القدس إن كنتما مؤمنين»[13].

يقول الأب مايكل برير، استهل كولومبس مفكرته «باسم إلهنا يسوع المسيح». بهذه الصورة أصبح الحافز الديني في تنصير الهنادِرة التسويغ لمجمل مشروع الغزو.

وفي معرض تقديمه كولومبس، كتب بارتُلميه ديه لاس كازَس، في عام 1527، إن دافع كولومبس هو توطين المستعمرين الإسبان، الذين سيؤسسون كنيسة مسيحية جديدة وقوية، ودولة المساواة السعيدة، واسعة الانتشار واللامعة. ورأى كولومبس في اكتشافاته تحقيق النص المقدس، خاصة «هأَنَذَا خَالِقٌ سَمَاوَاتٍ جَدِيدَةً وَأَرْضاً جَدِيدَةً»[14]، التي يستشهد بها بوجه متكرر؛ والمزمور (19: 4) التي استجار بها خمس مرات في كتابه؛ و«ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَاءً جَدِيدَةً وَأَرْضاً

---

(10) **الكتاب المقدس**، «سفر إشعياء،» الأصحاح 60، الآية 9.

(11) المصدر نفسه، «سفر المزامير،» المزمور 2، الآيات 6 ـ 8.

(12) شعبان، **من أجل صهيون التراث اليهودي المسيحي في الثقافة الأمريكية**، ص 33 ـ 35.

(13) المصدر نفسه، ص 37 ـ 38.

(14) **الكتاب المقدس**، «سفر إشعياء،» الأصحاح 65، الآية 17.

جَدِيدَةً»[15] إضافة إلى ذلك، وبوجه عام، تتميّز لغة كولومبس المجازية وإحساسه بالتاريخ وعلم الكونيات، بكونها ذات علاقة بالنصوص المقدسة.

وكما يظهر في كتابه **ليبرو ديه لاسبروفيثياس** (*Libro de las profecias shows*) حقاً فسّر كولومبس مهمته ضمن إطار الصورة العريضة لنهاية ذات ذروة وبداية الألفية، مُدخلاً في ذلك استعادة جبل «صهيون» «ومن أجل تنفيذ ذلك أمل في أن يتمكن من ذلك، أمل في تمويل عشرة آلاف [فارس] ومئة ألف راجل»[16].

يقول المؤرخ الديني جون فيلان (John Phelan) في إصرار كولومبس على اعتقاده بمهمة مقدسة: «سيطر على كولومبس تصوره لنفسه كأداة في يد العناية الإلهية التي اصطفته لتحقيق النبوءات، وبخاصة المتعلقة بتحرير القدس» [17].

من هنا؛ لم تكن مغامرة كولومبس إلا مغامرة دينية، ومدخلاً لاستعادة الأراضي المقدسة، والإعداد لإنشاء مملكة الإله على جبل صهيون!

ثانياً: أمريكا.. دولة النبوءة

عندما بدأ الاستيطان الأوروبي لأمريكا، حمل المهاجرون الجدد معهم العقيدة البروتستانتية [البيوريتانية /التطهيرية]، التى كانوا يحاولون، بلا طائل، تطبيقها في إنكلترا، ولكنهم طوردوا واضطهدوا، أثناء حكم آل ستيورات، فراح يحدوهم الأمل بإمكان العيش وفقاً للمبادئ البروتستانتية [البيوريتانية/التطهيرية] على الأرض الجديدة.

فاتّجه هؤلاء على صورة مجموعاتٍ مسافرةٍ على ظهر السُّفن إلى أمريكا وفي ذهنهم تصُّور مفاده أنّهم النُّخبة التي اختارها الرب من بين البشر لإقامة مملكته (مملكة الرب) على الأرض التي اختارها لهم ألا وهي أرض الميعاد (أمريكا).

فحين كتب زعيم الطهوريين جون كوتون مقالته التي وسمها «وعد الله لمستوطنته»، زيّن صفحة الغلاف بالنص التالي من سفر صموئيل الثاني: «وَعَيَّنْتُ مَكَاناً لِشَعْبِي إِسْرَائِيلَ وَغَرَسْتُهُ، فَسَكَنَ فِي مَكَانِهِ، وَلاَ يَضْطَرِبُ بَعْدُ»[18]. وقد بيّن كوتون هذا المفهوم بوضوح حين خاطب المستوطنين قائلاً: «كان اختيار موقع المستوطنة الأولى هو أول بركة من الله...». وكانت كل خطوة بعد ذلك من «انتقاء المهاجرين إلى انتقال هذا الشعب أو ذاك إلى موطن أو آخر، كل ذلك كان قراراً إلهياً»[19].

---

(15) المصدر نفسه، «رؤيا يوحنا اللاهوتي،» الأصحاح 21، الآية 1.

(16) برير، **الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني: أمريكا اللاتينية، جنوب أفريقية، فلسطين**، ص 86 ـ 87.

(17) شعبان، **من أجل صهيون التراث اليهودي المسيحي في الثقافة الأمريكية**، ص 40.

(18) **الكتاب المقدس**، «سفر صموئيل الثاني،» الأصحاح 7، الآية 10.

(19) شعبان، المصدر نفسه، ص 70.

إن المجموعة الأولى التي هاجرت إلى أمريكا كانت تتكوّن من بعض المنشقين الذين فروا من إنكلترا بين 1607 و1609 إلى «لايدن» في كندا وكان بينهم القس جون روبنسون وأعضاء من رعيته. ومن هؤلاء الفارين هاجرت مجموعة صغيرة إلى أمريكا عرفت باسم «الحُجَّاج» ونزلت في «بليموث» في أواخر عام 1620 ومع أن المستعمرة كانت صغيرة إلا أنها أصبحت أكثر مستعمرات أمريكا شهرة في التاريخ الأمريكي.

وإلى الشمال من «بليموث» بدأت جماعات أخرى تصل إلى المنطقة المحيطة بمدينة «بوسطن» الحالية بولاية ماساشوستس وقد جاءت هذه الجماعات تحت رعاية «شركة خليج مستشوستس» التي حصلت على امتياز بالأراضي المحصورة بين نهري تشارلز وميريماك.

أنّ المستوطنين الإنكليز البروتستانتيّين على الأرض الأمريكيّة تماهوا بالكامل مع الإسرائيليّين القدامى. فكانوا يتحدثون عن أنفسهم بوصفهم «إسرائيل المسيحية»، ويصفون إنكلترا التي خلّفوها وراءهم بـ «أرض مصر» وينعتون الملك جيمس الطارد لهم بـ «الفرعون» ويوازون المحيط الأطلسي الذي عَبَروه بـ «البحر الأحمر»، وأمريكا بـ «أرض كنعان الجديدة» أو «أرض الميعاد»[20].

يقول بول مركلي، في كتابه **الصهيونية المسيحية:** فقد رأى البيوريتانيون أن تجربتهم الخاصة المتمثلة «بالهروب إلى البراري»، من أوروبا المنحوسة مساوية لتجربة اليهود الذين قادهم موسى من مصر، غير أنها كانت أكثر كثيراً من تجربة مساوية. لقد آمنوا بأن تجربتهم لم تكن في الحقيقة إلا تجسيداً حياً لتجربة الخروج. وقد فسروا تجربتهم على أنها تكرار للتاريخ الذي شكل شعب الرب القديم[21].

على غرار الخروج الجماعي المذكور في العهد القديم، الذي هرب فيه اليهود من مصر ورحلوا إلى أرض جديدة وعدهم الرب بها، نظر البيوريتانيون إلى أنفسهم على أنهم الشعب المختار الجديد، ونظروا إلى العالم الجديد على أنه «إسرائيل» الجديدة. أما العالم القديم بالنسبة إليهم، فكان هو مصر التي فرّوا منها. لقد عقدوا عهداً مع الرب: إنه إذا أمن الرب ذهابهم إلى العالم الجديد، فإنهم سيؤسسون مجتمعاً تحكمه القوانين الإلهية[22].

كانت مصر (وفرعون بالتالي)، في التنميط البروتستانتي، هي المعادل لأي طغيان وجد منذ ذلك الحين فصاعداً، كما كان بنو إسرائيل هو الاسم الذي يطلق على أي مجموعة قاومت الطغيان وهربت منه. ومن ثم كان ممكناً أن تكون مصر هي روما في عيون البروتستانت في القرن السادس عشر، أو هي إنكلترا بالنسبة إلى الأمريكيين في القرن الثامن عشر[23].

---

(20) عفيف فرّاج، **اليهودية بين حضانة الشرق الثقافية وحضانة الغرب السياسية** (بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، 2002)، ص 175.

(21) بول مركلي، **الصهيونية المسيحية (1891 ـ 1948)**، ترجمة فاضل جتكر (دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، 2002)، ص 5.

(22) مايكل كوربت وجوليا كوربت، **الدين والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية**، ترجمة عصام فايز وناهد وصفي، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص 44.

(23) كليفورد لونجلي، **الشعب المختار: الأسطورة التي شكّلت إنجلترا وأمريكا**، ترجمة قاسم عبده قاسم، 3 ج (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003)، ج 2، ص 54.

أعطى المهاجرون الأوائل أبناءهم أسماء عبرانية (إبراهيم، سارة.. أليعازر... إلخ)، وأطلقوا على مستوطناتهم أسماء عبرانية (حبرون وسالم وكنعان... إلخ)، وفرضوا تعليم اللغة العبرية في مدارسهم وجامعاتهم، حتى إن أول دكتوراه منحتها جامعة هارفارد في عام 1642 كانت بعنوان «العبرية هي اللغة الأم»، وأول كتاب في أمريكا كان **سفر المزامير** (*Psalm*)، وأول مجلة كانت مجلة **اليهودي** (*The Jew*)[24].

إن كل دعم مادي أو معنوي لـ«إسرائيل»، ليس أمراً اختيارياً، أو استراتيجياً، لكنه أمر إلهي، وقد كان ذلك عنصراً بارزاً في الحياة الثقافية والسياسية الأمريكية منذ البدايات.

لقد باتت أمريكا في نظر المهاجرين الجدد «النموذج الروحي للعهد القديم العبري»، بل نجدهم يسمون أنفسهم «أطفال إسرائيل» Children of Israel[25].

لقد بدأ البيوريتانيون ومنذ وقت طويل بقراءة التناخ [التوراة] على أنه كتاب تاريخ قبل أن يفكر الصهاينة اليهود في القيام بذلك. وربط هؤلاء المؤمنون المتعطشون للخلاص ذلك بولادة شعب إسرائيل في بلده. ولم تنشأ هذه العلاقة لقلقهم الخاص على اليهود المضطهدين، بل في الأساس بسبب الرؤيا التي تعتبر قدوم الخلاص المسيحي للعالم بأسره سيكون بعد أن يعود بنو إسرائيل إلى صهيون. وكجزء من هذه الصفقة طويلة الأمد يجب على اليهود أن ينتصروا، وفقط من بعد ذلك سيشهد العالم عودة يسوع من جديد[26].

وهكذا، فإن نشأة أمريكا كانت نتيجة اندفاعة دينية، فقد كان خطاب المهاجرين يتألف من إنزال قصص الكتاب المقدس على تجربتهم، ومن عالم الخيال الكتابي استقوا إرثهم الأسطوري!

ثالثاً: أسطورة «مدينة على جبل»

في عام 1816، كتب شاعر أمريكي مغمور، هو جون بيربونت (John Pierpont)، قصيدة طويلة عنوانها «ألحان من فلسطين»، وهي عبارة عن رحلة خيالية إلى فلسطين، جاء فيها:

لا، لا، سأسلك طريقاً أجمل

سأترك اليونان وسحرها، وأقصد فلسطين،

أعشق السير على ضفاف الأردن،

أتوق لغرس قدميّ في تربة الحرمون،

---

(24) محمد السماك، **الصهيونية المسيحية**، ط 4 (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص 55 ـ 56.

(25) يوسف الحسن، **من أوراق واشنطن** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص 119.

(26) شلومو ساند، **اختراع أرض إسرائيل**، ترجمة أنطوان شلحت وأسعد زعبي (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع؛ رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2014)، ص 168.

أعشق آلهة الوحي التي ألهمت إشعياء

وفي مغارات الكرمل المقدس آوي إلى السكينة

وأزيّن مجالس الأصدقاء بوردة شارون الأبدية[27]

كتب فؤاد شعبان، في كتابه **من أجل صهيون**، تعليقاً على هذه القصيدة ما يلي: هذه القصيدة هي مثال واحد فقط من محاولات أمريكية مبكرة للتعبير عمّا يمكن اعتباره أولى الأساطير الأساسية في الثقافة الأمريكية وأكثرها رسوخاً واستمراراً ـ تلك هي أسطورة «المدينة على الجبل». وتعبير «المدينة على الجبل» هو تعبير من النصوص المقدسة يقصد منه مدينة القدس [في المخيلة التوراتية أورشليم]، وعلى الأخص القدس الجديدة على تلة «صهيون» التي سوف يحكم منها المسيح مملكته الألفية الأرضية. وهي المدينة التي سينتشر منها نور الهداية الذي سيعم البشرية كلها. هذه المدينة أيضاً كانت تسمى في العديد من الكتابات الأمريكية ـ والغربية بصورة عامة ـ «مدينة الملك العظيم» أي مدينة النبي داود، وهذا يبين هذا المزج المبكر بين الفكر المسيحي واليهودي في الثقافة الأمريكية[28].

لا شك في أن الصورة الشعرية الخيالية التي نراها في قصائد مثل «ألحان من فلسطين» وفي كتابات الأمريكيين منذ ذلك الوقت، تحكي قصة مكوّن أساسي من مكونات طفولة أمريكا الثقافية وهو مفهوم «رؤيا صهيون».

تعود أسطورة «مدينة على جبل» (City Upon a Hill) التي تأسست عليها الثقافة الأمريكية، إلى منتصف القرن السابع عشر، فقد ألقى جون وينثروب، موعظة على متن السفينة الأسطورية آرابلا وهو يقترب من الشواطئ الأمريكية سنة (1630). ففي خطبته الشهيرة التي تحمل عنوان (A Model of Christian Charity)، شدّد فيها على العهد الجديد بين الإسرائيليين الجدد وبين يهوه، وعلى الرسالة التي يحملونها إلى مجاهل أرض كنعان الجديدة: «إننا سنجد رب إسرائيل بيننا عندما سيتمكن العشرة منا من منازلة ألف من أعدائنا، وعندما سيعطينا مجده وأبهته، وعندما يتوجب علينا أن نجعل من [نيو إنغلاند] مدينة على جبل [وهذا التعبير رمز لأورشليم (ولصهيون أيضاً) وما يزال يستخدم إلى الآن للدلالة على المعنى الإسرائيلي لأميركا. وقد سمعت بأذني آخر أربعة رؤساء أميركيين يستخدمون هذا الرمز في مناسبة مختلفة: ريغان، بوش الأب، كلينتون، بوش الابن]» [29].

يذهب منير العكش، في كتابه **حق التضحية بالآخر: أميركا والإبادات الجماعية**، إلى أنه يجب الربط بين دور نحميا، بطل إحياء «إسرائيل»، وجون وينثروب. وينقل عن كوتون ماذر، سيرة جون وينثروب في كتابه **نحميا الأمريكي** (*Nehemias Americanus*) تأسياً بنحميا الأسطوري الذي قاد «الإسرائيليين» في «عودتهم» من سبي بابل إلى أرضهم الموعودة ونظم

---

(27) شعبان، **من أجل صهيون التراث اليهودي المسيحي في الثقافة الأمريكية**، ص 80 ـ 81.

(28) المصدر نفسه، ص 81.

(29) منير العكش، **حق التضحية بالآخر: أميركا والإبادات الجماعية** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2002)، ص 127.

الكثير من موجات الهجرة من بابل إلى يهوذا، وأشرف على انتشال أورشليم من أنقاضها وأعاد بناءها مدينة على جبل[30].

من المفيد هنا، التأكيد أن جون وينثروب، قد ردد، قول متى في إنجيله: «أَنْتُمْ نُورُ الْعَالَمِ. لاَ يُمْكِنُ أَنْ تُخْفَى مَدِينَةٌ مَوْضُوعَةٌ عَلَى جَبَل»[31].

يقول كليفورد لونغلي، في كتابه **الشعب المختار: الأسطورة التي شكلت إنكلترا وأمريكا:** إن كلمات يسوع التي أشار إليها إنجيل متى هي نفسها تنميط؛ ذلك أن مستمعيه لا بد وأنهم فهموا في الحال أنه كان يلمح إلى جبل «صهيون» الذي بنيت عليه مدينة القدس. وفي الأدب اليهودي يكون «صهيون» مرادفاً للوطن اليهودي الذي يشتاق إليه المنفيون على البعد. أما في الأدب المسيحي فإن «صهيون» يصير روحياً في عاصمة مملكة السماء، وبعبارة أخرى أنه ليس مكاناً حقيقياً على الأرض (إلا عندما يكون هو أمريكا حسبما يري جون وينثروب)[32].

يشير مايكل أورين، في كتابه **القوة والإيمان والخيال: أمريكا في الشرق الأوسط منذ عام 1776 حتى الآن:** إلى ما قاله ويليام برادفورد (William Bradford)، المحافظ المستقبلي لمستعمرة بليموث، عندما غادر السفينة ماي فلاور (Mayflower) عام 1620: «دعنا نعلن كلمة الرب في صهيون». كان برادفورد يردد كلمات أرميا، ولم تكن صهيون عنده أرض كنعان الموعودة، ولكن نسختها الحديثة أمريكا، ولم يكن سكانها هم «بنو إسرائيل» القدامى، ولكن 101 من المسافرين الذين وصلوا مع برادفورد، وهم رفاقه من التطهريين[33].

قال القس صموئيل ويكمان في موعظته الشهيرة على ظهر السفينة «أرابلا» التي حملت مجموعة من البروتستانت البيوريتانيين (التطهريين) إلى خليج ماساشوستس: «إن أورشليم كانت لكن نيو إنغلاند [المستعمرة الأولى] هي الموجودة الآن، وإن اليهود كانوا، لكنكم أنتم [البروتستانت البيوريتانيين (التطهريين)] شعب الله المختار، وعهد الله معكم. فضعوا اسم نيو إنغلاند مكان اسم أورشليم». وعندما وصلت المجموعة الثانية من المستوطنين إلى شاطئ نيو إنغلاند على ظهر السفينة (ماي فلاور) عام 1620، وقعوا فيما بينهم (عهد ماي فلاور) الذي حددوا فيه طريقة الحياة التي يرغبونها وأسس المجتمع المثالي في أورشليم الجديدة أو «إسرائيل» الجديدة [أمريكا]... وذلك تمجيداً لاسمه تعالى، وترويجاً للدين المسيحي...»[34].

وقال القس صموئيل ويكمان لبعض المجتمعين في كنيسة هارتفورد عام 1685: «القدس كانت ونيو إنغلاند أصبحت، هم كانوا، وأنتم أصبحتم... شعب عهد الله». وقد عبر بيتر فوغلر

---

(30) المصدر نفسه، ص 126.

(31) **الكتاب المقدس**، «إنجيل متى،» الأصحاح 5، الآية 14.

(32) لونجلي، **الشعب المختار: الأسطورة التي شكّلت إنجلترا وأمريكا**، ص 20.

(33) مايكل بي. أورين، **القوة والإيمان والخيال: أمريكا في الشرق الأوسط منذ 1776 حتى اليوم**، ترجمة آسر حطيبة (أبو ظبي: كلمة؛ القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2008)، ص 98.

(34) والتر مكدوجال، **أرض الميعاد والدولة الصليبية أمريكا في مواجهة العالم منذ 1776**، ترجمة رضا هلال، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص 6.

(Peter Fogler)، جد بنجامين فرانكلين، عن نفس الفكرة بصورة أكثر لباقة عندما قال: «في نيو إنغلاند هم كاليهود، ومتشابهان كأقرب ما يكون»[35].

وقال ليفي بارسونز، وهو يستمع إلى أجراس كلية ميدلبري، معلنة انتهاء حرب عام 1812، إنه يسمع «تأوهات العالم الشرقي، تنطلق نحو عنان السماء، طالبة الخلاص». وأعلن فرحاً أن «صهيون سيزدهر»[36].

في هذا الصدد، يقول مايكل أورين، وإذا كان «صهيون» يعني بذلك الأرض الموعودة في أمريكا لقائد الحجاج ويليام برادفورد (William Bradford)، أما ليفي بارسونز الذي عاش بعد ذلك بقرنين فكان يعني بـ«صهيون» الأرض الأصلية القديمة لـ«إسرائيل»، والتي أصبح اسمها الآن فلسطين؛ وفي حين أنه كان يمكن تحويل ديانة الكثيرين حول العالم، فإن المبشرين آمنوا أن فلسطين فقط هي البلد التي يمكنهم أن يحدثوا أثراً فورياً وعميقاً فيها، فهناك ستمتزج رغبتان معاً؛ تلك التي يتمناها البروتستانت في الاتحاد مع أسلافهم الروحيين ـ أي اليهود ـ والأخرى الرغبة الشديدة في عودة المسيح[37].

فقد شهد القرن التاسع عشر في أمريكا عدة أحداث وحركات دينية جعلت فكرة «مدينة على جبل» ـ إسرائيل الأمريكية ـ تتحول جغرافياً بالتدريج لتصبح «مدينة على جبل» في فلسطين وفي القدس على الأخص ـ في «أرض الميعاد الكتابية». نتيجة الاتصال المباشر بـ«أرض الميعاد الكتابية» [فلسطين]، الذي كان عاملاً قوياً في تحويل رؤيا «صهيون» هذه، من الجغرافيا الرمزية إلى الجغرافيا المقدسة، من أمريكا «مدينة على جبل» في العالم الجديد إلى مدينة القدس الجديدة على جبل صهيون في أرض الميعاد. وبذلك أصبح اليهود عنصراً مهماً في هذه الرؤيا لأنه صاحب الحق في هذه الأرض، مع احتفاظ أمريكا بدورها الحاسم في تحقيق هذه الرؤيا.

استمرت فكرة «مدينة على جبل» عاملاً مهماً في تفكير الأمريكيين وسلوكهم عبر القرون.

يقول المؤرخ البريطاني بول جونسون (Paul Johnson)، صاحب **تاريخ الشعب الأمريكي** (*A History of the American People*)، في محاضرة له في مكتبة بييربونت مورغن بنيويورك (Pierpont Morgan Library): يُحيي في النخبة الأنغلوسكسونية [الحاكمة] مشاعر عقيدة الاختيار، ويؤكد قناعتهم المتوارثة بأن أمريكا هي الجسر لمملكة الله، وأنهم هم يد الله التي ستبني أورشليم الجديدة على أنقاض القدس. وظلت هذه النخبة تعتقد أن الاختيار الإلهي لها قدر محتوم أو أنه إرادة الله التي عبر عنها أنبياء إسرائيل الجديدة في بداية القرن السابع عشر ثم شدد عليها كل رؤساء الولايات المتحدة بلا استثناء[38].

---

(35) أورين، المصدر نفسه، ص 99.

(36) المصدر نفسه، ص 102.

(37) المصدر نفسه، ص 102.

(38) منير العكش، **تلمود العم سام: الأساطير العبرية التي تأسست عليها أميركا** (بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2004)، ص 94.

نتائج

توصلنا في هذه الدراسة إلى أن كل دعم مادي أو معنوي لـ«إسرائيل»، ليس أمراً اختيارياً، أو استراتيجياً، لكنه أمر إلهي، وقد كان ذلك عنصراً بارزاً في الحياة الثقافية والسياسية الأمريكية منذ البدايات. فالمهاجرون الأوائل أطلقوا أسماء عبرانية على الأماكن التي يغدون إليها، وأطلقوا أسماء عبرانية على المواليد الجدد، إضافة إلى فرض تعلم اللغة العبرية في المدارس والجامعات.

إذاً، لفلسطين لدى الرؤساء الأمريكيين شأن آخر، فهي ليست مجرد «استراتيجيا» أو اقتصاد أو «مجال حيوي»، وبالتأكيد فهي ليست بسياسة خارجية إلا في الإطار البيروقراطي. فطالما أن إنشاء أمريكا وتاريخها لم يكن إلا تأسيّاً بفكرة «إسرائيل» التاريخية، فالأمريكيون ورؤساؤهم على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم لا يتفقون على شيء كاتفاقهم على المشروع الصهيوني الذي يشربه الأمريكيون مع حليب أمهاتهم ثقافياً، وتاريخياً، وتربوياً، وإعلامياً، ودينياً، ومثلاً أخلاقياً أعلى[39].

إن المعتقدات الدينية الأمريكية المتأثرة بـ «الكتاب المقدس»، أدّت دوراً أساسياً في قرار ترامب باعتبار القدس عاصمة «إسرائيل»! فهي تمثل تأكيد تنبوءات التوراة داخل نطاق التراث الإنجيلي.

ليس هناك من رئيس أو إدارة أو مؤسسة أمريكية حاكمة تستطيع أن تتحدى هذه الثوابت. فلسطين ليست كوريا أو فيتنام أو أفغانستان أو الفيليبين. فلسطين هي الرحم الذي ولّد منه الغرب اصطلاحاً ومفهوماً مقابل العالم العربي الإسلامي حضارياً وجيوسياسياً. فلسطين، والقدس تحديداً، هي الشرارة التي أشعلت نار المواجهة التي أجّجها الغرب على مدى السنوات الألف الماضية.

لا يمكن فهم قضية فلسطين بمعزل عن المواجهة مع الغرب الذي تجسده اليوم أمريكا وقُفّتها البريطانية. من دون فلسطين، والقدس على التحديد، لن يكون هناك غرب وشرق. فباسم احتلال فلسطين [أرض كنعان] صنع الإنكليز أمريكا وصاغوا فكرة أمريكا، وباسم هذه الاستعارة خَلَقوا سكان قارتين كاملتين وأبادوا ملايين البشر في البقعة التي تسمى اليوم الولايات المتحدة، كما فعلوا ذلك في أستراليا ونيوزيلاندا ومئات الجزائر التي استعمروها[40].

هكذا، جاء افتتاح السفارة الأمريكية في القدس في 2018/5/14، وتزامن الافتتاح مع ذكرى احتفال الكيان الصهيوني بذكرى إعادة توحيد القدس، أو بمعنى أدق إحتلال القدس الشرقية. وقال ترامب في خطاب متلفز تم بثه في مراسم الافتتاح بالقدس إن «إسرائيل دولة ذات سيادة من حقها اختيار عاصمتها»، وأضاف أن «القدس هي العاصمة التي أسسها الشعب اليهودي لنفسه في الماضي السحيق». من جانبه قال جاريد كوشنر مستشار ترامب وصهره إنه «فخور بأن يكون

---

(39) منير العكش، **أميركا والإبادات الجنسية** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2012)، ص 100 ـ 101.

(40) المصدر نفسه، ص 104.

في القدس القلب الأبدي للشعب اليهودي»، مشيراً إلى أنه يحضر ممثلاً للرئيس ترامب في هذه المناسبة. كما تحدث كوشنر عن أصوله كيهودي وقصة هروب أجداده من ملاحقات النازيين، على حد قوله.

في هذا السياق، يمكننا القول إن المعتقدات الدينية الأمريكية المتأثرة بـ «الكتاب المقدس»، أدّت دوراً أساسياً في قرار ترامب باعتبار القدس عاصمة «إسرائيل»! فهي تمثل تأكيد تنبوءات التوراة داخل نطاق التراث الإنجيلي، فقد نقل الكاتب أندرو بنكومبي، في مقال نشرته صحيفة **إندبندنت** البريطانية، العديد من التصريحات لزعماء الطائفة الإنجيلية التي يعبرون فيها عن شكرهم وإشادتهم بترامب، مثل التصريح الذي أدلى به رئيس تحالف الإيمان والحرية، رالف ريد، وهو تحالف كبير للمسيحيين: «نحن ممتنون بعمق للرئيس ترامب الذي اعترف أخيراً بحقيقة أن القدس هي العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل، أرض اليهود، وأن السفارة الأمريكية هناك يجب أن تكون في القدس». وقال الأب دايفيد إسواغارتي إن نقل السفارة لا يشكل فقط حافزاً جيوسياسياً لإسرائيل، بل «إنهم يرون أن نقل السفارة مهم جداً لظهور المسيح». ويعتقد بعض الإنجيليين أن نقل السفارة سيساعد على قدوم القيامة، حيث يلتقي جميع المسيحيين بالرب □

التهديدات الجديدة للأمن الإقليمي المغاربي

خالد بركة(*)

طالب دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية،
جامعة محمد الخامس الرباط ـ المغرب.

تمهيد

تواجه منطقة المغرب العربي تهديدات أمنية زادت تعقيداً بعد الحراك الذي شهدته المنطقة سنة 2011، تتمثل أساساً بالإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة وصولاً إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، هذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء المغاربي، أعادت النظر في مبادئ ومفاهيم العقيدة الأمنية المشتركة، والاعتماد الأمني المتبادل بين هذه الدول، فمنطقة المغرب العربي عبارة عن وحدة جغرافية إقليمية منسجمةً تجعل منها فضاءً جيوسياسياً وثقافياً متجانساً، وهذا ما يستدعي بناء مقاربة إقليمية مغاربية أمنية مشتركة تواجه مختلف التهديدات الأمنية وبخاصة منها الجديدة، التي تهدد أمن المنطقة وكيان الدول، وهو ما يرهن بناء الدولة وعملية الاستقرار الإقليمي في المنطقة. ويعتبر المغرب بحكم موقعه الجغرافي الاستراتيجي نقطة ارتكاز في أي مقاربة أمنية مغاربية مستقبلية، فهو يجسد بواقع القوة الجغرافية نقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية وبين البحر المتوسط وعمق القارة الأفريقية من جهة ثانية.

ارتبطت التهديدات الأمنية الجديدة بالتحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم الكلاسيكي ليشمل مفاهيم أخرى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وقيمية ونفسية بما يتلاءم والظروف الجديدة على اعتبار أن المنطق يقتضي بناء استراتيجيات جديدة إذا كانت هناك تحولات جديدة. هذه التهديدات المختلفة التي تعرفها المنطقة بدأت في منطقة الساحل وتأثرت بعوامل داخلية وخارجية، وتعدّتها إلى كل منطقة المغرب العربي التي أصبحت انعكاساً لتطور الأحداث في الساحل الأفريقي. وتعقّد هذه التهديدات واستفحالها ومماطلة دول المنطقة أديا إلى رد فعل على

(*) البريد الإلكتروني: lmoktokhalid@gmail.com.

مستوى المنظمات، وعلى مستوى الدول الغربية أوصل في نهاية المطاف إلى التدخل العسكري في المنطقة الذي ستكون له حتماً تأثيرات مباشرة في الأمن في المنطقة المغاربية سواءٌ على المدى القريب أو على المدى البعيد.

• **إشكالية الدراسة:** تعالج إشكالية هذه الدراسة التطورات الراهنة والمتسارعة للأزمات الأمنية التي يشهدها النظام الإقليمي المغاربي؛ هذه الأزمات التي تعَدّ انعكاساً مباشراً لما يتعرض له النظام الدولي، من تغيرات ظرفية وهيكلية تُعرّض أمن المنطقة كلياً لاختلالات بنيوية جديدة، قد تعيد رسم خريطة جيوسياسية وجيواستراتيجية جديدة في منطقة المغرب العربي، وتهدد استقرار كثير من دول المنطقة التي تحاول مواجهة ما يحمله المستقبل من إعادة صياغة للخارطة الأمنية.

تنطوي تحت هذا الإشكالية المركزية هذه الأسئلة الفرعية:

ـ ما أهم التحديات الأمنية التي تواجه الدول المغاربية في ظل التطورات الراهنة والمتسارعة وتحديداً في منطقة المغرب العربي وجوارها؟

ـ كيف يمكن أن تنعكس التهديدات الأمنية الجديدة المختلفة في المنطقة على الأمن في دول الجوار بعامة وعلى دول المغرب العربي بخاصة في ظل سيناريوهات التدخل العسكري الحالية؟

تواجه منطقة المغرب العربي تهديدات أمنية زادت تعقيداً بعد الحراك الذي شهدته المنطقة سنة 2011، تتمثل أساساً بالإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة وصولاً إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

• **فرضيات الدراسة:** تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

ـ هناك علاقة بين التطورات التي شهدها النظام الدولي ببروز تحديات تُعرف بالمخاطر الجديدة وإعادة النظر في الافتراضات الأساسية للنظريات الأمنية في العلاقات الدولية.

ـ يُعد التعاون والاعتماد المتبادل وصياغة عقيدة أمنية إقليمية مغاربية مشتركة ضرورة ملحّة لمواجهة تهديدات أمنية غير تقليدية مهددة للفضاء المغاربي الواحد.

• **أهمية الدراسة:** تبرز منطقة المغرب العربي كأحد الفضاءات الجيوسياسية المهمة، التي باتت تشهد حركية متنامية إزاء هذه التفاعلات نظراً إلى خصوصيتها المحلية وموقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، وبخاصة بعد التحولات التي عرفتها هذه المنطقة مع نهاية الحرب الباردة على المستوى السياسي والاقتصادي الهيكلي، وما صاحبها من إرهاصات على واقع الدولة المغاربية، لتمتد تداعياتها عبر عقدين من الزمن، حين برزت مع نهاية 2010 موجة من الأحداث الثورية المطالبة بالتغيير فيما اصطلح عليه «الربيع العربي»؛ وهو الحدث الذي حمل معه مجموعة من التحديات الجديدة على واقع بنيوية الدولة في المغرب العربي برغم تفاوت تداعياتها ومآلاتها على هذه الدول، وبروز نماذج متباينة لوضع الدولة المغاربية الجديد، ساهم بعضها في تعميق الأزمة الأمنية وتقوية مختلف الفواعل مهددة للأمن المغاربي بشكل يتجاوز قدرة الدولة على مواجهتها.

• **أهداف الدراسة:** شهد المغرب العربي تهديدات تختلف في طبيعتها عن التهديدات التقليدية، منها الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، وهذا دفع بالدول المغاربية إلى مراجعة عقيدتها ورؤيتها الأمنية، بالشكل الذي يتيح لها التنسيق وبذل الجهود المشتركة لمواجهة هذه التهديدات الأمنية الجديدة، كون دول المغرب العربي فضاءً إقليمياً منسجماً وهذا لتجنب التدخل الخارجي الذي يهدد استقراره.

أمام هذا الوضع باتت البيئة الأمنية الجديدة والمعقدة تطرح عدداً من الإفرازات على بنية الدول المغاربية في تهديد وجودها، وتهديد أمن مجتمعاتها ولا سيّما في ظل تنامي التحدي وانتشاره عبر فضاء محلي وإقليمي، وهو الأمر الذي بات يستدعي تكاثف الجهود من خلال تبني جملة من المقاربات اللازمة لتصحيح الاختلالات البنيوية من جهة، ومجابهة مختلف الفواعل المهددة للأمن المغاربي من جهة ثانية؛ وذلك بمجموعة من الأنشطة الجماعية والبرامج التكاملية التي أصبحت تفرض نفسها بصورة حتمية، بغية تقوية بناء الدولة المغاربية وإفراغ المنطقة من النشاطات غير القانونية.

• **مناهج الدراسة:** سوف ننهج في هذه الدراسة المنهج **التاريخي** ثم المنهج **التحليلي** والمنهج الوصفي متمثلاً في **دراسة الحالة**.

• **خطة الدراسة:** هذا وسوف نعالج هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

ـ التهديدات الأمنية الجديدة بالمنطقة المغاربية.

ـ مظاهر التحولات السياسية في دول المغرب العربي.

ـ التكامل المغاربي كمخرج لمواجهة التهديد.

ـ نحو هندسة بناء أمني مغاربي.

أولاً: التهديدات الأمنية الجديدة بالمنطقة

ارتبطت التهديدات الأمنية بالتحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم الكلاسيكي إلى مفاهيم أخرى ذات بعد اقتصادي واجتماعي وقيمي ونفسي بما يتلاءم والظروف الجديدة على اعتبار أن المنطق يقتضي بناء استراتيجيات جديدة إذا كانت هناك تحولات جديدة، هذه التهديدات المختلفة التي تعرفها المنطقة بدأت في منطقة الساحل وتأثرت بعوامل داخلية وخارجية، وأثرت بدورها في دول الحوار وتعدتها إلى كل منطقة المغرب العربي، التي أصبحت مركزاً لانعكاسات الأحداث وتطوراتها في الساحل الأفريقي. ويمكن حصر هذه التهديدات الأمنية الجديدة في الأنواع التالية:

1 ـ الإرهاب

استفحلت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل أكثر فأكثر، بحيث تعددت التيارات الإرهابية كثيراً في المنطقة، إضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات وهي موجودة في دول الجوار. ومن أهم هذه التيارات ما يلي:

• تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي الذي استجمع قواه بفعل عوامل متعددة، منها تمكنه من الحصول على موارد مالية مهمة قاربت 70 مليون دولار من جراء الفدية التي كان يفرضها على الدول التي ينتمي إليها الرهائن، يضاف إلى ذلك حصوله على أسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات على ارتفاع 11000 كم تحصّل عليها بفعل الأزمة الليبية التي مكنت من تدفق كبير للسلاح ووصوله إلى يد هذه التنظيمات الإرهابية، وازداد هذا التنظيم قوة بتدعيمه بـ 600 إرهابي فرّوا من أفغانستان بعد اشتداد الضربات والضغط عليهم وفروا إلى الصحراء الأفريقية وتمكن التنظيم من تجنيدهم.

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربية، وبخاصة أن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلة كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية.

• حركة التوحيد والجهاد: وهو تنظيم يتقاطع مع تنظيم القاعدة، يعتمد على اختطاف رهائن هو الآخر ويحاول فرض منطقه في المنطقة.

• تنظيم الجماعة السلفية للجهاد: ومركزها الأساسي ليبيا وتكني نفسها جماعة خالد بن الوليد.

• أنصار الشريعة ومقرها الأساسي تونس وتفرعاتها في ليبيا وفي شمال مالي، وقد كانت وراء عدد من العمليات الإرهابية من أهمها اغتيال السفير الأمريكي في بنغازي. هذه التنظيمات الإرهابية شنت خلال السنوات الثماني الأخيرة نحو 100 هجوم إرهابي؛ آخرها مهاجمة قاعدة تقنتورين في الجزائر، وقد نتج منها أكثر من 160 قتيلاً[1].

• تنظيم أنصار الدين: هو من التنظيمات الأخرى الأقل تطرفاً، ولكنه مارس سلوكيات غير منتظرة، وهو تحت زعامة إياد آغ غالي من أقدم وأبرز زعماء المتمردين الطوارق[2].

هذا التنظيم بالرغم من كونه أقل تطرفاً إلا أنه يسهم في ترجيح الحل العسكري، إذ في الوقت الذي استضافت الجزائر قادته وتمكنت من إيجاد أرضية توافق بينه وبين تيارات أخرى من بينها حركة الأزواد، فاجأ الرأي العام بإعلانه عدم الاعتراف بالاتفاقية وشرع في مهاجمة المدن الداخلية المالية. عموماً، يتمركز التيار الإرهابي في كل من الحدود المالية ـ الموريتانية، شمال مالي، والحدود المالية ـ النيجيرية، شمال تشاد مثلما يوضحه الشكل الرقم (1).

ويمكن إبداء ملاحظة أساسية بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الجماعات الإرهابية في المغرب العربي بالجماعات الإرهابية القادمة من القرن الأفريقي[3].

---

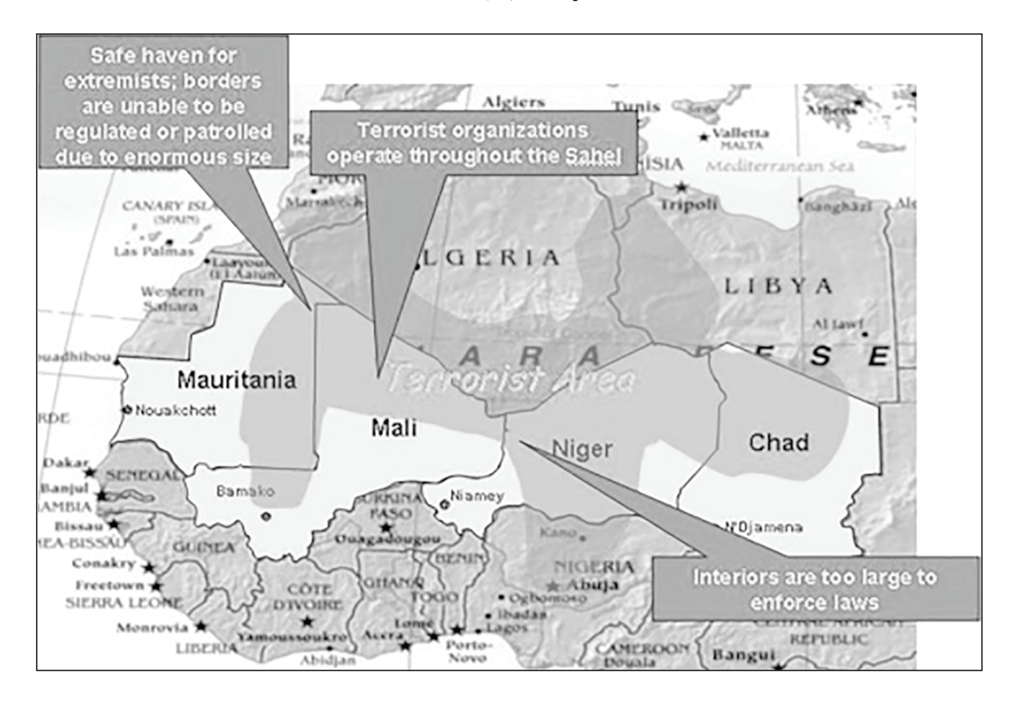
(1) Bernard Adam, «Mali: De l'intervention militaire française a la reconstruction de l'etat,» rapport 2013, <https://www.grip.org/sites/grip.org/files/RAPPORTS/2013/Rapport_2013-3.pdf>.

(2) راضية لعور، «أثر البعد الأمني على العلاقات الأورو مغاربية من خلال سياسة الجوار الأوروبي،» (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة ـ الجزائر، 2011)، ص 68.

(3) فريجة لدمية، «استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة ـ الهجرة غير الشرعية أنموذجاً،» (ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011)، ص 98.

الشكل الرقم (1)

خارطة البان ساحل



المصدر: ACAS - Association of Concerned Africa Scholars, «US Militarization of the Sahara-sahel: Security, Space, and Imperialism,» p. 4.

ظهرت في سياق تعامل الدول مع الحركات الإرهابية نظريتان أو استراتيجيتان للتعامل مع هذه التنظيمات المتطرفة، نظرية أو استراتيجية القوة الصلبة التي تعتمد أساساً على الحل الأمني والتدخل المباشر للقضاء عليها، وهي لم تتمكن من وضع حد للتنظيمات الإرهابية والقضاء عليها نهائياً؛ ونظرية القوة الناعمة، التي تزاوج بين الحل العسكري والحلول السياسية والسلمية ومن أهدافها الأساسية تقليل المنابع والأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب، كما تعتمد على الأسلوب التفاوضي وقد اعتمدت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يقوم على القوة العسكرية وعلى المساعدات الاقتصادية وعلى تدريب العناصر المحلية.

في هذا السياق أجرت مؤسسة راند (RAND) الأمريكية في تموز/يوليو 2008 دراسة كان عنوانها كيف تنتهي الجماعات الإرهابية. تناولت المؤسسة 648 جماعة إرهابية نشطت ما بين 1998 و2006، من بينها 244 جماعة إرهابية ما زالت موجودة و268 تخلت عن العنف و136 انتهت واندمجت مع جماعات أخرى.

خلصت الدراسة إلى أن سقوط الجماعات الإرهابية يكون من خلال أربع وسائل هي:

ـ دور بارز للشرطة والمخابرات والقوات العسكرية.

ـ تمكن الجماعات الإرهابية من تحقيق أهدافها خاصة السياسية منها.

ـ اعتماد الجماعات الإرهابية سياسات غير عنيفة.

ـ موت أو توقيف القادة والشخصيات المحورية في الجماعات.

من خلال إسقاط الأرقام المعلنة عن الوسائل يمكن تسجيل ما يلي:

• متغير السياسات غير العنيفة كان هو المتغير الأكبر، حيث تبنت 268 جماعة إرهابية هذا الأسلوب ونسبة زوالها كانت 43 بالمئة.

• متغير وفاة زعيم الجماعة كان السبب في زوال 40 بالمئة من الجماعات الإرهابية.

• متغير قناعة الجماعات بتحقيق أهدافها جاء ثالثاً بـ 10 بالمئة من التنظيمات زالت لهذه القناعة.

• المتغير العسكري جاء الأخير بنسبة 7 بالمئة.

هذه الدراسة أثبتت أن الحل العسكري ليس الحل الأمثل.

هذا هو الأمر الذي ينطبق على التدخل في شمال مالي، إذ إن السيناريو الأقرب هو إعادة تموقع الحركات الإرهابية بقوة أكبر وسيظهر هذا بقوة ابتداء من شهر نيسان/أبريل 2013 على شاكلة نموذج طالبان في أفغانستان(4).

2 ـ الهجرة غير الشرعية

أثرت الهجرة غير الشرعية في الدول المغاربية على مستويين: **الأول** خاص بمواطنيها، و**الثاني** بوصفها منطقة عبور لعدد من الدول الأفريقية.

من بين التهديدات الاقتصادية الكبرى هو انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أغلبية الدول المغاربية مع استثناءات نسبية بالنسبة إلى الجزائر لعدم ارتباط اقتصادها المباشر بالاقتصاد العالمي.

بالنسبة إلى المستوى **الأول** تُعد أوروبا من أكثر الدول استهدافاً، حيث تشير الإحصاءات إلى أن عدد المغاربة المهاجرين بصفة غير شرعية هو في حدود 250000 إلى 300000 شخص.

أما المستوى **الثاني** وهو الأخطر، والمتمثل باعتبار المنطقة المغاربية منطقة عبور للمهاجرين القادمين من منطقة الصحراء الأفريقية الكبرى.

تشير الإحصاءات إلى أرقام مذهلة، ففي تونس في سنة 1999 بلغ عدد الأفارقة الذين حاولوا الانتقال إلى أوروبا عبر الموانئ التونسية 17000 وارتفع إلى 50000 عام 2000 و100000عام 2001 ووصل إلى أرقام كبيرة في السنوات الأخيرة.

---

(4) Hélène Branine, *La Question touaregue* (Paris: Edition palmier, [n. d.]), p. 55.

وفي الجزائر وصل العدد إلى 100000عام 2006، والرقم نفسه في موريتانيا، ووصل إلى حدود المليون في ليبيا.

ورغم الاحتياطات التي اتُّبعت، ومنها تنظيم الهجرة في المغرب في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، ووضع الجزائر، وكذلك لإجراءات صارمة وتونس وليبيا نفس الشيء، والدخول في اتفاقات تعاون مع أوروبا إلا أنها لم تحقق الأهداف المنظمة وأصبحت عاملاً سلبياً أثر في استقرار المجتمعات المغاربية.

3 ـ الجريمة المنظمة

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربية، وبخاصة أن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلة كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب، تمر على الجزائر إلى غاية مرسيليا، واستعملت تونس والجزائر كمناطق عبور.

وتشير التقارير الدولية والوطنية إلى أرقام كبيرة، إذ إن تقارير الأمم المتحدة تحصي ما نسبته 30 إلى 40 بالمئة من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، ونسبة 27 بالمئة من المخدرات صدرت في أوروبا مصدرها المنطقة المغاربية بقيمة إجمالية قدرها 8,1 مليار دولار.

يضاف أن هذا الفعل يمس كل الإنتاج الآخر، وهو مصدر من مصادر عدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي، وبخاصة على المناطق الحدودية[5].

4 ـ التهديدات الاقتصادية

من بين التهديدات الاقتصادية هو تبعية عدد من الدول لمصادر إنتاج محدودة، فالجزائر وليبيا تعتمدان على النفط فقط وتونس والمغرب على السياحة، وهذا ما أدى إلى ضعف البنى الاقتصادية لهذه الدول.

ومن بين التهديدات الاقتصادية الكبرى هو انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أغلبية الدول المغاربية مع استثناءات نسبية بالنسبة إلى الجزائر لعدم ارتباط اقتصادها المباشر بالاقتصاد العالمي.

مع هذا فإن صندوق النقد الدولي يتوقع أن تتعارض الدول المغاربية لعدة تهديدات أهمها ما يلي:

ـ تراجع نسبة النمو.

ـ صعوبة صمود القطاع المالي.

ـ تراجع الاستثمارات الخارجية وهذا لصعوبة الحصول على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات.

---

(5) عبد القادر رزيق، **قيادة أفريكوم الأمريكية: حرب باردة أم سباق للتسلح؟** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص 55.

ـ إمكان إفلاس الكثير من الشركات والمؤسسات عبر العالم.

ـ تراجع التحويلات المالية من المغتربين نتيجة الأزمات المالية التي عرفها النظام الدولي.

ـ ارتفاع واردات الدول المغاربية.

يضاف إلى هذا انعكاسات ما وقع في المنطقة المغاربية في 2011، الذي بقدر ما كان له نتائج إيجابية كانت له انعكاسات سلبية في الجانب الاقتصادي وذلك بفعل الأزمات المتتالية في المنطقة المغاربية.

وكذلك استمرار تراجع العلاقات بين الدول المغاربية التي هي في حدود 3 إلى 4 بالمئة.

ـ التحول في مفهوم الأمن: شهد مفهوم الأمن، كغيره من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تحولاً في مضمونه، في إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار الفكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فرض التوزيع الجديد للقوى على باحثي العلاقات الدولية إعادة النظر في تصوراتهم وطروحاتهم حول مفهوم الأمن، فبعدما كان مفهوم الأمن قبل تفكك الاتحاد السوفياتي مرتكزاً حول القطاع العسكري (المتمركز حول مفهوم الدولة ـ الأمن القومي)، توسع بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى مجالات أخرى من جراء ظهور نوع جديد من المخاطر التي زادت وتيرة انتشارها بفعل مسار العولمة، حيث صار لزاماً على الدولة مواجهة تحديات آتية من عدة مجالات: الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي... إلخ، وليس فقط مواجهة التهديد العسكري القادم من وراء الحدود[6]، لذلك أصبح البعض يؤكد أن الأمن قضية مجتمعية سياسية واقتصادية وليس عسكرية فقط، حيث ظهرت عدة تيارات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب[7].

هذه الفترة الانتقالية في إعادة صياغة مفهوم الأمن أُطلق عليها مرحلة الثورة في الدراسات والشؤون الأمنية، وبخاصة مع تزايد أهمية ووتيرة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف فواعل النظام الدولي؛ فظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجة هذه الأخيرة وفق وسائل وآليات حكومية محلية، أو حتى عبر اتفاقات رسمية أو غير رسمية، ولا سيَّما أن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت مستوى أداء الدولة لوظائفها ومدى أدائها لحاجات المواطنين الذين لجأوا إلى فواعل أخرى ليحققوا حاجاتهم[8].

ولقد جاء التعبير عن ضرورة توسيع مفهوم الأمن في تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث أكدت أن مفهوم الأمن يجب أن يتغير من تركيز حصري على الأمن القومي إلى تركيز أكبر على أمن البشر (الأمن الإنساني)، من أمن عبر الأسلحة إلى أمن غذائي بيئي وتأمين مناصب الشغل. لذلك نجد أن «فولك» (Falk) يعرِّف الأمن بناء على غياب التهديد حيث يقول: «غياب الأمن من وجهة نظر الأفراد والجماعات»، أي غياب التهديدات التي تمس أمن الأفراد حيث

---

(6) Annette Junemann, *Euro-Mediterranean Relations after 11 September* (London: Frank Cass, 2004).

(7) Ibid.

(8) James N. Rosenau, *The United Nations in a Turbulent World* (London: Lynne Rienner Publishers, 1992), p. 28.

صار للأفراد الأولوية على أمن الدولة. بل إن هناك من يعتبر الدولة أكبر خطر على أمن الأفراد، وهذا ما أدى إلى بروز المستوى الفردي.

وحسب هذا الطرح لا بد من أن يتحول مفهوم الأمن، حيث يجب ألّا ينحصر في الأمن القومي للدولة كمرجعية وحيدة ومطلقة للأمن، وحول الأسلحة كوسيلة حصرية لتحقيق الأمن، وحول الحدود أو الإقليم كالعنصر الوحيد الذي يجب أن يؤمَّن، وإنما هناك عناصر أخرى تزايدت أهميتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لذا يجب أن تُطرح تصورات جديدة لمفهوم الأمن مع الأخذ في الحسبان عدة متغيرات أهمها:

إن مفهوم الأمن لم يعد يعني أن الدولة التي حققت أمنها حققت أمن أفرادها عن طريق مواجهة العدو الخارجي والاستعداد العسكري، بل أصبح يشمل عدة مستويات.

ـ حلول مفهوم التهديد محل مفهوم الخطر الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، ويكمن الفرق بين المفهومين في كون الخطر معلوم المصدر، ويمكن التنبؤ بتوقيت وقوعه (وإن كان ذلك بدرجة نسبية)؛ بينما التهديد المجهول المصدر وتوقيت الوقوع، يعقد إمكان التصدي له، فيزيد انكشافية أمن الدولة والأفراد في عالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

ـ تزايد مراكز التأثير في النظام الدولي، وذلك بسبب تزايد الفواعل في العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة فاعلاً وحيداً وموحداً في العلاقات الدولية مثلما افترضته المدرسة الواقعية التقليدية، بل صارت هناك فواعل متعددة، سواء أكانت ما دون مستوى الدولة أو ما فوق مستواها، وكنتيجة لذلك تزايدت مصادر التهديد (على المستوى الأكاديمي يعني ذلك تنوع وتعدد مستويات التحليل في الدراسات الأمنية)، وتزايدت معها مسببات التهديد وأنواعه حيث لم يعد التهديد بالضرورة عسكرياً، بل صارت مصادره متنوعة: تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الفقر، التلوث البيئي، الإرهاب الدولي، انتشار الأوبئة والأمراض. لذا اقترح ريتشارد أولمَن (1983) توسيع قائمة الفواعل التي لها علاقة مباشرة بقضايا الأمن إلى الفواعل من غير الدولة، فلأغلب هذه الفواعل هامش كبير من المبادرة.

إن هذا التنوع في التهديدات الأمنية جعل الدراسات الأمنية متعددة التخصصات، وذلك في غياب منظور أمني شامل ومتخصص، ذلك أن مستجدات النظام الدولي لما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي كشفت عن عمق عجز التصورات التقليدية لمفهوم الأمن في تحليل حركيات هذه التهديدات الأمنية الجديدة.

لذا يطلق على المحاولات التنظيرية في هذا المجال (الدراسات الأمنية)، وذلك تبعاً لاختلاف التصورات الناتج عن:

ـ اختلاف التهديدات الأمنية من دولة إلى أخرى، فالتهديدات الأمنية التي تواجه دولة متقدمة ليست نفسها التي تواجه دول العالم الثالث، لذا فإن تصورهما لمفهوم الأمن سيكون مختلفاً.

ـ اختلاف التهديدات الأمنية حسب التحولات التي تمس النظام الدولي، وتحول أشكال العنف؛ ففي سنوات السبعينيات ساد الحديث عن الأمن الطاقوي، لكن الفائض الإنتاجي للنفط خلال سنوات التسعينات أنقص من أهمية الحديث عن هذا المفهوم[9].

ـ زيادة وتيرة انتشار التهديدات الأمنية الجديدة بسبب تطور شبكة الاتصالات العالمية، حيث يقول توماس فريدمان: «الآن عليك أن تقلق وبصورة متزايدة بشأن التهديدات المقلقة من أولئك الذين أنت متصل بهم، بما في ذلك الاتصال عبر الإنترنت والأسواق، ومن أولئك الأقوياء الذين يستطيعون المجيء إلى باب دارك»، فشبكات الاتصال التي أفرزتها العولمة في أغلب المجالات: الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، الثقافية... تزيد ضعف الدولة أمام التهديدات التي تواجهه[10].

يتبين لنا من خلال ما سبق أن مفهوم الأمن لم يعد يعني أن الدولة التي حققت أمنها حققت أمن أفرادها عن طريق مواجهة العدو الخارجي والاستعداد العسكري، بل أصبح يشمل عدة مستويات. فعلى المستوى الوطني مثلاً تتحرر الدول من كل خطر يهدد كيانها ومصالحها داخلياً، وعلى المستوى الفردي يتحرر الفرد من كافة التهديدات التي تهدده، وبالتالي اتسع مفهوم الأمن ليشمل مستويات ومجالات أخرى تتعدى المعنى الضيق للأمن القومي الذي ساد الدراسات التقليدية حول الأمن[11].

ثانياً: مظاهر التحولات السياسية في دول المغرب العربي

تتلازم المراحل الانتقالية في كثير من الأحيان مع بروز التهديدات الأمنية، ذلك أن هذه المرحلة من التحولات السياسية غالباً ما يصاحبها فراغ في مؤسسات الدولة بين سلطات سابقة وأخرى جديدة، وتتنوع التهديدات الأمنية الناجمة عن هذه الظاهرة بين أشكال قديمة كانت تعرفها الدولة وأخرى جديدة تكون بفعل الأحداث السياسية وتأثيراتها أو القوى السياسية وجماعات المصالح المرتبطة بالنظام السياسي السابق، التي تحاول الاستثمار في الفراغ الأمني بافتعال بعض الإشكاليات الأمنية قصد العودة إلى السلطة أو على الأقل المحافظة على الحد الأدنى من المصالح والمكاسب السابقة[12].

هذا الوضع تعيشه الدول المغاربية التي شهدت تحولات سياسية بدرجات متفاوتة، وامتدت تأثيراته لتشمل فواعل أخرى كان في مقدمتها الموجة الجديدة من الحركات الإرهابية، وتزايد مخاطر الهجرة غير الشرعية، واحتمالات الانقسام في ليبيا وتدفق الأسلحة منها على مالي الذي أعطى زخماً جديداً لانتشار مظاهر مختلفة للعنف البنيوي في المنطقة[13].

(9) Jean Jacque Roche et Charles Philippe David, *Theories de la Sécurité* (Paris: Montchrestien, 2002), pp. 13-14.

(10) جوزيف س. ناي وجون د. دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة محمد الشريف الطرح (القاهرة: دار العبيكان، 2002)، ص 126.

(11) المصدر نفسه.

(12) عثمان الزياني، **تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في الربيع العربي** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014).

(13) المصدر نفسه.

مثلت تونس المنطلق للأحداث الشعبية التي اجتاحت البلدان العربية منذ 2011، وتباينت تأثيراتها من دولة إلى أخرى تأثراً بالسياق السياسي والاجتماعي الذي تعيشه كل دولة. فبالنسبة إلى الحالة التونسية بقيت في أدنى حدود العنف حيث اقتصرت على بعض الاضطرابات وأعمال النهب والسرقة الضيقة والمحصورة، كما أن الأجهزة الأمنية لم تقم بممارسات عنيفة كبيرة جداً، وقد ساهمت سرعة خروج الرئيس زين العابدين بن علي من السلطة في الحفاظ على جل مؤسسات الدولة، وهو ما جعل الانتقال سلساً إلى حد كبير[14]. أما في الحالة الليبية فتعنُّت الرئيس معمر القذافي جعل البلاد تدخل في دوامة عنف كبيرة جعلتها القوى الغربية إلى جانب بعض البلدان العربية مطية للتدخل العسكري الذي فاقم الأوضاع أكثر مما انعكس على المراحل الانتقالية لاحقاً، وبخاصة في ظل ضعف مؤسسات الدولة إبان حكم القذافي، حيث استمرت حالة العنف لدرجة أصبحت فيها ليبيا توسم بالدولة الفاشلة. ويكشف الواقع الممارساتي داخل الأنظمة السياسية المغاربية، تجاوزاً في العديد من الحالات للنص الدستوري والقانوني. لذلك يكون التفريق ضرورياً لفهم الواقع السياسي في النظم السياسية المغاربية، لكن تجدر الإشارة إلى أنه في ظل التحولات التي تعرفها العملية السياسية في بلدان المغرب العربي لا بد أن نوضح أن العملية السياسية لا تعرف استقراراً بشكل عام في كل الدول المغاربية، إضافة إلى ذلك وباستثناء المملكة المغربية ذات التوجه الملكي، فإن النظم السياسية المغاربية جمهورية، حيث نصت كل الدساتير المغاربية على ذلك صراحة، وإذا كانت هذه الدول تشترك في كثير من خصائص الحكم وواقع الممارسة المتشابهة، إلا أن بعض الظروف التي صاحبت تطور كل نظام، يبرز لنا أنه رغم انسجام بلدان المغرب العربي ككتلة تاريخية وجغرافية وحضارية واحدة، فإن الأنظمة السياسية المغاربية، تكشف عن بعض من التمايزات القانونية والممارساتية، رغم تشاركها في جزء يسير من تلك الممارسة.

بات من المستحيل للدول المغاربية التعاطي المجدي مع أهم التحديات بالاعتماد على السياسات الوطنية فقط، [...] وهذا يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في العمل التكاملي والاندماجي المغاربي.

وفي نفس السياق المغاربي، وبالنسبة إلى الجزائر والمغرب وموريتانيا، على مستوى الانتفاضات، لم تشهد هذه الدول انتفاضات شعبية كبيرة إلا أنها عاشت بعض الحركات الاحتجاجية التي اضطرت الأنظمة إلى الإقدام على بعض الخطوات كانت في جلّها إصلاحات ذات طابع دستوري[15].

---

(14) توفيق المديني، **تونس: الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2013).

(15) يوسف الصواني ورينيه لاريمونت ريكاردو، **الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة** (بيروت: منتدى المعارف، 2013).

جل هذه التحولات كان لها تأثيرات في التهديدات الأمنية السابقة حيث فاقمتها وأعطتها أبعاداً جديدة كان أهمها تعميقها أكثر، وبخاصة في ظل الدور السلبي الذي أدّته الأطراف الخارجية في طريقة معالجتها لتلك الأزمات[16].

ثالثاً: التكامل المغاربي كمخرج لمواجهة التهديدات الخارجية

عرف إقليم المغرب العربي متغيّرات جديدة، تتطلب تشخيصاً معمّقاً للتحديات، إذ يواجه الإقليم مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدعو إلى تجنّب المآزق والأزمات المعطِّلة لمشاريعه في الإصلاح والتنمية.

إن المحافظة على هذا التوازن الدقيق يتطلب تدخلاً مستمراً من جانب النظام الإقليمي [...] لفرض أولوية الحل السلمي للنزاعات.

وفي محاولتنا معرفة أهم التحديات التي تواجه الدول المغاربية وجدنا أنها تتركز على الخصوص في: البطالة، والفقر، والهجرة، وضعف الأداء الاقتصادي، ومحدودية التنمية الإنسانية المستدامة، وكذلك مشكلة الصحراء.

أمام هذه التحديات المتجددة والمعقدة، كان من المنتظر أن تلجأ الدول المغاربية إلى تفعيل دور الاتحاد المغاربي ومؤسساته لوضع حد، أو تجاوز، لهذه المخاطر التي تهدد أمن المنطقة واستقرارها، فكان تأسيس الاتحاد المغاربي في عام 1989 لحظة مهمة على طريق استيعاب التحوّلات التي عرفتها العلاقات الدولية، وكان في إمكانه أن يعيد ترتيب أولويات المنطقة الموزعة بين الأمن بكل مستوياته والتنمية والديمقراطية[17].

وهكذا، يبدو جلياً اليوم أنه بات من المستحيل للدول المغاربية التعاطي المجدي مع أهم التحديات بالاعتماد على السياسات الوطنية فقط، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كافة، وهذا يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في العمل التكاملي والاندماجي المغاربي[18].

تواجه أي عملية تكاملية جملة من التحديات التي قد تعيق حسن سيرها وفاعلية أدائها وتجبرها في كثير من الأحيان على التراجع، إلا أن هذه التحديات منها ما قد يمثل حافزاً قوياً إذا ما اعتُبر أن تذليلها ومواجهتها غرض أساسي وهدف حقيقي لتراص البناء وتحقيق مبتغاه. وقد تمثل أي من مجالات التحدي دافعاً قوياً لإعطاء هذه العملية نفساً إضافياً أو جديداً نحو تفعيل الأداء ومواجهة مختلف التحديات، باعتبار أن أي عملية تكاملية تأتي بدوافع تقتضيها المصلحة الجماعية للدول الأعضاء، وقد تكون هذه المجالات ذا طبيعة اختيارية تسعى الدول من خلالها إلى تحقيق التطور والازدهار؛ وقد تنطلق من بروز عوامل تجعلها حتمية، ولا سيَّما إذا ما

---

(16) المصدر نفسه.

(17) مانع جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية وسياسية** (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004).

(18) المصدر نفسه.

تعلق الأمر بالجانب الأمني الذي يتسم بطابع التمدد إذا ما وجد بيئة مساعدة لذلك، كحالة الإقليم المغاربي الذي بات الوضع فيه يستدعي ضرورة إيجاد سياسة أمنية مشتركة تمكّن دول المنطقة من التعاطي الفعّال والمثمر للجهود المبذولة في هذا الشأن، وتمكينها في إطار تكاملي من بلوغ الهدف الرئيسي لاستقرار المنطقة. وبذلك يكون دور التكامل في بعث الاستقرار الأمني دافعاً آخر لتفعيل العمل التكاملي في جوانبه المعطلة.

بدأت فكرة إرساء تكامل إقليمي مغاربي، تلوح في الأفق بعد الانفراج السياسي الذي عرفته المنطقة، ولا سيّما بعد التصالح المغربي ـ الجزائري في أيار/مايو 1987 والتآخي الليبي ـ التونسي في كانون الأول/ديسمبر 1987، وما نتج منه من تطبيع في العلاقات البينية المغاربية، وتهيئة المناخ لقيام المغرب العربي الكبير على أساس من الأخوة والتعاون والمصالح المشتركة. ففي العواصم المغاربية عُقد العديد من اللقاءات الثنائية بين القادة المغاربة، أكدوا فيها مواصلة الجهود من أجل بناء صرح المغرب العربي، انطلاقاً من الأبعاد الوحدوية للنضال المغاربي المتواصل على مدار أكثر من نصف قرن، الذي يستمد مرجعيته التأسيسية من الكفاح ضد المستعمر الأوروبي للبلاد المغاربية لعقود من الزمن[19].

إلا أن اجتماع قادة بلدان المغرب العربي في زرالدة بالجزائر العاصمة في 10 حزيران/يونيو 1988 اعتُبر بمثابة إعلان رسمي عن ميلاد مرحلة جديدة من العلاقات المغاربية عامة، بما فيها العلاقات المغربية ـ الجزائرية التي بدأت تأخذ منحى إيجابياً بين الطرفين. وتم خلال هذا اللقاء إصدار «بيان زرالدة» الذي عبر القادة المغاربة من خلاله عن رغبتهم في إقامة اتحاد مغاربي والتسريع في تكوين لجنة تتولى مسؤولية ضبط سبل وكيفيات تحقيق هذا الاتحاد في أقرب وقت ممكن، وهو ما تم تأكيده خلال اجتماع القادة المغاربة بمراكش بتاريخ 17 شباط/فبراير 1989 حين أُعلن رسمياً عن ميلاد اتحاد المغرب العربي، وتم بذلك استحداث مجموعة من الهياكل والبنى الكفيلة بأداء مهام هذه الآلية المغاربية الجديدة.

رابعاً: نحو هندسة بناء أمني مغاربي

إن تمزق نظام الأمن المغاربي ـ إن وُجد أصلاً ـ تحت تأثير التوسع الهائل في مصادر التهديد، يعد أمراً منطقياً. فاستقرار وفعالية أي نظام أمني ـ سواء كان إقليمياً أو عالمياً ـ يتوقف على التوازن بين معطياته وقدراته المجسدة في الالتزامات المتبادلة داخله من ناحية، ومستوى أو مدى جسامة واتساع التهديدات الواقعة عليه من ناحية أخرى. فيتعاظم الشعور بفاعلية التزام إقليمي كلما قلّت جسامة التهديد وأمكن السيطرة على مصادره، من خلال الحل السلمي المنتظم والدائم للتوترات والنزاعات؛ وعلى النقيض، تتدهور الثقة في قدرة هذا النظام على درء التهديدات، كلما زادت حدة التهديد أو تعددت مصادرها واتسعت، وبالمقارنة بالموارد والالتزامات المتبادلة الموضوعة تحت تصرف النظام الإقليمي[20].

---

(19) المصدر نفسه.

(20) عياد محمد سمير، **التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب** (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004).

ولا شك في أن المحافظة على هذا التوازن الدقيق يتطلب تدخلاً مستمراً من جانب النظام الإقليمي ككل ومؤسساته في تعريف التهديدات والسيطرة عليها من خلال جهد منهجي ومنظم، لفرض أولوية الحل السلمي للنزاعات بين الدول الأعضاء فيه والدول غير الأعضاء فيه من جهة، وإيجاد حلول أمنية أو تنموية للفواعل غير الدولاتية عبر الوطنية المهددة لأمن الدول، وينطوي ذلك بدوره على[21]:

ـ تقليص أكبر لخصائص السيادة للدول الأعضاء من أجل الحد من حريتها المطلقة في إثارة النزاعات والصراعات التي تؤثر في الأمن القومي الشامل.

ـ إنشاء مجلس مغاربي توكل إليه المهام الرئيسية في نظام الأمن المغاربي، وإن كانت تفصيلات تأليف هذا المجلس، ونظام التصويت فيه وحدود صلاحياته واختصاصاته هي أمور تحتاج إلى دراسات، إلا أنه يجب أن يكفل لمجلس الأمن المغاربي أكبر قدر ممكن من سرعة التحرك، والقدرة على اتخاذ القرار الحاسم، الذي يجب أن لا تقف في وجهه عراقيل الإجماع أو الحق في الاعتراض، فضلاً عن صلاحية القيام بالعمل المباشر في بعض الحالات، ولا سيّما حيث يقع عدوان على إحدى الدول الأعضاء، ثم إمكان متابعة ما يصدر عن المجلس من قرارات من خلال الآليات والوسائل التي ينشئها لهذه الغاية.

ـ إقامة منتدى للأمن المغاربي للتعامل مع القضايا الأمنية، يشارك فيها ممثلو الدول من: مسؤولين دفاعيين، وأمنيين، وخبراء استراتيجيين، فضلاً عن المتخصصين من الجامعات وإقامة مراكز استشرافية بحثية لتقييم الواقع واستشراف المستقبل بأبعاده المحلية والدولية، بناء على المستجدات وتقديم البدائل لصانعي القرار.

ـ إنشاء قوات أمن مغاربية من قبل مجلس وزراء الدفاع المغاربة، لاستخدامها عند الاقتضاء لوقف النزاع بين دول مغاربية وأخرى، وترتبط هذه القوات بمجلس الأمن المغاربي، ثم تتطور إلى جيش مغاربي موحد[22].

ـ إنشاء صناعة عسكرية مغاربية مستقلة، تسد معظم حاجات القوات المسلحة المغاربية في السلاح، وترتبط عضوياً بالهيكل الصناعي الإنتاجي، من ناحية وتبنى على القاعدة التكنولوجية القومية من ناحية ثانية.

ـ التركيز على تبني مقاربة تنموية تتسم بالواقعية والموضوعية، التي تبرز الخصوصية الثقافية والفكرية وتتصف بالصدقية الشعبية من حيث المشاركة والتزكية، لضمان عنصر الثقة والقدرة على التعبئة والمساهمة الإيجابية في العملية التنموية، إضافة إلى صياغة سياسات مغاربية تعكس أولويات المنطقة وتحاكي التجارب الدولية في مجال الوصول إلى بناء سياسات أمنية متكاملة.

---

(21) محمد حمشي، «الاستقرار النظمي أي تأثير للتحولات الإقليمية على المغرب العربي،» **السياسة الدولية** (ملحق تحولات استراتيجية) (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة)، السنة 39، العدد 197 (2014).

(22) المصدر نفسه.

إن ما يبعث على الاطمئنان ـ نسبياً ـ أن أكثر الإكراه تحدياً يفرض النزوع إلى معاودة تفعيل البناء المغاربي؛ فبعد أن كانت الخلافات إزاء التعاطي مع تنامي التطرف والإرهاب وكل أشكال التهديد تضع مفارق طرق بين العواصم المعنية أصبحت ذات بعد جهوي «مغربة» وعلى درجة كبيرة من التعقيد والانتشار بصورة جعلت من هذه الهواجس قضية مشتركة بين الأطراف كافة، إلى درجة أن الفرقة السابقة باتت تحتم المزيد من التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات، وبعد أن كان نزاع الصحراء حاجزاً أمام أي انفراج في العلاقات المغربية ـ الجزائرية، الطرفين الرئيسيين في معادلة البناء المغاربي، حيث إنه يجب تجاوز هذه الخلافات التي تقف عائقاً أمام التكامل والاندماج وتحقيق الوحدة الإقليمية المغاربية. وهكذا يحدونا الأمل بأن دول المغرب العربي، التي تتوافر على إمكانات مهمة ومؤهلات جوهرية، ستكون قادرة على التعاطي المجدي مع التحديات والصعاب، إذا كثفت جهودها من أجل إقرار الآليات الكفيلة بالسير قدماً نحو الاندماج[23].

إن الوصول إلى حل لجميع العوائق المطروحة ليس بالأمر الهين، لكن الوصول إلى أي حل بما يضمن المصالح المغاربية العليا، يقرّب الحل للعوائق الأخرى.

من العوائق التي حالت دون نجاح مسار هذه التجربة التكاملية، لتصبح آلية ناجحة في مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، ما يلي:

ـ مشكلات السيادة الوطنية على بعض المناطق وهي تعد من أهم عوائق التقارب الحقيقي والتعاون الفعلي على طريق التكامل والاتحاد المغاربي، وقد كانت هذه المشكلات من آثار المرحلة الاستعمارية التي هيمنت على أقطار المغرب العربي إبان الاستعمار الفرنسي والإيطالي والإسباني، وجاء (ملف الصحراء) منذ عام 1975، والموقف من جبهة البوليساريو ليُدخل أقطار المغرب في دائرة الصراعات المعلنة والخفية قرابة ربع قرن، وإذا كانت مشكلات السيادة الوطنية قد خف تأثيرها بصورة أو بأخرى، وحتى (ملف الصحراء)، بعد أن دخل أروقة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء وما زال الأمر لم يحسم بعد، فإن قضية السيادة الوطنية، وما انضاف إليها من ظهور الحركات الأصولية في الجزائر منذ عام 1992، واتهام الجزائر للمغرب بدعم بعض فصائلها، قد حال دون التقارب منذ نهاية عام 1994، وتوترت العلاقة بين أكبر القوى في اتحاد المغرب العربي وهي الجزائر والمغرب. وجاء الحصار على ليبيا منذ عام 1992، وما تمخض عنه من موقف ليبي محتج على المواقف المغاربية التي أيدت الحصار وخرجت عن معاهدة اتحاد المغرب العربي (المواد 3 و15)، ليدق إسفين التباعد بين الأقطار المغاربية ويصيب اتحاد المغرب العربي بالشلل التام منذ مطلع عام 1995 وحتى الآن. وعليه، فقد تحكّم الواقع السياسي بالواقع الاقتصادي المغاربي وترك تأثيراته العميقة في المبادلات الاقتصادية البينية[24].

---

(23) حمشي، المصدر نفسه.

(24) مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 89.

ـ إضافة إلى ذلك، الانفصال بين تفكير الدولة وحاجات المجتمع، وهي سمة تتوافر في كل الدول المغاربية التي جعلت الاتحاد بينها فقط لمصالح النخبة. زيادة على ذلك غياب إرادة سياسة للعمل الجدي داخل الاتحاد.

ـ وجود مشكلات اقتصادية على صعيد الهيكلية والتنظيم والإنتاج، وهناك تخلف في الهياكل التسويقية والإنتاجية وعدم كفاءتها، فضلاً عن ضعف مرافق النقل والاتصالات وارتفاع تكاليفها، إلى جانب النقص في المعلومات التجارية، واختلاف النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية، وعدم تنسيق التعريفات الجمركية وتوحيدها، وعدم قابلية عملات أقطار المغرب العربي على التبادل فيما بينها، إلّا عبر عملة أجنبية. وفضلاً عن ذلك، هيمنة القوى الاجتماعية/الاقتصادية ذات الميول والاتجاهات القطرية والتي تدفع ـ انطلاقاً من مصالحها وأنانيتها الضيقة ـ بالاتجاه المضاد للعمل الاتحادي. كل ذلك يضع عوائق فاعلة داخلية أمام تيسير وتنمية التبادل التجاري والتقارب البيني على طريق التكامل الحقيقي وصولاً إلى الاتحاد وتثبيت ركائزه.

إن الوصول إلى حل لجميع العوائق المطروحة ليس بالأمر الهين، لكن الوصول إلى أي حل بما يضمن المصالح المغاربية العليا، يقرّب الحل للعوائق الأخرى. ذلك أن المغرب العربي بخاصة، والوطن العربي بعامة، يمتلك الكثير والكثير من المقومات والعناصر الموحدة التي تفتقدها التجمعات الإقليمية المعاصرة. فهناك تجانس جغرافي ومرجعية تاريخية وحضارية وقومية واحدة، فضلاً عن تماثل اقتصاداتها وثرواتها المعدنية، إلى جانب تماثل أزماتها الداخلية والخارجية. كل تلك عناصر لمقومات موضوعية لوحدة المغرب العربي. وعليه، فإن بناء المغرب العربي الاتحادي أو الموحد يبدأ بخطوة حقيقية وجادة تعبر عن الإرادة الحرة والإيمان العميق بتحقيق تطلعات الشعب وضمان مصالحه الحاضرة والمستقبلية ضمن إطاره القومي والحضاري.

خاتمة

تمر منطقة المغرب العربي بمجموعة من التحولات على الصعيد البنيوي نتيجة للأحداث التي عرفتها مطلع سنة 2011، والتي أثرت كثيراً في الدول المغاربية رغم تباين حدة هذا التأثير في هذه الوحدات. وقد عرضت الدراسة واقع هذه التحولات المرتبطة بمسار هذا التحول، وتبعات ذلك على الوضع الدولي، مبرزة دور هذه البيئة في التمكين لظهور مجموعة من الفواعل المهددة لأمن دول منطقة المغرب العربي ممثلة بالظاهرة الإرهابية وانتشار أشكال الجريمة المنظمة وتفاقم حدة الهجرة غير الشرعية وإشكالية اللجوء، بصورة جعلت من إمكان إدراكها قطرياً أمراً في غاية الصعوبة، حيث إن انتشار هذه التهديدات عقد من أزمة الدولة المغاربية بشكلها الحالي، وصعّب مرة أخرى إمكان مواجهتها؛ لتؤكد الدراسة في مقام أول ضرورة إعادة وتقوية بناء الدولة المغاربية، وتخلص إلى حتمية إيجاد إطار جماعي لتنسيق السياسات والجهود المشتركة في مواجهة هذه الأخطار والتهديدات الأمنية بما يستدعي بعث مسار الاتحاد المغاربي انطلاقاً من المقاربة الأمنية كمدخل لتفعيل آلية التكامل □

تغيُّر المناخ ودوره في تفاقم العنف واللااستقرار والنزوح(*)

وديد عريان

أستاذ الأراضي، جامعة القاهرة، وخبير التنمية المستدامة.

تقديم

منذ عام 1991، وبعد نهاية الحرب الباردة، زاد الاتجاه نحو تصاعد النزاعات الداخلية ليهيمن على الصورة العالمية. وفي البلدان التي تجتاحها هذه النزاعات، يصبح الشعور بانعدام أو تراجع الأمن، مع تزايد الحرمان والمرض ومعدلات المواليد والموت والنزوح، جزءاً من الحياة اليومية. ولأنه قد يصبح من الروتين الطبيعي في حياتنا وفي نشرات الأخبار اليومية بحيث يصبح لا يسترعي اهتمام العامة، حتى تصل المخاطر وعدم الأمان إلى تحت أقدامهم، فمثل هذا الأمر يقودنا مباشرة نحو التوقف والتأمل لفهم حجم واتجاهات ومؤثرات أسباب النزاعات الداخلية المعاصرة وتطورها للحد منها.

يصنَّف النزاع إما لنوع من الممكن أن يمتد ليغطي نطاقاً واسعاً، ويشمل نزاعات سلمية ذات طبيعة سياسية، أو ربما مشكلات في رسم الحدود بين دول متجاورة، وهذا النوع من النزاعات سياسي بطبيعته ويمثل كثافة منخفضة من العنف؛ بينما يكون النزاع أحياناً أخرى شاملاً لتلك النوعية من النزاعات التي تنطوي على أعمال عنف متفرقة أو ثابتة فتشكل كثافة متوسطة أو عالية من العنف، وهذا النوع هو ما يجب ان نقترب منه بالفهم.

تشير دراسات متعددة إلى أنه منذ عام 2008، تصاعدت النزاعات غير العنيفة في بعض الأحيان إلى العنف، وإلى أن الاختلافات والتغييرات الأيديولوجية مثلت السبب الأكثر شيوعاً نحو

(*) في الأصل، ورقة قدمت إلى: ندوة «التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي» التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية وعقدت في فندق البريستول في بيروت بتاريخ 17 ـ 18 كانون الثاني/يناير 2019.

النزاع وكانت سبباً في جذور معظم الحروب، ولكن نادراً ما وُجد سبب واحد فقط لتنامي وتسارع النزاع والعنف فالخلفيات غالباً متنوعة، وربما هناك من يستفيد من بعض الأسباب لإيقاد النزاع . وهذا بالطبع لا يمنع، كما تشير العديد من الدراسات، أن نتفهم كيف يكون تغيُّر المناخ والمخاطر الطبيعية وفي علاقتها بالموارد الطبيعية مصدراً لتسارع التوتر وعدم الاستقرار وسبباً ربما لمن يريد استغلال آثارها في تصعيد النزاعات.

في تعريف البنك الدولي للموارد الطبيعية، فهو يصفها بمواد «توجد في الطبيعة، وضرورية أو مفيدة للإنسان، مثل الماء والهواء والأرض والغابات والأسماك والحياة البرية، والتربة السطحية، والمعادن وغيرها». ويمكن تصنيف بعضها بغير المتجدد مثل الوقود الأحفوري ومعظم المياه الجوفية والتراث والآثار، وبعضها الآخر بالموارد المتجددة مثل مصادر الطاقة المتجددة من السطوع الشمسي والرياح إلى جانب الأراضي الزراعية والغابات والمياه حيث يمكن أن تتجدد بمرور الوقت من خلال العمليات الإيكولوجية الطبيعية وهي قابلة للاستدامة إلى أجل غير مسمى إذا أحسن إدارتها ولم تستنزف. وهنا يجب أن نؤكد أننا أصبحنا نستنزف هذه الموارد بأكثر مما تستطيع البيئات الإيكولوجية أن تعوضها. والموارد الطبيعية هي جزء لا يتجزأ من المجتمع، وأساس من أسس مصادر الدخل، والصناعة، بل قد تشكل جزءاً مهماً من هوية الدول، وتعبير الدول النفطية قريب من الأذهان.

وكلما كانت البلدان نامية مالت إلى أن تكون أكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية كمصدر أساسي من دخلها، واعتمد العديد من الأفراد في المجتمع على هذه الموارد لكسب عيشهم. وتشير التقديرات إلى أن نصف سكان العالم لا تزال مرتبطة مباشرة في كسب سبل معيشتها اليومي بالموارد الطبيعية المحلية؛ وإلى أن كثيراً من المجتمعات تعتمد على الوقود الأحفوري والزراعة والرعي ومصايد الأسماك والمعادن والأخشاب من الغابات كمصادر لدخلها الرئيسي.

تقاس قدرة البلدان النامية على التحديث غالباً بالقدرة الاقتصادية القادرة على الاعتماد للوصول إلى الموارد الطبيعية وتطويعها للتنمية والاستثمار، ولعل من أهم الموارد التي تحتاج إليها التنمية «المياه»، فهي ضرورية وأساسية لكل من الزراعة الناجحة والتصنيع والسياحة والحياة بوجه عام.

والعالم، وبلداننا العربية، تستنزف مواردها غير المتجددة بمعدلات لم تعرف من قبل وبدون إحداث تنمية حقيقية مستدامة، بل تسهم في تدهور إيكولوجي غير مسبوق، وهذا في حد ذاته يزيد احتمال نشوب النزاعات في المستقبل على الموارد الطبيعية وبمعنوية تبدو عالية، فقد لوحظ في عام 2001، على سبيل المثال، تشارك استخراج الموارد الطبيعية في ربع جميع النزاعات المسلحة التي حدثت في العالم. ومنذ منتصف القرن الماضي، لم يكن هناك سوى 37 صراعاً على موارد المياه في جميع أنحاء العالم معظمها انطوى على عنف فعلي، وللأسف كان 30 صراعاً من هذه النزاعات في الشرق الأوسط.

مع إدراكنا لذلك، ما زال التوتر يتصاعد في المناطق الأقل نمواً، وخاصة في آسيا وأفريقيا، حيث تتزايد معدلات التنمية الاقتصادية، وهذا يعزز تنامي الزراعة المكثفة ويفرض ضغوطاً شديدة على السكان، ويستنزف ويدهور الموارد بتسارع.

منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، هيمنت ثلاثة نهج تحليلية على علاقة الموارد والنزاع:

ـ النهج **الأول**: يؤكد دور العوامل البيئية، مع التركيز على الغبن الناشئ من تزايد ندرة الموارد المتجددة.

ـ النهج **الثاني**: يشدد على العوامل الاقتصادية، ويعتبر دوافع الجشع المحرك الرئيسي للصراع.

ـ النهج **الثالث**: يأخذ طابعاً أكثر مركزية بالتركيز على العوامل السياسية في الدول والضعف المؤسسي.

تتزايد دولياً الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى فهم الآثار السلبية لتغير المناخ وكيف تتولد المخاطر وشدتها وتواترها واتجاهاتها، وتحديد كيف تتلاقى وتتفاعل وتعزز بعضها بعضاً.

الواقع (وهذا رأي الكاتب) أن تغير المناخ، الذي تأكد كحقيقة واقعة ومتفق عليها عالمياً، والأحداث المناخية المتطرفة وما نطلق عليها المخاطر والتي نستشعر أخطارها حالياً وتتزايد في الشدة والتكرارية وبوتيرة وطول مدة غير معهوده تاريخياً، ستمثل أسباباً لتسارع وتزايد النزاع سيجعل للمنهجيات الثلاثة ارتباطاً وثيقاً، وسيؤكد أن العوامل البيئية المهمة من ناحية، إلى جانب المظاهر التقليدية لعدم الاستقرار الراجعة للنمو السكاني غير الموجه والمؤهل، والارتفاع المتزايد في نصيب الفرد من الاستهلاك، وزيادة الطلب على الموارد الإيكولوجية المائية والأرضية من ناحية أخرى، والاستنزاف الحاد للموارد الطبيعية وتدهور البيئة، والتراجع الكمّي والنوعي للموارد غير المتجددة، والتنامي غير المسبوق وغير المتوازن للعلاقة بين العرض والطلب، والتوزيع غير العادل للموارد البيئية، مع عدم التوازن في ترابطات التنمية الريفية والحضرية، وضعف مستوى المشاركة الشعبية وانحياز السياسات أحياناً، وحرمان بعض الفئات الاجتماعية الوصول إلى الموارد البيئية على أسس عرقية أو دينية أو أيديولوجية نتيجة لعدم المساواة، كل هذه مجتمعة ستميل إلى تفاقم وتزايد ندرة الموارد وإلى تدهور بيئي خطير في البلدان الفقيرة فيغذي الظلم ويفاقم سجل حقوق الإنسان في ظل مزيد من التهميش العرقي أو الديني أو الاقتصادي وهذه كلها يمكن أن نطلق عليها وقود النزاع.

تسلط الدراسات الحالية الضوء على حقيقة أن الإجهاد البيئي قد يتسبب في النزاع المصنّف بالمنخفض الكثافة، وهذا ما خلص إليه تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام 2014 (IPCC)[1]، ولكن لوحظ ارتباطه بصورة متنامية بالعوامل الاقتصادية بل والسياسية، مما قد يغير من المفاهيم الثابتة ليتخذ الإجهاد البيئي دوراً أكثر أهمية في تنامي النزاع، وبخاصة مع إدراكنا أن التدهور البيئي، خاصة المرتبط بالمخاطر البطيئة الحدوث عالية الانتشار كالجفاف

(1) Intergovernmental Panel on Climate Change [IPCC], *Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability, Part A: Global and Sectoral Aspects*, edited by Christopher B. Field [et al.], eds., Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 2015), 1132 p.

وتدهور الأراضي، يبدأ وينتشر ببطء ويكون له آثار طويلة الأجل، وهذا ما أظهرته دراسات وتقارير تقييم المخاطر للحد من المخاطر (GAR) من كون الظواهر المناخية الشديدة التطرف قد يصعب تقييمها من حيث التأثير بشكل مباشر في النزاع المسلح، وهو ما عبر عنه «كاتب المقال» في هذه التقارير الصادرة في أعوام 2011 و2015 وكذلك 2019.

وقد يكون من غير المعقول أن نفترض أن ندرة الموارد أو الإجهادات البيئية ليست أو لم تكن عاملاً رئيسياً وراء بعض النزاعات العنيفة المعروفة في الماضي القديم وأنها كانت وراء اندثار حضارات قديمة، ولكن يمكننا أن نتوقع أن تصبح ذات تأثير وأهمية كبيرين في العقود المقبلة.

إن حدوث تغير في المناخ مع ارتفاع مستوى التهميش اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً ومؤسسياً للناس والمجتمعات، يجعلها أكثر تعرضاً وتأثراً بهذا التغير، وأقل قدرة على الاستجابة لإجراءات التكيف.

لتقريب المفهوم، يتوقع المعهد الدولي لإدارة المياه أن 2.7 مليار شخص أو ثلث السكان المتوقع في العالم حالياً، لن يتمكنوا من الوصول إلى ما يكفي من المياه بحلول عام 2025. وتشير التقديرات إلى أن الري وأنواع أخرى من الاستخدام المزرعي سوف تتطلب زيادة بنسبة 15 ـ 20 بالمئة في السنوات الـ 25 المقبلة للحفاظ على الأمن الغذائي، وهو أمر يستنزف المياه بصورة غير مسبوقة، وهو أمر نعرفه ونلمسه بمنطقتنا العربية حالياً في ظل عجز مائي يقارب 25 بالمئة، وسيصل إلى 37 بالمئة عام 2030، في حين أن المياه تنخفض بنسبة 10 بالمئة في المجاري المائية الطبيعية بسبب تغير المناخ والجفاف. لذلك إذا استمرت الاتجاهات الحالية للنقص في المياه فسوف تمتد هذه المشكلات إلى ما وراء ما نعرفه حالياً من مناطق جافة وأراضي شبه قاحلة وقاحلة، وأنه سوف يتسع نطاق الطلب على المياه فتُستنزف بعض الأنهار الرئيسية في العالم، وهذا حدث بالموت النسبي لأنهار أصبحت إما جافة طوال أو معظم أيام السنة، ومنها أنهار عربية مثل نهر بردى ونهر الخابور ونهر الفرات. وبالدرجة نفسها سوف يواجه سكان المناطق الحضرية الآخذه في النمو نقصاً حاداً في المياه، ولكن الفقراء في المناطق الريفية سيعانون عواقب أخطر مع تزايد عدد السكان بصورة أكبر من أي وقت مضى وستصبح الموارد المتاحة مصدراً لأوضاع أكثر توتراً.

والماء هو المورد الأساسي الضروري للإنتاج لكل من الوقود والغذاء وللتخلص من النفايات، والممارسات الصناعية، والنقل، لذلك «إن حروب القرن المقبل ستكون حول المياه».

من المهم أن نتفهم طبيعة النزاع حول موارد المياه، وأنه مثّل سابقاً وللغد تهديداً للأمن في عالمنا، حيث ندرك جيداً أن مصادر المياه العذبة لا ترتبط بالحدود السياسية، بل تتدفق طبيعياً تبعاً للتضاريس، وتمثل مصدراً مستمراً للصراع، والمياه يصعب توزيعها أو نقلها من مناطق الوفرة لمناطق الندرة. وفي بعض مناطق العالم تستخدم المياه منخفضة النوعية، ويتم الاعتماد عليها لآخر قطرة، وتستنزف مياه جوفية غير متجددة، والمؤكد أن النزاع ينشأ فيما بين المنطقتين الغنية بالثروة المائية والنادرة المياه، وذلك عندما تتشارك دولتان أو أكثر في المورد وتتنافس

على إمدادات محدودة من المياه. وكنتيجة للطلب المتزايد على موارد المياه العذبة المحدودة يزيد خطر نشوب النزاعات في المستقبل. والنزاع العنيف ليس كنتيجة محتملة من الفارق في توزع الموارد، ولكن في عدم إيجاد حلول لإدارة المياه للحد وتقليل النزاعات التي من الممكن أن تكون قد بدأت تنشأ بالفعل. يمكن أن نأخذ دول حوض الفرات، كنموذج للانتقال من التعاون إلى الصراع، كما يمكن أن نأخذ بحث مصر عن حلول للشراكة والتعاون في حوض النيل كنموذج إيجابي إذا وجد صدى له.

الواقع أننا يمكننا أن نفهم أن خطر النزاع يزداد مع زيادة نسبة الشباب، والرجال غير المتعلمين منسوباً لعدد السكان. ففي الواقع، تمثل حالة اليأس في البلدان الأقل نمواً، المعتمدة على الموارد الطبيعية كمصدر وحيد متاح لكسب الدخل، حيث الفرص محدودة للعمل وتتصاعد البطالة، وبالتالي تزداد فرص النزاع لأنها سوف تغتنم من أطراف أخرى وبأي ثمن.

ففي الماضي حاربت الأمم الأغنى بعضها بعضاً من أجل التفوق في العالم وفتح الاسواق والاستفادة من المواد الأولية؛ وصارت الحرب بين أفقر الدول اليوم من أجل البقاء. وفي محاولة لفهم الصلة بين الموارد الطبيعية والنزاعات، فنحن عادة نميل إلى نسيان أن النزاعات ليست علاقة حتمية وأن الموارد الطبيعية ليست لعنة غير قابلة للتغيير. بل يمكن أن تكون الموارد الطبيعية مصدراً للتنمية بدلاً من أن تكون مصدراً للصراع.

أولاً: تغيرات المناخ وتأثيراتها في المجتمعات البشرية

تتطلب عملية الربط بين تغيُّر المناخ وتأثيراتها في المجتمعات البشرية تحليلاً عميقاً، ومثل هذا التحليل يجب أن يشمل كلاً من التأثير والتأثر الحادث على البشر، كما يجب أن يشمل العلاقات في ما بين البشر من ناحية في ظل الأوضاع الحالية وبين البشر والطبيعة من ناحية أخرى. وهذا الأمر يتطلب إدماج رؤى متعددة الأبعاد من مختلف المجالات الأكاديمية، لأن مثل هذا التحليل يوضح الكيفية التي يتأثر بها مختلف الأفراد والمجموعات بطرائق مختلفة مع تغير المناخ، لسبب اختلاف مواقعها المختلفة في البناء الاجتماعي وترابطات وتقاطعات وديناميات علاقاتها ببقية الطبقات الأخرى. إن مثل هذا التحليل يسهل رسم مساراتها بوضوح، ومن أجل هذا فهو يمثل أهمية كبيرة حيث يمكن هيئات وجهات التفاعل والتضامن والمؤازرة من الوصول إلى مختلف الفئات الاجتماعية ببرامج واضحة لبناء الصمود والمرونة مع واقع تغير المناخ.

ينطوي تغير المناخ على تفاعلات معقدة ومتغيرة وآثار متنوعة. وتتطلب منا التركيز على المخاطر، وكيفية دعم عملية صنع القرار في سياق تغير المناخ. لذلك فإن فهم طبيعة هذه المخاطر يتطلب تقييماً واسعاً لآثارها المباشرة وغير المباشرة، وتحديد كلٍّ من اتجاهات التأثر ومناطق الضعف الأكثر تأثراً، كما يجب أن يتضمن فهماً لكيفية تشكل أنماط المخاطر وتأثير عمليات التخفيف والتكيف، ثم كيفية إدارة تغير المناخ وتخفيض آثاره والمخاطر ذات الصلة به، وربما أيضاً المزايا المحتملة ببعض المناطق بسبب تغير المناخ. هنا يجب أن نؤكد أن المجتمعات والناس قد ترتب أو تقيِّم المخاطر والمزايا المحتملة بصورة مختلفة نظراً إلى تنوع القيم والأهداف لديها.

من المؤكد أن تغيرات المناخ في العقود الأخيرة تسببت في آثار واسعة في النظم الطبيعية والبشرية. وتجمعت أدلة واضحة على كون آثار تغير المناخ أصبحت تمثل الخطر الأقوى والأكثر شمولاً على النظم الطبيعية. ونسبت بعض من هذه الآثار التي تمت ملاحظتها وقياسها على النظم البشرية أيضاً لتغير المناخ. كما أجريت دراسات تربط بوضوح وتحدد مدى المساهمة الرئيسية أو الثانوية لتغيير المناخ وكيف يمكن تمييزها من التأثيرات الأخرى.

من أجل الوصول إلى فهم أوضح لعلاقة الإنسان من ناحية بتغير المناخ، فإن النتائج الرئيسية لتقرير الفريق الحكومي الدولي لتغير المناخ لعام 2012[(2)] الذي ركز على العلاقة فيما بين تغير المناخ والظواهر المناخية الشاردة، وما تلاه وأكده تقرير الفريق الحكومي الدولي لتغير المناخ لعام 2014[(3)]، يمكن أن تمثل أحد أهم المراجع التي تناولت التأثير الذي يحدثه التدخل البشري في النظام المناخي حيث يشير إلى «أنه من المحتمل جداً أن التأثير البشري كان السبب المهيمن لحدوث الاحتباس الحراري الملاحَظ منذ منتصف القرن العشرين». ومن ناحية أخرى، يهدِّد تغيير المناخ واستمرار تصاعده بمخاطر على النظم الطبيعية والأمن البشري. كما تتيح زيادة المعرفة تقييماً أعمق في عدد من المجالات؛ منها على سبيل المثال العلاقة التكاملية والترابطية بين أهداف وغايات التنمية المستدامة مع هدف تغير المناخ والمخاطر المرتبطة به، وكذلك دور بناء المرونة والصمود مع المناخ إلى جانب أنواع مختلفة من العلاقات التي يمكن أن تتعامل مع التنويعات المتعددة لهذه المسألة. كما يمكن التركيز على مخاطر التجربة عبر التاريخ مع التوقعات المستقبلية. وهو يساعد على تسليط الضوء على أهمية النظر في مجموعة كاملة من النتائج المحتملة، ويفتح الباب أمام تحديد مجموعة من الأدوات ذات الصلة التي تؤهلنا لاتخاذ القرارات في ظل عدم اليقين.

تمثل الموارد المناخية والموارد الطبيعية تحديات في البلدان العربية، حيث أوجد المناخ بيئة قاسية طوال الوقت، ولكن رغم ذلك فقد نمت في فترات الرخاء حضارات وثقافات في المنطقة؛ كما أوجد المناخ أساساً لثقافات بيئية عديدة في البلدان العربية. بل إن أول تجمعات سكنية في العالم، وكذلك المجتمعات الزراعية، والمدن بدأت تتكون في هذه المنطقة، وجميعها ارتبطت ملامحها باستجابة لطبيعة المناخ المتغير عبر آلاف السنين. حيث تعاملت شعوب المنطقة مع تحديات تغير المناخ من خلال التكيُّف مع استراتيجيات بقائها للتغيرات في معدل هطول الأمطار ودرجة الحرارة. ولكن اليوم تبدو الرسالة مختلفة، ولكن واضحة. ففي خلال القرن الحالي من المتوقع، بل من المؤكد، أن يزداد هذا التغير في المناخ في البلدان العربية بسرعة مؤثرة ليشكل تجربة غير مسبوقة.

---

(2) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) SREX, WGII, *Managing the Risks of Extreme Events and Disasters to Advance Climate Change Adaptation*, edited by Christopher B. Field [et al.], eds., (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 2012).

(3) Intergovernmental Panel on Climate Change [IPCC], *Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability, Part A: Global and Sectoral Aspects*.

تقع البلدان العربية في المنطقة الجافة شبه القاحلة والقاحلة من العالم مع توزع جغرافي غير متكافئ للموارد المائية. ويتزايد الطلب على المياه مع الزيادة السريعة في السكان. ويتم تصنيف البلدان العربية بين تلك التي تواجه مخاطر الأمن المائي المدقع مع كونها الأقل حظاً في الوصول إلى إمدادات آمنة من المياه، حيث تقل عن 500 م^3 للفرد في السنة في ثلثي البلدان العربية مع وضع عالي التذبذب في الهطول المطرية، وتعَدّ الأعلى في جهد البخر ـ نتح (Evapotranpiration)، كما أن من خصائصها القحولة، فتتسبب في تشكيل الصحراء الشاسعة والصحاري العربية. وفي عمق الصحراء يهاجر البدوي العربي ليستقر في عدة واحات فيها ظروف مناخية تمارس فيها الزراعة المحدودة. ومع ارتفاع معدلات البخر ـ نتح، فهذا يقلل كثيراً من كمية المياه التي تتحول إلى الجريان السطحي أو ترشح من خلال التربة لإعادة شحن طبقات المياه الجوفية. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن في الأردن أكثر من 90 بالمئة من المطر يتبخر ويتحرك جزء محدود لإعادة شحن طبقات المياه الجوفية وتغذية الجريان السطحي.

تصنف معظم البلدان العربية كصحراء بين قاحلة وشديدة القحولة، حيث يتذبذب معدل سقوط الأمطار إلى حد كبير بين السنوات. وهذا يعني أنه يمكن أن تكون هناك سنوات مع الأمطار قليلة أو معدومة، وسنوات يتجاوز هطول الأمطار فيها كثيراً المتوسط، ولكن من الصعب تحديد اتجاهات كمية الأمطار، كما تشير الأدلة المتاحة بوضوح لوجود اتجاه للاحترار ظهرت في القرن الماضي معظمها تظهر زيادة درجة الحرارة عموماً فيما بين 0.2 و0.3 درجة مئوية في العقد الواحد. كما تشير سجلات الأرصاد الجوية إلى أن الهطول المطرية قد انخفضت على مدى القرن الماضي.

إن المخاطر المتصلة بالمناخ، من تقلبات ومخاطر متطرفة، تتطور مع مرور الزمن كنتيجة لتغير المناخ ومستوى التنمية، وهو ما زاد الحاجة إلى التحول إلى إدارة المخاطر بهدف خلق أساس لتقييم المخاطر المتصلة بالمناخ في المستقبل.

المنطقة العربية هي الأعلى في الاعتماد على موارد المياه الخارجية، حيث أكثر من 65 بالمئة من الموارد المتجددة سنوياً تنشأ خارج حدود المنطقة العربية والأنهار الكبرى في المنطقة، مثل نهر النيل والفرات ونهر دجلة ونهر السنغال كلها تنبع من خارج المنطقة العربية وتتكون من كل هذه التحديات في المنطقة مشكلة مائية سياسية معقدة تواجه العديد من البلدان العربية. تمثل الثغرة الأمنية التي تأتي من هذا الاعتماد الكبير على الموارد المائية الخارجية والمشتركة مؤشراً إلى عدم الاستقرار السياسي، وإلى مشاكل خطيرة بيئية اقتصادية اجتماعية وأمنية وسياسية. كما ستمثل العامل المحدد لتحقيق الإدارة الفعالة للمياه والتنمية المستدامة في المنطقة. ومن المتوقع أن تواجه العديد من البلدان ـ التي تبدو حالياً وكأنها لا تواجه أي نقص ـ عجزاً مائياً ضخماً في المستقبل القريب والبعيد.

يشير الواقع إلى أن مستوى التعاون الإقليمي مع الدول المجاورة، غير الأعضاء في جامعة الدول العربية، ضعيف جداً وصعبة، وهناك تباعد ثقافي ومعرفي وعرقي وغياب للتعاون والاستثمار رغم أهمية وجود حاجة ملحة لدول الجوار المتشاطئة على اتخاذ التدابير المناسبة.

هناك أهمية للبلدان العربية المعنية لتباشر في تحسين وتعزيز التعاون في مجال الاستخدام المستدام وحماية الموارد المائية المشتركة الدولية من خلال تنفيذ إجراءات تنسيقية، واعتماد اتفاقات دائمة على أساس عادل ومنصف وفقاً لمبادئ القانون الدولي والاتفاقات الدولية القائمة والحفاظ على حقوق المياه العربية، وإعطاء مفهوم التعاون والمشاركة ومعرفة الآخر أهمية عالية.

ثانياً: الآثار السلبية لتغير المناخ

إن سرعة تغير المناخ، وزيادة معدلات التعرُّض للمخاطر المسببة للكوارث، والاتجاهات الواضحة في اتجاه صفات الأراضي للتدهور، وضعف الأمن في الغذاء والمياه، تمثل تحديات لم يسبق لها مثيل في التنمية في المنطقة العربية. وتؤثر وتتأثر بمستويات الضعف الاجتماعي وعدم الاستقرار، ومعدلات تنامي الفقر وعدم المساواة والهجرة والنمو السكاني والتحضر. وهذا يزيد من تعقيدات الإدارة بسبب العوائق الطبيعية مثل المحدودية في الأراضي الصالحة للزراعة وفي توافر المياه العذبة. ويضيف تغير المناخ التعقيد إلى عدد من هذه الاتجاهات، وبخاصة مع تزايد احتمالات الصدمات الطبيعية حيث أصبح الجفاف والسيول أكثر تواتراً، وشدة، وفي بعض الحالات، تتوسع المناطق الساخنة المرتبطة بالمخاطر الجديدة التي تتطلب إجراءات عاجلة ومتضافرة.

تتزايد دولياً الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى فهم الآثار السلبية لتغير المناخ وكيف تتولد المخاطر وشدتها وتواترها واتجاهاتها، وتحديد كيف تتلاقى وتتفاعل وتعزز بعضها بعضاً، وبخاصة مع سرعة تغيّر المناخ وتقلباته وتفاقم الظواهر الجوية إلى أحداث أكثر تأثيراً وحتى لا تؤدي إلى زيادة وتفاقم الوضع القادم. من ناحية أخرى نلاحظ أن كثيراً من صفات الأراضي قد اتجهت للتدهور وأن المنطقة العربية صارت في حالة متزايدة من العجز المائي، وأن الهجرة وأنماط التفاعلات في الاستجابة لتغير المناخ قد صارت عالية التعقيد. وفي نظم التحليل العلمية الجديدة لا نستطيع فصل التأثيرات الطبيعية عن الاجتماعية، فغالباً ما تكون نواتج عمليات التنمية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية غير متكافئة وتصنع قدرات أقل وتكون فرص تزايد الضعف والتعرض بسبب العوامل غير المناخية عالية كنتيجة للتفاوت في القدرات متعددة الأبعاد. ومثل هذه الاختلافات مع تزايد مناطق الضعف تمثل فرصاً لارتفاع تأثير المخاطر الناجمة عن تغير المناخ.

يتطلب لاستقرار المزارعين في مناطقهم الريفية استنباط صنوف جديدة من السلالات ذات فترات نمو أقصر، وقدرة أكبر على مقاومة الإجهادات البيئية من جفاف وموجات حرارية وصقيع.

كما أن حدوث تغير في المناخ مع ارتفاع مستوى التهميش اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً ومؤسسياً للناس والمجتمعات، يجعلها أكثر تعرضاً وتأثراً بهذا التغير، وأقل قدرة على الاستجابة لإجراءات التكيف أيضاً، وفي مثل حالة هؤلاء الناس وفي هذه المجتمعات نادراً ما

لا يمكن إرجاع هذا الضعف الشديد لسبب واحد؛ فهي تكون غالباً نتاجاً لعمليات اجتماعية متعددة مرتبطة بحالة من عدم المساواة في الدخل والحالة الاجتماعية والاقتصادية، ومثل هذه التفرقة الاجتماعية وعدم المساواة تكون أساس الضعف الاجتماعي، وتشمل، على سبيل المثال، التمييز على أساس النوع الاجتماعي والطبقة الاجتماعية والعرق والعمر.

كما أن المخاطر المتصلة بالمناخ تؤدي إلى تفاقم عوامل الإجهاد الأخرى، وغالباً ما تتناسب طردياً مع النتائج السلبية على سبل العيش، وبخاصة بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعيشون في الفقر. فالمخاطر المتصلة بالمناخ تؤثر في حياة الفقراء مباشرة من خلال الآثار المترتبة على سبل العيش، والتراجع في إنتاجية الأراضي وانخفاض غلة المحاصيل.

كما أن عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يمثل مدخلاً نحو تفاقم النزاع العنيف، ويزيد من سرعة التأثر بتغير المناخ. فالنزاعات العنيفة واسعة النطاق تضر بالأصول التي تيسر التكيف، بما في ذلك استقرار المؤسسات والبنية التحتية والموارد الطبيعية ورأس المال الاجتماعي وفرص كسب العيش.

من المهم أن ندرك أن المخاطر المتصلة بالمناخ، من تقلبات ومخاطر متطرفة، تتطور مع مرور الزمن كنتيجة لتغير المناخ ومستوى التنمية، وهو ما زاد الحاجة إلى التحول إلى إدارة المخاطر بهدف خلق أساس لتقييم المخاطر المتصلة بالمناخ في المستقبل والردود المحتملة. فالاستجابة للمخاطر المتصلة بالمناخ تنطوي على عملية صنع القرار التي غالباً ما تواجهها حالة من عدم اليقين تتمحور حول معرفة مدى خطورة وتوقيت وآثار تغيُّر المناخ، وكذلك حدود وفعالية إجراءات التكيُّف.

استناداً إلى العديد من الدراسات التي تغطي مجموعة واسعة من المناطق الجغرافية في العالم تم تسجيل آثار سلبية لتغير المناخ منها ما يتعلق بالأمن الغذائي والأمن المائي. على سبيل المثال، أشار تقرير الفريق الحكومي الدولي لتغير المناخ(4) إلى **التأثير الحادث** في غلة المحاصيل كنتيجة لأثر تغير المناخ الملحوظ على غلة المحاصيل الرئيسية الأربعة خلال السنوات 1960 ـ 2013 في المناطق المعتدلة والمدارية، حيث كان له تأثير سلبي في إنتاجيات القمح والذرة والأرز وفول الصويا. وهنا يجب أن نؤكد أن أحزمة الأمطار تتجه شمالاً بمعدل وصل لأكثر من 30 كم ويتوقع وصوله حتى منتصف القرن إلى نحو 75 كم عن معدلاته المعروفة، وإذا أضفنا ارتفاع درجة الحرارة خلال شهور الصيف، وانخفاض الحد الأدنى للحرارة وبالتالي تزايد الصقيع، والزيادة الحادثة في طول موسم الصيف بنحو ثلاثة أسابيع، والذوبان السريع للثلوج عما هو شائع، فهذه كلها سيكون لها آثارها السلبية في الكثير من مناحي الحياة.

لذلك فمثل هذا التراجع في أحزمة الإنتاج الزراعي والإنتاجيات مرشح للتفاقم في المستقبل، وفي محاصيل وأشجار لها أهمية كبيرة بالمنطقة العربية، وهو ما يلاحظ في تراجع إنتاج الزيتون أو تغير أحزمة الإنتاج كما في المراعي والصمغ العربي مثلاً، وستكون لهذه التغيرات تداعيات

---

(4) Intergovernmental Panel on Climate Change [IPCC], *Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability, Part A: Global and Sectoral Aspects*.

كبيرة، ويتطلب لاستقرار المزارعين في مناطقهم الريفية استنباط صنوف جديدة من السلالات ذات فترات نمو أقصر، وقدرة أكبر على مقاومة الإجهادات البيئية من جفاف وموجات حرارية وصقيع.

كما وأن الآثار الناجمة عن الظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ، مثل الموجات الحرارية، والجفاف والفيضانات، والأعاصير، وحرائق الغابات، والعواصف الغبارية والرملية تكشف عن ضعف كبير في قدرات الاستجابة والصمود، ويمثل تعرض بعض النظم الإيكولوجية والنظم البشرية للكثير من التقلبات المناخية الحالية أسباباً لتغيير هذه النظم الإيكولوجية. وبالتالي فالآثار المترتبة على مثل هذه الظواهر المتطرِّفة المرتبطة بالمناخ يمكن أن تشمل توقف إنتاج الأغذية وإمدادات المياه، والضرر الشديد في البنية التحتية والمناطق الحضرية، وانتشار الأمراض والاعتلال والوفيات.

تتسق هذه الآثار مع النقص الكبير في مستويات التأهب والاستجابة لتقلبات المناخ في بعض القطاعات. فدول العالم، التي لا تتوافر لها موارد مائية بشكل آمن وتعاني مخاطر تقلبات المناخ الشديدة، مع تعرضها لمخاطر كالجفاف، سوف يزيد اعتمادها على استيراد الأغذية، كما أنها ستكون عرضة لمواجهة سلسلة من التفاقمات، وهو ما قد يؤدي بها إلى مستويات متنوعة من النزاعات، وهذا ما حدث في الفترة 2006 ـ 2010 في واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في التاريخ، التي شهدتها المنطقة العربية في سورية، مع واحدة من أشد دورات الجفاف في الأزمنة الحديثة ـ سنعرض لهذه الحالة لاحقاً بتفصيل أكثر ـ فكان له أثر كبير في فقدان سبل كسب الرزق وتفاقم الديون مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمياه والوقود والانخفاض في القوة الشرائية في تلك الفترة مع ارتفاع أزمة الغذاء الشديدة عالمياً. وهو أيضاً ما حدث في الصومال ويمكن أن يحدث بوجه خاص في المناطق الضعيفة والفقيرة، أو تلك المعتمدة على الرعي ودخل الزراعة في دخلها العام بدرجة كبيرة. والواقع أن أزمة الغذاء أسهمت ـ مع تدني الأمن المائي وانعدامه ـ في العديد من الدول إلى زيادة التوترات الاجتماعية والهجرات وتفاقم مستويات النزاعات وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

المخاطر في المجال الطبيعي المؤثرة في الأمن الغذائي (الجفاف وندرة المياه الجوفية، وأمراض المحاصيل) وفي المجال الاجتماعي (عدم الاستقرار الاجتماعي، والتضخم، وطفرات أسعار الأغذية) كلها تتفاقم بتغير المناخ والتقلبات المناخية المتزايدة والمتطرفة وتحدث الكوارث. توضح سيناريوهات محاكاة نماذج الإنتاج الغذائي أنها سوف تنخفض من 10 ـ 20 بالمئة في المنطقة بسبب تغير المناخ، وأنها ستؤثر مباشرة في الدول التي تمثل عمالة الزراعة قاعدة رئيسية فيها، كالصومال والسودان بدرجة كبيرة ثم سورية والمغرب، فمثل هذه المناطق هي مصدر قلق خاص بزيادة شدة وتواتر حالات الجفاف والفيضانات وآثارها في إنتاج وتوافر الحبوب الرئيسية.

تمثل إدارة المخاطر إطاراً مفيداً لاتخاذ القرار في الحالات المعقدة التي تتميز بعواقب محتملة كبيرة، ومع تزايد وتكرار الشكوك المستمرة مع الأطر الزمنية الطويلة المدى نوعاً، وصعوبة التعلم أحياناً حيث تكون التأثيرات المناخية وغير المناخية متعددة ومتغيرة على مدى الزمن.

كل ذلك يتطلب تقييماً أوسع للمدى والاتجاهات المتسعة والمتنوعة الممكنة من هذه الآثار المحتملة، بما في ذلك نتائج يمكن أن تظهر احتمالات منخفضة ولكنها تكون لها إذا حدثت عواقب كبيرة، وهناك أمر أساسي أيضاً في القدرة على فهم الفوائد والمقايضات لإجراءات إدارة المخاطر البديلة. وهذا ما يجعل الحالة معقدة جداً أمام متخذ القرار.

من الواضح أنه إذا كانت التنمية غير مبنية على فهم جيد للمخاطر فإنها تكون غير مستدامة، وإذا أخذناها في الحسبان فغالباً ما تكون السياسات الوطنية للتنمية بحاجة إلى إعادة التفكير، حيث تكون الاستثمارات في حالة أعلى من الخطر.

ولأن الأوضاع قاسية، بوجه خاص في المجتمعات الضعيفة في المنطقة العربية بالفعل، حيث تعاني تراجع الأمن المائي والأمن الغذائي، وتتطلب المساعدات بانتظام، لذلك فالمرجح في مثل هذه المجتمعات أن تكون في وضع صعب أكثر من أي وقت مضى وغير قادرة على الحصول على الغذاء، وتأمين المياه الكافية للإنتاج والاستهلاك، وقد تواجه بعض البلدان في المنطقة خطر تدحرج عقود من التقدم المحرز في التنمية قد تتدحرج مع آثار تغير المناخ إلى الوراء مع تزايد لحالات الضعف، وقد تتفاجأ بأن حقيقة تزايد معدلات الفقر قد أصبحت واقعاً راسخاً.

في الوقت الذي نتحدث عن التنمية المستدامة بمفهومها الواسع نرى أن بناء قدرات المرونة والصمود يمثل جزءاً مهماً من الحاجات في المنطقة العربية، ويتطلب المزيد من الشراكات والتعاون الإنمائي بصورة أكثر من أي وقت مضى.

تشير الدراسات الحديثة إلى أن سرعة تغير مناخ، وزيادة التعرض لمخاطر الكوارث، واتجاهات الأرض إلى انعدام الأمن في تدهور الغذاء والمياه، هي كلها تحديات لم يسبق لها مثيل للتنمية في المنطقة العربية. وتزيد حالة الضعف الاجتماعي وعدم الاستقرار، والفقر وعدم المساواة والهجرة والنمو السكاني والتحضر، ويضيف تغيُّر المناخ التعقيد إلى عدد من هذه الاتجاهات وكلها تزيد تعقيداً في عملية إدارة المخاطر، وهذا ما يجعل الصدمات الطبيعية أكثر تأثيراً، وفي بعض الحالات يتطلب إنشاء النقاط الساخنة للمخاطر الجديدة إجراءات عاجلة ومتضافرة ربما لا تواكب سرعة تغير مناخ، وكلها تفاقم من زيادة التعرض لمخاطر الكوارث، وتمثل تحدياً لم يسبق له مثيل للتنمية في المنطقة العربية.

يضاعف تغيُر المناخ من تحديات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ويتصرف كمضاعف للمخاطر في مختلف القضايا الاجتماعية والإنمائية، ويصنف تقرير الفريق الحكومي الدولي لتغير المناخ (2014) الأراضي القاحلة وشبه القاحلة بأنها شديدة التأثر بتغير المناخ، لذلك فإن المنطقة العربية ستواجه مخاطر المناخ والكوارث الخطيرة في السنوات القادمة.

في الوقت الذي نتحدث عن التنمية المستدامة بمفهومها الواسع نرى أن بناء قدرات المرونة والصمود يمثل جزءاً مهماً من الحاجات في المنطقة العربية، ويتطلب المزيد من الشراكات والتعاون الإنمائي بصورة أكثر من أي وقت مضى. ويزيد ذلك من أهمية وجود رؤية عربية جديدة

نحو تحقيق حاجة البلدان العربية على النجاح في تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، وهو الأمر الذي يتطلب تقدير اتجاهات المناخ والكوارث، وفهماً للتوازن المطلوب في التنمية بالمناطق الجافة والأراضي القاحلة حيث انعدام الأمن المائي والأمن الغذائي فضلاً عن زيادة مستويات الضعف الاجتماعي.

وهنا يجب أن نتوقف بالتحذير لأن تعامل الدول مع تغير المناخ والمخاطر الطبيعية المناخية كقضية بيئية هو خطأ واضح وعدم استيعاب لدروس التاريخ في أسباب ضعف الحضارات واندثارها، ولا لدروس الحاضر في علاقتها بالنزاع والتنافس الدولي، ولأنها قضية اقتصادية واجتماعية وبيئية تمس حياة كل الناس والمجتمعات، ولها أبعاد سياسية وتأثير واضح في الأمن والسلم الدوليين ولها آثار ثقافية واسعة، فإنها يجب أن تكون قضية رئيسية ترتبط بملف التنمية المستدامة بوضوح وبجدارة.

بناء على ما سبق، فإن رؤيتنا وفهمنا للخصائص وخطورة الآثار الناجمة عن الأحوال المناخية الشديدة يجب ألّا يتوقفا ليس فقط على النتائج والنهايات نفسها، بل يجب أن يتركزا أيضاً على التعرف إلى مناطق الضعف وفرص التعرض لمخاطر تغيُّر المناخ، وهو ما يعني أيضاً ـ وبوجه خاص ـ ضرورة التعامل مع التأثير البشري في تقلبات النظام المناخي وفي تفاقم الأحداث الخطرة، والربط بينها وبين الاتجاهات الواضحة لعلاقتها بمناطق الضعف ومدى قابلية تعرض النظم الطبيعية والبشرية لمخاطر الآثار ذات الصلة بتغير المناخ.

كما يجب أن يشمل ذلك فهمنا الواضح لمخاطر استنزافنا للموارد الطبيعية وسوء إدارتها على نحوٍ يعرِّض الكثير من النظم الإيكولوجية للتدهور وبخاصة في مثل مناطقنا الجافة. كما يعكس توزيع هذه المخاطر أيضاً حالة من عدم المساواة حسب القطاعات والأقاليم المعرضة؛ فبعضها يتأمن له مستويات عالية من الدخل ويستهلك الموارد البيئية وله آثاره في تصدير المخاطر إلى مناطق أخرى ومنها، وغالباً ما لا يساهم بنفس القدر في بناء المرونة والصمود بها ويتركها عرضة للتفكك والنزاعات.

يمثل «الجفاف» بأنواعه الخطر الزاحف البطيء والأكثر تأثيراً وتكلفة في العالم في الكوارث الطبيعية، حيث قدر بأنه تسبب في خسائر بمتوسط 6 ـ 8 مليارات دولار سنوياً على مستوى العالم، وهو في رأي الكاتب تقدير أقل من الواقع ـ حيث قدر الكاتب في دراسة حديثة الخسائر الزراعية بالبلدان العربية بحدود 2.2 مليار دولار سنوياً ـ ولم يتم تقدير التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية حيث يؤثر بصورة جماعية أكبر في الناس وبدرجة أكثر من أي الكوارث الطبيعية والقياس الكمّي الدقيق للجفاف صعب وما زالت هناك حاجة لتعميقه.

والجفاف وتدهور الأراضي يشكلان تحدياً كبيراً. وفي بلدان البحر الأبيض المتوسط ـ بما في ذلك البلدان العربية التي تعاني زيادة شدة الجفاف، وتواتره وطول مدته ـ تتزايد خسائر الجفاف وآثارها على الإنتاج الزراعي، وسبل المعيشة في الريف، والهجرة، والقطاعات الحضرية والاقتصادية وتدهور النظم البيئية. ووفقاً لتقرير الفريق الحكومي الدولي لتغير المناخ لعام 2012، «هناك ثقة بمستوى معنوية متوسطة أنه منذ الخمسينات من القرن الماضي شهدت بعض مناطق العالم الجفاف بصورة أكثر كثافة وأطول، وبخاصة في جنوب أوروبا، وغرب

أفريقيا، وشرق آسيا»[5]. كما أن هناك أيضاً دراسات جديدة أدت إلى تحسين فهم الآليات التي تؤدي إلى تفاقم الجفاف، وقد شارك الكاتب في إعداد دراسة الحالة عن الجفاف في هذا التقرير. وأكد التقرير أيضاً أن هناك ثقة بمستوى معنوية متوسطة في الزيادة المتوقعة من مدة وشدة رطوبة التربة والجفاف الهيدرولوجي في بعض مناطق العالم، ولا سيَّما في منطقة البحر الأبيض المتوسط ووسط أمريكا الشمالية، وجنوب أفريقيا. «كما أن هناك ثقة بمستوى معنوية متوسطة أن الجفاف في البحر الأبيض المتوسط سوف يتصاعد في القرن 21، كما وأن هناك أيضاً ثقة بمستوى معنوية منخفضة في التغيرات المتوقعة في المستقبل في نشاط الغبار». وذكر مستوى المعنوية ارتبط بالمستوى المعرفي والمعلومات المتاحة وكان يمكن أن يكون أقوى في مستوى الثقة فوق المتوسط في التوقعات ولكن قضايا كالتعريف المستخدم وعدم وجود بيانات يحول دون إعطاء مستوى ثقة أعلى من المتوسط عند الحديث عن تغيرات مرتبطة بالجفاف».

يشير عريان وآخرون في التقرير الذي تم إعداده كأحد المراجع[6]، إلى أن تدهور الأراضي والجفاف قد أثرا في نطاق واسع من المنطقة العربية خلال العقد الماضي (2000 ـ 2011)، وأن معظم مجالات الزراعة الطبيعية والمزروعة تتأثر بتدهور الأراضي والجفاف بدرجة عالية في نحو 150 مليون هكتار، تمثل 11 بالمئة من مجموع المساحة بالبلدان العربية، مقابل 500 مليون هكتار أخرى تمثل 36 بالمئة من إجمالي البلدان العربية تتأثر بدرجة متوسط. ويمكن استخلاص أن زيادة الجفاف تسبب تهديداً خطيراً لجميع البلدان العربية التي تعاني بالفعل هشاشة النظم الإيكولوجية، والتي تواجه مخاطر شديدة من استنزاف التربة، والغطاء النباتي، والموارد المائية على أساس التباين اليومي والموسمي وبين السنوات في معظم المناطق شبه القاحلة هو موضع اهتمام خاص بسبب الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية. مع وجود حساسية عالية في الغطاء النباتي بالنسبة إلى تغيرات المناخ هناك ضرورة إلى إجراء تغيير في استخدام الأراضي لمواجهة الضعف والتدهور الشديدين في الأراضي والتأثير الإنساني.

منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي تتراجع المراعي بنسبة 1.67 بالمئة سنوياً (انخفضت من 495 مليون هكتار إلى 205 ملايين هكتار في عام 2009 طبقاً لخارطة الغطاء الأرضي. كما تراجعت بنسبة 1.1 بالمئة حيث تحركت من 95.4 مليون هكتار إلى 60.1 مليون هكتار في عام 2009).

وفي منطقة بين النهرين، التي تشمل سورية والعراق فتأثير الجفاف مرئي بوضوح خلال السنوات 2000 و2008 حول إنتاج القمح والشعير، وكما أسلفنا أتت مع خسائر اجتماعية واقتصادية كبيرة في البلدان المتضررة.

---

(5) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) SREX, WGII, *Managing the Risks of Extreme Events and Disasters to Advance Climate Change Adaptation*.

(6) United Nations Office for Disaster Risk Reduction [UNISDR], (New York: UNISDR, 2013).

1 ـ تغير المناخ وعلاقته بالضعف الاجتماعي والأمن البشري

يعد الضعف الاجتماعي بمعناه الواسع واحداً من أبعاد الضعف ومن العوامل المسببة للإجهاد والصدمات، بما في ذلك الإيذاء وعدم المساواة والطبقية الاجتماعية في علاقتها بالأخطار الطبيعية. هذه الآثار تعزى جزئياً إلى الخصائص الكامنة في التفاعلات الاجتماعية، والمؤسسات، ونظم القيم الثقافية. ويشير الضعف الاجتماعي إلى عدم قدرة الأفراد والمنظمات والمجتمعات على تحمل الآثار السلبية من عدة عوامل للإجهاد الاجتماعي التي يتعرض لها.

يهدد تغير المناخ الأمن البشري لأنه يقوض سبل كسب الرزق ويضعف الحلول التوفيقية ويهتز معه ما استقر من الثقافة والهوية، لأنه يمكن أن يقوّض قدرة الدول على توفير الظروف الضرورية للأمن البشري.

مشكلة عدم الحصانة وضعف الصمود هو المفتاح لفهم المخاطر التي تحاول الخروج من المواقف الحرجة والتكنوقراطية التي اتسمت بها العلاقات بين المجتمعات الإنسانية وبيئاتها على مر القرون السابقة، والتي غالباً ما ترتبط بمعايير الثقافة الحديثة[7]. ونظراً إلى كون الكوارث كالحوادث مادية بحتة، فإنها تتطلب الحلول التكنولوجية إلى حد كبير، فمثل هذه الأحداث الكارثية تعَدّ نتيجة لأفعال البشر ـ كون النتائج الحالية هي نتاج لما قام به البشر [8].

ظهر مفهوم الضعف الاجتماعي في الآونة الأخيرة داخل الخطاب المتعلق بالأخطار والكوارث الطبيعية. ولكن حتى الآن، لا يوجد اتفاق على تعريفه. وبالمثل، فهناك نظريات متعددة للضعف الاجتماعي[9]. فمعظم الأعمال المنفذة حتى الآن تركز على الملاحظة التجريبية والنماذج المفاهيمية، بل إن البحوث الحالية حول الضعف الاجتماعي هي نظرية وتمثل محاولة لفهم الظروف الاجتماعية التي تحول مخاطر طبيعية (مثل الفيضانات، والزلازل، التحركات الجماعية... إلخ) إلى كارثة اجتماعية. حيث يتم تعريف الأسباب والكوارث من خلال ربطها بالهياكل والعمليات الاجتماعية (الفقر وعدم المساواة) في علاقتها بالأخطار الطبيعية، فعند تعرض مختلف فئات المجتمع لفترة مماثلة من خطر طبيعي، فإن عواقب الخطر قد يكون متفاوتاً بالنسبة إلى هذه المجموعات، إذ لديها قدرات متباينة للتعامل مع تأثير المخاطر.

لذلك فإن فهم أسباب الضعف يتطلب أكثر من مجرد فهم لطبيعة المجتمعات، ولكن يجب الربط بينها بمدخلات متعددة أهمها طبيعة المخاطر ومستوى الكوارث والتنمية القائمة. بل إن الضعف يجب أن يشمل فهماً أفضل حول الناس والأفكار والمعارف التقليدية والمكتسبة. ويشمل

---

(7) Kenneth Hewitt, ed., *Interpretation of Calamity: From the Viewpoint of Human Ecology* (Boston, MA: Allen, 1983).

(8) James Lewis, *Development in Disaster-prone Places: Studies of Vulnerability* (London: Intermediate Technology Publications, 1999).

(9) Juergen Weichselgartner, «Disaster Mitigation: The Concept of Vulnerability Revisited,» *Disaster Prevention and Management*, vol. 10, no. 2 (2001), pp. 85–94.

أفكار الناس حول المخاطر وممارساتهم تجاهها بوصفها البوصلة التي تقيس وتخطط المنظور الطبيعي للضعف، وتعطي تصوراً لمستوى المعارف المجتمعية وكيفية ترجمتها في برامج العمل.

الضعف ليس خاصية تتعلق بالفئات الاجتماعية أو الأفراد، ولكنه متضمن في مكوِّن العلاقات الاجتماعية المعقدة. لذلك فهو يتحدى إمكان قراءة مستوى الضعف من مخطط عام، ولكن يؤكد الحاجة إلى مزيد من الفهم وتحليلات أكثر دينامية لما يجعل بعض الناس أكثر عرضة للمخاطر، وبالتالي تتحدد من خلال هذا الفهم طبيعة العمليات المطلوبة لتصبح المجتمعات أكثر مرونة وقدرة على الصمود. ولكي يكون لدينا فهم أفضل لما سبق فإن المجتمعات والأفراد يمكن من تحليلها الوصول إلى تصور مهم في فهم مفاتيح بناء المرونة، فهي تحمل بعض السلوكيات الشائعة. ويمكن تصنيف التصورات الشعبية وفقاً للمجالات الاجتماعية المختلفة التي تتوافق مع مفاهيم المجتمع نحو العلم والحكم والأعراف المحلية. الملاحظ أن أغلبية الفقراء، في محاولة العيش يكون لديهم استعمال غير ملائم في بعض الأحيان، أو إفراط في استعمال الموارد القليلة المتاحة لديهم، أو في الطبيعة من حولهم لعدم وجود بدائل معقولة للبقاء في قيد الحياة اليومية. وهذا يضعف قدراتهم مع مرور الزمن ويجعلهم بالتالي في هشاشة فيعرِّضون أنفسهم للخطر إلى حد كبير. لذلك فالكثير من الكوارث اليوم أيضاً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع الراهنة للجمع بين التدهور البيئي والممارسات الاجتماعية والمادية والعمليات الطبيعية وكيف تنبثق منها صور جديدة من الأخطار والكوارث المحتملة، بل والفعلية على حد سواء[10]. لذلك هناك حاجة إلى اتباع نهج عبر تخصصات تجمع العلوم الاجتماعية والطبيعية لتطوير نماذج تحليلية تفسر الأوضاع وتسهم في بناء السياسات المناسبة للتعامل مع مشكلة ضعف القدرة على الصمود.

لكن الملاحظ بوجه عام أنه كلما فقدت المجموعات الضعيفة والهشة الموارد اللازمة لتجنب آثار المخاطر كالفيضانات، والعواصف، والجفاف، أدى ذلك بها إلى الهجرة والنزوح وإعادة التوطن بمناطق أخرى. لكن هؤلاء المهاجرين أنفسهم قد يكونون عرضة كذلك لتأثيرات تغير المناخ في المراكز الحضرية والمناطق التي لجأوا إليها وبخاصة في البلدان النامية. يشير الواقع والدراسات إلى كون بعض تدفقات الهجرة حساسة لتغيرات النظم الإيكولوجية ومدى توافر الموارد الطبيعية أو استنزافها وتدهورها وضعف قدرة البيئات على استعادتها. وكما أن الظواهر الجوية المتطرفة الرئيسية في الماضي أدت إلى تشريد السكان بدرجة كبيرة وقضت على حضارات، فالتغييرات في وقوع الأحداث المتطرفة بوتيرتها الحالية سوف تضخم التحديات والمخاطر لهذه الهجرات والتشرد تحت الإجهادات البيئية.

هنا يجب التأكيد أن النزوح والهجرة هما من استراتيجيات التكيف في جميع مناطق العالم التي تعاني مخاطر التقلبات المناخية. كما تواجه فئات معينة من السكان التي تفتقر إلى القدرة على التعامل والمود أمام الموجات المتصاعدة القاسية المرتبطة بالطقس، ولا سيَّما في المناطق الهشة والريفية والحضرية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وإن اتساع الفرص المتاحة للتنقل يمكّن من الحد من سرعة التأثر بتغير المناخ ويسهم في تعزيز الأمن البشري. وهناك أدلة

(10) Ann Varley, *The Exceptional and Every day. Vulnerability in the International Decade for Disaster Reduction, Disasters, Development, and Environment* (New York: John Wiley and Sons, 1994).

كافية للحكم على مدى فاعلية إعادة التوطين كوسيلة للتكيف مع تغير المناخ. وتشير الحالة الدراسية للمؤلف حول الجفاف في سورية والمنشورة في تقرير (IPCC 2012)، إلى أنه خلال السنوات 2007 ـ 2011، تأثر نحو 1.3 مليون من السكان (200000 أسرة) من إجمالي السكان البالغ 22 مليوناً تأثراً شديداً بكارثة الجفاف التي بسببها فقد نحو 800,000 تقريباً سبل كسب العيش التي أصبحت مع ضعف قدراتها تواجه مشقة بالغة في العيش بمناطقها. وقد زادت الهجرة من المناطق المتضررة، إلى المناطق الحضرية في ما يسمى أكبر حالة نزوح داخلي في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، وفي هيئة هجرة جماعية نحو المدن في سورية مثل حلب ودمشق ودير الزور للبحث عن عمل وعن مصادر جديدة للدخل.

إن ما حدث في سورية قاد المؤلف في ما سجله في عام 2010 ضمن الإعداد لتقرير (GAR 2011)، إلى القول بأن سورية تتعرض لحالة عدم استقرار وبخاصة بالمناطق الريفية. ويشير التطابق بين نتائج دراسته المنشورة وأحداث العنف في سورية التي اندلعت في آذار/مارس 2011 إلى كون المناطق الريفية المتأثرة بالإجهاد البيئي والاجتماعي والاقتصادي نتيجة دورتين من الجفاف، قد كانت مسرحاً لبدايات أحداث العنف. وهنا تتأكد العلاقة بين تغيُّر المناخ والاستقرار والأمن البشريين.

وفي مصر، في إحدى مناطق المشاريع المستصلحة جديداً نسبياً في إطار الري باستخدام المياه السطحية التي يتم ضخها بواسطة محطات رفع، والتي وزعت على مستفيدين من خريجي الجامعات والمزارعين، حيث بلغ مجموع السكان في عام 1998 نحو 26000 نسمة، يمثّل منها الشباب 54 بالمئة والأطفال 46 بالمئة ويمثل الذكور 51 بالمئة والإناث 49 بالمئة؛ ازداد عدد السكان الإجمالي بنسبة 220 بالمئة حتى عام 2014. ولكن نظراً إلى تغير المناخ، ومشكلات إدارة المياه، وتراجع مستوى الخدمات والضغوط الاجتماعية، انخفض العدد الإجمالي لخريجي الجامعات إلى 3981 أسرة بتسرب 469 من أسر الخريجين ونحو 386 من أسر المزارعين. ولجأت الدولة إلى استبدال المجموعات التي انخفضت بنحو 100 أسرة من البدو ونحو 173 من المستثمرين مع زيادة نحو 2111 أسرة من مزارعين تقليديين ومجموعات أخرى. أظهرت الأرقام الجديدة أن زيادة العدد الإجمالي للمزارعين، وأن الأراضي التي انقسمت إلى مساحات أصغر من حيازات الأرض، وأن السلوكيات الاجتماعية للمزارعين التقليديين، تؤثر بدرجة كبيرة في طبيعة الحياة بالمنطقة وأن النزوح للمجموعات الجامعية يتزايد تدريجياً بسبب الضغوط المتعددة التي يمكن أن تؤدي مستقبلاً بالضرر على الإنتاج وخلق حالة من انعدام الأمن البشري.

إن تغير المناخ وتأثيره في الثقافة سوف يختلف بين المجتمعات وعبر الزمن، اعتماداً على القدرة على الصمود الثقافي والآليات القادرة على الحفاظ على المعرفة ونقلها. وهو تهديد خطير للممارسات الثقافية وجزء لا يتجزأ من المؤثرات في سبل كسب العيش وفي التمسك بالهوية وتماسك المجتمع والإحساس بالمكان؛ لأن العواقب هي فقدان الأرض والتشرد. وفي المجتمعات التي تعتمد على استخدام الموارد الطبيعية، ولها تاريخ طويل من التكيف مع الظروف الاجتماعية والإيكولوجية المتغيرة وحددت المعارف الأصلية والمحلية والتقليدية للتعامل، لم تعد قادرة على التعامل مع تسارع وتيره آثار تغير المناخ. ولوحظ أنها كثيراً ما تهمل هذه الأشكال من المعارف في ما تنتهج من السياسات والبحوث، وهنا يجب التشديد على الاعتراف المتبادل والتكامل في ما

بين المعارف العلمية الحديثة والتكنولوجيا مع المعارف التقليدية، وهو ما سوف يزيد التكيف فاعلية.

إن فهم آثار تغير المناخ في الأمن البشري يتطلب أدلة حول العمليات الاجتماعية والبيئية عبر قطاعات متعددة. وهناك حاجة لذلك إلى تقييم البحوث الأنثروبولوجية حيث الثقافة تؤثر في الاستجابات لتغير المناخ أو قد يوجدها تغير المناخ، إلى جانب الدراسات السياسية والاقتصادية التي تستخدم مجموعات البيانات لاختبار العلاقات المتبادلة بين العوامل المناخية والعنيفة النزاعات، فضلاً عن أهمية اللجوء إلى الملاحظات المبنية على المراجعة التاريخية واستخدام أدلة من المعارف الأثرية والوثائقية. فكل هذه المصادر المتنوعة تعزز عند توافرها متانة الاستنتاجات بشأن هذا التقييم عندما كانت تلتقي جميعها حول نتائج مماثلة[11].

يهدد تغير المناخ الأمن البشري لأنه يقوض سبل كسب الرزق ويضعف الحلول التوفيقية ويهتز معه ما استقر من الثقافة والهوية، لأنه يمكن أن يقوّض قدرة الدول على توفير الظروف الضرورية للأمن البشري. وقد تؤثر التغيرات المناخية في بعض العوامل أو جميعها في الوقت نفسه. لذلك فإن حالات انعدام الأمن الحادة كما حدث بسورية، وكذلك انتشار المجاعة كما حدث بالصومال ودارفور، تُفاقِم من النزاع واللااستقرار الاجتماعي والسياسي، وهي تظهر من تفاعل عوامل متعددة، وخاصة وسط المجتمعات، حيث العديد من السكان هم بالفعل في حالة من التهميش الاجتماعي، ويعتمدون على مستوى الموارد المتاحة والفرص البديلة للدخل المرتبطة بالأصول الرأسمالية، وكلما قلت مستويات القدرة على الصمود يتقوض الأمن البشري تدريجياً مع تغير المناخ. لذلك، يجب أن نتنبه إلى كون العديد من الظواهر تؤثر في الأمن البشري، ولا سيَّما فرص العمل، ونمو الأسواق وتقلصها، وقدرة الدولة على التدخل في الوقت الصحيح، ودور وقدرة المجتمع المدني. مستويات الفقر، والتمييز وعدم المساواة، ومستوى المخاطر مع الضعف وإمكان نشوء صدمات من الكوارث الطبيعية، وتدني مستويات التكنولوجيا؛ كلها تقوض الأمن البشري، وتتحول إلى العنف والصراع كلما اجتمعت متداخلة في وقت واحد وداخل منطقة جغرافية ما. إذاً، فانعدام الأمن البشري له أسباب واحدة تقريباً، ولكن تنبثق من تفاعل عوامل متعددة. ومع وجود تغير

على مدى القرن القادم سوف يزيد التغير المناخي مع معدلات أعلى من نسب الفقر والبطالة التي سوف تقلل من نوعية الحياة، الاجتماعية والاقتصادية، وتسبب اضطراب الأمن الغذائي وانعدامه، مع توقع ارتفاع معدلات النزاعات والتشرد التي سوف تتسبب في عدم الاستقرار.

---

(11) Robert van de Noort, «Conceptualising Climate Change Archaeology,» *Antiquity*, vol. 85 (2011), pp. 1039-1048, and A. Reenberg Nielsen, «Temporality and the Problem with Singling Out Climate as a Current Driver of Change in a small West African Village,» *Journal of Arid Environments*, vol. 74, no. 4 (2010), pp. 464-474.

المناخ تزداد كعامل مهدد للأمن البشري من خلال: (1) تقويض سبل كسب العيش؛ (2) المساس بالثقافة والهوية؛ (3) زيادة الهجرة؛ (4) وقدرة الدول على توفير الظروف اللازمة للأمن البشري.

2 ـ تغير المناخ والتنمية المستدامة

يمثل عام 2015 سنة تاريخية لصياغة خطة تنمية جديدة بحيث يمكن تحويل التحديات إلى فرص للتنمية المستدامة: المؤتمر العالمي للحد من أخطار الكوارث في سينداي؛ بدء تنفيذ خطة «أهداف التنمية المستدامة» 2015 (SDGs) في نيويورك؛ واتفاق المناخ الجديد في «مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ» في باريس، كلها معاً مهدت الطريق لجدول أعمال المخاطرة والمرونة.

هذه العمليات الثلاث مترابطة عن كثب: إن تزايد خسائر الكوارث والآثار، وتضخيم آثار تغير المناخ، سوف يقوضان قدرة الكثير من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث الإفراط في الاستهلاك المرتبط بمستوى غير محدد من النمو الاقتصادي وزيادة في استهلاك الطاقة غير المتجددة التي تجاوزت الآن قدرة هذا الكوكب، يهدد بقاء البشرية. وبناء على ذلك، فإن التعامل مع الهدف الثالث عشر المعني بالمناخ، سيكون أمراً حيوياً لتحقيق جدول أعمال التنمية الأوسع نطاقاً، وللتأكد من أن المخاطر المناخية والكوارث يمكن، بالعمل الجاد لبناء مرونة المجتمعات والصمود، ألّا تؤدي إلى تفاقم الفقر وحالات انعدام الأمن الغذائي والمائي والضعف الاجتماعي.

ولكون المنطقة العربية «شديدة التأثر» بتغيير المناخ فهناك حاجة إلى زيادة المرونة البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتعامل مع هذا التغير. ولكن قدرة البلدان العربية على الاستجابة المتصلة بتغير المناخ تعرقلها الضغوط، إضافة إلى جملة أمور، كالمعرفة المحدودة حول الآثار المحتملة، والتقييمات الإقليمية المحدودة لنقاط الضعف والتكاليف، ومحدودية التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي رغم الجهود المبذولة، لأن معظمها بعيد من المجتمع نفسه، والافتقار إلى الوعي أو توافق الآراء بشأن خيارات السياسة العامة وتدابير الاستجابة الممكنة.

ووفقاً لتقرير الفريق الحكومي الدولي لتغير المناخ (IPCC 2014) وعريان وآخرين[12]، سوف تتأثر المنطقة العربية، أكثر من مناطق أخرى، بتغير المناخ والظواهر الجوية المتطرفة واسعة النطاق، وهذا يدعو إلى العمل. فلآلاف السنين، تعاملت شعوب المنطقة مع تحديات تغير المناخ بتكييف استراتيجياتها للبقاء في قيد الحياة للتغيرات في درجات الحرارة وهطول الأمطار. ولكن الرسالة واضحة: على مدى القرن القادم سوف يزيد التغير المناخي مع معدلات أعلى من نسب الفقر والبطالة التي سوف تقلل من نوعية الحياة، الاجتماعية والاقتصادية، وتسبب اضطراب الأمن الغذائي وانعدامه، مع توقع ارتفاع معدلات النزاعات والتشرد التي سوف تتسبب في عدم الاستقرار.

(12) W. Erian [et al.], «Effects of Drought and Land Degradation on Vegetation Losses in Africa, Arab Region with special Case Study on: Drought and Conflict in Syria, South America and Forests of Amazon and Congo River Basins», Background paper prepared for the 2015 Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction (Geneva, Switzerland: UNISDR, 2014).

إن شعوب المنطقة العربية تواجه حاضراً غامضاً. فالملايين تركوا ديارهم هرباً من العنف، وملايين أكثر تظل متأثرة بالنزاعات أو الاحتلال. ولكنها ستكون في النهاية قادرة على مواجهة آثار تغير المناخ إذا ما اعتمدت مسارات التنمية المستدامة وحددت أولوياتها. إن الاستراتيجيات العربية القائمة حالياً يجب أن تتوافق والتنمية المستدامة كما أن الإجراءات التي هي بحاجة إلى تحقيقها الآن للتحرك نحو مسارات أكثر مرونة مع تغير المناخ تتطلب أكثر من أي وقت مضى التمسك بخطة التنمية المستدامة، التي تتطلب أن تكون أكثر تكاملاً وتضم كل ذوي الصلة للمساعدة على التوجه نحو تحسين سبل العيش والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وهنا يجب أن نعيد التحذير حول تعامل الدول مع تغير المناخ والمخاطر الطبيعية المناخية كقضية بيئية؛ فهي قضية لها علاقتها بالنزاع والتنافس الدوليين، ولها أبعاد سياسية وتأثير واضح في الأمن والسلم الدولي، ولأنها قضية اقتصادية واجتماعية وبيئية تمس حياة كل الناس والمجتمعات، ولها آثار ثقافية واسعة، فإنها يجب أن تكون قضية رئيسية ترتبط بملف التنمية المستدامة بوضوح وبجدارة.

إن فكرة إنشاء ممارّ لبناء المرونة من خلال الارتباط الوثيق بخطة تحقيق التنمية المستدامة 2030، لما تمثله من دفع ودعم لقدرات المرونة والصمود بالمجتمعات والدول، والربط بينها مع هدف المناخ، يمكن أن تكون ناجحة في وقف آثاره السلبية. فالتهديد يأتي ببساطة في وطننا العربي من تعدد عوامل واتجاهات الإجهاد الطبيعية أو الاجتماعية وكلها تؤثر في مرونته وصموده. تمثل عوامل الإجهاد هنا الضغوط المتعددة التي تشمل تغيُّر المناخ، وتقلّبه، وتغيُّر استخدام الأراضي، وتدهور النظم الإيكولوجية، إلى جانب الفقر وعدم المساواة والتراجع الثقافي.

من جهة، يمكن أن نرى فرصاً في اتخاذ القرار بصورة سليمة في تحديد اتجاه مسار التنمية؛ فهناك مسارات تؤدي إلى مجموعة من النتائج طويلة المدى التي تراعي اختلاف بناء مستويات المرونة والمخاطر طويل المدى، وهذه مسارات أكثر مراعاه للاستدامة، بينما قد تعاني قرارات أخرى خللاً في الإجراءات أو فهم الفرص المتاحة كنتيجة لنقص معرفي أو تحليلي، وهذه تمثل معاً حالة من الفشل في إدارة المخاطر ذات الصلة بتغير المناخ وفي تحقيق الاستدامة. ويتطلب التحليل العلمي لبناء مسارات مرونة المناخ الفعّالة التي تعزز فهم صنّاع القرار نحو وضع سياسة لتقييم أوجه الضعف الاجتماعي الناجم عن ذلك، والاستجابات الإنمائية التي يمكن أن تقلل من المخاطر، بناء قدرة طويلة الأجل لنتائج التنمية ولكن بمنهج مستدام. وينصب التركيز على السياسات والإجراءات التي تعطي الأولوية لمنع تراكم المخاطر المستقبلية والعوامل التي قد تفاقم التوترات الاجتماعية الأساسية والتحديات في المنطقة العربية.

بناءً على ذلك، لدينا نوعان من مسارات بناء مرونة المناخ: **الأولى،** مسارات مستدامة عالية المرونة ضمن مساحة الفرص المؤدية إلى عالم أكثر مرونة من خلال تعلم ممارسات التكيُّف السليمة وزيادة المعرفة العلمية وفاعلية تدابير التكيف والتخفيف، وهي بالتالي فاعلة في منع الصدمات وتقلل من آثار المخاطر؛ **الثانية:** مسارات غير مستدامة وأقل مرونة يمكن أن تنطوي على حالة من عدم كفاية التخفيف وكذلك سوء التكيف، والفشل في التعلم واستخدام المعرفة،

وغيرها من الإجراءات التي تؤدي نتائجها إلى إضعاف المرونة والقدرة على الصمود ويمكن أن تكون نتائجها لا رجعة فيها في العقود المستقبلية المحتملة.

والوقاية والحد من مخاطر الكوارث هما التزام قانوني دولي، يمثل ضمانة للتمتع بحقوق الإنسان. نخلص مما سبق إلى أن مبادئ إدارة المخاطر قد تتطلب منا العمل من خلال استدامة التنمية وبناء الصمود للناس والمجتمعات بالإدارة السليمة للمخاطر، التي هي بحاجة إلى التخطيط والتمويل المستدام واستثمارات تذهب إلى أبعد من الحد من المخاطر القائمة وتشمل الوقاية من تراكم المخاطر الجديدة، التي هي في النهاية ضمن منهج التنمية المستدامة، وفي صلب الهدف السابع عشر المتعلق بالشراكات التي تتطلب مزيداً من الجهود التعاونية في التقييم والإدارة، ونابعة من توافر خلفيات علمية وتعامل مع المخاطر أساسه المعلومات والمعرفة المفيدة والمحددة للتكلفة والفوائد وتتمتع بشفافية المعاملات، والمساءلة وإقامة شراكات مع كل أصحاب المصلحة. ونحن في النهاية، وأمام تحدي فهم الترابطات وتحليلها بعمق، ينبغي أن نمعن النظر في حقيقة كون التنمية المستدامة هي الهدف النهائي. وفي معظم الحالات سوف تشمل بناء القدرات والصمود والمرونة في طبيعة تحقيق أهدافها. ونحن عندما نفعل ذلك فإننا نسهم بعمق في الحد من آثار تغير المناخ من أجل تنفيذ واستدامة إدارة المخاطر بصورة مناسبة، وفي النهاية نقلل من حدة النزاع ونعمِّق الأمن والسلام من حولنا □

الانشقاقات في الأحزاب السياسية: دراسة نظرية

حازم عمر(*)

باحث متخصص في النظم السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمة

تعد ظاهرة الانشقاقات في الأحزاب السياسية الكبيرة والصغيرة[1] من أمراض السياسة، فعلى المستوى التنظيمي تكشف عن ضعف التماسك الحزبي، وعلى مستوى الأعضاء تكشف في جانب منها عن الصراع على النفوذ وعدم الاستقلالية في اتخاذ القرار، وفي جانب آخر عن الرغبة في تحقيق المصالح الخاصة.

وإذا كانت قوة الأحزاب وفاعليتها ترتبط بمدى تماسكها الداخلي وقدرتها على إدارة خلافاتها بما يحول دون حدوث الانشقاقات الحزبية، فإن ظاهرة الانشقاق تعد أحد مظاهر عدم الاستقرار الحزبي وضعف التماسك التنظيمي. وقد عرفت الكثير من النظم الحزبية في دول العالم، سواء في الديمقراطيات الراسخة أو الحديثة أو الناشئة، ظاهرة الانشقاقات عن الأحزاب السياسية. وكان موريس دوفرجيه عالم السياسة الفرنسي من الآباء الأوائل الذين ناقشوا تلك الظاهرة، فدرس الظاهرة علمياً لأول مرة عام 1951 في كتابه الرائد **الأحزاب السياسية**.

(*) البريد الإلكتروني: hazem_feps91@yahoo.com.

(1) من أبرز الكتابات الرائدة باللغة العربية في الأحزاب الصغيرة، انظر: عمرو هاشم ربيع، محرر، **الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003). وباللغة الإنكليزية، انظر: Miroslav Novak, «The Relevance of Small Parties: From a General Framework to the Czech «Opposition Agreement»,» *Czech Sociological Review*, vol. 36, no. 1 (2000), pp. 27-47, and Ömer Faruk Gençkaya, «Impact of Party Regulation on Small Parties and Independent Candidates in Turkey,» Working Paper Series on the Legal Regulation of Political Parties, no. 41 (2014), <http://www.partylaw.leidenuniv.nl/uploads/wp4114.pdf>.

وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى البحث في تطور الاهتمام بظاهرة الانشقاق داخل الأحزاب السياسية، وكذا مفهوم الانشقاق الحزبي في علم السياسة المقارنة، والعوامل التي تدفع إلى اللجوء إليه.

أولاً: في مفهوم الانشقاق الحزبي

يسعى هذا المحور إلى البحث في تطور الاهتمام بدراسة ظاهرة الانشقاقات في الأحزاب السياسية، وكذا مستوياتها وصورها، ومراحلها. كما يكون من المفيد في هذا السياق التعرف إلى الاختلاف بين مفهوم الانشقاق الحزبي والانقسامات الحزبية.

1 ـ تطور الاهتمام بدراسة الانشقاقات الحزبية

بتتبع دراسة الانشقاقات الحزبية، كان أول ظهور للفظ الانشقاق على يد عالم السياسة الفرنسي موريس دوفرجيه في مؤلفه **الأحزاب السياسية** الصادر للمرة الأولى عام 1951، واستخدم لفظ الانشقاق في أكثر من موضع، وذلك عندما فَسّر مدى التماسك الداخلي للأحزاب السياسية، حيث ركز على ظروف نشأة الحزب، موضحاً أن الأحزاب ذوات المنشأ الخارجي أكثر تماسكاً وأكثر انضباطاً من الأحزاب ذوات المنشأ البرلماني أو الانتخابي، وشرح ذلك بأن الأحزاب من النوع **الأول** تتصرف بموجب تنظيم قائم سلفاً يربط بالطبع بين كل خلايا الأساس، أما من النوع **الثاني** فمضطرة إلى إقامة هذه الروابط من كل نوع بأي صورة كانت وذلك منذ البداية لوجود بعض ممثليها داخل البرلمان. ومن ثم ينخفض معدل الانشقاق لدى الأحزاب التي نشأت نشأة خارجية بخلاف الأخرى التي نشأت نشأة برلمانية[2]. وعلى الرغم من إشارة دوفرجيه لبعض حالات الانشقاق، إلا أنه لم يقدم تعريفاً لمفهوم الانشقاق الحزبي.

وبتطور الاهتمام بدراسة التنظيمات الحزبية، تناولت البحوث إشكالية ضعف التماسك الحزبي، ومن الدراسات المتطورة في هذا المجال كتاب أستاذ السياسة الأمريكي صامويل هنتنغتون **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة** عام 1968، حيث ركز في دراسته على المؤسسية داخل التنظيمات السياسية، مشيراً إلى أن الهدف من المؤسسية هو المحافظة على وحدة التنظيمات السياسية ومواجهة الخلافات وتعزيز الاتفاق بين القوى المختلفة، التي تزداد أهميتها في المؤسسات التي تضم تكوينات اجتماعية متباينة، حيث يزداد الصراع الاجتماعي على نحو يؤثر في العملية السياسية. وأوضح هنتنغتون أن تراجع الانسجام أو الانتماء أو الولاء الحزبي وتعدد الفصائل الداخلية وتزايد معدل الخلافات بينها، من شأنه أن يضعف تماسك الحزب[3]. ويفسر ذلك أن تضاعف مثل هذه المؤشرات الثلاثة يزيد فرص وحالات التفكك والانشقاق داخل الحزب.

---

(2) موريس ديفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011)، ص 21 ـ 22.

(3) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Society* (New Haven, CT; London: Yale University Press, 1973), pp. 22-23.

وفي إطار معالجة التنظيم الحزبي، أكد عالم الاجتماع الإيطالى روبرت ميشلز أهمية التماسك الحزبي، موضحاً أنه كلما تطور الحزب أصبح أكثر قوة وتماسكاً. وقدم نماذج من الواقع العملي، لمواجهة التفكك الحزبي، مشيراً إلى أن الحزب الاشتراكي الألماني كان يعتمد تعويضاً مالياً لنوابه في البرلمان لمنع النواب من التحرر من الحزب أو الانسحاب من صفوف الأغلبية البرلمانية الاشتراكية كآلية للحفاظ عليها ومنع حدوث انشقاق من قبل أعضاء الهيئة التشريعية[4]. لكنه لم يقدم أيضاً تعريفاً للتماسك أو الانشقاق الحزبي.

ويرى الباحث أن تزايد التماسك الحزبي لا يعني بالضرورة غياب الانشقاق الحزبي، فقد يكون الحزب أقل تماسكاً وانسجاماً بين أعضائه ولا تحدث حالات انشقاقات داخله، وفي المقابل قد يكون الحزب على درجة عالية من الانسجام بين أعضائه وتقع فيه حالات انشقاق. ويؤكد ذلك ما قدمته البحوث والدراسات في هذا الصدد، إذ تشير الخبرة الحزبية في كوريا الجنوبية إلى أن الانشقاق في أحزابها ربما لا يرتبط بدرجة التجانس والتماسك بين الأعضاء، حيث اتسم الحزب الليبرالي الديمقراطي (Democratic Liberal Party) بدرجة منخفضة من التجانس بين أعضائه، بينما ظل الحزب الديمقراطي (Democratic Party) على درجة من التجانس والتماسك النسبي بين أعضائه. والغريب في الأمر أن الحزب الديمقراطي وقعت فيه حالات انشقاق، وظل الحزب الليبرالي مستقراً نسبياً مع حدوث تغيرات طفيفة[5].

إذا كانت قوة الأحزاب وفاعليتها ترتبط بمدى تماسكها الداخلي وقدرتها على إدارة خلافاتها بما يحول دون حدوث الانشقاقات الحزبية، فإن ظاهرة الانشقاق تعد أحد مظاهر عدم الاستقرار الحزبي وضعف التماسك التنظيمي.

وباتساع ظاهرة الانشقاق الحزبي في عدد من الدول والأنظمة السياسية المختلفة، اهتمت البحوث بدراسة تلك الظاهرة. فأجريت دراسات على الانشقاقات في الحزب الشيوعي الهندي، وفي الحزب الوطني في جنوب أفريقيا[6]. والانشقاقات في الحزب الديمقراطي والليبرالي الديمقراطي في كوريا الجنوبية، وفي الأحزاب التركية، إضافة إلى جهود بحثية لدراسة الانشقاقات الحزبية في أوروبا الغربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث برزت ظاهرة الانشقاق في الأحزاب اليسارية واليمنية التي ترتب عليها اندماج للفصائل المنشقة، وهو ما حدث في النمسا وفلندا

---

(4) Robert Michels, *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy* (Canada: Batoche Books, 2001), p. 15.

(5) Kyungmee Park, «Party Mergers and Splits in New Democracies: The Case of South Korea (1987–2007),» *An International Journal of Comparative Politics*, vol. 45, no. 4 (October 2010), p. 531, 540 and 546.

(6) Craig Charney, «Class Conflict and the National Party Split,» *Journal of Southern African Studies*, vol. 10, no. 2 (April 1984), pp. 269-272.

وألمانيا وهولندا وإيطاليا ولوكسمبورغ والدنمارك[7]. ودراسات حول بنية الأحزاب الجديدة والانشقاقات الحزبية في دول أوروبا الشرقية عقب مراحل التحول التي مرت بها[8].

وفي إطار الاهتمام بالأحزاب في المنطقة العربية، تناولت عدة بحوث الأزمات التي واجهتها، مثل أزمة الديمقراطية الداخلية، وأزمة التماسك الحزبي[9]، وكذلك دراسات ركزت على ظاهرة الانشقاقات في الأحزاب الصغيرة والمعارضة في مصر[10]، والانشقاقات الحزبية في المغرب، وأزمة المؤسسية والانشقاقات الحزبية في السودان[11].

وعلى الرغم من الاهتمام بظاهرة الانشقاق الحزبي، سواء تناولتها الدراسات والبحوث محورياً أو في إطار دراسة التنظيم والتماسك الحزبي أو من خلال دراسة الأحزاب الجديدة، إلا أنها لم تقدم نظرية أو تفسيرات متكاملة لهذه الظاهرة. فالاتجاهات الحديثة في دراسة الأحزاب السياسية على المستوى الأكاديمي ركزت على دراسة الأحزاب الجديدة، وذلك نتيجة بروز تلك الظاهرة خلال العقدين الماضيين سواء أخذت صورة أحزاب جديدة كلياً أو نتيجة انشطار أحزاب قائمة[12].

وعلى جانب آخر، لم تحظ الانقسامات الحزبية أيضاً باهتمام كبير في أدب السياسة المقارنة ودراسات الأحزاب السياسية، رغم تأثيرها في استقرار ومؤسسية الأحزاب والنظام الحزبي، وفي فاعلية وشرعية الأحزاب والنظام السياسي ككل.

---

(7) Peter Mair, «The Electoral Payoffs of Fission and Fusion,» *British Journal of Political Science,* vol. 20, no. 1 (January 1990), pp. 131-142.

(8) Maurizio Cotta, «Structuring the New Party Systems after the Dictatorship: Coalitions, Alliances, Fusions and Splits During the Transition and Post-Transition Phase,» in: Geoffrey Pridham and Paul Lewis, eds., *Stabilising Fragile Democracies: Comparing New Party Systems in Southern and Eastern Europe* (London; New York: Routledge, 1996), pp. 69-99.

(9) عمل جماعي، **الأحزاب السياسية في العالم العربي** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2006)، ص 163 ـ 171.

(10) حسين عبد الرازق، «الأحزاب المصرية وأزماتها الداخلية،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، **الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003)، ص 125 ـ 151. انظر أيضاً: إيمان نور الدين، «أثر الانشقاق على الأداء السياسي لحزب العمل،» ورقة قدمت إلى: **التطور السياسي في مصر 1982 ـ 1992: أعمال المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب**، تحرير صفي الدين خربوش (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993).

(11) عبد المنعم محمد صالح عبد الله، «أزمة المؤسسية في الأحزاب السياسية السودانية،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 36 (خريف 2012)، ص 30 ـ 39. انظر أيضاً: محمد ضياء الدين محمد، «الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان الجبهة الإسلامية القومية نموذجاً،» موقع شبكة الألوكة، <http://www.alukah.net>.

(12) مازن حسن، «الاتجاهات الحديثة في دراسات الأحزاب السياسية،» **النهضة**، السنة 15، العدد 1 (كانون الثاني/يناير 2014)، ص 16 ـ 18، وحازم عمر، «الأحزاب الجديدة: لماذا تقدمت المدنية وانحسرت الدينية؟،» **دورية حالة مصر** (المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة)، العدد 22 (تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر 2015)، ص 5 ـ 9.

وخلال الأعوام العشرين الماضية بدأ الاهتمام بدراسة التنظيمات السياسية، وتوصلت هذه البحوث إلى نتيجة مفادها أن الأحزاب السياسية ليست منظمات متجانسة تسعى لتحقيق أهداف نابعة من إرادة وحدوية، ولكنها بمثابة تحالف من الفاعلين السياسيين الذين يسعون لتحقيق مصالحهم الفردية، وهو ما عبَّر عنه بانيبانكو بأن التحالف بين الفاعلين السياسيين يقوم على تبادل الموراد السياسية[13]. كما أشار الباحث موشيه ماور إلى أن السمة المميزة للعلاقات داخل الأحزاب تتسم بالصراع والتوافق بين الفصائل داخل الحزب الواحد، فهي كالسياسة التي ينظر إليها عموماً بأنها عملية تقوم على الصراع والتوافق في العلاقات بين الأفراد[14]، إلا أن هذه الدراسات ركزت اهتمامها على تحليل الهياكل الرسمية للحزب، وتوزيع السلطة وسياسة الحزب الداخلية، والموارد التي تمتلكها الأحزاب، أما الانقسامات الحزبية فتناولها كان عابراً. على سبيل المثال تعامل سارتوري في مؤلفه الشهير عن **الأحزاب والنظم الحزبية** الصادر عام 1976 مع الانقسامات الحزبية بأنها اختراق داخل الحزب، مشيراً إلى أنها تُعيق الحزب عن القيام بوظائفه[15].

وفي السنوات العشر الأخيرة برزت دراسات اهتمت بتفسير ظاهرة الانقسامات داخل الأحزاب السياسية، من خلال استخدام اقتراب الاختيار الرشيد في تحليل تأثير النظم الانتخابية في ظهور الانقسامات داخل الأحزاب، وذلك نتيجة تزايد أنشطة الفصائل، التي تؤدي إلى تغييرات في الهوية، والتنظيم، وعمليات صنع القرار الداخلية، كما تؤثر في استقرار الأحزاب والنظم الحزبية، وفي أداء الأحزاب لمهامها، وفي شرعية وكفاءة النظم السياسية الديمقراطية. ويجادل الباحثان باتريك كولنير وماتيوس باسيدو في دراستهم الحديثة حول «الانقسامات في الأحزاب السياسية» الصادرة عام 2005، بأن الفصائل بات لها دور مهم، فيمكن أن تؤدي وظائف، ونتائج مهمة للأحزاب والنظام السياسي، بل أحياناً تكون هي الفاعل الرئيسي أكثر من الأحزاب المضيفة لهم (أي الأحزاب المنتمين إليها)[16].

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الانشقاق الحزبي كغيره من المفاهيم التي تدرسها العلوم الاجتماعية، فاستخدم هذا المصطلح في علم الاجتماع السياسي، ليشير إلى الانقسام الذي يحدث في البناء الاجتماعي والسياسي.

(13) Angelo Panebianco, *Political Parties: Organization and Power* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988), pp. 186-169.

(14) Moshe Maor, *Political Parties and Party Systems: Comparative Approaches and the British Experience* (London; New York: Routledge, 1997), p. 147.

(15) Patrick Köllner and Matthias Basedau, «Factionalism in Political Parties: An Analytical Framework for Comparative Studies,» German Overseas Institute (DÜI) Research Program: Legitimacy and Efficiency of Political Systems, no. 12 (December 2005), p. 6.

(16) المصدر نفسه، ص 6 ـ 7.

وقدمت الدراسة ثلاثة أسباب تدفع بالانقسامات داخل الحزب: **أولها** يتعلق بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية التي توجد فيها التنظيمات السياسية، فإذا كانت تتسم بالمحسوبية وتوجد فيها تكوينات اجتماعية متمايزة فيما بينها، فمن الأرجح أن تشهد أحزابها انقسامات داخلية. و**ثانيها**، يرتبط بالمؤسسات الرسمية، فمن حيث خصائص هيكل الدولة وصورة النظام الحكومي، فقد يؤدي توزيع الموارد أحياناً، ولا سيّما في الدول الاتحادية واللامركزية، إلى خلق انقسامات محلية تنعكس بدورها داخل الأحزاب، وتزداد الخلافات بين الأعضاء وخاصة في فترة الانتخابات، ومن حيث القواعد القانونية التي تنظم عمل الأحزاب والبرلمان فقد تؤدي إلى تأثيرات كبيرة. فعلى الرغم من أهمية وجود القوانين التي تحظِّر على البرلمانيين التحول من حزبهم بهدف منع الانقسامات الداخلية، إلا أنها قد تؤدي إلى تشكيل فصائل داخلية تعزز من الانقسامات، كما أن الدعم المقدم من الحكومة للأحزاب، قد يكون له تأثير مضاد، ولا سيَّما إذا كانت قيادة الحزب تسيطر على صناديق الدعم، إضافة إلى أن القيود المفروضة على تأسيس الأحزاب قد تدفع نحو الانقسام الحزبي وبخاصة في البلدان الأفريقية التي تمنع الأحزاب على أساس العرق أو المنطقة أو الدين. و**ثالثها**، خصائص النظام الحزبي، ففي النظم التي تتسم بدرجة عالية من الاستقطاب مع وجود عدد قليل من الأحزاب المتنافسة قد يدفع بانقسامات حول القضايا الأيدولوجية، إضافة إلى ذلك، تُثير قضايا التحالفات والانتخابات خلافات داخل الأحزاب من شأنها أن تقود إلى انقسامات داخل الحزب، بينما في نظام الحزبين رغم ما فيها من منافسة شديدة فإن الواقع يفرض عليهم الاعتدال[17]. وبالنسبة إلى المتغير الأخير تشير الدراسة إلى أنه في أفضل الأحوال لا ينطبق على جميع الأنظمة في تفسير الانقسامات الحزبية.

2 ـ الانشقاق: صوره ومستوياته

أ ـ مفهوم الانشقاق الحزبي

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الانشقاق الحزبي كغيره من المفاهيم التي تدرسها العلوم الاجتماعية، فاستخدم هذا المصطلح في علم الاجتماع السياسي، ليشير إلى الانقسام الذي يحدث في البناء الاجتماعي والسياسي، عبر الخطوط الإثنية والأيديولوجية، أو الانقسام حول أبعاد وقضايا مختلفة، وأحياناً للإشارة إلى عدم الاتفاق حول مسألة سياسية أو اجتماعية يدور حولها الخلاف أو الصراع. واهتم الكثير من علماء السياسة المقارنة بمفهوم الانقسامات السياسية والاجتماعية وذلك من خلال بحثهم عن الأسباب أو الدوافع المتحكمة في التوجهات السياسية للأفراد، يُرجع بعضهم الانقسامات السياسية إلى وجود انقسام في البناء الاجتماعي أو الأيديولوجي، فيرى آلن زوكرمان أن الانقسام السياسي الذي يظهر على مستوى العملية الانتخابية بين مجموعات من الناخبين وبين الأحزاب، هو انعكاس للانقسام الاجتماعي والاقتصادي والفكري[18].

(17) المصدر نفسه، ص 16 ـ 18.

(18) Alan Zuckerman, «Political Cleavage: A Conceptual and Theoretical Analysis,» *British Journal of Political Science*, vol. 5, no. 2 (April 1975), p. 231.

إن عدم وجود تعريف محدد للانشقاق الحزبي يعود إلى أن الظاهرة تعد واحدة من القضايا التي ما زالت تحت الدراسة، ولم تُقدم بحوث نظرية لتفسيرها، فعادة ما يتم دراسة الانشقاقات كجزء من دراسة الأحزاب وليس كدراسة منفصلة، وعلى الرغم من ذلك، هناك اجتهادات سعى خلالها العديد من الباحثين لتقديم تعريف لمفهوم الانشقاق الحزبي.

ففي دراسته حول الصراع والتعاون بين الفصائل الحزبية في إيطاليا، طرح الباحث الإيطالي أنديرا سيرون (Andera Ceron) تعريفاً للانشقاق الحزبي بأنه خروج فصيل من الحزب الذي ينتمي إليه، والانضمام إلى حزب آخر، أو تأسيس حزب جديد[19]. ويشير سيرون إلى أن الانشقاق يكون نتيجة قرار فصيل بالابتعاد أو الانفصال عن الحزب[20].

وكانت الاجتهادات الأخرى التي قدمها الباحثون في تعريف الانشقاق مشابهة للتعريف السابق، التي تركز على فكرة الخروج من الحزب[21]، وكان من أحدثها هو التعريف الذي قدمه الباحث التركي أوزان ديميركول (Ozhan Demirkol) في دراسته الصادرة في نيسان/أبريل 2015 عن الانشقاقات في النظام الحزبي التركي، وهو يرى أن الانشقاق الحزبي يعني خروج فصيل من الحزب ليؤسس حزباً جديداً، موضحاً أن تلك الحالة قد تتكرر أكثر من مرة داخل الحزب الواحد، وأن الفصائل المنشقة عنه عادة ما تتجه لتأسيس أحزاب جديدة وليس حزباً واحداً، حيث يميز الباحث بين الأحزاب المؤسِسَة أي الأحزاب الأساسية/الأصلية (الحزب الأم) والأحزاب المنشقة[22].

وعلى الرغم من هذه الاجتهادات إلا أنها قصرت الانشقاق على الخروج من الحزب من دون أن توضح ما إذا كانت الاستقالة من الحزب أو طرد أو فصل العضو منه انشقاقاً أم لا.

وبناء على الاجتهادات البحثية سالفة الذكر، فإن الانشقاق الحزبي، هو الحدث الذي يتمثل بخروج عضو أو فصيل من الحزب للانضام إلى حزب آخر أو تأسيس حزب جديد، ولا يدخل في المفهوم الاستقالة الطوعية شريطة عدم الانضام لحزب آخر بمعنى الاعتزال عن العمل السياسي، بينما حالة الفصل أو الطرد من الحزب تعد انشقاقاً لأنها قد تكون ناتجة من إرادة العضو أو الفصيل بعدم الالتزام بالقواعد رغبة في الانشقاق وترك الحزب.

ويختلف مفهوم الانشقاق الحزبي عن الانقسام الحزبي، فالأخير يعني انقسام الحزب إلى فصائل وأجنحة سواء لأسباب فكرية نتيجة الاختلاف حول بعض القضايا ذات الصلة بالتوجه

---

(19) Andra Ceron, «Intra- Party Politics and System Factional Conflict, Cooperation and Fission Within Italian Parties,» (Doctoral Thesis, University of Milano, Milano, 2010-2011), p. 180, <http://air.unimi.it/bitstream/2434/170492/2/phd_unimi_R07991.pdf>.

(20) المصدر نفسه، ص 181 ـ 182.

(21) Hande Mutlu-Eren, «What Keeps a Party Stable? Intra-Party Dynamics, Leadership Change and Party Split,» (Doctoral Thesis, New York University, New York, September, 2011), pp. 63-65, and Kyungmee Park, «Party Mergers and Splits in New Democracies: The Case of South Korea (1987–2007),» *An International Journal of Comparative Politics*, vol. 45, no. 4, (October 2010), pp. 532-533.

(22) Özhan Demirkol, «Party Splits in Turkish Party System: The Case of Centre-Right Parties,» *Turkish Studies*, vol. 16, no. 1 (April 2015), pp. 99-100.

السياسي للحزب أو لعوامل تتعلق بتقاسم السلطة داخل الحزب. وعادة ما تحدث الانقسامات الحزبية نتيجة الصراعات الداخلية.

تأخذ ظاهرة الانقسام الحزبي ثلاث صور إما التعاون وإما التنافس وإما الانحلال (Degenerative). ففي الحالة الأولى، يأخذ الانقسام شكلاً تعاونياً، فالفصائل داخل الحزب تتعاون لتصبح بدورها عاملاً مهماً في زيادة المكاسب بينها، ويصل الأمر إلى الحد الذي يستطيع فيه الحزب أن يقوم بتجميع الآراء المختلفة بتفضيلاتها المتنوعة. أما الانقسامات التنافسية، فغالباً ما تكون مصاحبة بعدم اتفاق بين الفصائل الداخلية، حيث تتنوع الآراء، ويصعب إدارتها، وقد تُضعف من العلاقات والروابط الداخلية للحزب، وبدورها تعيق صناع القرار عن أداء عملهم. بينما الانقسامات الانحلالية تسعى إلى خدمة نفسها وتحقيق مصالحها الذاتية، وترفض التعاون مع الفصائل الداخلية، وقد تتسبب في دمار وانهيار الحزب بوجه عام، ويرتبط دائماً هذا الانقسام بالسياسيين الطامعين في السلطة(23).

ب ـ صور الانشقاق الحزبي

تتعدد صور الانشقاق في الأحزاب السياسية، فإما أن ينشق عضو من حزب وينضم إلى حزب آخر وإما أن يؤسس حزباً جديداً. وقد ينشق جناح أو فصيل من حزب وينضم إلى حزب آخر أو أن يؤسس حزباً جديداً. وإما أن ينشق فصيل من حزب ويؤسس حزباً جديداً بالتحالف مع فصيل منشق من حزب آخر، وسنوضح ذلك بالتفصيل مع تقديم أمثلة، وذلك على النحو التالي:

• **انشقاق عضو وانضمامه إلى حزب قائم:** بمعنى خروج عضو من حزبه الأصلي الذي ينتمي إليه وانضمامه لحزب قائم بالفعل قد يتشابه مع أفكاره أو يرى أنه سيحقق فيه مصالحه. على سبيل المثال، انشق القيادي الهولندي «هني كريفت» الذي اعتنق الإسلام من حزب «من أجل حرية هولندا» لينضم إلى الحزب الإسلامي الهولندي الذي أسسه عام 2007 شخصان مسلمان.

• **انشقاق عضو وتأسيسه حزب جديد:** تتضح هذه الصورة في هيئة خروج عضو من حزبه الذي ينتمي إليه ويتجه لتأسيس حزب جديد، وعادة ما يحدث ذلك مع القيادات أو الأعضاء أصحاب النفوذ داخل الحزب حيث يمتلكون الموارد المادية التي تساعدهم على تأسيس الحزب الجديد. وهو ما حدث مع القيادي الهولندي جيرت فليدرز حينما انشق عن «حزب الشعب للحرية والديمقراطية» وتأسيسه «حزب من أجل حرية هولندا»، وكذلك انشقاق وزيرة الهجرة الهولندية السابقة ريتا فريدريك عن «حزب الشعب للحرية والديمقرارطية» وتأسيسها حزب «فخورين من أجل هولندا».

• **انشقاق فصيل والانضمام إلى حزب قائم:** يتمثل ذلك بخروج فصيل أو مجموعة فرعية من حزب وانضمامه/انضمامها إلى حزب قائم. وهذا ما قام به فصيل المتحد الليبرالى الديمقراطي، حيث خرج من الحزب الديمقراطى الليبرالي في كوريا الجنوبية وانضم إلى حزب الشعب الجديد.

(23) Françoise Boucek, «Rethinking Factionalism, Typologies, Intra-party Dynamics and Three Faces of Factionalism,» *Party Politics*, vol. 15, no. 4 (July 2009), pp. 15-20.

• **انشقاق فصيل من حزب قائم وتأسيس حزب جديد:** تأخذ صورة خروج فصيل من حزبه الأصلي وتأسيسه حزباً جديداً، وهو ما حدث في خروج الجناح الديمقراطي الاشتراكي من الحزب الاشتراكي الياباني وتأسيسه حزباً جديداً هو «الحزب الديمقراطي الاشتراكي»، وكذلك تأسيس الفصيل المنشق من الجبهة الوطنية (Front National) في فرنسا عام 1999 للحركة الجمهورية الوطنية (National Republican Movement).

• **انشقاق فصائل من أحزاب مختلفة وتأسيسها حزباً جديداً:** أي اتجاه الفصائل المنشقة من أحزاب مختلفة لتأسيس حزب جديد. والمثال النموذجي على ذلك هو تشكيل حزب كاديما في إسرائيل عام 2005 من قبل آرييل شارون وحلفائه المنشقين من حزب الليكود، والشخصيات البارزة من المنشقين عن حزب العمل.

ج ـ مستويات الانشقاق الحزبي

مثّل البحث في ظاهرة الانشقاق فرصة لتقديم مستويات له، حيث تُبين حالات الانشقاق أنه هناك مستويات يمكن دراستها والبحث فيها، ولا سيَّما عندما يكون التنظيم الحزبي متسعاً وله امتدادته الجغرافية في كامل إقليم الدولة وليس حزباً نخبوياً تقتصر تنظيماته على عاصمة الدولة وليس في ما ورائها. وفي هذا السياق، سنعرض عدة مستويات للانشقاق الحزبي.

تعَدُّ قواعد وإجـراءات تأسيس الأحـزاب من العوامل المؤسسية الـتي تـؤدي دوراً فـي حـدوث الانـشـقـاقـات الـداخـلـيـة، حيث يتوقف تأسيس الأحـزاب في أي دولـة عـلى مـا يـعرف بـ «قـانون الأحزاب» الذي يختلف عن النظام الأساسي أو دستور الحزب.

• **انشقاق عضو أو عدد محدود على المستوى المركزي:** يأخذ هذا المستوى شكل انشقاق عضو أو مجموعة أعضاء من حزب على المستوى المركزي، أو من هيئته البرلمانية، من دون أن يكون له أي تأثير في هياكل الحزب التنظيمية سواء على مستوى الأقاليم أو المحافظات أو تنظيماته الأخرى.

• **انشقاق فرد أو عدد محدود على المستوى المركزي ويصحبه تأييد على مستوى الأقاليم:** ويعني انشقاق قيادة أو عدد محدود من القيادات على المستوى المركزي من حزب ويترتب عليه انشقاقات لأعضائه من المؤيدين له/لهم على مستوى الأقاليم أو المحافظات أو المقاطعات أو المستويات التنظيمية الأخرى، مثلما حدث في الحزب الليبرالي الديمقراطي في اليابان، حيث انشق عدد من قياداته وعدد من أنصارهم في المقاطعات اليابانية عام 1998 ليؤلفوا الحزب الديمقراطي الياباني[24].

---

(24) محمود عزت عبد الحافظ السيد، «دور الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية دراسة حالة اليابان،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013)، ص 109 ـ 110.

• **انشقاق على المستوى الإقليمي:** يتمثل هذا المستوى بصورة انشقاق عضو أو عدد من أعضاء الحزب على مستوى الأقاليم أو المحافظات أو المقاطعات، مثلما حدث في حزب الوفد الجديد في مصر، عندما أجرت لجان المحافظات انتخابات بمعزل عن القيادة المركزية للحزب عام 1984، وانشقاق عدد من أعضائه في محافظة القاهرة والإسكندرية والمنوفية ودمياط[25]، وهو ما شهدته الكثير من الأحزاب المصرية عقب ثورة 30 حزيران/يونيو 2013. على سبيل المثال شهد حزب مصر القوية انشقاقات جماعية لأعضائه من محافظة جنوب سيناء، والمنوفية، والقليوبية، ومطروح، وذلك بسبب اعتراض على تصريحات قيادة الحزب وموقفها تجاه الثورة[26].

• **انشقاق تيار فكري من الحزب:** يتمثل ذلك بانشقاق فصيل أو جناح من الحزب نتيجة اختلافات فكرية أو نتيجة الاختلاف حول سياسات الحزب، وهذا ما حدث في حزب هاربنغر الجديد(New Party Harbinger) في اليابان عام 1996 عندما انشق هاتوياما مع فصيله ليؤسس حزباً جديداً وهو الحزب الديمقراطي الياباني، وذلك نتيجة خلافاته مع زعيم حزب هاربنغر حول استراتيجية الحزب قبل الانتخابات العامة[27].

3 ـ مراحل الانشقاق الحزبي

عادة ما يوجد تنافس داخل الأحزاب السياسية ولا سيَّما الديمقراطية منها، وبخاصة عند إجراء الانتخابات الداخلية، سواء كانت بهدف التصعيد للمواقع التنظيمية الداخلية أو بهدف اختيار الحزب لمرشحيه في الانتخابات العامة. أضف إلى ذلك، أن الأحزاب قد تشهد صراعاً داخلياً، لكنه ليس بالضرورة أن يؤدي إلى بروز الانشقاق.

إن قرار الانشقاق عن الحزب لا يحدث بشكل فجائي وإنما يمر بمراحل. فإذا كان الأصل في الانشقاق هو خروج فصيل أو عضو من حزب لينضم إلى حزب آخر، فيعني ذلك أن هذا الفصيل أو العضو نشط بطبيعته ومشارك بشكل فاعل في العملية السياسية، وأن المنشقين مروا في أحزابهم بسلسلة من المراحل ما بين معارضة وصراع ثم انقسام، ونتيجة لغياب قواعد ديمقراطية أو الفشل في تسوية الخلافات وانسداد قنوات التواصل، ينتهي الأمر برحيل وانشقاق الفصيل الأقل تكيفاً أو الأقل سيطرة على مواقع السلطة داخل الحزب.

أ ـ مرحلة المعارضة والاصطدام بأفكار أو قيادة الحزب

تُمثل المعارضة المرحلة الأولى من عملية الانشقاق عن الحزب، ولا سيَّما إذا كانت المعارضة تتعلق بشأن قرارات أو مواقف اتُّخذت من جانب قيادة الحزب من دون مشاركة المعترضين، إضافة

---

(25) هاني رسلان ورضا محمد هلال، **حزب الوفد الجديد**، سلسلة الأحزاب السياسية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010)، ص 92 ـ 93.

(26) «استقالات تطال حزب مصر القوية بزعامة أبو الفتوح بسبب ضغوط شباب الحزب الرافضين لوجود كوادر إخوانية سابقة بين صفوفهم،» العربية نت (5 أيار/مايو 2013)، متاح على الرابط التالي: <https://bit.ly/2UPdNdG>.

(27) Mutlu-Eren, «What Keeps a Party Stable? Intra-Party Dynamics, Leadership Change and Party Split,» p. 66.

إلى شعورهم بخيبة الأمل نتيجة عدم الاهتمام بمطالبهم ومقترحاتهم. وقد يترتب على ذلك قيام المعترضين بتنظيم أنفسهم إلى حد ما للضغط على قيادة الحزب لتغيير استراتيجياتها أو مواقفها بشأن قضية معينة.

تزداد المعارضة داخل الحزب عندما يتعلق الأمر بهزيمة انتخابية، وبالاختلاف حول سياسات مصيرية تتعلق بقرار التحالف مع الأحزاب في النظم التعددية، وكذلك في حالة اتباع سياسات إصلاحية ولا سيَّما إذا ارتبطت بتغيير بعض القيادات. كما يزداد حجم ونطاق المعارضة عندما تفشل القيادة في التعامل مع مطالبها، وذلك نتيجة انحيازها للفريق المؤيد، أو ارتفاع مطالب المعارضة[28].

ومع زيادة حجم المعارضة من ناحية، وفشل قيادة الحزب في احتواء مطالب المعترضين من ناحية أخرى، قد يدفعهم لتنظيم أنفسهم في مجموعة تنظيمية[29]. ويؤدي ذلك في أغلب الأحيان إلى حدوث انقسامات داخل الحزب على نحو تغلب عليها سمة الصراع بدلاً من المنافسة.

ب ـ مرحلة الصراع الداخلي

يعد الصراع الداخلي (Intra-party Conflict) المرحلة الثانية في عملية الانشقاق عن الحزب، ولا سيَّما عندما يضم الحزب أجنحة وفصائل ذات مصالح مختلفة. فجوهر الصراع الحزبي هو الاستقطاب الكبير أو العميق بين الأجنحة والفصائل ذات المصالح أو المعتقدات أو التطلعات المتباينة التي يصعب التوفيق بينها في آن واحد، وتزداد وتيرته مع سعي كل فصيل لدعم مصالحه وأهدافه[30].

يُعبر الصراع الحزبي عن نفسه في صور كثيرة، تراوح ما بين الاتهامات المتبادلة بين الفصائل المتصارعة والتلاسن اللفظي أحياناً، وقد تصل إلى العنف في أحيان أخرى. فالصراع عملية تبدأ عندما يدرك فصيل أن فصيلاً آخر قد يؤثر سلباً في مصالحه، أو أن يحاول أحدهما التأثير في عملية صنع القرار داخل الحزب لصالحه[31].

وعادة ما يبرز الصراع داخل الأحزاب في فترة تغيير القيادة الداخلية، ولا سيَّما مع قيام القيادة الجديدة بتغيير توازن السلطة لمصلحتها ولمصلحة أتباعها، على حساب الفصائل الأخرى فيزيد حالة عدم الاستقرار الداخلي، إضافة إلى اتساع نطاق الانقسام بين القيادة الجديدة والفصائل التي تراجع نفوذها أو فقدت مواقعها في السلطة داخل الحزب[32]. يدعم ذلك غياب

---

(28) Erica Edwards, «Examining Dissent within Political Parties on Issues of European Integration,» paper prepared for The EUSA Tenth Biennial International Conference, Montreal, Canada, 17-19 May 2015, pp. 9-10.

(29) Demirkol, «Party Splits in Turkish Party System: The Case of Centre-Right Parties,» p.100.

(30) A. Jude Momodu and Matudi Gambo Ika, «The Implications of Intra-Party Conflicts on Nigeria's Democratization,» *Global Journal Inc*, vol. 13, no. 6 (2013), p. 3.

(31) المصدر نفسه، ص 4.

(32) Mutlu-Eren, «What Keeps a Party Stable? Intra-Party Dynamics, Leadership Change and Party Split,» pp. 5-7.

الديمقراطية الداخلية، على نحو يدفع الفصيل المعارض إلى الطعن في شرعية القيادة، حيث ينتقل الصراع من داخل الحزب إلى خارجه ويصبح أكثر علناً في المجال العام، وهو ما ينهي أي محاولات للتفاوض أو الوساطة بين الفصائل المتصارعة[33].

ورغم دور الديمقراطية الداخلية في التقليل من حدة الصراع، إلا أن الخبرة المصرية تكشف أن الديمقراطية الداخلية ربما لا تحسم الصراعات داخل الحزب بعد فترة الانتخابات، فعلى الرغم من أن المنتخبين تكون لهم شرعية إلا أن الصراعات قد تستمر ولا تحسمها. على سبيل المثال شهد حزب الدستور في مصر الذي تأسس في 16 أيلول/سبتمبر 2012، وأجرى انتخابات داخلية لكنها لم تحسم الصراع، بل على العكس انتهى الأمر باستقالة رئيسة الحزب المنتخبة هالة شكر الله في 17 آب/أغسطس 2015، بسبب حدة الصراع وإحالتها من قبل مجلس حكماء الحزب على التحقيق[34].

هكذا، يحدث انسداد في قنوات التواصل بين الفصائل المتصارعة، ويصبح استمرارهما معاً داخل الحزب مصدراً لعدم استقراره، ويترتب على ذلك اتساع دائرة الصراع بين قيادات الفصائل وأتباعها داخل الحزب.

ج ـ اتساع دائرة الصراع والرحيل عن الحزب

تتسع دائرة الصراع بين الفصائل داخل الحزب عندما لا يقتصر الأمر على صراع النخبة أو قيادات الفصائل فيما بينها، وإنما عندما يصحبه صراع بين أتباع كل منهم لمصلحة فصيله، ويصبح التوافق بينهم بشأن توزيع المكاسب والمناصب السياسية أمراً مستحيلاً، وبخاصة عندما تتساوى قوة الفصيلين. هنا تُمثل قوة الفصيل عنصراً مهماً في حسم الصراع حيث يقبل كل فصيل المكاسب السياسية الملائمة لقوته داخل الحزب[35].

يمثل تساوي قوة الفصائل المتصارعة بداية لمرحلة الانشقاق عن الحزب، وفي هذه الحالة قد يظهر دور رئيس الحزب، فإما أن يقوم بتوزيع المناصب السياسية فيما بينهم لكي يحافظ على وحدة الحزب، وإما أن يوزع المناصب وفقاً للقوة الفعلية لكل منهم. وإذا كان الصراع ذاته متعلق بشرعية رئيس الحزب، فسيكون داعماً لأنصاره على حساب الفصيل الآخر، فلا يوجد أمام هذا الفصيل سوى الانشقاق عن الحزب وانضمامه إلى حزب آخر أو أن يؤسس حزباً جديداً.

---

(33) Victor Shally and Khabele Matlosa, *Managing Intra-Party and Intra-Party Conflicts in Lesotho* (South Africa: EISA, 2006), pp. 27-28.

(34) حوار هالة شكر الله لصحيفة **المصري اليوم**، «استقالتي من الدستور نهائية.. وإحالتي للتحقيق سخافة،» **المصري اليوم**، 2015/8/18.

(35) Moshe Maor, *Parties Conflicts and Coalitions in Western Europe: Organizational Determinants of Coalition Bargaining* (London: Routledge, 1998), pp. 10-11, <https://bit.ly/2E0t1H4>.

من الدراسات الرائدة والمبكرة في هذا المجال، التي تدرس الديمقراطية الداخلية في الأحزاب، انظر: وحيد عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 1993).

توضح البحوث التي اهتمت بدراسة تشكيل الأحزاب الجديدة أو المنشقة أن خروج فصيل من الحزب يكون متوقعاً عندما يرى أن مزايا انشقاقه أكبر من استمراره في الحزب، وبخاصة مع رغبة زعيم الحزب في التخلص منه سواء بصورة كلية أو جزئية، إضافة إلى أن مكاسبه المتوقعة من تأسيس حزب جديد أكبر من استمراره في حزبه الأصلي[36].

وهكذا، فإن ظاهرة الانشقاق تمر بمراحل بداية من المعارضة الخفية ثم المعارضة العلنية والصراع وصولاً إلى مرحلة الخروج من الحزب.

ثانياً: العوامل الدافعة للانشقاقات الحزبية

تعدد الأسباب التي تؤدي إلى الانشقاقات الحزبية، وبخاصة أنها تتسم بالتداخل والترابط فيما بينها، ولا يمكن عزل أي منها عن بعضها، ومع ذلك يمكن التمييز بين ثلاثة عوامل:

1 ـ قواعد تأسيس الأحزاب السياسية

إن الإفراط في استخدام المركزية الديمقراطية على نحو يمنع الفصائل أو الأعضاء من التعبير عن آرائهم أو الاختلاف تجاه القرارات والسياسات التي تتخذها القيادات الحزبية [...] قد يزيد احتمال الانشقاق.

تعَدُّ قواعد وإجراءات تأسيس الأحزاب من العوامل المؤسسية التي تؤدي دوراً في حدوث الانشقاقات الداخلية، حيث يتوقف تأسيس الأحزاب في أي دولة على ما يعرف بـ «قانون الأحزاب» الذي يختلف عن النظام الأساسي أو دستور الحزب، فيشير الأول إلى القواعد والترتيبات التي تضعها الدولة وتلتزم بها الأحزاب أو المنظمات التي تسعى لتسجيل نفسها كأحزاب سياسية. يتضمن هذا القانون مقومات العضوية، والشروط المحددة لتنظيم الأحزاب وحملاتها وإدارة أموالها، ويستمد عناصره من النصوص التشريعية والقرارات الإدارية وقرارات المحاكم أو الدساتير الوطنية[37]. بينما النظام الأساسي أو اللائحة الداخلية، فيقصد بها القواعد المنظمة للعمل الداخلي في الحزب.

فمتى كانت إجراءات تأسيس الحزب يسيرة، فإنها تساعد على زيادة تأسيس الأحزاب وليس انحسارها[38]. ويؤثر ذلك جوهرياً في حسابات النخب الراغبة في تكوين أحزاب جديدة، سواء كانت هذه النخب مُنشقة من أحزاب قائمة بالفعل أو نخباً تتطلع إلى تأليف أحزاب جديدة. فمع

---

(36) Margit Tavits, «Party System Change: Testing a Model of New Party Entry,» *Party Politics*, vol. 12, no. 1 (2006), pp. 99–119.

(37) كينيث جاندا، **الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والتطبيقية: إقرار قانون الأحزاب** (واشنطن: المعهد الديمقراطي للشئون الدولية، 2005)، ص 4.

(38) Simon Hug, *Altering Party Systems: Strategic Behavior and the Emergence of New Political Parties in Western Democracies* (Michigan, MI: The University of Michigan Press, 2001), pp. 66- 70.

حرية تأسيس الأحزاب تجعل من الانشقاقات الحزبية حلاً لمشكلة الصراعات الداخلية ولا سيَّما عندما تنقطع كل سبل التوفيق بين الفصائل المتصارعة داخل الحزب[39].

يبرز في تجارب الدول التي تشهد مراحل الانتقال الديمقراطي نموذج الإتاحة أو التيسير (The Permission Model) بهدف دعم الأحزاب السياسية، وهذا ما شهده عدد من قوانين الأحزاب في بلدان الربيع العربي؛ فعلى سبيل المثال ينص قانون الأحزاب التونسي الصادر في أيلول/سبتمبر 2011 في مادته الأولى على حرية تأسيس الأحزاب والانضمام إليها، كما يشير في مادته التاسعة إلى تأسيس الحزب من خلال تصريح للوزير الأول يتضمن اسم الحزب وشعاره ومقره وأسماء المؤسسين، ويتمتع الحزب بشخصيته الاعتبارية بعد مرور 60 يوماً من إبلاغ الوزير الأول[40]. ويختلف ذلك عن قانون ما قبل مرحلة الانتقال، حيث كان يتطلب تأسيس حزب وممارسة نشاطه موافقة وزير الداخلية[41]. وفي الحقيقة ترتب على سهولة إجراءات تأسيس الأحزاب بروز انشقاقات في حزب نداء تونس، وزعم المنشقون تأسيس حزب جديد يحمل اسم «النداء الجديد» بقيادة حافظ السبسي نجل الرئيس باجي قائد السبسي لاتهامه بالسيطرة على الحزب والمكاتب الجهوية، إضافة إلى تفاقم الصراعات بين القيادات التي كانت تنتمي إلى حزب التجمع الدستوري الحاكم في تونس سابقاً، الذين يعتقدون أن لهم الأحقية في قيادة الحزب، وبين الجناح اليساري[42]. فإن سهولة إجراءات تأسيس حزب يجعل الانشقاق إحدى وسائل حل النزاعات داخل الأحزاب.

وكشفت الخبرة المصرية بعد ثورة 25 يناير عن بروز الكثير من حالات الانشقاق في الأحزاب الجديدة، مثل الانشقاق في حزب الدستور، ومصر القوية، والحركة الوطنية، والمؤتمر، والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي. وترتب عليها تأسيس أحزاب منشقة مثل حزب المستقبل الذي أسسه أحد المنشقين عن حزب الحركة الوطنية[43]، وحزب الحرية الذي انشق عدد من قياداته عن حزب المؤتمر[44].

---

(39) جاندا، المصدر نفسه، ص 10 ـ 11.

(40) مرسوم رقم 87 الصادر في 24 أيلول/سبتمبر 2011 والذي يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية في تونس، مادة 1، 9، متاح على الرابط التالي: <http://www.genderclearinghouse.org/upload/Assets/Documents/pdf/ahzeb-jort.pdf>.

(41) قانون أساسي عدد 32 لسنة 1988 الصادر في 3 أيار/مايو 1988 والذي يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية في تونس، مادة 8، متاح على الرابط التالي: <http://wrcati.cawtar.org/assets/documents/pdf/organisationpartiepoli1988.pdf>.

(42) «صراع «نداء تونس» يصل إلى مرحلة اللاعودة،» **الأهرام**، 2015/4/29، <http://www.ahram.org.eg/News/111515/138/NewsPrint/381749.aspx>.

(43) «ياسر قورة يتقدم بأوراق تأسيس حزب «المستقبل»،» **الشروق**، 2015/4/9 (تم الدخول يوم 22 آب/أغسطس 2015)، متاح على الرابط التالي: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09042015&id=6ffd4ed1-6abe-483e-a5a6-a07da797028c>.

(44) حوار رئيس حزب الحرية حول أسباب انشقاقه من المؤتمر، «د. صلاح حسب الله رئيس حزب الحرية لـ «المصري اليوم»: ثأر الشعب مع «الإخوان» لن ينتهى إلا بتقديم «الكفن»»، **المصري اليوم**، 2015/8/11.

2 ـ نفوذ الفصائل في الأحزاب السياسية

يركز هذا العامل على دور الفصائل في دعم الانشقاق عن الحزب، فثمة مجموعة من المحددات التي تؤدي دوراً في تهيئة الانشقاق الحزبي، حيث يصبح الفصيل الأقل تكيفاً أو الذي يواجه خسارة أمام أمرين: إما التوافق مع سياسة الحزب وإما الانشقاق عنه والانضمام إلى حزب آخر وإما تأسيس حزب جديد يمثل ويعبر عن مصالحه. ويكون خيار الخروج بعد حساب مكاسب وتكلفة كل منهما. لذا يبقى قرار الانشقاق عن الحزب مقيداً بمحددات يمكن تناولها على النحو التالي:

أ ـ التوازن بين تفضيلات الفصائل

يرتبط هذا المحدد بسياسات قيادة الحزب تجاه الفصائل الداخلية، فإذا اقتربت تلك السياسة من تفضيلات الفصائل، والقدرة على التوازن بينها، وتلبية مطالبها وإشراكها في المناصب والمواقع الداخلية، وكذلك في البرامج الانتخابية للحزب، فمن شأن ذلك الحد من ظاهرة الانشقاق، والعكس صحيح. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن تفضيلات الفصائل لا يمكن تنفيذها بالكامل؛ إذ يشير عدد من الباحثين إلى أن الانشقاقات يمكن منعها متى حصلت الفصائل على مجموع مكاسب سياسية أكبر من صفر. ويرى آخرون أن الانشقاق قد يحدث عندما يلحق بالفصيل الراغب في الانشقاق مجموعات فرعية أخرى تشترك معها في الأهداف نفسها من حيث الحصول على مناصب[45].

ب ـ تقدير الفصائل لتكلفة وعائد الانشقاق

يتصل هذا المحدد بتقدير الفصائل/أو الفصيل الذي يرغب في الانشقاق عن الحزب، حيث يوازن بين تكلفة ومكاسب الرحيل أو البقاء فيه. فإذا كانت تكلفة الانشقاق أكبر سيفضل الاستمرار. على سبيل المثال، قد تكون إجراءات تأسيس حزب جديد عائقاً أمام ذلك الفصيل مما يزيد تكلفة انشقاقه، بينما يقرر الانشقاق في حال غياب تلك المعوقات، وكذلك يرى فيه مكاسب وفوائد أكبر. وإذا رأى فصيل أن عائد الانشقاق عن الحزب يكون أكبر من بقائه، وأنه سيحقق مكاسب إذا انشق، فسيكون أقرب إلى خيار الانشقاق، وبخاصة أنه لا يتكبد أي تكلفة من تركه للحزب.

ج ـ مدى فاعلية الولاء للحزب

يُمثل الولاء الحزبي قيمة وقاعدة داخلية في التنظيم السياسي لأنه يكون طوعياً واختيارياً، حيث يزيد من الانضباط والتماسك الداخلي، كما يحافظ على وحدة الحزب، ويمثل قيداً للخروج عليه، فلا تستطيع الفصائل أن تطالب بمكاسب سياسية أكبر نظراً إلى فاعلية الولاء بين أعضاء الحزب عموماً، حيث ترى أن انشقاقها لا يمثل تهديداً حقيقياً له. أما إذا مر الحزب بتحولات هيكلية، على سبيل المثال، الاندماج في حزب آخر أو تغيير برنامجه، فقد يؤثر ذلك في الولاء الحزبي حيث

---

(45) Ceron, «Intra-Party Politics and System Factional Conflict, Cooperation and Fission Within Italian Parties,» p. 253.

تتحطم كل القواعد الرسمية وغير الرسمية داخله فتتراجع فاعلية الولاء والانتماء تجاه الحزب، وهو ما يزيد احتمالية الانشقاق عنه[46].

د ـ الافراط في استخدام المركزية الديمقراطية

إن الإفراط في استخدام المركزية الديمقراطية على نحو يمنع الفصائل أو الأعضاء من التعبير عن آرائهم أو الاختلاف تجاه القرارات والسياسات التي تتخذها القيادات الحزبية، بحيث تصبح القيادة هي المنوطة بتحديد المسار وعلى جميع الأعضاء الانصياع لها، قد يزيد احتمال الانشقاق، فلن يبقى أمام الفصائل أو الأعضاء المعترضين سوى هذا الخيار. يؤكد ذلك، الانشقاق في حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي الذي يصفه المؤرخون بالانشقاق التاريخي نتيجة تكريس هذا المبدأ، إضافة إلى الخلافات بين جناحَي البلاشفة والمناشفة، وفي إثره أسس لينين ما عرف بالحزب الاشتراكي الديمقراطي البلشفي[47].

يعد الانسجام الفكري عاملاً مهماً في الحفاظ على التماسك الحزبي، نتيجة اتساق الأفراد في الآراء والمواقف والأفكار والمعتقدات والمبادئ التي يتبناها الحزب، فيولد شعوراً بهدف مشترك ومصير واحد، ويعمق من الانتماء داخل التنظيم.

وبالتالي تؤدي الفصائل دوراً محورياً في الانشقاق الحزبي، فيزداد نفوذها عندما تُؤسس ائتلافاً من مشرعين لهم تفضيلات مختلفة، حيث يسعى كل فصيل للسيطرة على النفوذ داخل الحزب وتحديد سياساته. في هذا السياق، قد تقرر قيادة الحزب إعادة توزيع المناصب السياسية لضمان الاستقرار الحزبي وإسكات الفصائل إذا كان الانشقاق موثوقاً منه ويهدد الاستقرار الحزبي. وفي حالة فشل القيادة في التوفيق بين تلك الفصائل يصبح الانشقاق لا مفر منه ولا سيَّما بالنسبة إلى الفصيل الأقل تكيفاً والذي يرى في انشقاقه فوائد أكثر من الاستمرار في الحزب.

3 ـ غياب الديمقراطية الداخلية

تتباين الاتجاهات في شأن مدى أهمية الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، إلا أن غيابها يدفع في كثير من الأحيان إلى الانشقاق. فجوهر الديمقراطية الداخلية هو القدرة على تحقيق أعلى درجات من التشاركية ولا سيَّما في عملية صنع القرار[48].

---

(46) Daniela Giannetti and Michael Laver, «Party Cohesion, Party Factions and legislative Party Discipline in Italy,» Research paper, prepared for Joint Workshop Sessions of the European Consortium for Political Research, Granada, 13-19 April 2005.

(47) إبراهيم العريس، «ذاكرة القرن العشرين ـ 12 آب/أغسطس 1903: انشقاق في المؤتمر الثاني لحزب لينين في لندن،» **الحياة**، 12/8/2000.

(48) Reuven Y. Hazan and Gideon Rahat, *Democracy within Parties: Candidate Selection Methods and Their Political Consequences* (Oxford: Oxford University Press, 2010), pp. 167-168.

فالأحزاب التي تفتقد الديمقراطية وتسيطر فيها مجموعة بوضوح ولا سيَّما في ما يتعلق بعملية صنع القرار، قد تجبر الأقلية على الانشقاق عن الحزب. ويؤكد ذلك الحقيقة القائلة بأن اختيار القيادات الحزبية بطريقة غير ديمقراطية وغير تمثيلية (للأقاليم والعرقيات) يترك آثاراً سلبية في وحدة الحزب وتماسكه، وكثيراً ما تؤدي إلى صراعات داخلية تضعف الطرفين وتزيد الانشقاق، وتدفع إلى تأليف أحزاب جديدة[49].

وعلى الرغم من وجود العديد من المؤشرات التي تعكس مدى ديمقراطية الحزب إلا أنه في هذا السياق، سيتم التركيز على ديمقراطية عملية اتخاذ القرار، وهل تتركز السلطة في يد شخص ما أم أن هناك لجان تشاركه السلطة.

فالنظام الأساسي للحزب ـ بوصفه الدستور أو الوثيقة الحاكمة لهيكله التنظيمي ـ يحدد نمط توزيع السلطة من حيث اختصاصات وأدوار ومهام التنظيمات المختلفة على المستويات الوطنية والمناطقية والمحلية[50]. وتأتي أهمية ذلك في توزيع السلطة بين المستويات التنظيمية المختلفة على نحو يمنعها من التركز في يد رئيس الحزب أو مجموعة من القيادات المسيطرة على المستوى التنظيمي الأعلى. فتقاسم وتشارك عملية صنع القرار داخل الحزب يعزز العملية الديمقراطية ويحد من الانقسامات بين الفصائل والأجنحة الداخلية[51].

الحزب الأكثر ديمقراطية هو الذي يُتيح اختصاصات لمستوياته التنظيمية المختلفة، ويحد من تركز السلطة في المستوى القيادي، وعلى العكس، فالأحزاب غير الديمقراطية تقل أو تكاد تنعدم فيها عملية توزيع السلطة والاختصاصات، حيث تحتكرها القيادات، وتظهر آثارها السلبية عند سعي تلك القيادات تحديد الخط السياسي للحزب أو تمرير بعض القرارات التي تعترض عليها الفصائل أو المستويات التنظيمية الأخرى، وهو ما يؤدي إلى انقسامات داخلية، كما تعزز من الصراعات المتعلقة بالنفوذ والقوة، وقد يكون هذا النوع من الصراع هو الغالب على أي خلافات أخرى، ولا سيَّما عندما يسعى أحد الفصائل المتصارعة إلى تدعيم نفوذه على حساب الفصيل الأخر، ويصبح الصراع شاملاً عندما يتم استقطاب معظم الفصائل الحزبية[52].

كما أن فشل الفصائل المتصارعة في التوصل إلى حلول وسط وتسوية الخلافات سواء المتعلقة بالخط السياسي أو تقاسم مواقع النفوذ داخل الحزب، يؤدي إلى انشقاق الفصيل الأقل تكيفاً، وبقاء الأقدر على قيادة الصفقات المجدية[53]، وتشير التجارب إلى أن الأعضاء البارزين

---

(49) Josh Maiyo, «Political Parties and Intra-party Democracy in East Africa from Representative to Participatory Democracy,» (Thesis, Master of Philosophy in African studies Africa Studies Centre, Leiden University, 2008), p. 60, <https://bit.ly/2TEyPvk>.

(50) مي الأحمر، **الأحزاب السياسية والانتقال إلى الديمقراطية: دليل للقادة والمنظمين والناشطين حول الأسلوب الديمقراطي لبناء الأحزاب** (بيروت: المعهد الديمقراطي الوطني، 2004)، ص 15 ـ 16.

(51) Pippa Norris, *Driving Democracy: Do Power-sharing Institutions Work?* (New York: Cambridge University Press, 2008), pp. 23-24.

(52) عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل**، ص 96.

(53) Ceron, «Intra- Party Politics and System Factional Conflict, Cooperation and Fission Within Italian Parties,» p. 195.

في الأحزاب ـ وخصوصاً ممثلي الحزب في البرلمان أو الذين يشغلون المناصب العامة ـ لديهم ميل إلى الانشقاق في الحالات التي لا يتم فيها حل الصراعات لمصلحتهم، ويؤكد ذلك، أن سلطوية صنع القرار وهيمنة المستويات العليا تضعف من التماسك الحزبي وتدفع بالانشقاقات، فضلاً عن أنها نموذج سيئ للسلوك الديمقراطي[54].

4 ـ غموض الانسجام الفكري

يعد الانسجام الفكري عاملاً مهماً في الحفاظ على التماسك الحزبي، نتيجة اتساق الأفراد في الآراء والمواقف والأفكار والمعتقدات والمبادئ التي يتبناها الحزب، فيولد شعوراً بهدف مشترك ومصير واحد، ويعمق من الانتماء داخل التنظيم[55].

وقد يواجه الانسجام الفكري للحزب تهديدات نتيجة حدوث تغيرات سياسية واجتماعية أو اندلاع ثورة، فتطرأ تغيرات على أفكار ومبادئ ومواقف الحزب بهدف التكيف مع تلك التغيرات أو البناء الجديد، ويترتب على ذلك إما أن تؤدي هذه التغيرات إلى تحقيق التجانس بين الأعضاء ودون أي تهديدات للروابط الاجتماعية وإما أن تخلق صراعات نتيجة تغير وضع الجماعات إلى حد كبير على نحو يخلق وظائف جديدة غالباً ما تتعارض مع مصالح الأدوار القديمة[56].

ويساهم بعزل المتغيرات السياسية والاقتصادية وتأثيرها في الانسجام الفكري داخل الأحزاب، فعادة ما تسود الخلافات حول الأفكار والتوجهات داخل الأحزاب التي تتسم طبيعتها التكوينية بضم عدة قوى أو تيارات تختلف في منابعها الفكرية والتاريخية والنظرية، وذلك على الرغم من اتفاقها على لائحة الحزب وبرنامجه السياسي، فينتج من ذلك تصارع هذه التيارات للسيطرة على الحزب والتأثير في سياساته، ما يؤدي إلى حدوث انقسامات داخلية قد تنتهي بانشقاق التيار أو الجناح الأقل تكيُّفاً[57].

ولأهمية الانسجام الفكري في الحفاظ على التماسك التنظيمي، فعادة ما تفضل الأحزاب عدم المجازفة سياسياً بتبني قضايا تثير الجدل والخلاف، بل تسعى إلى حشد الدعم حول القضايا التي تلقى قبولاً كبيراً لدى أعضائها ولدى الناخبين. ونتيجة لذلك صبّت معظم الجهود على الحشد حول المسائل العامة، وغير الخلافية كالتنمية والديمقراطية وسيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية حتى وإن كانت ممارسات الأحزاب تتناقض فعلياً مع هذه القضايا.

وكما تتنوع الأسباب التي تدفع الأفراد والمجموعات للانضمام إلى الأحزاب السياسية، تتفاوت درجات الولاء بين الأعضاء داخل الحزب الواحد، فهناك اتجاه يشير إلى أن الأعضاء الذين يشغلون

---

(54) Wilhelm Hofmeister and Karsten Grabow, *Political Parties: Functions and Organization in Democratic Societies* (Singapore: Konrad Adenauer Stiftung, 2011), pp. 50-52.

(55) هبة جمال الدين، «أزمة حزب العمل الإسرائيلي من عام 1996 إلى العدوان على لبنان 2006،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009)، ص 19 ـ 20.

(56) المصدر نفسه، ص 21 ـ 22.

(57) أشرف محمد ياسين، «أثر الإطار التنظيمي والقانوني على فاعلية الأحزاب في مصر 1984 ـ 1995،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، 2000)، ص 135.

المستويات المتوسطة في الأحزاب أشد حرصاً على التمسك بأفكاره ومبادئه، وذلك بخلاف القيادات التي تجد في الاعتدال وعدم التمسك بالأفكار بصورة راديكالية وسيلة لتعزيز إعادة انتخابهم مرة أخرى. وبالتالي تواجه الأحزاب صعوبة نتيجة عدم الانسجام في الأفكار بين الأعضاء التي تهدد من التماسك الداخلي في حال عدم قدرة القيادة على استيعاب الأفكار المتنوعة[58].

وفي هذا السياق، قدمت مجموعة عمل المعهد الديمقراطي الوطني في دراسة عام 2014 مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحقيق الانسجام الفكري بين الأعضاء داخل الحزب الواحد في الفترات التي تشهد تغيرات سياسية واجتماعية. تتمثل هذه التوصيات بإشراك أعضاء الحزب في تحديد قيمه ومبادئه وأولويات عمله في السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ العمل على إرساء القواعد التي تحدد آليات اتخاذ القرار بما يتوافق مع مختلف الظروف؛ واطلاع وإشراك الأعضاء في إجراءات تطوير سياسات وأفكار ومعتقدات وبرامج الحزب التي تهدف إلى التكيف مع التغيرات والحياة السياسية المتعددة والتنافسية، وذلك لتجاوز الانقسامات التي يمكن أن تحدث حالة من الانشقاق عن الأحزاب[59].

هكذا، تخضع مبادئ الأحزاب فعلياً وحتمياً للمراجعة استجابة للتغيرات السياسية والاجتماعية. ففي الحالات التي تعمد فيها الأحزاب إلى تعديل أو مراجعة مبادئها يجب أن تحرص على تحقيق التوازن بشكل لا يهدد انسجام أعضائها على المستوى الفكري أو يخلق انقسامات تجاه هذه التعديلات. وتعقد الأحزاب أحياناً مؤتمرات استثنائية كمنبر لمناقشة مبادئه. على سبيل المثال، عقد الحزب الاشتراكي في إسبانيا مؤتمراً لمناقشة مبادئه، واقترح أمينه العام فيلي غونزاليس فكرة التخلي عن الماركسية من مبادئ الحزب، حيث واجه انتقادات من البعض بينما أيده آخرون، وتسبب ذلك في حدوث انقسام داخل الحزب انتهى باستقاله أمينه العام، إلى أن توصل الحزب إلى صيغة وسط للتخلي عن الماركسية من مبادئه لتجنُّب حدوث انشقاقات داخلية[60]. وبالتالي يعدّ الانسجام الفكري أحد عوامل التماسك الحزبي، بينما غيابه أو عدم وضوحه يعد أحد عوامل التفتت والانشقاق، حيث يعمل على تضارب وجهات النظر، وتصارع القيادات على توجهات الحزب، ويؤدي إلى الانقسام ومن ثم الانشقاق الحزبي.

كثيراً ما يكون الصراع على موقف الحزب وتوجهاته عاملاً رئيساً في حدوث الانشقاق. فعندما يقوم الحزب بإصلاحات، ويتخذ إجراءات بشأنها قد يدفع أحد الفصائل إلى الانشقاق عنه. على سبيل المثال، كان الانشقاق داخل الحزب الاشتراكي الفرنسي نتيجة اختلاف استراتيجي حول ما إذا كانت ـ أو لم تكن ـ سياسات الحزب أقرب إلى الحزب الشيوعي الفرنسي[61].

---

(58) أعمال المعهد الديمقراطي الوطني، **الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحية النظرية والتطبيقية،** ترجمة ناتالي سليمان وسوزان قازان ونور الأسعد (واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني، 2014)، ص 21.

(59) المصدر نفسه، ص 5 و10.

(60) المصدر نفسه، ص 19 ـ 20.

(61) Mutlu-Eren, «What Keeps a Party Stable? Intra-Party Dynamics, Leadership Change and Party Split,» p. 66.

إن غموض الانسجام الفكري يكون سبباً في الانشقاقات وبخاصة في الدول التي تشهد بنية حزبية هشة، وضعفاً في الالتزام الحزبي. كما أن وجود أحزاب تمثل اتجاهات سياسية مختلفة يدعم عملية الانشقاق، حيث يوفر المزيد من الخيارات والبدائل أمام القيادات الفكرية المعارضة للانتقال من حزب إلى آخر. وتشير تجربة البرازيل التي تصنف من الدول المتحولة حديثاً نحو الديمقراطية إلى حدوث انشقاقات حزبية نتيجة الخلافات الفكرية، ودعَّم من ذلك تعدد الأحزاب ذات التوجهات المختلفة، حيث يوجد فيها 27 حزباً سياسياً، وهو ما أدى بروز حالات انشقاق في أحزابها ودفع العديد من النواب إلى تغيير انتماءاتهم الحزبية[62].

كما شهدت التجرية الحزبية في مصر عدداً من الانشقاقات نتيجة الخلافات الفكرية بين التيارات المتنوعة داخل الحزب. وكان حزب العمل الاشتراكي نموذجاً على ذلك، فاتسعت شقة الخلافات حول التوجه الأساسي للحزب وعقيدته السياسية بين القيادات ذات التوجه الاشتراكي والأخرى ذات التوجه الإسلامي، وترتب عليها تنازع على مقارّ الحزب. وتشير الدراسات، في هذا الصدد، إلى أن نقطة الخلاف الرئيسية بين التيار الإسلامي والتيار الاشتراكي تركزت حول مدى مشروعية الإعداد للمؤتمر الخامس عام 1989. ولم يتعامل التيار الإسلامي معه كخلاف يخضع للمناقشة والحوار، وإنما تعامل معه كصراع على النفوذ. وعلى الرغم من قدرة الحزب في مؤتمراته السابقة على حسم الخلافات الفكرية وموقفه من المشاركة في الانتخابات، إلا أن الانشقاق الذي نتج من المؤتمر الخامس كان نتيجة فشل القيادات في بلورة وصياغة خط فكري توفيقي بينها، وبخاصة مع نجاح التيار الإسلامي في استبعاد أنصار التيار الاشتراكي من اللجنة التنفيذية للحزب. ولم يعتزل المنشقون العمل السياسي بل شارك 23 من بينهم في انتخابات مجلس الشعب عام 1990، وفاز من بينهم ثلاثة أعضاء[63]، واتجه بعضهم إلى تأسيس أحزاب جديدة.

تستخدم الأحزاب أحياناً سلطتها في تفعيل اللائحة الداخلية عندما يشتد الخلاف، وذلك لوقف أو إسقاط عضوية الأعضاء الذين يخالفون سياسات الحزب. وقد ينتهي الأمر بانشقاقهم عنه، وهو ما شهده حزب العمل الاشتراكي في مصر عندما أصدر قراراً عام 1981 بإيقاف عضوية عدد من أعضائه، فانشقوا عن الحزب وانضموا إلى الحزب الوطني، وأُسقطت عضوية أمين اللجنة التنفيذية المحامي ممدوح قناوي[64]، الذي أسس حزباً جديداً وهو الحزب الدستوري الاجتماعي الحر الذي تأسس عام 2004[65]. كما فصل حزب الوفد 43 عضواً من تشكيلاته كافة عام 1990 لمخالفتهم قرار الحزب الخاص بمقاطعة الانتخابات، وكان من بينهم 11 عضواً من هيئته البرلمانية، في برلمان 1987[66]، ومن ضمنهم الدكتورة منى مكرم عبيد التي شاركت في تأسيس حزب الغد عام

---

(62) Scott W. Desposato, «Parties for Rent? Ambition, Ideology, and Party Switching in Brazil's Chamber of Deputies,» *American Journal of Political Science*, vol. 50, no. 1 (January 2006), pp. 62-63.

(63) نور الدين، «أثر الانشقاق على الأداء السياسي لحزب العمل،» ص 352 ـ 355 و369.

(64) نوار عبد الله حسن، «حزب العمل الاشتراكي في الحياة السياسية المصرية 1978 ـ 1989،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992)، ص 87 ـ 88.

(65) علي محمد الفاتح، **الحزب الدستوري الاجتماعي الحر** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006)، ص 13 و17.

(66) ياسين، «أثر الإطار التنظيمي والقانوني على فاعلية الأحزاب في مصر 1984 ـ 1995،» ص 153.

2004 وشغلت منصب السكرتير العام[67]، ثم انشقت عنه عام 2005، وعادت إلى حزب الوفد مرة أخرى عام 2009[68].

خاتمة

إذا كانت وحدة الحزب هي نتيجة لاتفاق تم بالتفاوض بين الفصائل الحزبية، فإن الانشقاق الحزبي هو نتيجة زيادة الاستقطاب بين الفصائل الداخلية، وعدم القدرة على المساومة بينها.

فالفصائل تؤدي دوراً محورياً في الانشقاق الحزبي، ولا سيَّما عندما يحظى الحزب بأغلبية ضعيفة، حيث تستغل الفصائل هذا الظرف للضغط على قيادة الحزب للحصول على أكبر مكاسب. وقد يصل الأمر إلى التهديد بإسقاط الحكومة في النظم البرلمانية إذا لم تحصل على مواقع ومناصب سياسية (Payoffs). لا يعني ذلك أن الانشقاقات تحدث فقط في الأحزاب ذات الأغلبية البرلمانية وإنما قد تحدث أيضاً في الأحزاب ـ أيِّ أحزاب ـ لا تملك أغلبية على الإطلاق، أو في أحزاب غير ممثلة في البرلمان، حيث تكون نتيجة لخسارة كبيرة في الانتخابات. على أية حال تصبح مهمة قيادة الحزب أمراً بالغ الأهمية، وذلك للحفاظ على تماسك الحزب سواء عبر تقديم تنازلات سياسية أو حصة من الغنائم لتلك الفصائل لضمان استمرار وجودها[69].

وفي بعض الأحيان، يزداد نفوذ الفصائل عندما تُشكل ائتلافاً من مشرعين لهم تفضيلات مختلفة، حيث يسعى كل فصيل للسيطرة على النفوذ داخل الحزب وتحديد سياساته. في هذا السياق، قد تقرر قيادة الحزب إعادة توزيع المناصب السياسية لضمان الاستقرار الحزبي وإسكات (Muzzling) الفصائل إذا كان الانشقاق موثوقاً منه ويهدد الاستقرار الحزبي. وفي حال فشل القيادة في التوفيق بين تلك الفصائل يصبح الانشقاق لا مفر منه ولا سيَّما بالنسبة إلى الفصيل الأقل تكيُّفاً والذي يرى في انشقاقه فوائد من الاستمرار في الحزب.

وفي النهاية يُمكن القول، إن ظاهرة الانشقاق في الأحزاب السياسية لا يمكن اعتبارها مسألة تتصل بالتنظيم الحزبي فحسب، بل تتصل بأنماط العلاقات بين النخب والفصائل داخل الحزب، وترتبط بسلوك ومقاصد الأعضاء من الانضمام للحزب وكذا المصالح التي تتعلق بالحصول على نفوذ ومنافع خاصة □

---

(67) علي سعيد، **حزب الغد** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2007)، ص 65.

(68) عبد المنعم سعيد، «كلمة أخيرة عن الانتخابات البرلمانية،» **الأهرام**، 2010/12/11، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=364506&eid=29>.

(69) Mutlu-Eren, «What Keeps a Party Stable? Intra-Party Dynamics, Leadership Change and Party Split,» pp. 60-67.

نظرية التّعقُّد في العلاقات الدولية: النظام الدولي كنظامٍ معقَّد وشواشي السلوك

محمد حمشي

أستاذ محاضر (ب)، قسم العلوم السياسية، جامعة أم البواقي ـ الجزائر.

مقدمة

تقترح نظرية التعقد إعادة النظر في فرضية الفوضى (Anarchy)، كفرضيةٍ مؤسِّسة لحقل العلاقات الدولية. وعلى الرغم من أن المفهوم يعود إلى الأدبيات التي أسست مبكراً للحقل، إلا أن تقديمه كأداةٍ تفسيرية لسلوك الدول تم على نحوٍ منهجي على يد الواقعيين الجدد، وفي طليعتهم، كينيث وُولتز الذي استخدمه كأداةٍ لتبسيط التفاعلات السياسية بين الدول، عبر الإحالة إلى تمييزٍ تصوري بين أنماط التفاعلات التي تحدث في الأنظمة الوطنية والتفاعلات التي تحدث في النظام الدولي، حيث بدا مفهوماً لدى جمهور الحقل أن تفاعلات السياسة الداخلية تجري في بيئة هيراركية ـ هرمية، في حين أن تفاعلات السياسة الدولية تجري في بيئة أناركية ـ فوضوية.

تكمن المشكلة الأولية مع مفهوم الفوضى، في أنه مفهومٌ تبسيطي لنظامٍ دولي متزايد التعقُّد. لذلك، من غير المدهش أن المقاربات التي عولت عليه، بقيت غيرَ قادرةٍ على تفسير أنماطٍ معينة، وغير نادرة من التفاعلات بين الدول، كالتعاون طويل المدى أو الاندماج الإقليمي. لذلك، فشلت تنبؤات الواقعيين بنهاية الإقليمية الأوروبية وبتفكك حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة، حيث حدث العكس تماماً. فحتى على مستوى التفاعلات ذات النمط الصراعي، من الواضح أن مفهوم الفوضى، المتمركز بشدةٍ حول الدولة، لا يكاد يستطيع تفسير المسارات التي تظهر وتتحول وتنتهي عبرها علاقاتُ العداء والصداقة في النزاعات ما بعد الدولية، شديدة التعقد، التي تؤدي فيها الفواعلُ ما دون الدولتية دوراً حاسماً.

في هذا السياق، يناقش هذا المقال موضوعين أساسيين على جدول أعمال إسهامات نظرية التعقد في حقل العلاقات الدولية، يتمثلان بخاصّيّتي التعقد والسلوك الشواشي للنظام الدولي. إن الهدف من فتح هذا النقاش هو إعادة النظر في المقاربات السائدة التي تنزع إلى تقديم النظام

الدولي، كنظامٍ فوضوي البنية (Anarchic). ويجادل المقال بأن مشكلة هذه المقاربات، تكمن في أنها تصرّ على تبني مفهوم تبسيطي لنظام دولي في غاية التعقد. وبالاستناد إلى أطروحات نظرية التعقد، الوافدة حديثاً إلى حقل العلاقات الدولية، يمكن إعادة تعريف النظام الدولي، كنظامٍ معقد (Complex System)، يستجيب على نحوٍ واضح لخصائص الأنظمة المعقدة، كاللاخطية واللايَقين والبعد المستمر من التوازن والحساسية المفرطة للتغير في الشروط الابتدائية. من جهةٍ أخرى، يمكن إعادة تعريف النظام الدولي، كنظامٍ شواشي السلوك (Chaotic System)، يمكن فيهِ للأسباب الصغيرة ـ المهملة تحليليّاً ـ أن تكون لها نتائجُ كبيرة، والعكس كذلك، كما تتآثر وتتزامن فيه الأسباب والنتائج على نحو يصعب معه التمييز بينها. بهذا الشكل، يصبح التركيز على الأسباب البنيوية، كالفوضى، في تفسير التغيرات الكبرى في العلاقات الدولية ـ والتنبؤ بها ـ عملاً غيرَ مجدٍ دائماً من الناحية التحليلية.

تكمن المشكلة الأولية مع مفهوم الفوضى، في أنه مفهومٌ تبسيطي لنظام دولي متزايد التعقُّد. لذلك، مِن غير المدهش أن المقاربات التي عولت عليه، بقيت غيرَ قادرةٍ على تفسير أنماطٍ معينة.

يقسم البحث إلى ثلاثة أجزاء. يقدم الجزء **الأول** مدخلاً مقتضباً للتعريف بنظرية التعقد في العلاقات الدولية؛ ويناقش **الثاني** كيفية إعادة تعريف النظام الدولي كنظامٍ معقد، ويجادل بأن النظام الدولي يستجيب على نحوٍ واضح للخصائص الأساسية للأنظمة المعقَّدة التي تتصدى نظرية التعقُّد لدراستها. أما **الثالث**، فيناقش كيفية إعادة تعريف النظام الدولي كنظامٍ شواشي السلوك، وذلك استناداً إلى فحص حالتين من شأنهما إبراز الطبيعة الاختزالية للإجابات التي تقدمها المقاربات التي تركز على البنية الفوضوية للنظام الدولي (اندلاع الحرب العالمية الأولى والاندماج الأوروبي).

أولاً: مدخل إلى نظريَّة التّعقُّد في العلاقاتِ الدّوليَّة

أصبح مصطلح التعقد، خلال السنوات الأخيرة، جزءاً لا يتجزأ من الخطاب المعرفي في حقل العلاقات الدولية، وهو ما يعكسه الكثير من المفاهيم المؤصَّلة نظرياً، كالاعتماد المتبادل المعقد، والتعلُّم المعقد، والأمن المعقد، والتنشئة الاجتماعية المعقدة، ومفاهيم أخرى كثيرة تحمل وصف المعقد(ة)[1]. غير أنه لا يوجد هناك اتفاق حول ما إذا كان هذا التوجه المتنامي لمقاربة السياسة العالمية من منظور التعقد يعبِّرُ عن تحولٍ في البراديم، أم أن الأمر لا يعدو كونه محاولاتٍ متفرقة ومحدودة لعبور الحدود التي تفصل بين تخصص العلاقات الدولية وتخصصاتٍ معرفيةٍ أخرى،

---

(1) Emilian Kavalski, «The Fifth Debate and the Emergence of Complex International Relations Theory,» *Cambridge Review of International Affairs*, vol. 20, no. 3 (2007), p. 441.

غير اجتماعية، كالرياضيات والفيزياء، وهي حركة غيرُ جديدةٍ على تاريخ الحقل؛ إذ سبق أن حدثت حركة مماثلة خلال مرحلة الثورة السلوكية في ستينيات القرن الماضي.

تأتي محاولاتُ إقحام نظرية التعقد داخل الحقل في سياق توصيات التقرير النهائي للجنة الدولية لإصلاح وإعادة بناء العلوم الاجتماعية[2]، التي دعت إلى إصلاح مؤسسة البحوث الاجتماعية عبر توجيهها نحو الاعتماد أكثر على ديناميات اللاتوازن، وما تستدعيه من التركيز على وجود أكثر من مستقبلٍ (محتمل) للحاضر الراهن، فضلاً عن مفاهيم كالتشعب، (حرية الاختيار، واللايَقين باعتباره جوهراً متأصلاً في الطبيعة. جديرٌ بالذكر أن المناخ الإبستيمولوجي الذي ساد، عقب صدور التقرير، لم يؤكد قطّ إعادة تعريف الحدود بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية بدفع هذه الأخيرة نحو تبني المزيد من الميكانيكية والحتمية، كما كان يطمح إليه السلوكيون، ولكن بتشجيعها على إعادة تعريف اللايَقين، اللاخطية واللاحتمية، بما يتناسب مع كونها أصبحت تشكل أسس البراديم السائد الجديد، فضلاً عن تشجيع العلوم الطبيعية على تبني تصوراتٍ أكثر انفتاحاً وإبداعية، بشأن كيفية عمل الطبيعة.

تتمثل القيمة المضافة لنظرية التعقد بالتشجيع على البدء في التفكير حول تفاعلات وتشابكات الحياة الدولية بوصفها نظاماً معقداً، أو بالأحرى نظاماً معقداً من عدة أنظمةٍ معقدة. عندما نقول إن هذه النظرية تتصور السياسة العالمية كنظام معقد، فهذا لا يعني أنها تفترض الغياب المطلق للانتظامات، لكنها تفترض أن الأنماط الخطّية (النظام)، اللاخطية (التعقد) والعشوائية (اللانظام) للتفاعلات العالمية يمكن أن تتعايش ويتزامن بعضُها مع بعضها الآخر[3].

يؤكد هذا التصور خاصية أساسية للتعقد، هي الازدواجية (Duality)، التي تعبرّ عن حال من التداخل والتآثر والتآني بين عددٍ من التوصيفات التي تبدو متباينة وحتى متناقضة، إذا ما استُعمِلت معاً. تعود هذه الخاصية إلى أدبيات فيزياء الكوانتوم التي فتحت الباب أمام نمطٍ جديدٍ من المنطق في التفكير حول العالم. فقد كان العلم، إلى غاية القرن العشرين، يتعامل من خلال المقولات اليقينية التي يقوم عليها المنطق الأرسطي، «الشيء إما أن يكون «أ» **أو** ليس «أ»». أما الآن، فيبدو العلمُ وكأنه يدخل عالماً يمكن فيه للشيء أن يكون الحالتين معاً، أن يكون «أ» **وليس** «أ». في هذا السياق، يستعمل جيمس روزنو مفاهيم من قبيل «Fragmegration» و«Glocalization» للتعبير عن التآثر/التزامن/التعايش بين ديناميات التفكك (Fragmentation) والاندماج (Integration) في الحالة **الأولى**، وبين ديناميات إضفاء الطابع المحلي Localization)) وإضفاء الطابع العالمي (Globalization) في الحالة **الثانية**[4]. من دون إقحام خاصة الازدواجية، يبقى من الصعب فهم الكيفية المعقدة التي تتآثر بها هذه الديناميات التي تبدو في ظاهرها متعارضة، ويلغي بعضُها بعضاً.

---

(2) Immanuel Wallerstein [et al.], *Open the Social Sciences* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1996).

(3) Kavalski, Ibid., p. 443.

(4) James N. Rosenau, *Distant Proximities* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003), p. 11.

لا يوجد تعريفٌ أساسي للتعقد يحظى بإجماع الباحثين. لذلك، عادة ما يتم فحصُ خصائص الأنظمة المعقدة في محاولةٍ لتطوير وصفٍ عام غير مقيَّدٍ بتعريفٍ مسبقٍ للتعقد؛ على أنّ فهم التعقد عبر الإحالة إلى خصائص الأنظمة المعقدة، ينبغي أن لا يضلل القارئَ عن حقيقة أن التعقد هو جوهرٌ وأصلٌ في الطبيعة، وليس وصفاً طارئاً عليها يمكن فهمُه عبر المقابلة بين المعقد والبسيط. ينبغي أن نستجيب بشكلٍ جديّ للتحذير الذي أطلقه پول سيليِي[5] عندما شدَّد على ضرورة التعامل بحذرٍ مع التمييز الشائع بين المعقد والبسيط، لأن هذا التمييز غالباً ما يكون نتاجاً مضلِّلاً للمسافة التي تفصلنا عن النظام الذي نحن بصدد دراسته.

تتمثل القيمة المضافة لنظرية التعقد بالتشجيع على البدء في التفكير حول تفاعلات وتشابكات الحياة الدولية بوصفها نظاماً معقداً، أو بالأحرى نظاماً معقداً من عدة أنظمةٍ معقدة.

لا يتعلق السؤال بما إذا كان الأصل في الطبيعة هو التعقد أو البساطة، بقدر ما يتعلق بما إذا كانت معارفنا تنزع نحو التركيز على «الظاهر» البسيط أم على «الجوهر» المعقد من الطبيعة. لذلك، يبدو أننا لا ننتقل من البسيط نحو المعقد، على حد تعبير إدغار موران[6]، لكننا في الواقع نتجول بين متدنٍ، ومتوسط، وعالٍ، وفائق التعقد. استناداً إلى هذه المقاربة، يسعى الجزءُ التالي إلى إعادة تعريف النظام الدولي بوصفه نظاماً معقداً، ويستجيب على نحوٍ واضح لخصائص الأنظمة المعقدة التي تتصدى نظرية التعقد لدراستها[7]. يركز هذا الجزء على سبع خصائص أساسية، من شأنها أن تبرر الدعوة إلى إعادة النظر في النزعة، لتقديم خاصية الفوضى، كخاصية جوهرية لنظامٍ دولي متزايد التعقد.

ثانياً: النظامُ الدّولي كنظامٍ معقّد

1 ـ يتكون النظام الدولي من عددٍ كبير من المكونات، ما يجعل تسمية «الدولي» في حدّ ذاتها أضيَق من أن تحيط بالعدد المتزايد من الفواعل. يمكن الإحالة على ظاهرة «الانتشار المتزايد» في فواعل السياسة العالمية. ينطوي مفهوم «الانتشار» على دلالاتٍ كميةٍ ونوعيةٍ في الوقت نفسِه؛ فمن الناحية الكمية، يحيل المفهوم على جميع أشكال الارتفاع المتزايد في أعداد الفواعل، بدءاً بالارتفاع المستمر في عدد سكان العالم، مروراً بعدد الدول، وصولاً إلى عدد الفواعل الدولتية وغير الدولتية. أما من الناحية الكيفية، فهو يحيل على جميع أشكال التحول النوعي في طبيعة الفواعل وقدراتها وأدوارها، فضلاً عن التعقيدات التي تنبثق على نحوٍ عشوائي وغيرِ متوقعٍ، من جرّاء التفاعل المستمر بينها.

---

(5) Paul Cilliers, *Complexity and Postmodernism* (New York: Routledge, 1998), p. 3.

(6) انظر: إدغار موران، **الفكر والمستقبل: مدخل إلى الفكر المركب**، ترجمة أحمد القصوار ومنير الحجوجي (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2004).

(7) Cilliers, Ibid., pp. 3-5.

ينمو النظام الدولي بفضل التعايش بين نمطين من التعقد: تعقد آخذ في الفوضى بسبب المعضلات التي تخلقها مختلف عوامل الاضطراب، وتعقد آخذ في التنظيم ذاتياً بسبب مظاهر التآثر ـ الذي لا يخلو من تعايش ـ بين أنماط التنافس والتعاون (Coopetition) بين الملايين من الفواعل من دولٍ، جماعاتٍ/طوائف، شركات، جماعات ضغط ومصالح، جمعيات، أحزاب، منظمات وتنظيمات، وحركاتٍ جميعُها ـ على تباين مواقعها وقوة تأثيرها ـ تتفاعل وتتشابك من أجل تعزيز قيم و/أو مصالح، تتصادم أحياناً وتتناغم أحياناً أخرى.

تحيلُ فكرة التنظيم الذاتي إلى إمكان إعادة تعريف مفهوم الفوضى الذي يقوم عليه التمييز السائد بين طبيعة النظام الدولي والأنظمة الوطنية، بحيث يصبح جوهر عمل النظام الدولي (System) هو الوصول إلى حالة الانتظام (Order) في غياب أيّ مصدرٍ محدّدٍ للسلطة العالمية[8]، على غرار ما هو موجود على مستوى الأنظمة الوطنية. وبذلك يكون النظام الدولي ذاتيَّ التنظيم أكثر من كونه فوضوي البنية، وتصبح الفوضى مجرد وصفٍ تحليلي أكثر من كونها مشكلة معيارية في كيفية عمل النظام.

إنّ فهم التعقد عبر الإحالة إلى خصائص الأنظمة المعقدة، ينبغي أن لا يضلل القارئ عن حقيقة أن التعقد هو جوهرٌ وأصلٌ في الطبيعة، وليس وصفاً طارئاً عليها يمكن فهمُه عبر المقابلة بين المعقد والبسيط.

من جهةٍ أخرى، يدعو روزنو إلى ضرورة تجاوز التصور التقليدي القائم على نموذج النظام الدولي (نظام العلاقات ما بين الدول)، لأن العالم أصبح أشبه بمَدمجةٍ (Amalgamation) تضمُّ الكثير من الفواعل والبنى والعمليات، التي تتعرض للاندماج و/أو التشتت على نحوٍ مستمر ومتزامن. تتناغم هذه الدعوة مع تأكيد أنصار مفهوم الحوكمة العالمية ضرورة تجاوز النموذج الهرمي للحكم، القائم على مركزية «مستوى تحليل» الدولة، لأن العلاقات بين الدول أصبحت عبارة عن شبكةٍ متزايدة التعقد من العلاقات السياسية، الاقتصادية، الاستراتيجية، الاجتماعية، الهجينة في أحيانٍ كثيرة، التي تربط مختلف الفواعل ما دون الوطنية، والوطنية، عبر الوطنية، ما بين الوطنية وما فوق الوطنية، ضمن أشكالٍ مختلفةٍ من المنظمات، المنظومات، المؤسسات، الشبكات و/أو الشراكات. وهذا ما يبرر الوصف الشائع حديثاً للحوكمة العالمية على أنها حوكمة متعددة الفواعل، متعددة المستويات، فضلاً عن كونها متعددة القطاعات.

إضافة إلى ذلك، ينبغي الانتباه إلى أن التزايد في حدة وكثافة شبكات الاعتماد المتبادل على المستوى العالمي، لا يتعلق فقط بمجرد تطور تاريخي خطي عبر الزمن (من البسيط نحو المعقد)، لكنه يعني أن علاقاتٍ مختلفة من الاعتماد المتبادل تتقاطع في الكثير من النقاط المختلفة، وتالياً، فإن أي أحداثٍ في منطقةٍ جغرافيةٍ/قطاعٍ/بُعدٍ معيذ(ة) يمكن أن يكون لها آثارٌ عميقة في مناطق جغرافيةٍ/قطاعاتٍ/أبعادٍ أخرى. وكما تؤكده نظرية الشواش (Chaos)،

---

(8) Erika Cudworth and Stephen Hobden, «Anarchy and Anarchism,» *Millennium*, vol. 39, no. 2 (2010), p. 399.

يكون لأحداثٍ صغيرة في مكانٍ ما آثارٌ جسيمة وواسعة في مكانٍ آخر وفي زمنٍ لاحق. ومثلُ هذه الأنظمة يصعبُ التنبؤ بمخرجاتها. والمشكلة أنه في حالة الأنظمة الإنسانية ـ الاجتماعية، ينزع الناس نحو الاجتهاد من أجل التفوق على الآخرين، وكسب مزايا نسبية اقتصادية واجتماعية أو عسكرية عبر التصرف على نحوٍ لا يمكن للآخرين التنبؤُ به[9].

2 ـ تتسم مسارات التفاعل في النظام الدولي بالثراء والتعقد، بحيث إن أيّ عنصرٍ يمكن أن يؤثر وفي الوقت نفسِه يتأثر ببقية العناصر المُشَكِّلة للنظام. يُعبَّر عن هذه العمليات والمسارات بمفهوم التآثر ـ التأثير والتأثر في الوقت نفسِه ـ أكثر مما يعبَّر عنها بمفهوم التفاعل. هذا من شأنه أن يبرر خاصية الصعوبة في التمييز بين ما إذا كان المتغير تابعاً (النتيجة) أم مستقلاً (السبب)، فعملُ الأنظمة المعقدة ينطوي أساساً على تضافر أسبابٍ معقدة، عديدة ومتنوعة، يصبح لاحقاً من الصعب تمييزها من نتائجها، بفعل التآثر المعقد بينها، ما يجعل هذه الأنظمة بعيدة من الاستقرار، لا تنفك تتغير، وغير قابلةٍ للتنبؤ أو التحكم، إما لأنها محكومة بعواملَ متعددةٍ ومتآثرة، وإما لأنها تتأثر بمؤثراتٍ خارجيةٍ عشوائية بحكم انفتاحها على بيئتها الخارجية.

يعرف النظام الدولي، كما أصبح الآن معروفاً، نموّاً متزايداً في أعداد وأنماط الفواعل غير الدولتية، وهو ما يؤدي إلى ظهور تحدياتٍ في السياسة العالمية على مختلف مستوياتها، لكنه في الوقت نفسه «قد» يسمح بازدهار مجموعة من الفرص لمعالجة تحدياتٍ أخرى. لذلك، ينبغي الانتباه دائماً إلى الازدواجية الكامنة في دور الفواعل غير الدولتية، فهي تخلق مشاكلَ في السياسة العالمية (Problem-maker)، وفي الوقت نفسه تَحُلُّ مشاكلَ أخرى (Problem-solver). هذه الازدواجية مهمة في فهم الكيفيات التي تتعايش وتتآثر بها أطراف الثنائيات التقليدية القائمة على منطق التعارض والإقصاء المتبادل، كأن نقول مثلاً إن العولمة تدفع الناس نحو أن يصبحوا أقل، وفي الوقت نفسه أكثر تعصباً لهوياتهم، أو أن نقول إن النظام الدولي الراهن أحادي القطب ومتعدد الأقطاب في الوقت نفسه، أو أن نقول إن الآخر هو شريكٌ تجاري ومنافسٌ سياسي ـ أمني في آنٍ معاً.

3 ـ يتشكل النظام الدولي من أنظمة فرعية معقدة تتسم بأنها أنظمة مفتوحة، تتفاعل مع البيئة التي تعمل فيها إلى حد يصعب معه في الأغلب ترسيم الحدود الفاصلة بين النظام وبيئته. كما تتسم هذه الأنظمة بأنها مفتوحة بعضُها على بعضها الآخر، مما يزيد تعقدها وتعقد النظام الدولي ككل حدّةً. لذلك، يُنتظر من نظرية التعقد في العلاقات الدولية أن تشتغل على دراسة هذه الأنظمة الفرعية ـ على غرار ما يفعله علم التعقد بشكل عام ـ كأنظمةٍ لا يمكن اختزال بنيتها الداخلية في نظامٍ ميكانيكيّ، وكأنظمةٍ تتميز بدرجةٍ عالية من الانفتاح على بيئتها الخارجية، ما يسمح بالتدفق المستمر للطاقة والمادة والمعلومات، عبر أيٍّ من الحدود التي قد يختارها الباحث[10].

---

(9) Joseph Nye Jr. and John Donahue, eds., *Governance in a Globalizing World* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000), pp. 11-12.

(10) Peter Allen, «What Is Complexity Science?,» *Emergence*, vol. 3, no. 1 (2001), p. 39.

يمكن الإحالة هنا إلى نمطين من أنماط هذه النظم الفرعية المعقدة في النظام الدولي الراهن، مركبات الأمن الإقليمي، والترتيبات الإقليمية بمختلف أشكالها، التقليدية، الجديدة وما بين الإقليمية. يَـنتُج انفتاحُ هذه النظم الفرعية المعقدة، بعضُها على بعضها الآخر، من عدة عوامل، كالتزايد والتعدد المستمر في الفواعل؛ والتداخل والاعتماد المتبادل المعقد بين أدوار مختلف هذه الفواعل؛ والحدود المائعة بين قطاعات السياسات العامة العالمية الثلاثة (العمومي، الخاص والاجتماعي). وأخيراً، الانبثاقُ المستمر لأشكالٍ جديدة للحكم والفعل والتدخل والضبط على المستوى العالمي.

4 ـ تتسم تفاعلات النظام الدولي بأنها تفاعلات لاخطية، تتميز بكون الأسباب الصغيرة يمكن أن تكون لها نتائجُ كبيرة، والعكس صحيح. وهو شرطٌ مسبقٌ لحالة التعقد. تنتج اللاخطية من التآثر والاعتماد المتبادل بين مختلف عناصر النظام، ومن تفاعل النظام المستمر مع البيئة الخارجية بوصفه نظاماً مفتوحاً على نحو ما سبق. ومن شأن اللاخطية أن تفاقم حدة عدم قابلية الأنظمة المعقدة للتنبؤ. تكتسي عمليات النظام الدولي الخاصية اللاخطية إلى الحد الذي يصبح معه المستثمر الذي يقوم بالكبس على لمسة «Enter» في لوحة مفاتيح حاسوبه في وول ستريت (نيويورك) قادراً على التأثير في السوق المالية العالمية برمتها. مسارُ التأثير هذا شبيه بمسار التأثير الذي تأخذه الأمواج الطفيفة الناجمة عن رفرفة فراشةٍ لجناحيها في منطقةٍ ما، فتؤدي مع مرور الوقت إلى إحداث عاصفة هوجاء في مناطق أخرى بعيدة، على سطح الأرض. بهذا الشكل، يصبحُ النظامُ العالمي عبارة عن شبكةٍ عالية التعقد يكون فيها كلُّ شيءٍ مرتبطاً بكلِّ شيء. ويصبح لزاماً على الباحث في السياسة العالمية أن يهتم بتحليل «التفاعل بين» أكبر قدرٍ ممكنٍ من المتغيرات، لأن عوامل التغير قد تقبع في أيٍّ من تلك المتغيرات[11].

5 ـ تنجم عن اللاخطية خاصية أخرى هي اللايَقين. وهي خاصية أصيلة في السياسة العالمية، غير أنها تزداد حدة بفضل تعاظم حدة عوامل الاضطراب في النظام العالمي. خلال الحرب الباردة، رغم حالة التوتر الاستراتيجي الذي ساد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ورغم التهديد الماثل بانهيار الاستقرار الدولي وتحول حالة التوتر إلى محرقة نووية لا تُبقي ولا تُذر. إلا أن مسار السياسة الدولية ـ في نظام ثنائي الأقطاب، بسيط، وواضح المعالم ـ كان مفهوماً تماماً، وينزع نحو الاستمرارية بشكلٍ يمكّن التعويل عليه؛ فالعدو كان واضحاً، والتحديات والمخاطر كانت واضحة، تماماً كما أن الاستجابات الملائمة كان من الممكن حسابها بشكلٍ مسبق. لكن الوضع اختلف على نحوٍ جذري منذ نهاية الحرب الباردة، إذ غالباً ما يجد الفاعل نفسه أبعد ما يكون من اليقين؛ سواء عندما يتعلق الأمر بتحديد الأعداء، أو بمواجهة التحديات، أو بتجنب المخاطر، أو بتحديد الاستجابات الملائمة[12].

---

(11) Youn-Soo Sim, «International Relations and Complex Systems Theory,» (A Research Paper, 51st Annual Meeting of the ISSS, Tokyo, 2007), p. 1.

(12) James Rosenau, «Many Damn Things Simultaneously,» in: David Alberts and Thomas Czerwinski, eds., *Complexity, Global Politics, and National Security* (Washington, DC: National Defense University, 1997), p. 32.

غير أن حدة اللايَقين في حقبة ما بعد الحرب الباردة، لا تأتي فقط من الغموض الذي يكتنف محددات التفاعل بين الدول في بيئةٍ تنجرف فيها الحدود بين الداخلي والخارجي، وبين المحلي والعالمي، وبين السياسي وغير السياسي، لكنها تأتي كذلك من حالة التراكب والتزامن بين عدة اتجاهاتٍ مثنوية (Dichotomous)، ستبدو في غاية التعارض والتناقض، إذا ما تم التفكير فيها بمنطق اليقين الذي ساد خلال حقبة الحرب الباردة. فالنظام الدولي، مثلاً، يصبح أقل هيمنة لكنه لا يزال قوياً؛ الدول تتغير لكنها تتكيف ولا تختفي، الحكومات تصبح ضعيفة لكنها قادرة على التأثير خارج حدودها، الحدود لا تزال قادرة على إبقاء الدخلاء بعيداً، لكنها تصبح أكثر عرضة للاختراق، الفضاءات الجغرافية تفسح المزيد من المجال أمام فضاءاتٍ عرقية/فكرية/تكنولوجية/مالية، لكن الجغرافيا تبقى الشغل الشاغل في العالم. إنّ تقييم الخيارات في عالمٍ يسودُه الغموض بهذا الشكل يصبح عملاً شاقاً؛ إذ كيف يمكن الشروع في فهم فضاءٍ سياسي يتحول ويتسع ويضيق باستمرار، يتقوض في مجالاتٍ معيَّنة، ويتعزز في مجالات أخرى بشكلٍ متزامن؟ وكيف يمكن تصور السياسة بشكلٍ يجعلها تعني الحدود الجغرافية للدول وتعني في الوقت نفسه هويات/انتماءات الأفراد والجماعات العابرة للجغرافيات؟ وكيف يمكن تتبع فضاءات وأنماط السلطة التي أصبحت تشغل مساحاتٍ سياسيةٍ جديدة، تتسع وتضيق بفضل الحدود غير المستقرة والقابلة للاختراق بسهولة[13]؟

ينمو النظام الدولي بفضل التعايش بين نمطين من التعقد: تعقد آخذ في الفوضى بسبب المعضلات التي تخلقها مختلف عوامل الاضطراب، وتعقد آخذ في التنظيم ذاتياً بسبب مظاهر التآثر ـ الذي لا يخلو من تعايش ـ بين أنماط التنافس والتعاون.

يعدّد روزنو مجموعة من العوامل التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة، كمصادر للتعقد المتزايد[14] الذي أصبحت السياسة العالمية تتسم به منذئذٍ: الديناميات التكنولوجية، انكماش المسافات، عولمة الاقتصادات الوطنية، الانتشار الواسع وغير المسبوق للمنظمات، ثورة الإعلام، تشتت وتشظي الجماعات، اندماج الأقاليم، انتشار الممارسات الديمقراطية، انتشار التطرف، تراجع العداءات الشديدة، إحياء الأحقاد التاريخية. كل هذه العوامل كانت لها ردود أفعال أضافت بدورها إلى حجم التعقد القائم، وكرست الشعور بأن اللايقين، كجزءٍ لا يتجزأ من هذه اللاخطية المفرطة، أصبح نمطاً دائماً للحياة على حد تعبير روزنو؛ بحيث أصبح الناس الآن يفهمون أن الأحداث غير المتوقعة تعد أمراً مألوفاً، وأن الحالات الشاذة هي في الأصل حوادث عادية، وأن الأحداث الثانوية والبسيطة يمكن أن تتعاظم لتتحول إلى نتائج كبرى ومعقدة، وأن ما كان يعتبر انتقالياً في لحظةٍ معينة، قد يكون الآن دائماً وهكذا.

(13) المصدر نفسه، ص 33.

(14) المصدر نفسه، ص 34.

إن المشكلة بالنسبة إلى حقل العلاقات الدولية تكمن في مدى قدرته، كمؤسسةٍ معرفية، على مواكبة هذا الوضع المتفاقم، من حيث افتراضاته الأساسية، وأدواته المنهجية والتحليلية، ومفاهيمه ومفرداته المتداولة، ناهيك بالتوصيات التي يمكن أن يزوِّد بها الممارسين. تبقى الكيفية التي يسمي بها الحقل نفسه نموذجاً واضحاً لاستفحال هذه المشكلة، بحيث دائماً ما يسهب في الحديث عن تراجع دور الدولة، مقابل تزايد أدوار الفواعل غير الدولتية، وفي الحديث عن التحول من السياسة الدولية إلى الحوكمة العالمية، لكنه يبقى ملتزماً تماماً بتقديم نفسه، كحقلٍ مهتم بدراسة العلاقات بين الدول. يبدو فعلاً أن هذه المؤسسة المعرفية، على الأقل خلال ربع القرن الماضي، باتت لا تفعل شيئاً سوى «إعادة تعبئة قنانٍ جديدة بالنبيذ المعتق نفسه».

6 ـ يستجيب النظام الدولي لخاصيةٍ أساسيةٍ أخرى في الأنظمة المعقدة، خاصيةُ أن النظام يكون مختلفاً تماماً عن مجموع عناصره. يتعلق الأمر بمفهوم «الخصائص المنبثقة» التي تتطور، كما هو واضحٌ من تسميتها، عبر ظاهرة الانبثاق المرافقة لعمل الأنظمة المعقدة، التي تجعل استنتاجَ خصائصِ نظامٍ معقدٍ من خلال معرفة خصائص عناصره، بمعزل بعضُها عن بعض، أمراً غير ممكن. تماماً كما أَن دراسة خصائص عنصرٍ ما، مَهما كانت معمقة وواسعة، لا تعني إمكان الوصول إلى معرفةٍ يقينيةٍ بشأن الخصائص التي ستنبثق جراء تفاعل هذا العنصر مع (أيٍّ) عنصرٍ آخر[15].

علاوة على ذلك، يستجيب النظام الدولي لخاصية التشعب (Bifurcation) التي تشير إلى لحظات تطور النظام التي يمكن أن يتخذ فيها أكثر من اتجاهٍ واحد، ويكون من الصعب التنبؤ بأيّ من تلك الاتجاهات سيتخذ فعلاً. نقاط التشعب في الأنظمة الدولية يمكن أن تؤدي إلى تغيرٍ داخل النظام أو تغيرِ النظام في حد ذاته. شكلت نهاية الحرب الباردة مثلاً نقطة تشعب أدت إلى تغيرٍ في النظام من القطبية الثنائية إلى الأحادية[16]، ثم إلى القطبيات المتعددة (Multiple Polarities)، وبخاصة مع التزايد غير المسبوق في تعدد قطاعات القوة العالمية، بحيث تصبح مقولاتُ القطبية مقولاتٍ اختزاليةً لحالة النظام الدولي المعقد، الذي يبدو أحادي القطب ومتعدد الأقطاب في الوقت نفسه (أحادي القطب عسكرياً ومتعدد الأقطاب اقتصادياً). إن مقولة الأحادية من شأنها أن تختزل القوة العالمية في الشق العسكري، تماماً كما أن مقولة التعددية من شأنها أن تختزلها في الشق الاقتصادي[17].

7 ـ تهتم نظرية التعقد بتحليل آليات التغذية العكسية (Feedback) التي يُعرفها جرفيس[18] بأنها التغيُّر الذي يَحدُث في عنصرٍ معين، فيُحدِث تغييراً في (الـ)عناصر (الـ)أخرى، ثم يرتد ليؤثر مرة أخرى في العنصر الذي حدث فيه أول مرة. اهتمت المقاربات التقليدية بالنمط السلبي للتغذية

---

(15) Robert Jervis, *System Effects: Complexity in Political and Social Life* (Princeton, NJ: Princeton University Press,1997), p. 15.

(16) المصدر نفسه، ص 412.

(17) Gustaaf Geerærts, «China, the EU, and the New Multipolarity,» *European Review*, vol. 19, no. 1 (2011), pp. 57-67.

(18) Jervis, Ibid., p. 125.

العكسية، أي تلك التي تؤدي دوراً جاذباً، من شأنه إعادة النظام إلى حالة التوازن. لذلك، (يـ) شهد الحقل زخماً من الأدبيات التي تحيل على «ميزان القوة» كترموستات (Thermostat) للنظام الدولي يعمل باستمرار على إعادته إلى حالة التوازن النُّظمي. وإذا ما تعرض التوازن للاختلال، فإن التغذية العكسية السلبية ـ عبر شن الحروب أو تغيير التحالفات مثلاً ـ ستعمل على إعادة جذب النظام نحو وضع التوازن. أما نظرية التعقد فتؤكد أيضاً أهمية التغذية العكسية الإيجابية التي تؤدي دوراً طارداً، من شأنه دفع النظام باستمرار، بعيداً من حالة التوازن. أصبح هذا النمط يرتبط، في العلاقات الدولية، بما يُعرف باسم «Blowback»، وهي الحالة التي تترتب فيها عن فعلٍ «سياسي» معيَّن نتائجُ سلبية غير مقصودة. المثال الشائع هو كيف ترتَّب عن تمويل الولايات المتحدة للمجاهدين الأفغان ضد الاتحاد السوفياتي ظهورُ حركةِ طالبان الأفغانية في 1994، وبعدها بنحو ست سنوات، تنظيمِ القاعدة المعادي لها والمتورط في هجمات 9/11. وتؤكد نظرية التعقد، أنه كلما زاد بُعد النظام عن التوازن، تحت تأثير التغذية العكسية الإيجابية، كلما أبدى سلوكاً لاخطيّاً[19].

تقليديّاً، استخدَمت العلوم الاجتماعية مفهوم التوازن في المقام الأول لقياس حالة نظامٍ معين. غير أنه من الواضح أن هذا المفهوم، الذي يستند إلى خاصية الاستمرارية في مسار تطور النظام، لا يستطيع توصيف حالة النظام في أغلب لحظاته التاريخية التي يمر بها على سهم الزمن؛ سواء تعلق الأمر بلحظات الانهيار والتحول، أو بـ (إعادة) التنظيم الذاتي والتكيف، أو الموت. لذلك، تقترح نظرية التعقد مفهوم «البعد من التوازن»[20] باعتباره الوصف الأمثل لحالة الأنظمة الاجتماعية المعقدة، بينما تبقى لحظات التوازن استثنائية ومحدودة. ويبدو أن النظام الدولي يبقى النظام الأكثر بعداً من التوازن، ما دام الأكثر تعقداً من بين النظم الاجتماعية.

يعرف النظام الدولي، كما أصبح الآن معروفاً، نمواً متزايداً في أعداد وأنماط الفواعل غير الدولتية، وهو ما يؤدي إلى ظهور تحدياتٍ في السياسة العالمية على مختلف مستوياتها، لكنه في الوقت نفسه «قد» يسمح بازدهار مجموعة من الفرص لمعالجة تحدياتٍ أخرى.

إن العودة إلى مسار نهاية الحرب الباردة من شأنها أن تسلط مزيداً من الضوء على هذه الافتراضات. إن التغير اللاخطي في الأنظمة المعقدة، غالباً ما يحدث بشكلٍ عارضٍ، مفاجئ، سريع، على العكس مما يشدد عليه التفكير السائد. فنهاية الحرب الباردة، حدثت بسببٍ

---

(19) Cudworth and Hobden, «Anarchy and Anarchism,» p. 414.

(20) يُعَدُّ التوازن، بحسب نظرية التعقد، نادراً وموقتاً في الأنظمة المعقدة. ولكي تبدأ السيرورات الدينامية، لا بدَّ من أن ينحرف النظام عن حالة التوازن. وكلما زاد تعقد النظام، زاد حجم ونشاط عوامل الشواش والاضطراب التي تهدد حالة الاستقرار والتوازن الابتدائية، وكلما تعرض النظام للمزيد من الاضطراب، تعاظمت متطلباته من الطاقة، لكي يتمكن من المحافظة على تماسكه.

تضافرٍ معقدٍ لمجموعةٍ من الأحداث الطارئة، فضلاً عن التوقيت. فتطور الأحداث، بعد وصول غورباتشيف إلى الحكم (1985)، لم يكن على نحوٍ منتظم. وهو ما يؤكد الخاصية اللاخطية في كيفية تطور النظام الدولي، بحيث تجعل منه نظاماً لا يتسم بالاستقرار، بقدر ما يتسم بوجود انقطاعات (Discontinuities) في مسار تطوره؛ ولا يتسم بالقابلية للتنبؤ، بقدر ما يتسم باللايقين. هذا ما يفسر كيف أن غورباتشيف لم يتمكن قط من تحقيق ما كان يسعى إلى القيام به (إنقاذ الاشتراكية والمحافظة على وجود الاتحاد السوفياتي)، لكنه تسبب بدلاً من ذلك في حدوث العكس تماماً[21]. لقد كان تطور مسار الإصلاحات الذي بدأه غورباتشيف مساراً لاخطيّاً، فهو لم يتبع مساراً تراكمياً. لكن بدلاً من ذلك، فإن الإصلاحات البنيوية التي أطلقها تكون قد انتشرت على نحوٍ عشوائي، وفي منحىً لم يكن قد خطط له، أو توقع عواقبه، وانتهى إلى نتيجةٍ نهائية لم يكن ليرغب فيها[22].

إن المشكلة بالنسبة إلى حقل العلاقات الدولية تكمن في مدى قدرته، كمؤسسةٍ معرفية، على مواكبة هذا الوضع المتفاقم، من حيث افتراضاته الأساسية، وأدواته المنهجية والتحليلية، ومفاهيمه ومفرداته المتداولة، ناهيك بالتوصيات التي يمكن أن يزوِّد بها الممارسين.

ثالثاً: النظامُ الدوليُّ كنظامٍ شواشي السلوك

يفحص هذا الجزء حالتين أساسيتين من شأنهما أيضاً إبراز الطبيعة الاختزالية للإجابات التي تقدمها المقاربات التي تعتمد على البنية الفوضوية للنظام الدولي كفرضيةٍ مؤسِّسة. يتعلق الأمر باندلاع الحرب العالمية الأولى، والاندماج الإقليمي في أوروبا.

1 ـ اندماج أوروبا

يشكل تأسيس الاتحاد الأوروبي تطوراً مدهشاً في ظل نظام دولي فوضوي، سبق أن جرَّ أوروبا ومناطق أخرى من العالم إلى ويلات حربين مأسويتين في أقل من نصف قرن. في الواقع، لا يتعلق عامل المفاجأة بإطلاق مسار الاندماج وتطوره خلال الحرب الباردة وصولاً إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية (1957 ـ 1992) مع حركات التوسع الثلاث التي عرفتها المجموعة قبل نهاية الحرب الباردة (1973، 1981، 1986)، لأن فرضية البنية الفوضوية للنظام الدولي، كمحفز لسلوك التعاون الأوروبي، تبقى صحيحة في سياق استقطاب الحرب الباردة. غير أن عامل المفاجأة يكمن أساساً في بقاء التكتل الأوروبي وصموده، بحيث إن المقاربات البنيوية لم يكن لديها الكثير لتقوله، كتفسيرٍ لهذا التطور الحاسم في النظام الدولي لحقبة ما بعد الحرب الباردة.

---

(21) Benjamin Mueller, «At Cold War's End,» (Ph.D. Dissertation, LSE, London, 2015), p. 273.

(22) المصدر نفسه، ص 274.

تنبأ عددٌ من الواقعيين البنيويين بأن زوال استقطاب الحرب الباردة سيضع حدّاً للاندماج الأوروبي. مثلاً، سبق وأن سخِر جون ميرشهايمر (1990) من أولئك الذين تصوروا أن أوروبا ستعرف «حقبة جديدة من السلام» بعد نهاية الحرب الباردة، وجادل بأنه «من المرجح أن تزيد احتمالات اندلاع وتصعيد أزماتٍ وحروبٍ كبرى في أوروبا بشكل ملحوظ»[23]. من جانبه، عوّل كينيث وُولتز (1993) بشكل كبير على واقعيته البنيوية في التنبؤ بأن زوال تهديدات الحرب الباردة من شأنها أن تؤدي إلى زوال حلف شمال الأطلسي، وبأن «سنوات عمر الحلف أصبحت معدودة». كما جادل بأن «ألمانيا الجديدة بمجرد أن تقف على قدميها، [...] لن ترغب في الاستمرار للخضوع للقيود التي تفرضها عليها الولايات المتحدة عبر حلف شمال الأطلسي»[24]. إضافة إلى ميرشهايمر ووُولتز، توقع ستيفن وولت أن الحلف سيزداد هشاشة وانحداراً نحو الزوال مع استمرار وجهتَي النظر الأمريكية والأوروبية للأمن الأوروبي في التباعد[25]. فضلاً عن كل ذلك، استمر الواقعيون ـ إلى مرحلة متأخرة من تسعينيات القرن الماضي ـ في الشعور بالتشاؤم حيال إمكان الاندماج السلمي في أوروبا، أو إمكان الانتقال الديمقراطي في الدول ما بعد الشيوعية، شرق أوروبا.

غير أن ما حدث لاحقاً، أظهر هؤلاء البنيويين وكأنهم (كانوا) «يتحدثون عن قارةٍ مختلفةٍ تماماً عن القارة الأوروبية»[26]؛ إذ لم تعرف أوروبا أيّاً من الحروب والأزمات الكبرى التي توقعها ميرشهايمر، كما أن الاتحاد السوفياتي «لفظ أنفاسه الأخيرة من دون أن يُسمع له أيُّ أنينٍ على الإطلاق»، وبدلاً من أن ينهار حلف شمال الأطلسي، لم يحدث فقط وأن استمر في البقاء، لكنه توسع أبعد من حدوده الموروثة عن الحرب الباردة ليضم عدداً من الدول الشيوعية السابقة التي وُجد أصلاً لردعها. وبدلاً من أن يتوقف الاندماج الأوروبي، لم يحدث فقط وأن تحولت الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى اتحادٍ أوروبي (1992)، لكن حدث وأن توسع ليضم عدداً أكبر من الدول الأعضاء في خمس حركاتٍ توسعٍ مهمةٍ منذ نهاية الحرب الباردة (1993، 1995، 2004، 2007، 2013).

هذه الإخفاقات المتتالية في التنبؤات، التي تحمس لها أنصار المقاربات البنيوية، من شأنها أن تنزع الشرعية عن فرضية البنية الفوضوية للنظام الدولي كمحددٍ لسلوك الدول؛ سواء كمقيدٍ للتعاون أو كمحفزٍ للتنافس والاحتراب. وهو ما يعني، بشكلٍ أو بآخر، أنه على حقل العلاقات الدولية أن يبحث عن توصيفٍ بديلٍ من الفوضى، أكثر قدرة على وصف النظام الدولي القائم.

هناك تطورٌ آخر أكثر دلالة على التهافت الذي تتسم به فرضية الفوضى، يتمثل بالتوجه الجماعي لما يقارب 15 بالمئة من إجمالي عدد الدول ذات السيادة في العالم إلى التنازل عن أجزاء مهمةٍ من سيادتها لمصلحة مؤسسةٍ ما فوق دولتية كالاتحاد الأوروبي، وهو يتعارض تماماً

---

(23) ورد في: Dylan Kissane, «Moving Beyond Anarchy,» (Ph.D. Dissertation, School of International Studies, University of South Australia, 2009), p. 186.

(24) ورد في: المصدر نفسه، ص 187.

(25) ورد في: المصدر نفسه، ص 187.

(26) المصدر نفسه، ص 187.

مع افتراضات الواقعيين البنيويين. صحيحٌ أن المنظمات الدولية والأحلاف تحظى باعتراف الواقعيين، كفواعل في النظام الدولي ـ وإن بدرجةٍ أدنى من الدول ـ إلا أن الاتحاد الأوروبي، بالمستوى المتقدم من المأسسة والما فَوق دولتية التي بلغها، يبقى عصيّاً على التفسير، ضمن المقاربات البنيوية التي تصر على وصف النظام الدولي، بنظامٍ فوضوي.

يشكل الاندماج الأوروبي تحدّياً جوهريّاً لمفهوم النظام الدولي الفوضوي؛ بحيث تمكنت فعلاً، بضعٌ وعشرون دولة من أن تخلق أزمة تفسيرية حادة أمام المفهوم. فهي مع تاريخها الطويل المفعم بالغزوات والصراعات والحروب الفظيعة، ومع مواردها المحدودة، تمكنت من أن تثبت أن الدول يمكن ـ وفي ظل نظام فوضوي البنية ـ أن لا تتصرف كفواعل أنانية، ويمكن أن تتنازل طوعاً عن «جزءٍ من» سيادتها لمؤسساتٍ ما فوق دولتية، وأن تعتمد عليها في تحقيق أمنها.

لا يقتصر الأمر في الواقع على أوروبا، وإن كان الاتحاد الأوروبي يمثل حالاً لا تدع أيّ مجالٍ للشك أمام مقولة لامركزية الفوضى في تعريف النظام الدولي. لكن الأمر يتعلق بجميع أشكال النزعة الإقليمية التي أصبحت، خلال ربع القرن الأخير، السمة الغالبة على منحى تطور العلاقات الدولية، سواء تعلق الأمر بالترتيبات الإقليمية التقليدية التي تسعى إلى محاكاة النموذج المؤسسي للاتحاد الأوروبي، أو الترتيبات الإقليمية الجديدة، أو الترتيبات ما بَين الإقليمية (Interregionalism)، التي تختفي فيها الدولة أمام تصاعد أنماط التفاعل بين الأقاليم في حدّ ذاتها.

2 ـ اندلاع الحرب العالمية الأولى

يرى الواقعيون أن الحروب جزءٌ من سياسات القوى الكبرى في النظام الدولي، بما في ذلك سياسات الأحلاف. لذلك، فإن الحرب العالمية الأولى اندلعت بسبب التحالفات السائدة، مطلع القرن الماضي، حيث سرعان ما أدى اغتيال ولي العهد النمسوي ـ في سراييفو صيف 1914 ـ بالنمسا إلى إعلان الحرب على صربيا، ثم بِروسيا إلى التعبئة لمساعدة صربيا، ثم بألمانيا إلى التحرك لمساعدة النمسا، ثم بفرنسا التي تربطها معاهدة بِروسيا إلى مواجهة ألمانيا، ثم ببريطانيا إلى دعم بلجيكا المحايدة، وفي مصادر تاريخيةٍ أخرى إلى مساعدة فرنسا نفسِها وهكذا. إذاً، بحسب الواقعيين، لا يختلف المشهد جوهرياً عن مجموعةِ كرات صلبة تتباعد/تتقارب/تتصادم على طاولة بلياردو. وعلى المستوى التفسيري الصرف، يمكن القول ببساطة، إن تفسير اندلاع الحرب لا يتجاوز سلسلة من العبارات الشرطية من قبيل إذا حدث «أ» فسيحدث «ب»، وإذا حدث «ب» فسيحدث «ج»، وإذا حدث «ج» فسيحدث «د» وهكذا.

المشكلة أن مثل هذا البرادايم لا يستطيع رؤية تلك العوامل البسيطة، لكن المهمة، التي تقبع في مستوياتٍ أدنى من مستوى النظام الدولي فوضوي البنية، والتي أدت إلى اغتيال ولي عهد النمسا في سراييفو صيف 1914، ومن ثُـمَّ إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. مثلاً، وجودُ ولي العهد في البوسنة كان لأسبابٍ بروتوكولية محضة بهدف الإشراف على تدريباتٍ عسكريةٍ روتينيةٍ في المنطقة. وكان يتنقل برفقة زوجته في سيارةٍ مكشوفة. وتذكر المصادر التاريخية أن عملية الاغتيال حدثت لأن سائق السيارة سلك منعطفاً خاطئاً جعل ولي العهد وزوجته يقعان بسهولة بين يدي القاتل. بهذا الشكل، يبدو أن «أرواح الملايين من قتلى الحرب راحت ضحية لمهارات

القيادة السيئة التي كان يتمتع بها سائق السيارة»[27]. يمكن التفكير أيضاً في تَصادُف الزيارة مع وفاة قريب ولي العهد الأقرب إلى العرش، فتولى مهمة الذهاب إلى البوسنة والإشراف على تدريبات الجنود، ومن ثم الموت هناك، وإطلاق الشرارة الأولى للحرب.

يبدو أن هذه العوامل الخاضعة لمنطق المصادفة (Contingent)، لا تقع تماماً ضمن مجال اهتمامات المقاربات البنيوية، رغم أن عملية الاغتيال التي أدت إلى اندلاع الحرب لم تحدث إطلاقاً بسبب فوضوية النظام الدولي، ولا بسبب سياسات القوى الكبرى، لكنها حدثت بسبب عواملَ غيرِ بنيويةٍ تتعلق بظروفٍ فرديةٍ عارضة (أ) واجتماعية/محلية، فضلاً عن كونها ترتبط أكثر بعامل المصادفة.

يبقى الدرس المعياري الذي ينبغي تعلّمه مما حدث في صيف 1914 هو أن حادثاً معزولاً في زاويةٍ مغمورةٍ في أوروبا، يمكن أن تتعاظم آثاره، فيؤدي إلى حربٍ عالميةٍ مدمرة، في إثر فقدان صنّاع القرار السيطرة على الأمور.

لذلك، يجادل دعاة التعامل مع النظام الدولي كنظامٍ شواشي، بدلاً من التعامل معه كنظامٍ فوضويٍ، بأن «تغيُّراتٍ طفيفةٍ في الواقع التاريخي، الثقافي، أو الاجتماعي [حتى على مستوىً فرديٍّ أدنى] الذي كانت عليه اللحظة التي اندلعت فيها الحرب كانت لتؤدي إلى مساراتٍ مختلفةٍ تماماً من الأحداث، وربما كانت لتؤدي إلى عدم اندلاع الحرب أصلاً»[28]. هذا التصور من شأنه أن يقوِّض كذلك فرضية الحرب الحتمية التي لا مناص منها، المرتبطة بفرضية حتمية الفوضى كميزةٍ بنيويةٍ ثابتةٍ في النظام الدولي، التي يؤكدها البنيويون القائلون إنه «حتى لو لم تؤدِ حادثة سراييفو إلى إشعال فتيل حربٍ عالمية، لكانت أي حادثةٍ أخرى قد فعلت ذلك، وعلى مقربةٍ زمنيةٍ [من صيف 1914]». بعبارةٍ أخرى، ما دامت الشروط البنيوية ثابتة وماثلة، فإن أي شرارةٍ طفيفةٍ كان بإمكانها، عاجلاً أم آجلاً، أن تشعل فتيل الحرب. لكن هذه الفرضية تبقى غيرَ أكيدة، بدليل أن الشروط نفسها، بقيت ثابتة وماثلة، ربما بشكلٍ أشدّ استعصاءً، خلال الحرب الباردة، إلا أن أزمتين حادتين بحدة أزمة برلين (1961) وكوبا (1962)، لم تؤدّيا إلى إشعال فتيل حربٍ عالمية (ثالثة).

عبر إقحام هذا النمط من التفكير، يصبح من الأنسب التعامل مع النظام الدولي كنظام شواشي السلوك لا تؤدي فيه العوامل البنيوية الثابتة ـ على الأقل على المدى المنظور ـ الدور الأساس، كما يذهب إليه البنيويون. وبذلك، تصبح الفوضى مجرد وصفٍ محدودٍ لنمط توزع السلطة في النظام، وليس خاصية أصيلة فيه. في الأنظمة الشواشية، يتجلى ما أسماه روزنو «قوة الأحداث الصغيرة»[29]، حيث تؤدي الأحداث الصغيرة الطارئة أحياناً، وحتى العشوائية ـ التي تحدث بمحض المصادفة ـ دوراً حاسماً في إطلاق مسارٍ لاخطيٍّ ومعقدٍ من الأحداث المتضافرة

---

(27) المصدر نفسه، ص 181.

(28) المصدر نفسه، ص 182.

(29) Rosenau, *Distant Proximities*, p. 37.

التي تنتج في نهاية المطاف تغيُّراً بنيوياً هائلاً، لا يتناسب مع حجم تلك الأحداث الأولية. من وجهة نظر ريتشارد ليبُو، «من الصعب التعاملُ نظرياً مع مثل هذه الأحداث، لأنها تقع خارج مجال اهتمام نظرياتنا (...)، ولهذا السبب بالذات، يبقى التنبؤ في الحالات الفردية هدفاً غير واقعي»[30].

مع كل ما سبق، ينبغي التذكير بأنه في الأنظمة الشواشية/اللاخطية، لا تؤدي الأسبابُ نفسُها دائماً إلى النتائج نفسِها. إذا ما عدنا إلى نظرية أثر الفراشة التي تصف حساسية هذه الأنظمة للتغير في الشروط الابتدائية، لا بد من أن نتذكر أن رفرفة جناحَي فراشةٍ في مكانٍ ما، بإمكانه فعلاً أن يتعاظم ويؤدي إلى هبوب إعصارٍ في مكانٍ آخر بعيدٍ من العالم، لكن هذا لا يحدث في كل مرةٍ تحرك فيها فراشة جناحيها في أيّ مكانٍ على سطح الأرض. لذلك، فإن اغتيال الشخصيات البارزة، كالملوك والرؤساء والقادة السياسيين، لطالما شكّل أداة للتعبير السياسي ولفت الانتباه، غير أنه ما من اغتيالٍ في التاريخ الحديث، كان من شأنه أن أدى إلى نشوب حربٍ هائلة كالحرب العالمية الأولى، كما فعل اغتيال ولي العهد النمسوي في سراييفو، صيف 1914[31].

ينطبق هذا على حادثة انتحار الشاب التونسي، محمد البوعزيزي، كشرارةٍ يُعتقد أنها أشعلت فتيل أحداث ما يُعرف بالربيع العربي، إذ إنه بعد حادثة البوعزيزي، أقدم عددٌ كبيرٌ من الأشخاص من داخل الوطن العربي وخارجه على الاحتجاج بمحاولة الانتحار حرقاً. وقد نشرت صحيفة **واشنطن بوست** تقريراً، نُشر في أيار/مايو 2013، يحصي 178 شخصاً أقدموا على الاحتجاج بإضرام النار في أنفسهم، فقد 143 منهم حياتهم[32]، لكن أيّاً من هذه الحوادث لم تؤدِ إلى إنتاج التغييرات الهائلة نفسها، كما فعلت حادثة انتحار البوعزيزي في شتاء 2010.

يبقى الدرس المعياري الذي ينبغي تعلّمه مما حدث في صيف 1914 هو أن حادثاً معزولاً في زاويـةٍ مغمورةٍ في أوروبا، يمكن أن تتعاظم آثاره، فيؤدي إلى حربٍ عالميةٍ مدمرة، في إثر فقدان صنّاع القرار السيطرة على الأمور (والبصيرة لرؤية عواقب تصرفاتهم). تزداد عظمة هذا الدرس في الوقت الراهن، بحيث تعج البيئة العالمية بعوامل الاضطراب والفوضى، وبأدوات التدمير وإلحاق الأذى، على نحوٍ شاملٍ وسريع وآخذٍ في الانفلات والخروج على السيطرة[33].

أما الدرس الأكثر أهمية، الذي يمكن تعلمه من سلوك الأنظمة المعقدة/الشواشية، فيتمثل بالاستمرار في توقُّع أن تطرأ عواملُ اضطرابٍ غير متوقعة يمكنها أن تُحدِث تغييراتٍ هائلة في

---

(30) Richard Lebow, *Forbidden Fruit: Counterfactuals and International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010), p. 95.

(31) ورد في: Kissane, «Moving Beyond Anarchy,» p. 179.

(32) Sarah Kendzior, «The Men Who Set Themselves on Fire,» <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2013/10/men-who-set-themselves-fire-20131075515834438.html> (accessed on 12 November 2015).

(33) «Editorial: The Great War and the Nuclear Age,» *International Security*, vol. 9, no. 1 (Summer 1984), p. 3.

سلوك النظام. يمكن اعتبار هذه العوامل «محولاتٍ للعبة» (Game-changers)[34]، ويمكن أن تكون عبارة عـن: أزماتٍ بنيويةٍ حادة في الاقتصاد (السياسي) العالمي؛ فراغ مفاجئ و/أو مستديم في الهيمنة العالمية؛ نزاعات إقليمية/دولية تعيد ترتيب أنماط توزيع القوة العالمية. كذلك، يمكن للكوارثُ الطبيعية الهائلة وغير المتوقعة، أن تؤدي هذا الدور، فهي قد توصل إلى انهيار حكوماتٍ قائمة بذاتها، كأن يحلّ على نحوٍ غير متوقع جفافٌ مستديم و/أو انجرافٌ حاد وواسع للأتربة المزروعة/الصالحة للزراعة؛ أو أن يحدث تلوثٌ سام في المحاصيل الغذائية على نطاقٍ موسع؛ أو أن تتحرك زلازل تسونامي جسيمة قادرة على تدمير بنىً تحتية حيوية للاقتصاد العالمي على السواحل اليابانية و/أو الأمريكية مثلاً؛ أو أن تضرب الأرضَ عواصفُ شمسيةٌ مغناطيسية قادرة على إصابة الأقمار الصناعية، وشبكات الكهرباء، والأجهزة الإلكترونية الحساسة[35].

خاتمة

حاول هذا البحث فتح نقاش حول إمكان التفكير على نحو بديل في طبيعة النظام الدولي، ليس بوصفه نظاماً فوضوي البنية، لكن ـ وهو الأكثر أهمية ـ بوصفه نظاماً معقداً، ويبدي سلوكاً شواشياً في غاية اللاخطية واللايقين. كما حاول المقال استخلاص بعض الدروس التي يمكن لنظرية التعقد في العلاقات الدولية أن تزودنا بها، لتحسين فهمنا طبيعة النظام الدولي ونمط السلوك الذي يبديه، وبخاصة مع تزايد حدة عوامل الاضطراب والبعد من التوازن التي بات يتسم بها، مع مطلع الألفية الجديدة. يعكس هذا النقاش على نحو واضح التحول الأنطولوجي المستمر في طبيعة الواقع الدولي، فضلاً عن التحول الإبستيمولوجي في الكيفية التي ينبغي أن نتصور بها هذا الواقع □

---

(34) National Intelligence Council [NIC], *Global Trends 2030: Alternative Worlds* (Washington, DC: NIC Publications, 2012), p. 49.

(35) قد تصل مراحل تكرار هذه العواصف القادرة على إصابة الأرض إلى قرنٍ كامل، لكنها تظل تهديداً بسبب الاعتماد العالمي المفرط على الطاقة الكهربائية.

الهوية وصراعات الإقليم في الخليج العربي(*)

باقر النجار(**)

أستاذ في علم الاجتماع ـ البحرين.

«يحتاج الرئيس إلى مواجهة القضية العنصرية والتحيُّز، ومثل هذه الأمور ليست قضايا ومشكلات شكلية أو مختلقة، بل هي قضايا حقيقية ومؤلمة ويجب عليه مواجهتها»

مستشار سابق في البيت الأبيض(***)

مقدمة

تمثّل الهوية مكوِّناً أساسياً لأي مجتمع من المجتمعات. وهي في عناصر تكوينها تختلف من جماعة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المختلفة؛ رغم قدرة بعض العناصر أن تكون عابرة للحدود، ولربما القارات. وفي المجتمعات التقليدية التي لم تتأسس فيها الدولة بعد بوجه كامل وتتسيد فيها ثقافة الديمقراطية والمواطنة والعدالة والمساواة، فإن الهوية في شكلها الفئوي الجماعتي تبقى تمثل المعيار الذي وفقه تتوزع المنافع والعطايا وتتشكل في إطارها الرتب والمكانات. بمعنى آخر، إن الهوية بما تعنيه من تمايز ثقافي وديني وعرقي مثلت على الدوام موضوعاً لطالما وُظف في المجتمعات النامية لصالح الجماعات الأكثر قوة في المجتمع أو أنه قد وظف بالصورة التي لا تجلب لحصصها أي تحول مهم في حجمه ومكوناته، أو أن تجعل

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى منتدى التنمية الخليجي الثامن والثلاثون ـ الكويت، بتاريخ 2 ـ 3 شباط/ فبراير 2018.

(**) البريد الإلكتروني: drbaqer@gmail.com.

(***) *New York Times*, 15/1/2018.

قوى الداخل منه موضوعاً لصراعاتها السياسية مع الدولة أو السلطة، أو أن تجعل منه موضوعاً لصراعاتها مع قوى الإقليم في الخارج، وهو الأمر الذي جعل من بعض المجتمعات منكشفة على الخارج، يوظفها الغرب وبعض قوى الإقليم في صراعات بعضها ضد البعض الآخر.

وكانت الهوية، على الدوام متغيراً في علاقة الدول الغربية بالمنطقة العربية، ولربما بمناطق كثيرة من العالم الثالث، بل إن بعضاً من أقاليمه الجديدة قد أسست وفق مكون الهوية، كتيمور الشرقية والبوسنة والهرسك وجنوب السودان، وهي دول كانت الهوية سبباً في تأسيسها، وكادت تكون كردستان بينها؛ إلا أن تدخلات دول الإقليم القوية كتركيا وإيران وروسيا حالت دون ذلك.. وهي، أي القوى الغربية، نتيجة لذلك، قد احتضنت بعضاً من الأقليات (هوية) العرقية أو الإثنية في مواجهة الأكثرية أو في مواجهة تسلط الدولة، أو أداة لشق المجتمع أو ضرب بعضه بالبعض الآخر. وجعلت الهوية عند بعض القوى السياسية العربية مواقف اتسمت على الدوام بقدر من الحساسية والرؤى الملتبسة والمتصلبة ولربما الخلط المفاهيمي. وقد يكون طرحها في نظر البعض خروجاً عن الثوابت الوطنية، أو قد يكون ذلك مدعاة للنعت، ولربما لكيل التهم. ويلاحظ أن بعضاً من دول المنطقة التي عرفت باستقرارها تاريخياً، من حيث منشأ مكوناتها السكانية ونشاطها الاقتصادي، قد نزعت نحو تأكيد هوية البداوة في مواجهة «هبّة الحداثة» ومطالب الإصلاح، وذلك بتشديدها على بعض فنون البداوة في الرقص والغناء والشعر واللباس أو فرض أنماط من ثقافة الحديث والكلام على أنه ثقافة المجتمع ككل. فما هو إذاً موضوع الهوية وكيف نفهمها.

أولاً: الهوية بين السكون والتغيُّر

تمثل الهوية حالة تخضع لكثير من التغير، إلا أنه تغير لا يغيبها كثيراً، بل إنه قد يقود في بعض حالاته أو مراحله، بفعل عامل الصدع الحضاري والصدام الديني والإثني، نحو وجه من أوجه التفجر الهوياتي، بفعل متغيرات صراع الداخل واستقطابات الخارج. والهوية في بعضها إن هي إلا مكوّن ثقافي واجتماعي وسياسي، ولربما عرقي، قابل للتغير والتغيير إلا أنه مع ذلك ربما لا يكون قابلاً للتبخر والانتفاء. فبعض مكونات الهوية تبقى مع ذلك عصية على التغيير كالدين والجماعة الإثنية والجماعة العرقية التي تبقى تمثل عند بعض الجماعات أوعية حافظة للهوية من الانتفاء. كما أنها تمثل الأطر التي من خلالها تستطيع هذه الهويات الاستمرار ولربما التكيف ومقاومة التغيير وإعادة الأحياء. وتحكي حالات إعادة إنتاج الهويات الإثنية أو المذهبية أو الإثنية للجماعات العربية أو الإسلامية أو الآسيوية المهاجرة للغرب وأمريكا قدرة هذه الهويات على الاستمرار وإعادة إنتاج أو إحياء مكوناتها في المواقع الجغرافية الجديدة في الشرق أو الغرب. بل إن أحد أسباب استمرارها في أوساط الجماعات المهاجرة هو نزعتها إلى السكن في جوار بعضها البعض، الذي يعطيها قدراً من التساند والتعاضد وتفضيلها للزواج الداخلي فيما بينها القائم على أساس إثني أو قومي أو ديني أو مذهبي حتى في أوساط الجيل الثاني من المهاجرين العرب والمسلمين في الغرب وبلاد المهجر في الأمريكتين.

والهوية إن هي إلا مجموعة من الدوائر التي قد تكون أحياناً متناهية في الصغر، يتداخل أو يتماهى بعضها في البعض الآخر في فترات الاسترخاء والسكينة وينفصل بعضها عن البعض

الآخر في فترات الشدة والصراع. وتحدد أحياناً حصص توزيع القوة بين الجماعات القبلية والإثنية والطائفية كما هي الممارسة السياسية للسياق السياسي وتوظيفاته للتركيبة الإثنية القائمة ونزاع المصالح والدين والطائفة، درجة التماهي والتداخل والانفصال بين هذه الدوائر أو الهويات التي قد تأخذ في فترات الصراع بعداً جهوياً أو دينياً أو طائفياً أو قبلياً أو عرقياً أو قومياً... إلخ وفي فترات الاسترخاء بعداً قومياً أو وطنياً عاماً وشاملاً.

يدرك الأفراد هويتهم من خلال إدراكهم درجة الاختلاف القائم بينهم وبين الآخرين، لا في تماثلها معهم. بل إن الوعي بها يأتي من الاختلاف أكثر منه في التشابه الهوياتي مع الآخرين. أو أنه قد يأتي من خلال نزوع جماعة أو جماعات لأن تعبِّر عن تمايزها الثقافي في اللغة والدين والأصول العرقية والقبلية، ولربما اللون والطائفة. وربما يشمل ذلك الملبس والمأكل ولهجتهم الخاصة ومحاولة تمثل ذلك في أفراحهم في الأعراس والحفلات الجماعية وفي الاعتزاز بأكلاتهم الشعبية والخاصة... وهوية الأفراد أو الجماعات لا تندثر أو تموت، بل إنها قد تتماهى في بعض عناصرها مع الهوية الأكبر؛ إلا أنها قد تقفز إلى السطح عند استدعائها من جانب أصحابها أو استفزازها من جانب السلطة أو الجماعات الأخرى، أو كنتيجة لاستفزازها من قبل الخارج، معبرة في ذلك عن نفسها في صور وتمثلات تأخذ أشكالاً من التمايز عن الآخر أو عن كل من حولها من جماعات هوياتية أخرى. بل إنها في تعبيرها عن ذاتها قد تأخذ أحياناً مسارات عنيفة ومدمرة للدولة والمجتمع وتكفي الإشارة إلى التدمير الذي جاء على المجتمع العراقي والسوري والليبي وقبل ذلك في أفغانستان ويوغسلافيا بفعل الصراع الهوياتي القائم فيها... بل إن محاولات وأدها قد تأخذ ذات المسارات العنيفة السابقة الذكر. وهي في جلِّها محاولات أو طرائق لم تؤدِّ إلا إلى طرق مسدودة كما تشير كل حالات صراع الهويات في المنطقة العربية: في لبنان والعراق والسودان وشمال أفريقيا[(1)].

أي أن تعميق وتشتت الانتماءات الفرعية القائمة في المجتمع قد أدّت ـ كما تؤكد جل التجارب العربية بذلك ـ إلى تضخيم أو انفلات آليات الضبط الاجتماعي أو الأمني في المجتمع، وهو ما يمكن أن يقود في بعض حالاتها إلى ضعف في قدرة أجهزة الدولة على أداء وظائفها وبالتالي قدرتها على ضبط الفعل القانوني والمادي داخل المجتمع وفي علاقاتها بالخارج وقد يؤدي ذلك إلى ضعف في الدولة أو اضمحلالها[(2)].

تتشكل الهوية من مرجعيات بعضها تاريخي والآخر ديني أو عرقي أو جغرافي أو جهوي أو إثني أو من مراتب طبقية أو مهنية... وهي عناصر كما أشرنا تتداخل فيما بينها مكونة دوائر قد تجمع بين أفراد هنا مع آخرين في مجتمعات أخرى وقد يكون هذا الالتقاء قائماً على أساس قومي أو عرقي أو لغوي أو ديني أو قبلي أو جهوي. فهناك المسلم مقابل غير المسلم، وهناك المسلم السني مقابل المسلم الشيعي والدرزي والإباضي، وهناك العربي في مقابل الأمازيغي والزنجي

---

(1) باقر النجار، «الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، السنة 31، العدد 353 (حزيران/يونيو 2008).

(2) ريما أحمد خفاجي، ««الهوية المتخيلة» للدولة العربية وتحديات الانتماءات الفرعية،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 466 (كانون الأول/ديسمبر 2018).

والفارسي والكردي. وضمن كل هؤلاء هناك انتماءات هوياتية أخرى تُقسِّم هؤلاء على أساس جهوي أو قبلي ولربما أصغر من ذلك قليلاً أو كثيراً. وهويات الأفراد تدخلهم في هويات أكبر جامعة، وأخرى صغيرة قد تكون خاصة بهذه الجماعة تميزها من الجماعات الأخرى[3].

تمثل الأديان والمذاهب والأعراق عناصر أساسية في تكوين الهوية، وهي انتماءات في كثير من الأحيان تكون عابرة للحدود ومخترقة لفضاءات الدول الجغرافية والسياسية مشكِّلة مع حركة انتقال البشر والأفكار ما يسميه مانويل كاستلز «الفضاءات العابرة للجنسية»[4]، وهي انتماءات رأينا كيف وظفت في الحشد للحرب الأهلية السورية وفي العراق وقبل ذلك كانت في أفغانستان والشيشان وفي البوسنة والهرسك. وفي مواقع كثيرة من المنطقة العربية والإسلامية. وهي في واقعها فضاءات باتت شاملة للعالم بأسره لا يمكن حصرها في منطقتنا العربية دون غيرها، فالإدراك بالهويات أو تفجرها بات شاملاً لكل فضاءات العالم.

والقول بأن القوى الاستعمارية الغربية قد وظفتها لمصالحها في المنطقة ولتكريس الانقسام فيها لا يستقيم مع ما نشهده من نمو أو تفجر في الهويات الإثنية أو الإقليمية في المجتمعات الغربية نفسها: بريطانيا وفرنسا وإسبانيا... وغيرها. بل إن أوروبا قد عاشت قبيل الحرب العالمية الثانية بروزاً للهويات العرقية أخذ نزعة عرقية متطرفة في إثر صعود الهويات النازية والفاشية. وهو بروز قاد العالم الغربي إلى كوارث لم تهدأ معها أوروبا إلا بعد تبنّيها مداخل ثقافية وسياسية جديدة لمعضل تشكيلاتها الهوياتية. وهي مداخل رغم نجاحها إلا أنها مع ذلك لم تستطع ضبط انفلات الهوية في مجتمعاتها وهي انفلاتات كادت أن تقود إلى تفكك الدولة الإسبانية وإلى انفصال شمال بريطانيا عن جنوبها[5]. وهي مشكلة ما زالت قائمة في بعض من الدول الأوروبية مهددة إياها بالتفكك وهو تفكك قد أدركت هذه الدول خطورته فما كان منها إلا صدّه.

ونزوع بعض الهويات نحو تحقيق استقلالها السياسي أو في التعبير عن خصوصياتها المذهبية أو القبلية أو الإثنية، عن الهويات الأكبر أو الشرعية، لا يعني بالضرورة حلاً لمشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بمعنى آخر، إن علاقات القوة والخضوع والإقصاء والهيمنة التي تفرضها عادة الهويات المهيمنة، أو ما يسميها عبد الغني عماد «الهويات المشرعنة»، لا تنتهي في ذلك بتحقيق قدر من الانفصال السياسي في كيانات سياسية جديدة، بل إن مشاكلها قد تبدأ بصورة أكبر وأخطر مع تحقيق هذا الانفصال. فالحالة التي بات عليها جنوب السودان سياسياً واقتصادياً لم يكن كما كان قبلها، رغم حالة الضيم والتمييز الذي كان يعيشه هذا الإقليم وسكانه عندما كان تحت سيطرة حكومة الخرطوم. كما أن نزعة مصطفى البرزاني في تحقيق حلم قيام الدولة الكردية كان من الممكن أن يؤدي بالدولة الكردية الجديدة إلى انهيارات اقتصادية واضطرابات سياسية واجتماعية ليس بفعل موقف دول الجوار الرافض لهذا الاستقلال فحسب

(3) باقر النجار، «العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج،» **عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد 3 (شتاء 2013).

(4) Manuell Castells, *The Power of Identity* (Malden MA: Blackwells, 1997).

(5) عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الهوية: جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 14.

وإنما هو بفعل إمكانات تفجر الصراع على الدولة بين الأطراف والجماعات السياسية الكردية الرافضة لهيمنة شخص وحزب البرزاني وضعف تشكل مؤسسات الدولة الجديدة وانتفاء ثقافة تداول السلطة فيما بين القوى السياسية المؤثرة والمهيمنة.. كما أن دعوات انفصال الغرب العراقي عن جنوبه أو شماله ما كان له أن يتحقق رغم تشجيع بعض الأطراف الإقليمية له. وهو انفصال في كل حالاته قائم على صراع هذه الهويات على مصادر القوة والسلطة والثروة أكثر منه تعبيراً عن اختلاف في المكونات الثقافية والاجتماعية الخاصة بأحد المكوّنين عن الآخر. وهي في كل حالاتها تعبر عن صخب ولربما شغف هوياتي أكثر منه قدرة ومرونة على التكيف مع المحيط السياسي المهيمن. وأن هذه القدرة التكيفية قد تعني بالضرورة قدرة ونزعة نحو المحافظة على المكون الثقافي: العرقي أو/والديني وإعادة إنتاج خصوصيتها الثقافية مقابل الآخر القائم...[6] وإذا ما كان نزوع الكثير من الجماعات نحو تحقيق نوع من الاستقلال السياسي لمكونها الهوياتي مبني على ما قد يسمى معطى نقصان العدالة الاجتماعية فإن نزوع الكتالونيين نحو تحقيق ذلك كان مبنياً، إضافة الى المسألة الإثنية، على معطى أن إقليمهم هو الأكثر ثراء في أقاليم الدولة الإسبانية وبالتالي لا ينبغي عليهم تحمل فقر الأقاليم الأخرى التي تجمعهم جميعاً تحت سلطة الدولة وتفرقهم اختلافاتهم الإثنية.

من الناحية الأخرى فإن استفزاز الهويات الأكبر أو المهيمنة للهويات الأصغر والأضعف يساعد، كما تشير كل تجارب العالم، على أن تتمحور هذه الجماعات حول مكونات هوياتها الصلبة، القائمة إما على الأصول الإثنية وإما على الانتماءات العقائدية الدينية، وهي مكونات باتت بفعل قوى وآليات العولمة تعبِّر عن نفسها بصورة متوحشة كما في الحالات اليوغسلافية والعراقية والسورية والليبية. وهو ما يتعارض مع أحد المقولات الرئيسية التي تقوم عليها العولمة، القائلة إن عمليات العولمة ستقود إلى نوع من التماهي والذوبان الثقافي بين المجتمعات والأمم. بل أصبحت بالمقابل نزعة المحافظة على الخصوصية كمحاولة تحتمي بها جل الجماعات المهمشة: **أولاً** للمحافظة على مكونها الثقافي من الذوبان؛ و**ثانياً** للدفاع عن مصالحها ونصيبها في بناء القوة القائم في المجتمع. بل يمكن القول إن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بين مشيخاته السبع أو ما كان يسمى في السابق «إمارات الساحل المتصالح» قد مثل هوية سياسية جديدة ووحد بين مكوناتها الثقافية[7].

أخيراً، فإن بعض الهويات قد تتكوّن مع نشأة الكيانات السياسية الجديدة. فالهوية الأمريكية قد نشأت مع قيام الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن كلاً من باكستان وإسرائيل كيان سياسي جديد قد نشأ على الهوية الدينية. إن تأسيس الإمارات العربية المتحدة قد أنشأ هوية سياسية جديدة باتت تحملها الدولة الجديدة منذ نشأتها في مطلع سبعينيات القرن الماضي رغم محافظة الإمارات المكوِّنة للدولة على هويتها المحلية ذات الاختلاف النسبي فيما بينها من الناحية الاجتماعية والثقافية.

---

(6) المصدر نفسه.

(7) انظر: أحمد بعلبكي [وآخرون]، **الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 68 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

ثانياً: الخليج... التاريخ والجغرافيا والهوية

نبدأ حديثنا هنا بالقول في موضوع الهوية بمجموعة مما أسميها الحقائق، **أولاها**، أن ما تعارفت عليه بعض الكتابات العربية التقليدية بالمسلّمات والثوابت التاريخية لمسألة الهوية قد أصبحت بفعل وتائر التغير والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والعولمة ـ كما هو بفعل عملية الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي ـ متحركات لا ثوابت. فنتيجة لتداخل الأجناس والأعراق والثقافات ولربما أحياناً تغيُّر في جغرافية البلدان، فقد أصبحت الثوابت مثار جدل يعتقد البعض أنها لا تقاربنا من الآخر وباتت تعزلنا عن حراك العالم وتحولاته. و**ثانية** هذه الحقائق أو القضايا هي الجغرافيا. وهي أن منطقة الخليج العربي تُعَد منطقة خط التماس الشرقي للعالم العربي بعوالم الشرق وحضاراته، وهو خط تماس الجزيرة العربية تحديداً ببلاد فارس والهند والصين في إطاريهما التاريخي والمعاصر. وهي أي منطقة الخليج بحكم ذلك لا يمكن أن ينسحب عليها حكم البوادي والصحاري والمراكز العربية غير الموصولة بالعالم. فمناطق التماس البري والتماس البحري تحديداً تتكون اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بفعل عامل تواصلها الجغرافي مع الآخر لا بفعل انقطاعها وعزلتها. وهي وإن احتفظت بسماتها الثقافية والاجتماعية الخاصة، إلا أنها تتداخل من حيث الأعراق والأجناس والأديان والطوائف مع مجتمعات التماس القريبة والبعيدة. فالتواصل الجغرافي والتجاري والديني والثقافي لإقليم الحجاز مثلاً، تاريخياً وحاضراً، يجعل من مكونه الهوياتي مختلفاً عن إقليم أو أقاليم الساحل الشرقي للمملكة السعودية أو أقاليم الوسط والجنوب. فمركب الأول الهوياتي متكون من علاقاته التاريخية ببلاد الشام واليمن وأفريقيا؛ في حين مثلت أقاليمه الشرقية امتداداً ثقافياً لمناطق الخليج العربي. وحافظت أقاليم الوسط بفعل انقطاعها الجغرافي على نقاوتها القلبية رغم تحولاته المهمة خلال ستة أو سبعة عقود الماضية. إلا أن كل هذه الأقاليم قد أعيد تشكيلها الهوياتي أو توحيدها بفعل: **أولاً**، عامل قيام الدولة المركزية؛ و**ثانياً**، التوظيفات الثقافية والسياسية ولربما الاجتماعية للريوع النفطية؛ و**ثالثاً**، حالة عمليات «الوهبنة» التي خضع لها المجتمع السعودي والدور القوي الذي أدّته المؤسسة الدينية في هذا التكوين، حتى باتت الفروق الثقافية ـ ولربما الاجتماعية ـ الظاهرة بين أقاليم الدولة محدودة في مظهرها. فالأغطية التي فرضتها المؤسسة الدينية الوهابية على المرأة السعودية خلال العقود الأربعة الماضية قد وحدها في مظهرها من حيث أغطية الجسم والوجه كما هو في فرضها قدراً من الحظر عليها في الفضاء العام الذي بدأ يتداعى مع وصول الأمير محمد بن سلمان إلى سدة القرار السعودي...[8].

من ناحية أخرى، فقد زاد من فعل هذا التداخل في العقود القليلة الماضية الحروب التي اشتعلت في وسط الخليج وعلى أطرافه وتدفق البشر والأعراق ووفرة الثروة وتضخم الاستهلاك،

---

(8) بدر الإبراهيم ومحمد الصادق، **الحراك الشيعي في السعودية: تسييس المذهب ومذهبة السياسة** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012). انظر أيضاً: Rajaa Taha Alqahtani, «Social Change and Women Work Across Three Generations in Abha Saudi Arabia,» (PhD Thesis, University of Surry, 2012).

الأمر الذي جعل من المنطقة أحد أكثر الأقاليم العربية اندماجاً في النظام الاقتصادي العالمي وسوقاً واسعاً.

و**ثالثة** هذه القضايا هي العولمة التي بفعل حروب المنطقة المباشرة أو بالنيابة، كما بفعل ثرائها وأسواقها المفتوحة للبضائع والبشر، فإنها ستكون من أكثر الأقاليم العربية التي تبرز فيها آثار العولمة ومنتجها الاجتماعي والثقافي فضلاً عن الاقتصادي والتكنولوجي. وهي آثار قد تتطلب ضرورات سياسية وثقافية ربما لا تبدو سياقاتها القائمة قادرة على تحقيقها سريعاً أو بالصورة المطلوبة[9]، وهو ما قد يقود إلى اهتزازات اجتماعية وسياسية غير محسوبة العواقب.

إن عمليات العولمة وبفعل فعلها التقاربي كما التباعدي قد خلقت، كما يقول هنتنغتون حالة من الاصطدام بين الهويات التي باتت تأتي في أشكال عرقية وأخرى قبلية وأخرى دينية أو طائفية. وهي هويات وظفت من قبل قوى وجماعات سياسية ولربما اجتماعية داخلية ولاعبين إقليميين أو دوليين في حروب معلنة في داخل إقليمنا الخليجي أو على أطرافه، وأخرى مستترة أو مستكينة بين أطراف وجماعات محلية أو إقليمية. وهي صراعات تعبِّر في بعضها عن الخوف من فقدان الخصوصية أو التغيير في مركب القوة القائم أو اهتزازه أو الخوف من طغيان نفوذ هويات صاعدة تحمل رايات قبلية أو مذهبية أو إثنية معينة أو أنه الخوف من أن بعض الهويات الصاعدة باتت تؤدي أدواراً إقليمية مهددة للمنطقة ومصالحها، أو أن فعلها الممانع قد يكون نتيجة رغبة في تفادي مصاحبات بروز لاعبين جدد على مستوى الداخل والإقليم[10]. وهي في فعل مواجهتها لكل ذلك تخلق مصاحباتها غير المأمونة المخاطر على المدى المتوسط والبعيد.

فبعض القوى الإقليمية، كما هي العربية والدولية في المنطقة، أو تلك التي بدت راغبة في أداء أدوار سياسية على مستوى الإقليم والمنطقة قد وظفت الهوية: **أولاً**، في محاولاتها إبعاد تأثير أحداث المنطقة القريبة أو البعيدة أو تحولاتها عن الداخل المحلي. كما هي في إبراز أو تشكيل الهوية السياسية للإسلام في مقابل العربية، أو في تأجيجها في الهوية السنية في مقابل الهوية الشيعية أو العكس. وهي أدوار قد استدعت توظيف موارد والقيام بتحالفات وترتيبات على مستوى الداخل. كما أنها استطاعت تحت راية هذه الهويات المرفوعة أن تنسج تحالفات على مستوى الإقليم والخارج أخذ بهذا البعد الهوياتي. إلا أن لكل ذلك انعكاساته ومصاحباته على مستوى الداخل كما هو الإقليم. وهي مصاحبات ربما لا تأتي سريعاً لأن لكل فعل نتائجه التي قد تأتي ولو بعد حين. وهي نتائج لا تقل خطورة في بعض آثارها عمّا نلاحظه من فوضى في الأقاليم المحيطة بنا. وهي فوضى قد جاءت في جلها أو بعضها نتيجة للافتقاد للحكم الرشيد أو عدم عقلنة علاقة الحكم بالمجتمع أو بمكوناته الإثنية المختلفة أو في أن تكون الانفعالات والنزعات العصبوية الضيقة حاكمة لقراراتها السياسية.

---

(9) انظر: باقر النجار، **التنمية الممتنعة في الخليج العربي: تحولات المجتمع والدولة** (بيروت: دار الساقي، 2018).

(10) المصدر نفسه.

إن ما قد يسمى «الشيعة فوبيا» التي جاءت مع الثورة الإيرانية، ومحاولاتها تصدير الثورة عبر تصدير أيديولوجيا النظام الجديد فيها، قد استدعت عملاً مُواجهاً حمل عند البعض من دول المنطقة سلوكاً من ذات الفعل. وهي قد تكون دعوات، قادمة من النظام الإيراني، لاقت بعض التأثير عند بعض جماعات الإسلام السياسي الشيعي الذي أبدى قدراً من الترحيب بما بات يسمى في بعض الكتابات «أيديولوجيا ولاية الفقيه»، وتحديداً في الكويت والبحرين والسعودية وبدرجة صغيرة جداً في بقية أقطار المنطقة. وهي حالة استدعت في بعض دول الإقليم حشداً لجماعات الإسلام السياسي السني، وتحديداً جماعات الإخوان والسلف وتعزيزاً لأدوار المؤسسة الدينية ورجالاتها في المجال العام.. وهم الذين عملوا على تضخيم الهوية السنية في مقابل ما يعرف بـ «المد الإيراني أو الصفوي» في المنطقة العربية والتهديد الذي باتت تمثله إيران في الداخل الخليجي والعربي.

ومن المهم القول هنا إنه مثلما استهدفت إيران في توجهاتها مد نفوذها لبعض الجماعات والتجمعات الشيعية في المنطقة العربية بوجه عام، استهدفت بعض الأطراف الإقليمية سنّة إيران وجماعاتها الإثنية المختلفة من البلوش والأكراد والعرب ولربما التركمان في التأثير في الداخل الإيراني. وهو ما استدعى إيران إلى اتهام أطراف إقليمية في إشعال الاضطرابات التي جاءت عليها مطلع شهر كانون الثاني/يناير من عام 2018، أو في الهجوم المسلح الذي قاده داعش على استعراضات الجيش الإيراني في إقليم الأهواز والذي جاء متزامناً مع احتفالاتها بانتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية في أيلول/سبتمبر 2018.. بل إن محاولات البعض لاستدعاء تركيا لمواجهة النفوذ الايراني سرعان ما اكتشف العلاقة القائمة بين النظام التركي وجماعات الإخوان المسلمين في المنطقة العربية وهو ما اعتبره البعض تحالفاً مهدداً لاستقراره السياسي.

بمعنى آخر، إن الهويات عموماً يمكن أن توظف في الصراعات بين الدول، إلا أن ما يجب أن ننتبه إليه أن النزعة العصبوية في الهويات بوجه عام لا تبقى متقدة كل الوقت، بل إنها تصحو وتخف وفق معطيات الداخل والخارج أو أحياناً من دونهما. أي وفق الحالة السياسية الداخلية أو الخارجية وشعاراتها المرفوعة. وهي لحظة تستدعي تعبئة موارد وإمكانات الداخل نحو عدو داخلي أو خارجي يحمل هوية معينة يستشعر السياق السياسي لحظتها من أنه مصدر التهديد؛ الأمر الذي يتطلب **أولاً** تضخيماً لها، أي الهوية العدو، وتوظيفاً للهوية المضادة، أي استحداث أو اختراع هوية جديدة أو توظيف إحدى الهويات القائمة أو ما يمكن تسميته بـ«هوية التوازن».

وفي العموم فإن المركب الهوياتي في المنطقة العربية والخليج العربي يأخذ الثنائية الهوياتية التالية:

- المسلمون في مقابل غير المسلمين (مسيحيين ويهود وهندوس وبوذيين أو غيرهم).
- سنّة في مقابل شيعة (أو علويين أو زيديين أو دروز أو أباضيين... أو غيرهم).
- قبائل في مقابل قبائل (عنزه أو شمر أو مطران أو مرة أو هواجر أو قحطان...).
- الحضر في مقابل البدو (أهل الريف أو البادية.... وغيرهم).
- نجادة في مقابل الحجازيين... أو غيرهم.

ـ الأصيل في مقابل البيسري... أو غيرهم.

ـ العرب في مقابل العجم (البلوش... أو غيرهم).

ـ مواطنون في مقابل أجانب (العرب والهنود والإيرانيون والفيليبينيون... أو غيرهم).

ـ الرجل في مقابل المرأة.

وهي هويات يسهل توظيف بعضها في فترات الأزمات الداخلية أو الخارجية، أو في صراع السلطة مع أطراف في الداخل، أو في تبرير حصص توزيع المنافع والثروة في الداخل، إلا أن مصاحبات ذلك على المدى المتوسط والبعيد قد تكون مدمرة للمجتمع والدولة. فتوظيف التشيُّع في مقابل التسنّن والعرب في مقابل الكرد في الصراع على السلطة أو السيادة قد أنبتت زرعاً في المجتمع العراقي بات من الصعب استئصاله لتمأسس الدولة وفق شروطه.. وهي حالة أدّى العراقيون ـ كما بعض الأطراف الإقليمية والدولية ـ دوراً مهماً في الحالة التي بات التقسيم عليها قائماً في المجتمع العراقي. وبالمثل فإن إشعال حرب الهويات العرقية والطائفية في المجتمع السوري، قد ساهم هو الآخر في تدمير بناء ونسيج المجتمع السوري الذي بدأت اصطفافاته تأخذ بعداً ومعنى طائفياً وعشائرياً وإثنياً بعد أن كان حداثوياً قبل اندلاع أزمته وحربه الأهلية. ويطرح محمد الرميحي قضية في غاية الأهمية وهي أن مطلب الخروج من مأزق الثنائية أو أكثر الداخلية يتطلب منا تبني ما يسميه «التحديث الدفاعي» وهو تحديث يقوم على أربعة عناصر أساسية وهي: 1 ـ سيادة القانون؛ 2 ـ حرمة المال العام؛ 3 ـ احترام حقوق الإنسان؛ 4 ـ الإدماج الأكبر للمواطنين في عمليات النهوض الاقتصادي والتحديث السياسي.

بمعنى آخر تبنّي وسائل ومداخل ومؤسسات تحصّن الشعوب من الخلل الذي يدفع نحو صورة من صور الصراع الداخلي على مصادر القوة والسلطة. كما أن ذلك يتطلب قدرة وانضباطاً في إدارة الاختلاف والحكم بالكفاءة في إدارة مؤسسات الدولة والعامة[11].

ثالثاً: الهوية صناعة سياسية

رغم اقتناعنا أن هناك مكونات في الهوية قد يحدث فيها قدر من التغير، ورغم معرفتنا بحقيقة أن هناك هويات تنشأ مع نشأة الدولة، إلا أن هناك كذلك هويات تدخل في ما يمكن أن نطلق عليه «الهويات المصطنعة»، إذ تلجأ بعض الدول في صراعها مع الدول أو القوى الأخرى إلى أن تصنع لها نمطاً من أنماط الخطاب الذي يتحول في أعلام وخطاب هذه الدول إلى هوية قد يحشد له على صعيد الداخل والخارج. وهي هويات باتت تأخذ بحكم الصراع القائم بعداً إقليمياً أو دولياً. فتسميات مثل اليسار العربي مقابل اليمين، أو الدول العربية الراديكالية مقابل المحافظة، أو المعتدلة أو الدول العربية الإسلامية، هي تسميات تعبِّر في واقعها عن هويات سياسية جديدة لبعض الدول كما تعكسه ممارسات هذه الدول على صعيد الداخل

(11) مداخلة محمد الرميحي في مؤتمر الفن والآدب في مواجهة التطرف، مكتبة الإسكندرية، 28 كانون الثاني/يناير 2018.

من سياسات اجتماعية واقتصادية وسياسية. كما أن لهذه الهويات المصطنعة مضامينها وأدواتها وأحياناً مراكز تفكيرها وجيوشها الإعلامية ومنظّريها تحشدها الدولة في مواجهة الدول الأخرى في الخارج، ويمتد ذلك في مواجهة بعض قوى الداخل وأفراده. وهي تسميات/ هويات قد دخل بعضها لغة الساسة ومراكز التفكير على مستوى العالم الغربي، بل إنه قد بدأ معها وانتقل إلينا.

فالتعبير الذي كان رائجاً قبل سقوط العراق وليبيا وتبدُّل أحوال سورية هو أن توصف هذه الدول بالدول الراديكالية مقابل الدول العربية الملكية في الخليج والأردن والمغرب والمعتدلة في مصر، والتي كانت تصنف دولاً محافظة أو معتدلة. إلا أن بروز إيران كلاعب إقليمي في المنطقة العربية ونسجه لتحالفات مع قوى الإسلام السياسي الشيعي في العراق ولبنان وتحالفه السياسي مع النظام السوري، قد أسّس هوية مذهبية باتت تعرف بالتحالف الشيعي مقابل التحالف السني الذي بات يضم الدول العربية المحافظة أو المعتدلة نفسها، وقد يضاف إليها مصر والسودان وباكستان أحياناً. بمعنى آخر أن الدين يعطي للهوية بعداً متقداً يسهل الحشد حوله في مقابل المختلف الديني على مستوى الداخل كما هو في تحالف الخارج أحياناً[12]، وهي هويات ربما لا تكون مراكز التفكير الغربية بعيدة من صناعتها والترويج لها. فتعبير مثل «حلفاؤنا الدول العربية السنية» بات واسع الاستخدام والتوظيف في لغة الإعلام الغربي كما هو في خطاب ساسته ومراكز الدراسات لديه، وهو كذلك رائج في خطابات بعض الساسة والجماعات السياسية الإسلاموية وقطاع من الصحافيين وجيش من الذباب الإلكتروني. وهو تعبير هوياتي قائم على مقابلة هوية سياسية ـ دينية في مقابل الأخرى.

ولا ننسى أن محطات عربية رئيسية كالجزيرة والعربية وأخرى إيرانية كالعالم وغيرها، كما هي الصحف المحلية وعبر ـ العربية والمنابر الرسمية وغير الرسمية وعلى مستوى الاعلام ـ الاجتماعي وأدواته قد وظفت هي الأخرى الثنائية الهوياتية الدينية في صراعها مع إيران وحلفائها المحليين وعلى مستوى الدول. وهو توظيف قد يؤدي وظيفة سياسية أساسية في الحشد، إلا أنه وعلى مستوى آخر يعمِّق حالة الانقسام الداخلي في منطقة عرفت بحكم الموقع والتاريخ بتعددياتها الدينية والمذهبية والإثنية.

ولا بد من القول هنا إن الأزمة الخليجية الأخيرة بين قطر وثلاث من دول المنطقة قد وظفت هي الأخرى قدراً من المسألة الهوياتية في صراعها مع بعضها بعضاً، وذلك بتوظيفها للهوية القبلية والإثنية في حشدها الهوياتي الداخلي أو في تعميق الانقسام على مستوى الداخل. كما أن نعت المخالف بأصوله الإثنية أو في وصف ما يحصل في بعض الدول من انفتاح اجتماعي واقتصادي بكونه تحولاً لاإسلامياً، وهي بدت واضحة في ما يتم تداوله في بعض وسائط التواصل الاجتماعي أو في تغريدات من هو محسوب على هذا الطرف عن الطرف الآخر، أو في الإعلام المكتوب والمرئي هو توظيف آخر للبعد الهوياتي في هذا الصراع.

---

(12) انظر: باقر النجار، **الحركات الدينية في الخليج العربي** (بيروت: دار الساقي، 2008).

خاتمة

خلاصة القول، أنه رغم حجم التغيير الذي خضع له المجتمع في الخليج ورغم التحولات التي أصابت أفراده وجماعاته، إلا أنه يبقى مع ذلك محكوماً بمنظومة من الأنساق الاجتماعية ـ الثقافية التقليدية ما زالت محددة لمواقع جماعاته وأفراده في مركب القوة القائم. فانتماءات الفرد الأولية رغم خضوعها للتغير إلا أنها ما زالت فاعلة في قراراته الحاسمة؛ بل إنها باتت تكوّن هويات هؤلاء الأفراد ومواقعهم المعاصرة في المجتمع. بمعنى أن هوية الأفراد تحدد لهم ـ كما للجماعات ـ حصصهم في مركب القوة القائم التي باتت تسقط من أمامها أي انتماءات حداثية أساسية. فالانتماءات الطبقية والسياسية الجديدة للأفراد ما زالت في حالتها الجنينية أو غير مكتملة. وهي انتماءات باتت في بعض حالاتها معطلة لأي تغيرات سياسية وثقافية واجتماعية في المجتمع. بل يمكن القول إن السياقات الاجتماعية والثقافية القائمة، كما هي متغيرات صراع القوة والنفوذ على مستوى الأفراد والجماعات في الداخل، كما هي على مستوى الصراع بين الدول في الخارج، تعيد إحياء بعض من عناصر الهويات الأولية لتغلبها على أي استواء هوياتي حداثوي. بل إن حاجات الأفراد في بعضها لم تعد قابلة للتحقق من دون تأكيد تلك الانتماءات الهوياتية الأولية. إنها حالة باتت كما سميتها «الحداثة الممتنعة»، ليس بفعل امتناع سياقاتنا الرسمية أو غير الرسمية من الاستجابة لمتغيرات وعناصر الحداثة، وإنما في بعضه بفعل تعطل استواء الحداثة كمكون ثقافي وفكري واجتماعي وسياسي قبل أن يكون اقتصادي، في الأفراد وبين الجماعات وفي ممارسات الدولة ومؤسساتها وهياكلها الوظيفية □

التنافس الفرنسي ـ الإيطالي وتداعياته على ليبيا

محمد عبد الحفيظ الشيخ(*)

رئيس قسم العلوم السياسية،
كلية إدارة الأعمال، جامعة الجفرة ـ ليبيا.

مقدمة

ارتكزت سياسة القوى الكبرى في التنافس على القارة الأفريقية من أجل السيطرة على منابع النفط وحماية إمداداتها من موارد الطاقة، نظراً إلى ما يحتله المورد النفطي والغازي من أهمية متزايدة ودخوله في معظم العملية الصناعية والإنتاجية. تحتل ليبيا موقعاً مهماً في الاستراتيجيات التي رسمتها تلك القوى بغية التحكم في عالم المستقبل بسبب ما تمتلكه من ثروات طبيعية ومواد أولية، ولا سيَّما النفط الذي أصبح العنصر الحيوي المحرك للاقتصاد العالمي.

تشهد ليبيا الآن اهتماماً متزايداً من القوى الكبرى وتنافساً مشتداً للحصول على موطئ قدم فيها. فإيطاليا وفرنسا فضلاً عن بعض القوى الدولية وقوى طامحة أخرى، كلها تتبارى في ليبيا التي يتوافر فيها مخزون احتياطي مهم من النفط والغاز، بامتيازات مغرية تجعلها مطمعاً للآخرين.

ولما كانت ليبيا القذافي ساحة اقتصادية حصراً على بعض الدول، وتحديداً إيطاليا، وبامتيازات تفضيلية مهمة، حيث كان لروما النصيب الأوفر في المشاريع الاستثمارية، ولا سيَّما في مجال استخراج النفط والغاز الذي تعتمد عليه في تأمين حاجاتها الاستهلاكية والتنموية، والاستفادة الاقتصادية الكبيرة من مردودات مبيعاته كسوق لمنتجاتها العسكرية والصناعية الأخرى، فقد ألّبت نقمة بعض الدول الأخرى، ولا سيّما فرنسا، على نظام القذافي، حيث لم تحظَ فرنسا بذات القدر في مجال الاستثمارات والعقود في سوق الطاقة الليبي. وعليه، رأت فرنسا في الثورة الليبية فرصة مواتية للتخلص من القذافي، إذ تعتقد بأنه كان سبباً رئيساً في حرمانها مزايا

(*) البريد الإلكتروني: dr.politicalscience@yahoo.com.

اقتصادية واستثمارية مهمة، وأن الوقت قد حان لمزاحمة الحضور الإيطالي الاستئثاري بالساحة الاقتصادية الليبية.

من هنا تأتي أهمية هذه المقالة من خلال إبراز أهمية النفط الليبي على المستوى العالمي، وهو ما جعله محور اهتمام عدد من القوى الإقليمية والدولية وزيادة التنافس حوله، ولا سيَّما بعد التحولات السياسية عام 2011، حيث أصبحت ليبيا ساحة يحتدم فيها التنافس والصراع نتيجة تقاطع المصالح بين بعض الدول، وتحديداً فرنسا وإيطاليا، بهدف السيطرة والهيمنة على منابع النفط. وترى إيطاليا أن المنافسة الفرنسية لها تمثل تهديداً لمصالحها في المنطقة كون ليبيا تعد مجالاً حيوياً ومنطقة نفوذ تاريخية لروما، وإحدى مستعمراتها في القارة الأفريقية بين عامي 1911 و1945.

تهدف هذه المقالة إلى البحث في المضامين والأبعاد الاستراتيجية لطبيعة التنافس الإيطالي الفرنسي وتداعياتها على المشهد السياسي والأمني الليبي. وكذا توضيح أثر تقاطع المصالح الفرنسية ـ الإيطالية في ليبيا على مستقبل العلاقة بين البلدين، ولا سيَّما في ظل التهديدات الأمنية الجديدة وآليات التعامل معها للحفاظ على المصالح والنفوذ.

هذه المشكلة تطرح الحاجة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي محور اهتمام هذه الدراسة وهو: ما أبعاد ومظاهر الاهتمام الفرنسي ـ الإيطالي المتزايد بليبيا وتداعياته على المشهد الأمني والسياسي الليبي واستقراره، وعلى واقع ومستقبل العلاقات الإيطالية ـ الفرنسية؟

هنا نفترض أن الموقع الاستراتيجي لليبيا ولما تمتلكه من ثروات طبيعية مهمة كالنفط والغاز الطبيعي، كان لهما أثر كبير في رفع مستوى شدة التنافس بين فرنسا وإيطاليا، وما أسفر عنه من انقسامات داخل المجتمع الليبي لا تزال تبعاتها مستمرة حتى الآن.

إن مقاربة المدرسة الواقعية تبدو أكثر ملاءَمة لتفسير السلوك الفرنسي ـ الإيطالي وتحليل مكونات تلك السياسات وتفهم دوافعها وديناميتها وأهدافها المتعددة المستويات. وبالتالي يصبح فهم توازنات القوة الدولية والاعتبارات المصلحية محدداً رئيساً لفهم العلاقات المستقبلية بين ليبيا من جهة وفرنسا وإيطاليا من جهة أخرى، وذلك من أجل الحصول على المزيد من مناطق النفوذ أو تعزيز الوجود في أمكنة سابقة.

أولاً: الأهمية الاستراتيجية لليبيا

لم تكن ليبيا منذ وجودها على الضفة الجنوبية للمتوسط كياناً هامشياً لا أهمية استراتيجية له، فهي نقطة التقاء ورابط بين أوروبا وجنوب المتوسط والوطن العربي وأفريقيا بشكل لا يمكن إهماله. وتتحكم ليبيا في بوابة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا، لذلك لم يكن بمقدور إيطاليا أن تديم التردد تجاه التدخل في ليبيا عام 2011، وخصوصاً في ظل إصرار فرنسي على المضي قدماً في هذا الاتجاه. لذلك، أدركت إيطاليا تماماً مدى خطورة أن تسيطر قوة خارجية على بلد يملك ساحلاً بطول ألفي كيلو متر على الضفة الجنوبية للمتوسط. وبالتالي، فإن التنافس على النفوذ في شمال أفريقيا، وتحديداً في ليبيا، سوف يميل في غير مصلحتها إذا ما قررت إيطاليا البقاء خارج المسرح.

إن تزايد الاهتمام الدولي بليبيا، مردُّه إلى كون هذه الأخيرة مصدراً رئيساً للموارد الطبيعية، فليبيا أصبحت تحتل موقعاً مهماً في خريطة إنتاج النفط العالمي، وبحسب الوكالة الأمريكية للطاقة فإن الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في ليبيا تقدر بنحو 46.4 مليار برميل، أي نحو 3.94 من احتياطي العالم. وبلغ إنتاجها منه نحو 1.6 مليون برميل يومياً، وهو ما يشكل 2.09 بالمئة من إنتاج العالم، و5.1 بالمئة مما تنتجه الدول الأعضاء في أوبك. وبحسب الوكالة الأمريكية فإن احتياطي النفط الليبي ارتفع من 48 مليار برميل إلى 74 مليار برميل. بما يجعل ليبيا تحتل المركز الخامس عالمياً في احتياطيات النفط الصخري بعد روسيا وأمريكا والصين والأرجنتين. وأوضحت الوكالة أن العمر الافتراضي لإنتاج النفط الليبي ارتفع من 70 عاماً إلى 112 عاماً، بعد الإعلان عن أن الاحتياطي الليبي من المخزون بالضخور والقابل للاستخراج بالتقنيات الحالية يبلغ 26 مليار برميل. وكشفت الوكالة أيضاً أن احتياطيات الغاز الليبي بلغت 177 تريليون قدم مكعب من الاحتياطي القابل للاستخراج من الضخور[1].

يتمركز احتياطي النفط في ليبيا بشكل أساسي في منطقتي الشرق (الهلال النفطي) وفي الجنوب (حوض مرزق). هذا التمركز فرض خريطة من المنافسة على المستوى الدولي، وما زاد من أهمية هذه المنافسة وحدّتها هو الميزة النسبية التي يتمتع بها النفط الليبي تجعله محط أنظار الدول الكبرى، لكونه الأفضل من ناحية الجودة، أو لكون تكلفة الاستخراج والتصدير منخفضة، نظراً إلى قربه من الساحل والأسواق الأوروبية أكثر من نفط الخليج العربي[2].

لقد أصبحت ليبيا مهمة للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، منذ عام 2003 بعدما ظهرت بوادر تفاهم وتنسيق بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة وليبيا من جهة أخرى على مستوى السياسة الخارجية، حينما تخلت ليبيا عن برنامج أسلحة الدمار الشامل وانخرطت في حل أزمة لوكربي. وما عزز من أهمية ليبيا الاقتصادية بالنسبة إلى الغرب الاكتشافات النفطية الجديدة التي حققتها الشركات االنفطية الكبرى خلال الأعوام الأخيرة قبل سقوط نظام القذافي. إضافة إلى أن ليبيا تقع في تقاطع سياسات الدول الغربية في أفريقيا والشرق الأوسط، كما يتيح ذلك التدخل الحد من الحضور الصيني المتزايد واعتراض إمكانات تمدد الصين في المجال المتوسطي ـ الأفريقي، ويمكن أن يسري هذا التحليل على مجموع منطقة شمال أفريقيا[3].

ثانياً: أبعاد التنافس الفرنسي ـ الإيطالي في ليبيا

تعير الدول في سياستها الخارجية أهمية كبرى لحسابات مصالحها المختلفة، وكثافتها بناء على واقع الأولويات والحاجات. ويحتل الاقتصاد أولوية في مهمة السياسيين، وتقاس على

(1) يوسف محمد الصواني، «الولايات المتحدة وليبيا، تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 431 (كانون الثاني/يناير 2015)، ص 9.

(2) لحسن الحسناوي، «التنافس الدولي في أفريقيا: الأهداف...الوسائل،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 29 (شتاء 2011)، ص 110.

(3) «التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24 آذار/مارس 2011، ص 2، <http://www.dohainstitute.org/release/998cdfcb-4772-41ac-b1e8-717f8adb694c>.

أساسه نجاحاتهم في التدبير، كما أن تضارب المصالح وشحة الموارد في مسرح التفاعل الخارجي التنافسية، قد تدفع بكثير من صناع القرار إلى الدخول في مغامرات سياسية وعسكرية مقابل الحفاظ على بعض المزايا الاقتصادية، وخصوصاً إذا ما كانت مصالح حيوية للدولة.

في لعبة المصالح لا تكاد تفترق المتغيرات الاقتصادية عن السياسية، ولا تنفك عن تأثيرات بعضها البعض. ومع أن التدخل الدولي في ليبيا كان يخفي الاهتمام الاقتصادي في سياسته العلنية لعمليته العسكرية، فإن الغرف المغلقة كانت كفيلة بفهم أبعاد التدخل الحقيقية، حيث كانت وعود التدخل لترجيح كفة الثورة تسيل لعاب الفاعل الغربي وتحديداً الفرنسي.

1 ـ فرنسا تبحث عن موطئ قدم في ليبيا

تنامى الدور الفرنسي في ليبيا مع اندلاع ثورة 17 فبراير 2011، حيث اتخذت فرنسا قرارها سريعاً بالتدخل، وذلك لتفادي تأخرها في التعاطي مع أحداث الربيع العربي، وخصوصاً بعد التردد تجاه «ثورتي تونس ومصر»، وبذلت الدبلوماسية الفرنسية جهوداً كبيرة من أجل إقناع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لإصدار قرار دولي يهدف إلى حماية المدنيين في ليبيا.

كانت دوافع الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي تجاه التدخل السريع في ليبيا ترتبط بالطموح التوسعي في القارة الأفريقية، ولطالما احتفظت فرنسا بمكانة متميزة في القارة السمراء، إلا أنها وجدت نفسها في مواجهة تحديات ومخاطر جديدة أهمها الهيمنة الأمريكية والمنافسة الشديدة من جانب القوى الاقتصادية الصاعدة مثل الصين وروسيا واليابان، لذلك، حاولت فرنسا جنيَ المكاسب السياسية والاقتصادية من خلال زيادة نفوذها في الساحة الليبية ذات الموقع الجيوسياسي المهم والموارد الطبيعية الهائلة، لأن فرنسا لم يكن لها نصيب وافر في مجال الاستثمارات والعقود في سوق الطاقة الليبي، وبالتالي انتهزت فرصة التدخل الإنساني في ليبيا لتكون قريبة من معادلة التفاعل السياسي، من خلال التحكم في قنوات اتخاذ القرار، كي تكون أكثر تأثيراً ونفوذاً خدمة لمصالحها. ولعلها تعوض ما فقدته من احترام وتحسين صورتها، لدى الرأي العام العربي، لموقفها الداعم لنظام زين العابدين بن علي في تونس حتى اللحظة الأخيرة[4].

يبدو أن منظومة استحقاقات غربية تجاه نظام القذافي كانت حاضرة بقوة في أجندة اللاعبين الأوروبيين، وتحديداً الفرنسيين. وأن حصاداً مراً كان يجب على نظام القذافي دفع فاتورته من حساب ثروة الشعب الليبي لنهم الأطماع الغربية. كانت هناك رغبة جامحة في محاسبة القذافي على تحدّيه وإعاقته النفوذ الفرنسي في أفريقيا، حيث إن الحضور الفاعل في القارة كان من أولويات السياسة الخارجية الفرنسية، ولم تتوانَ لحظة في انتهاز كل الفرص المتاحة لتعزيز هذا الحضور وتفعيله، حيث لم يقتصر هذا على مستعمراتها السابقة فحسب، بل شمل كل المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية، ولعل ليبيا مثال واضح على ذلك. فضلاً عن مجموعة أسباب أخرى تراكمية يعود بعضها إلى رغبة فرنسا في تصفية حسابات قديمة تعود إلى الحرب الليبية ـ التشادية خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين؛ ناهيك بعدم إيفاء القذافي والتزامه بوعوده،

(4) المصدر نفسه، ص 2.

وخصوصاً ما يتعلق منها بالعقود والصفقات التي تم الاتفاق عليها في مرحلة سابقة؛ فضلاً عن معارضة القذافي بشدة لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي قدمه ساركوزي، بدعوى أنه يفصل عرب أفريقيا عن بقية القارة، وهو ما أثار حفيظة فرنسا[5].

والأهم من ذلك، التخلص من النشاط الليبي في القارة الأفريقية، الذي مثّل في الماضي القريب صداعاً لفرنسا والولايات المتحدة وقوى طامحة أخرى، عبر مشاريع ومنح ومساعدات قدمها نظام القذافي إلى أنظمة ودول أفريقية فقيرة، للحد من اعتمادها على تلك القوى، علاوة على قلق فرنسا من الدور المتنامي للصين وروسيا في أفريقيا وخصوصاً في المجال الاقتصادي والاستثماري[6]. حيث بدأت روسيا في التفاعل النشط في القارة الأفريقية، لاستعادة نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري ومزاحمة النفوذ الغربي هناك[7].

عرفت سياسات نظام القذافي الاقتصادية في السنوات الأخيرة نوعاً من التهميش للشركات الصناعية الغربية مقابل تنامي دور الشركات الروسية والصينية وغيرها في المجالين الاقتصادي والاستثماري؛ بل إن القذافي ذهب أبعد من ذلك، عندما عمل على توسيع الصين نشاطها الاقتصادي والاستثماري في ليبيا وخارجها، ولقد وظفت الصين استثمارات هائلة في مجال الطاقة في مدينة بنغازي، وكان في ليبيا نحو 30 ألف صيني، وخصوصاً في الشرق، وتم إجلاء الآلاف منهم خلال الحملة العسكرية لحلف شمال الأطلسي ضد ليبيا عام 2011[8]. وهذا ما جعل بعض الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، تبدي استياءها من هذه السياسات، وخصوصاً بعدما عجزت الشركات الفرنسية الكبرى عن منافسة مثيلاتها الصينية التي تقدم قروضاً ومنحاً إلى الدول الأفريقية، لمساعدتها على استثمار ثرواتها، بما يحقق منفعة متبادلة للطرفين، بعد أن كانت الشركات الفرنسية تتعامل مع البلدان الأفريقية كمصدر للمواد الخام وسوق لتصريف منتجاتها الصناعية[9].

تولي فرنسا اهتماماً متزايداً بالشأن الليبي، من خلال تبني استراتيجية قائمة على التوازن بين مصالحها ومخاوفها من الانزلاق في أتون الحرب الأهلية الليبية. وبالرغم من اعتراف باريس بالاتفاق السياسي ودعم حكومة فايز السراج في طرابلس بوصفها الحكومة الشرعية في البلاد،

---

(5) عبد النور بن عنتر، «المواقف الدولية من الثورة الليبية،» مركز الجزيرة للدراسات، 6 نيسان/أبريل 2011، <http://www.studies.aljazeera.net/reports/2011/20117223266875954.htm>.

(6) محمد عبد الحفيظ الشيخ، «التدخل الدولي بين الأبعاد الإنسانية ومصالح القوى الكبرى،» **مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية** (المركز الديمقراطي العربي، برلين)، العدد 2 (كانون الأول/ديسمبر 2018)، ص 33.

(7) فراس عباس هاشم، «ملامح تصاعد الاستراتيجيات الهجينة للصراع على النفوذ في أفريقيا «الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً»،» **مجلة تحولات** (جامعة ورقلة، الجزائر)، السنة 2، العدد 1 (كانون الثاني/يناير 2019)، ص 161.

(8) نديم منصوري، **الثورات العربية بين المطامح والمطامع** (بيروت: منتدى المعارف، 2012)، ص 19 ـ 20.

(9) بشرى عبد الكاظم عبيد، «الصراع والتنافس الإقليمي والدولي على منطقة الساحل الأفريقي،» **مجلة كلية التربية للبنات** (جامعة بغداد)، السنة 29، العدد 1 (2018)، ص 1806.

يبدو الانحياز الفرنسي واضحاً تجاه دعم طرف على حساب طرف آخر، في المشهد السياسي الليبي الداخلي، فباريس منحازة لدعم قوات المشير حفتر في شرق ليبيا وهو ما أثبتته الأحداث والتطورات الأخيرة، ولا سيَّما بعدما أعلن الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا هولاند عن مقتل ثلاثة جنود فرنسيين في إثر تحطُّم مروحيتهم غرب بنغازي[10]. وبحسب تصريحات وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان في لقاء أجرته معه صحيفة **لوموند** الفرنسية في حزيران/يونيو 2017، «أن ليبيا من أولويات الرئيس ماكرون». فقد أسهم في عقد لقاء جمع بين رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج والمشير خليفة حفتر بهدف تحقيق تقدم في العملية السياسية التي تعاني الجمود، وهو ما يشير إلى رغبة فرنسية في فرض واقع جديد في المشهد السياسي الليبي لا يمكن تجاهله، وبالتالي تصبح مفاتيح الحل والربط للأزمة السياسية بيد فرنسا[11].

أثار هذا التحرك الفرنسي المنفرد حفيظة روما، التي رأت في تلك الخطوة التفافاً على دورها في ليبيا، ومحاولة فرنسية لاحتكار الملف الليبي، وسحب البساط من تحت أقدامها، بوصفها قائدة الجهد التنسيقي والدبلوماسي الأوروبي في ليبيا التي تعد بحسبان روما منطقة نفوذ تاريخية ومصدراً قريباً ومهماً للطاقة. كما تمثل التهديدات الأمنية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية محدداً أساسياً في سياسة إيطاليا الخارجية تجاه ليبيا.

استمرت باريس في البحث عن الأوراق التي تحقق مصالحها وتعظم نفوذها في ليبيا، وفرض نفسها كلاعب أساسي في الملف الليبي، حيث دعت الحكومة الإيطالية الجديدة التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية التي جرت في آذار/مارس 2018، إلى انتهاج سياسة أكثر انفتاحاً تجاه خليفة حفتر، بوصفه الطرف الفاعل والمؤثر في المشهد الليبي، ولديه القدرة على محاربة الهجرة غير الشرعية ومحاربة الإرهاب. ويرى بعض قادة ائتلاف اليمين الإيطالي، وفي مقدمتهم، زعيم حزب ليغا، ماتيو سالفيني، أن توجهات الحكومة الإيطالية الجديدة برئاسة جوزيبي كونتي، غير واضحة تجاه الأزمة الليبية وفق تقديرات الجانب الفرنسي، كما أن غياب استراتيجية أمريكية تجاه الأزمة الليبية وتعاملها معها بضبابية يعطي فرنسا أفضلية في التحكم في مسار الأزمة الليبية الراهنة[12].

بدأت فرنسا بالتحرك من أجل عقد مؤتمر لبحث تطورات الأزمة الليبية، حيث مارست ضغوطاً على كل الأطراف الليبية لتشمل رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، ورئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج، والمشير خليفة حفتر، ورئيس مجلس الدولة خالد المشري، ودفعها إلى الاجتماع في باريس. وتتويجاً لهذا التحرك، تم عقد المؤتمر في باريس في أيار/مايو 2018 بحضور كل الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي والأمني الليبي، إضافة إلى ممثلين عن

---

(10) أحمد قاسم حسين، «التنافس الفرنسي الإيطالي على النفوذ في ليبيا: تقييم حالة،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 3 شباط/فبراير 2019، ص 5، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Italian-French-Rivalry-over-Influence-in-Libya.aspx>.

(11) المصدر نفسه، ص 5.

(12) المصدر نفسه، ص 6.

دول الجوار الليبي (تونس، الجزائر، مصر)، وبعض الدول الفاعلة والمؤثرة في الساحة الداخلية الليبية (قطر، الإمارات، السعودية، تركيا)[13].

تختلف الدوافع الفرنسية كثيراً عن الدوافع الإيطالية تجاه الأزمة الليبية. تسعى فرنسا في هذه المرحلة لتحقيق هدفين رئيسين من خلال الملف الليبي؛ **الأول** هو ضمان نفوذ فرنسي في منطقة جنوب المتوسط وشمال أفريقيا؛ و**الثاني** هو حماية المصالح الفرنسية المتعلقة بالاستثمار في اليورانيوم في النيجر. لذلك نلاحظ أن فرنسا مهتمة بالجنوب الليبي أكثر من أي فاعل دولي آخر. وقد استطاعت باريس أن تحافظ على علاقاتها مع مستعمراتها السابقة من خلال اتفاقيات التعاون مع تلك الدول، بل وصل الأمر في كثير من الأحيان إلى التدخل عسكري مباشر أو غير مباشر في حال حدوث أي تغيير ضد المصالح الفرنسية فيها أو تعرضت تلك المصالح الاقتصادية للتهديد، وخصوصاً إذا ما كانت مصالح حيوية للدولة[14].

تستند الاستراتيجية الفرنسية في جزء كبير منها إلى حلفاء يمكن الوثوق بهم. إن المهم بالنسبة إلى فرنسا ضمان وحماية مصالحها، وقد أصبحت الصلة وثيقة بين فرنسا والمشير خليفة حفتر، وهو ما اتضح بجلاء من خلال دعم قواته التي بدأت عملية عسكرية واسعة في الجنوب الليبي بهدف محاربة الجماعات المتطرفة والعصابات الإجرامية وضرب شبكات الاتجار بالبشر، وضبط الحدود وتأمين المنشآت والحقول النفطية، والحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين المتوجهين صوب الشواطئ الأوروبية. وهو ما آثار حفيظة صانع القرار في روما الذي يرى في ليبيا منطقة نفوذ ومجالاً حيوياً لا تقبل المساس به، كما تمثل التهديدات الأمنية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية محدداً أساسياً في سياسة إيطاليا الخارجية تجاه ليبيا[15].

2 ـ إيطاليا ومحاولة استعادة الدور والمكانة في ليبيا

لا يمكن تجاهل البعد التاريخي والحضاري الذي فرضته الجغرافيا على شعوب البلدان المطلة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وجعلتها قادرة على خلق علاقة تعايش خلال تاريخها الطويل. يسري ذلك بالأخص على العلاقات الليبية ـ الإيطالية، إذ تستقي هذه العلاقة أهميتها من موقع ليبيا الاستراتيجي، فضلاً عن ذلك، تتوافر ليبيا على احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، فضلاً عن إنتاجها منهما، وبسبب هذه الأهمية، أصبحت ليبيا محط أنظار واهتمام القوى الكبرى التي هي في تنافس دائم لإيجاد نفوذ لها في المنطقة، وتعزيز هذا النفوذ لتعظيم مصالحها.

تعَدّ ليبيا بالنسبة إلى إيطاليا حليفاً له أولوية ومكانة، وتربطهما علاقات سياسية واقتصادية وتجارية، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال العلاقة التفضيلية التي كانت تحظى بها والامتيازات التي كانت تتمتع بها إبان حكم القذافي، في بعض القطاعات الحيوية بين الجانبين، إذ أوكل لشركاتها

---

(13) المصدر نفسه، ص6.

(14) زياد عقل، «من باريس إلى باليرمو: صراع النفوذ الدولي في ليبيا،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018/11/17، <http://acpss.ahram.org.eg/News/16763.aspx>.

(15) سعد حقي توفيق، «التنافس الدولي وضمان أمن النفط،» **مجلة العلوم السياسية** (بغداد)، العدد 43 (تشرين الثاني/نوفمبر 2011)، ص 9.

جزءاً أساسياً من عقود الاستثمارات ولا سيَّما في مجال استخراج النفط والغاز الليبي كتأكيد لعمق الشراكة بين روما وطرابلس[16].

مع اندلاع ثورة 17 فبراير 2011، كانت علاقة إيطاليا بنظام القذافي الحليف والصديق المقرَّب من رئيس الحكومة الإيطالية الأسبق سيلفيو بيرلسكوني محك اختبار، فقد تمكن الأخير خلال سنوات حكمه على مدى 4 ولايات، من تأمين طائفة واسعة من المصالح السياسية والاقتصادية الإيطالية في ليبيا من خلال صيغة تعامل «خاصة» مع نظام القذافي، سوى أن الاختبار هو من الصعوبة بحيث وقفت إيطاليا عاجزة عن إنقاذ حليفها، رغم بعض التصريحات الخجولة التي أطلقها برلسكوني لإيقاف التدخل العسكري في ليبيا آنذاك[17].

في البداية لم تُبدِ إيطاليا حماسة بشأن العقوبات على ليبيا، بالنظر إلى معاهدة الصداقة التي تم إبرامها بين البلدين منذ عام 2008، والتي حظرت استخدام القواعد الإيطالية في أي عمل عسكري ضد ليبيا، وكذلك إلى أهمية الصفقات المتبادلة بين البلدين، إضافة إلى بعض المخاوف الأمنية لإيطاليا، وخصوصاً تدفق المهاجرين. لكن روما تفاعلت مع الثورة الليبية على نحو مفاجئ، ولا سيَّما حين تناهى إلى مسامعها دعوات التدخل العسكري الغربي لمنع القذافي من مواصلة سحق معارضيه؛ وما لبث أن أرغم هذا الوضع إيطاليا على تعليق معاهدة الصداقة الموقعة بين البلدين في آذار/مارس 2011، معتبرة أن نظام القذافي لم يعد شريكاً لها، ثم أيّدت فرض الحظر على ليبيا[18].

يمكن تفسير الموقف الإيطالي المتردد في التدخل في إطار التعامل الحذر مع مناطق نفوذها لكي تبقى محافظة على مكانتها ومكتسباتها الاقتصادية في ليبيا، إذ تحتل شركة إيني مرتبة متقدمة من حيث ضخامة الاستثمارات الإيطالية في ليبيا، وخصوصاً في مجال النفط والغاز، التي يناهز حجمها 30 مليار دولار، وتنتج إيني نحو 550 ألف برميل يومياً وتمثل عائداتها من النفط الليبي 14 بالمئة. كما دخلت شركة «إيني غاز» شريكاً مهماً في الامتيازات الجديدة مع المؤسسة الوطنية للنفط في تطوير مشروع غاز غرب ليبيا واستغلال حقول الغاز البحرية لإنتاج نحو مليار قدم مكعب يومياً يضخُّ من خلال الأنبوب الرابط بين ليبيا وجنوب إيطاليا[19]. وتستورد الأخيرة 80 بالمئة من حاجاتها من الطاقة، ويذهب 32 بالمئة من إنتاج النفط الليبي إلى إيطاليا ليمثل 25 بالمئة من وارداتها، كما تستورد نحو 12 بالمئة من حاجاتها من الغاز الليبي أيضاً، وتتنوع شبكة

---

(16) محمد الحسين الشوماني، «التجارة بين ليبيا وإيطاليا وأثرها على النمو الاقتصادي من سنة 1990 ـ 2010،» (رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2017)، ص 76.

(17) جبريل العبيدي، «الميكافيلية الإيطالية والأزمة الليبية،» **الشرق الأوسط**، 2017/8/7، <https://aawsat.com/home/article/992311>.

(18) كريم مصلوح، «الإدارة الأمريكية ـ الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة،» **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة 15، العدد 58 (شتاء 2012)، ص 61.

(19) فائزة علي أبو خيط، «الأبعاد الاقتصادية وأثرها في بناء العلاقات الليبية الإيطالية خلال الفترة (1969 ـ 2009): دراسة في الجغرافيا السياسية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2014)، ص 181.

المصالح التجارية، بدءاً من قطاعات البنوك والمنسوجات والسيارات والمقاولات والسكك الحديد والفضاء والطيران، وانتهاءً بأندية كرة القدم[20].

وحدها خارطة ليبيا السياسية ما بعد القذافي هي من تُقلق إيطاليا، وترى الأخيرة أنها خسرت حليفاً سابقاً تربطها به اتفاقات مهمة وطويلة الأمد. فليبيا لم تعد ذلك الفرد الذي تقرأ عواهن «طموحاته» و«نرجسياته» فتشبعها مقابل تحقيق أقصى حد نفعي لمصالحها، فالساحة الليبية اليوم مفتوحة على أكثر من قوة سياسية تتوزع بين الجماعات الإسلامية والوطنية، وبالتالي فقاعدة الامتيازات السابقة صعبة المنال أمام ليبيا تبحث عن مصالحها، وبخاصة بعد أن حاول النظام السياسي الجديد في ليبيا تحييد إيطاليا عن الشراكات الاقتصادية الجديدة بحجة قربها من نظام القذافي وعدم تحمُّسها للإطاحة به، كما تخشى روما أيضاً من وجود تفاهمات فرنسية ـ بريطانية ضد مصالحها في ليبيا وذلك على خلفية زيارة وزير الخارجية البريطاني الأسبق بوريس جونسون إلى ليبيا في 23 آب/أغسطس 2017، التي التقى خلالها المشير حفتر في بنغازي، حيث طلب جونسون من حفتر الالتزام بالتعهدات التي قطعها خلال اجتماع باريس في تموز/يوليو 2017[21].

ولعل الانشغال الأكبر مرتبط بمخاوف روما من أن عشرات المشروعات المشتركة والاتفاقيات التعاونية الكبيرة التي لم تنفذ سوف تتأثر في ضوء أي تداعيات سلبية قادمة من الجانب الليبي. وقد تأثرت المصالح الإيطالية عبر خسارتها جزءاً من مصالحها الحيوية في ليبيا، بعدما تراجعت إمدادات النفط إلى النصف، فضلاً عن تراجع الصادرات الإيطالية بنسب كبيرة، فوفقاً لبيانات المعهد الإيطالي للإحصاء، كانت إيطاليا تصدر سلعاً إلى ليبيا سنة 2005 بقيمة إجمالية بلغت 1.364 مليار يورو، لكن النسبة تراجعت أكثر فأكثر إلى أقل من مليار يورو خلال السنوات الثلاث التي أعقبت إطاحة القذافي. أما التبادل التجاري في سنة 2012، فبلغت قيمته 1.5 مليار يورو، مقابل 2.8 مليار يورو سنة 2010، ورغم أن المبلغ لا يزال مهماً، لكن الحكومة الإيطالية كانت تتوقع زيادتها لا انخفاضها، لهذا، دائماً ما تصب التصريحات الإيطالية في أن ليبيا ما زالت تمثل الشريك القوي والنافذ الذي لا يمكن تجاوزه[22].

تبدي إيطاليا هواجسها ومخاوفها ولا سيَّما مع وجود أطراف إقليمية ودولية على خط الأزمة والمصلحة أيضاً، وهم أقوى منها سياسياً واقتصادياً. فإيطاليا تريد أن تبقى الفاعل الرئيس في المعادلة نظراً إلى تاريخية العلاقة مع ليبيا، وهي تعرف تماماً أن أي دور تتخلى عنه سيجد من يؤديه وبخاصة الجارة فرنسا التي دخلت بقوة منذ عام 2011 بدعم وتسليح المعارضة الليبية بعد ضمانات من المجلس الوطني الانتقالي الليبي وقتها بالحصول على امتيازات اقتصادية كبيرة،

---

(20) أحمد دياب، «خيارات محدودة: أبعاد الدور الإيطالي تجاه الأزمة الليبية،» المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 11 آذار/مارس 2015، <https://bit.ly/2YiJH41>.

(21) رمزي زائري، «محطات العلاقات الإيطالية الليبية التاريخ الثقيل،» بوابة أفريقيا الأخبارية، 4 آب/أغسطس 2017، <http://www.afrigatenews.net/content/>

(22) شريف زيتوني، «الدور الإيطالي في ليبيا: عين على الهجرة وأخرى على الثروة،» بوابة أفريقيا الأخبارية، 5 آب/أغسطس 2017، <http://www.afrigatenews.net/content/>.

لهذا كانت الهواجس والمخاوف الإيطالية كبيرة على مصالحها في ليبيا بعد دخول «منافسين» جدد.

وفي السياق ذاته، كشفت صحيفة **هافتغتون بوست** الإيطالية أن حفتر ينوي حرمان إيطاليا مكتسباتها ومواردها النفطية في ليبيا عبر استبدال شركة إيني التي تدير معظم الحقول الليبية بتوتال الفرنسية، في حال استمرار روما في دعمها للسراج. وبحسب الصحيفة فإن حفتر يتبنى استراتيجية معادية لإيطاليا، عبر منع من يحمي السراج من الحصول على أي موانئ آمنة في ليبيا[(23)].

انتهجت إيطاليا مؤخراً سياسة براغماتية تقوم على بناء علاقات وطيدة مع كل الأطراف المحلية والإقليمية الفاعلة والمؤثرة في المشهد السياسي الليبي الداخلي، والحؤول دون انفراد فرنسا بتلك القوى والضغط عليها لجني المكاسب في الساحة الليبية، وفي طليعتها دول الجوار الليبي، ولا سيما مصر والجزائر، وفي المنحى نفسه تعمل روما على كسب التأييد ودعم الاتحاد الأوروبي في التحرك تجاه ليبيا. وتتويجاً لذلك، فقد شاركت الممثلة العليا للسياسة الخارجية الأوروبية فيديريكا موغريني بصفة رسمية في مؤتمر باليرمو المنعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 بشأن ليبيا. وقد أشاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بدور الحكومة الإيطالية في العمل على استقرار ليبيا وشمال أفريقيا. كما عبّرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن دعمها للمبادرات الإيطالية بشأن ليبيا، في إشارة إلى تحفظ ألماني تجاه الدور الفرنسي المتنامي في ليبيا[(24)].

ثالثاً: تداعيات التنافس الفرنسي الإيطالي في ليبيا

مثّلت منطقة الشرق الأوسط نقطة استقطاب استراتيجية منذ سنين طويلة لعدد من الدول، التي تتنافس في سباق محموم في الصراع على مصادر الطاقة، وأخذت مجموعة من الدول الإقليمية والدولية تتنافس في الحصول عليه بشتى السبل، وإن اقتضت الضرورة الدخول في حرب كما حدث في حرب الخليج الثانية عام 1991، والحال يمكن إسقاطه على الحالة الليبية في عام 2011. وإن ما دفع الدول الكبرى إلى التنافس من أجل تأمين إمداداتها من النفط هو عدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق المنتجة وارتفاع أسعاره، ولا سيَّما عند اندلاع الأزمات وتؤدي عملية إنتاجه وأنواعه دوراً في ذلك.

وفي ظل المشهد الصراعي على الأدوار الذي تشهده ليبيا فقد تركت جملة من المتغيرات السياسية والأمنية أثرها في مجمل الواقع الإقليمي والدولي، فنجد سباقاً محموماً بين القوى

---

(23) ثروت منصور، «صراع دولي على ليبيا ... إيطاليا تتحدى فرنسا ودعوة بوتين لموازنة النفوذ الأمريكي،» رصيف 22، 14 آب/أغسطس 2018، <https://bit.ly/2Vsflzb>.

(24) Fishman Federica and Saini Fasanotti, «How France and Italy's Rivalry is Hurting Libya and How the Palermo Conference Can Help,» *Foreign Affairs* (31 October 2018), <https://www.foreignaffairs.com/articles/france/2018-10-31/how-france-and-italys-rivalry-hurting-libya>.

الإقليمية والدولية لتحصين مكتسباتها من الموارد الخام، وهو ما يفسر تراجع أسعار النفط الذي ويبقى لغزاً محيراً لكثير من المراقبين والمهتمين بالشأن الدولي.

أفرزت التوجهات الجديدة لكل من فرنسا وإيطاليا تجاه ليبيا ما بعد القذافي تنافساً حقيقياً بين البلدين، للسيطرة على ثروات البلاد تحت ذرائع مختلفة، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال استخدام الأساليب السياسية والعسكرية كافة. هذا التنافس أدى إلى تغذية التناقضات وإشاعة الفوضى والتفرقة بين مكونات المجتمع الليبي، وجعل من ليبيا ساحة صراع لقوى إقليمية ودولية، وهو ما ألقى بظلاله السلبية بإضفاء المزيد من التعقيد والتشابك على مجمل المشهد الصراعي في البلاد وأثر سلباً في واقع البلاد ومستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

على وقع ذلك، لا يبدو أن ليبيا تسير في اتجاه تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، بل إن الوقائع تشي باحتمال استمرار حالة الانقسام الفعلي بين أطراف العلمية السياسية الليبية، في ظل حالة الاستقطاب بين القوى الإقليمية والدولية التي بدت نُذرها تطل على ليبيا، بين الإسلاميين والعلمانيين، وعلى مستوى محلي وإقليمي بالارتكاز على اعتبارات أيديولوجية لا تخلو من البعد الاستراتيجي لا تزال رحاها تدور، وقادت إلى مزيد من عدم الاستقرار الداخلي، الأمر الذي يؤدي إلى حالة من الاستقطاب الإقليمي الحاد، ويتيح للقوى الأجنبية فرصة أكبر للتدخل في ليبيا تحت ذرائع متعددة، كالتدخل الإنساني، والتحول الديمقراطي ومحاربة التنظيمات الإرهابية؛ لكن يظل هدفها الأساسي إحكام قبضتها على الموارد الاقتصادية والاستراتيجية التي تتمتع بها ليبيا[25].

بات التنافس بين القوى الإقليمية والدولية واضحاً في مسار الأزمة الليبية، وبخاصة بين فرنسا وإيطاليا، اللتين اتسم سلوكهما في ليبيا بالدينامية والتغيير المستمر بما يحقق مصالحهما، ويعزز نفوذهما، ويضمن أمنهما القومي. وقد قاد ذلك إلى تناقض وعدم اتفاق بينهما. لكن سرعان ما تطور الأمر بين مسؤولي الدولتين ليصل إلى حرب كلامية، على الرغم من اعترافهما بالاتفاق السياسي الليبي «الصخيرات» ومخرجاته، والتزامهما الخطاب الأوروبي المشترك بضرورة التحرك الدبلوماسي لحل الأزمة الليبية بالطرق السلمية. فقد اتهم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الإيطالي ماتيو سالفيني، وهو زعيم حزب رابطة الشمال اليميني المتطرف، فرنسا بأنها «تسلب خيرات أفريقيا»، وأنه «لا مصلحة لها في استقرار ليبيا، لأن لديها مصالح نفطية تتناقض مع المصالح الإيطالية. تعكس هذه التصريحات والاتهامات بين مسؤولي البلدين حجم التناقض والتعارض في الرؤى والمصالح في الساحة الليبية، على نحو أفضى إلى أزمة دبلوماسية بين الطرفين ربما تؤثر سلباً في توجهات الاتحاد الأوروبي لإيجاد حل مشترك للأزمة الليبية التي تمثّل تهديداً لأمن دوله، وبخاصة المطلة على البحر الأبيض المتوسط[26].

مجمل القول، سوف يظل التنافس الدولي تجاه ليبيا يصب في خانة حماية المصالح الاقتصادية للدول، وفي سعيها الحثيث لتأمين خطوط نقل النفط والغاز وإمداداتها، وكذلك في

---

(25) خالد بن نايف الهباس، «أثر التنافس الدولي على العالم العربي،» **شؤون عربية**، العدد 153 (ربيع 2013)، ص 194 ـ 195.

(26) حسين، «التنافس الفرنسي الإيطالي على النفوذ في ليبيا: تقييم حالة،» ص 4.

الحفاظ على نصيب وافر من الموارد والمكتسبات في مجال الاستثمارات والعقود في سوق الطاقة الليبي، مع أي تسوية محتملة، في حال التوصل إلى صيغة حلول أو تسويات للقضايا والملفات الشائكة.

رابعاً: سيناريوهات الأزمة الليبية في ظل التنافس الفرنسي ـ الإيطالي

مع تحول ليبيا إلى ساحة صراع بتجاذبات التناقضات الإقليمية والدولية، وعلى وجه الخصوص التناقضات الفرنسية ـ الإيطالية نتيجة تقاطع مصالحهما في ليبيا، كثرت التكهنات بشأن مآلات العملية السياسية ووضع ليبيا المستقبلي، ولا سيَّما بعد فشل كل المساعي لإيجاد حل سياسي يرضي طرفَي النزاع.

في ظل معطيات الوضع الراهن، والتعقيدات القائمة محلياً وإقليمياً ودولياً، تبدو ليبيا أمام ثلاثة سيناريوهات مستقبلية أساسية قائمة ومفتوحة، ويصعب ترجيح فرص نجاح أي منها:

ـ سيناريو تفاؤلي يشير إلى قرب إيجاد حل للصراع الليبي الداخلي وحصول تسوية توافقية في المدى المنظور وهذا ما يعززه التقدم في وتيرة المبادرات السياسية للمبعوث الأممي في ليبيا في الآونة الأخيرة.

ـ سيناريو استمرار الوضع القائم؛ الذي يفيد بتأرجح الصراع الليبي بين الجهود الدولية والأممية وبين المعيقات الإقليمية والدولية.

ـ سيناريو تشاؤمي؛ الذي يفيد باستمرار حالة الانسداد وغياب أفق التسوية للصراع الليبي في ظل استمرار حالة الاستقطابات الحادة الإقليمية والدولية واستمرار التدخلات الخارجية وبخاصة في المجال السياسي والأمني وتعزيز المواجهة العسكرية بين بين طرفي الصراع، الشرق (المدعوم فرنسياً)، والغرب (المدعوم إيطالياً). وما يُشكل خطورة على تطورات المشهد العسكري داخل ليبيا أن إيطاليا تنتهج سياسة براغماتية في علاقاتها مع طرفَي الصراع الليبي؛ حيث تقيم علاقات مع حكومة السراج المدعومة دولياً، وفي الوقت نفسه تُقيم فيه علاقات مع المشير حفتر.

وبالتالي فإن استمرار الصراع في ليبيا كما هو عليه الآن هو السيناريو الأقرب إلى التحقق في المستقبل، وذلك بالنظر إلى عدة معطيات داخلية وخارجية؛ فعلى المستوى الداخلي أصبحت الرغبة في إنهاء الطرف الآخر وعدم تقبُّله هي المهيمنة على ذهنية طرفي الصراع، أما على المستوى الخارجي، فإن تداخل مصالح وأهداف القوى الدولية، وبخاصة مع استمرار الدعم الفرنسي لحفتر، مقابل دعم إيطاليا لحلفائها في غرب ليبيا، هو الذي يحول دون إمكان التوصل إلى تسوية سياسية في المستقبل القريب.

خاتمة

في ظل معطيات مشهد الوضع الليبي القائم بكل تفاعلات أطرافه الداخلية والخارجية، تبدو غير واضحة المعالم ويصعب التنبؤ بمسارها. عدا أنها لن تبتعد من المحددات «الناظمة

لمدخلاته»، فمآلات العملية السياسية الليبية، ومخرجاتها، تساهم في رسم بعض هذه المعالم. إذ تتعدد السيناريوهات المتوقعة في ظل تتباين المواقف والسياسات الخاصة بالأطراف المعنية بالوضع الليبي. وما يزيد الأمر تعقيداً أن هذه الأطراف بذاتها متعددة وموزعة على المستويين الإقليمي والدولي، بل أن بعض هذه الدول ربما تغير مواقفها وسياساتها من حين إلى آخر، وفقاً لحسابات المكسب والخسارة.

ساهم الموقع الجغرافي لليبيا وما تمتلكه من موارد طبيعية واقتصادية في أمن الطاقة، في جعلها بؤرة للتنافس والصراع على المستوى الدولي وتحديداً بين فرنسا وإيطاليا، وقد آخذ هذا التنافس أبعاداً متعددة ووسائل متنوعة، واستعملت هذه القوى كل الأدوات المتاحة لتحقيق غاياتها، مستغلة بذلك حالة عدم الاستقرار السياسي والفوضى الأمنية من انتشار رهيب للسلاح والميليشيات بأبعادها المختلفة، وتنامي دور التنظيمات الإرهابية في ليبيا، الأمر الذي ترتب عليه تزايد شدة المنافسة بين مختلف القوى الإقليمية والدولية.

تسعى إيطاليا إلى الحفاظ على حضورها الفاعل والمؤثر في المشهد الليبي، واستعادة دورها المفقود ولا سيَّما بعد التحولات السياسية التي ألقت بظلالها السلبية على الأمن القومي الإيطالي وعلى فعالية دورها في ليبيا، لكن المرجح والمحتمل أن العلاقة التفضيلية نفسها التي كانت تحظى بها روما والامتيازات التي كانت تتمتع بها لن تشهد ذات الزخم السابق بكل تفاصيله قبل الثورة، وكل ما يمكن أن تحصل عليه هو مناخ استثماري على قاعدة متساوية مع الآخرين، ولا سيَّما في ظل مزاحمة بعض القوى الكبرى، وتحديداً فرنسا نتيجة تناقض مصالحها مع إيطاليا. حيث لم تحظَ فرنسا بالقدر نفسه في مجال الاستثمارات في سوق الطاقة الليبية، وترى أنه قد حان الوقت لمزاحمة هذا الحضور الإيطالي الذي استأثر بليبيا.

يحتِّم تضارب المصالح السياسية والاقتصادية سيادة التنافس، إذا بلغ أوجه في الآونة الأخيرة إلى حرب كلامية وتبادل الاتهامات بين مسؤولي البلدين، فقد مثّل التنافس الإيطالي ـ الفرنسي في الساحة الليبية عاملاً مهماً في عدم تحقيق أي تقدم في مسار العملية السياسية، فضلاً عن صراعات القوى الإقليمية وتناقض مصالحها واستراتيجياتها، وهو ما يهدد مستقبل الدولة الليبية برمتها.

وأياً كانت الأهداف والمصالح الفرنسية الإيطالية في ليبيا، فإن تنافسها إضافة إلى دول أخرى كبرى وصاعدة جعل من ليبيا مسرحاً للتنافس والصراع، وأدى إلى تعقيدات المشهد الأمني والسياسي الليبي الراهن، وما أسفر عنه من انقسامات داخل المجتمع الليبي لا تزال تبعاته مستمرة حتى الآن. ناهيك بأن أي دور مستقبلي إيجابي وفاعل في قضايا المنطقة، وتحديداً في الشأن الليبي، من شأنه أن يحافظ على بعض امتيازات الحضور الاقتصادي الإيطالي والفرنسي، وفي المقابل فغياب الفاعلية أو التأثير السلبي في الشأن الليبي لا بد أن ينعكس سلباً على حجم مصالحها في ليبيا □

عبد الغني عماد

سوسيولوجيا الهوية: جدليّات الوعي والتفكك وإعادة البناء (ط 2)

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019). 304 ص.

عبد الحكيم غزاوي(*)

أستاذ وباحث في سوسيولوجيا التربية ومدير معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ـ الفرع 3.

يعكس نفاد الطبعة الأولى وصدور الطبعة الثانية من هذا الكتاب أهمية الموضوعات التي يتصدى لمناقشتها والتي تضع إشكالية الهوية والمقاربات المختلفة حولها تحت النظر السوسيولوجي النقدي، وهي التي أصبحت اليوم تخصصاً علمياً وأكاديمياً في عدد من الجامعات. سؤال الهوية يقع في قلب الصراع الهادف إلى صوغ تعريف نهائي للإنسان؛ لذلك كان سؤالاً فلسفياً بالأساس أدى إلى الخلط بين بُعدها الفلسفي وبُعدها السوسيولوجي. يذهب الكتاب إلى العالم الواقعي لإدراك الهوية، وبخاصة في عالم اليوم الذي يزداد تعولماً وتفككاً، كما يزداد حداثة ومحافظة أيضاً، وهو ما يتجلى انشطاراً وازدواجية في الهوية في أكثر من مكان من العالم الثالث، وعلى نحوٍ كارثي في الوطن العربي. أهم ما في هذه الديناميات والتحولات الجديدة التي طرأت على مفهوم الهوية تتمثل بإعادة ترتيب منظومة الأولويات على مستوى الولاءات (الطائفية والمذهبية)، والانتماءات (الوطنية والقومية والإثنية) ومرجعياتها من جهة؛ والأنظمة الرمزية والمعايير البانية لهرم الهوية وفضائها من جهة ثانية. وهذا يظهر بوضوح في تحليل خطاب الفاعلين والمتصارعين من حاملي الثقافات المتباينة، ويؤدي إلى بلبلة اليقينيات المستقرة، وتحريكها بطريقة غير مسبوقة، وربما غير متوقعة.

يناقش الكتاب ما يعدّه تحوُّلاً جذرياً أصاب مفهوم الهوية في عالم اليوم، وهو تحول ناتج من التغيرات التي طرأت على مفهوم «القوة»، فقد أصبحت الثقافة البانية للهويات من الأسلحة الثقيلة في الحروب الناعمة، وبخاصة في ميدان إنتاج المعارف والأفكار والرموز والقيم.

(*) البريد الإلكتروني: abdulhakimfouad1957@gmail.com.

أولاً: تحولات الهوية واستراتيجياتها

في الواقع لا يصدر هذا الكتاب منفصلاً عما سبق وأصدره عبد الغني عماد، ففي كتابه السابق **الهوية والمعرفة، والمجتمع والدين**، يؤسس منظوره التحليلي في تفكيك شيفرة المجتمع العربي التي كان قد وضع لبنتها الأولى في كتابه **سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة** لتكتمل الثلاثية مع هذا الكتاب **سوسيولوجيا الهوية: جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء**. يكتشف المتابع لهذا المعمار البحثي الذي أطلقه المؤلف وتأثر به جيل من الباحثين والطلاب الذين تتلمذوا على يديه، أنه أمام عمل علمي وأكاديمي ضخم متعدد الأبعاد، فهو يغوص في عمق المفاهيم النظرية الخاصة بالموضوعات التي يعالجها سوسيولوجياً، ثم يعمد إلى النقد والتفكيك الإبستيمولوجي لها قبل أن يلجأ إلى التوظيف التحليلي أو التكييف المفاهيمي لما يمكن أن يصنع منها مفاتيح تفسيرية لواقع مجتمعاتنا العربية، وهو ما شهدناه بوضوح ـ منهجياً ـ في عدد من الكتابات والمشاريع الفكرية العربية التي استقطبت كثيراً من النقاش، وكانت بدايتها مع الجابري والعروي وأركون وقبلهم أنور عبد الملك. لكن ما يميز المباحث والمحاور التي يفتتح مجالاتها المؤلف عماد هو اتصالها المباشر بالسوسيولوجيا النظرية من جهة والسوسيولوجيا التطبيقية من جهة أخرى، وفي مقاربة تشبك بين الماكرو والميكرو، فضلاً عن التحليل المعمَّق لإشكالية الهوية والثقافة وتحدياتها على مجتمعاتنا، التي نشهد آثارها حولنا في كل مكان تشظياً وتفكيكاً للمشتركات الجامعة، التي كان فيها دائماً المتغير السوسيولوجي محورياً في عملية التحليل.

هذه الموضوعات وما تتضمنه من إشكاليات سجالية تمثل محاور هذا الكتاب الجديد الذي بُني على أحد عشر فصلاً، ناقش فيه الفصلان الأول والثاني الأدبيات النظرية لسوسيولوجيا الهوية والثقافة والوعي من منطلق نقدي تكامل مع محاور الفصل الثالث الذي عالج الديناميات البانية للهوية وناقش دور اللغة من جهة، ومفهوم الشخصية الأساسية من جهة ثانية، كمدخل لفهم سيرورات الثقافة مع الاتجاهات والأدبيات التي سادت وتصارعت في العلوم الاجتماعية حول الخصوصية التاريخية في الثقافة وعمليات المثاقفة.

أما موضوع «الدين والتدين والأقليات» فقد وضع في الفصل الرابع قيد الفحص والتحليل الموسع بوصفه منتجاً لديناميات «القلق واليقين» و«التوحد والانقسام» بحسب تعبير المؤلف. يكشف هذا المحور المهم في الكتاب عن الديناميات الفاعلة في حركية الدين والتديُّن وعلاقتها بالطقوس والشعائر المغذية للمخيال الهوياتي وبخاصة على مستوى الجماعات والأقليات.

في المقابل يقدم الفصل الخامس إطاراً نظرياً يناقش جدلية الوعي والمعرفة والفعل، وبالتالي البراديغم المعرفي المحرك لعمليات التوحد والانقسام، والإدماج والإقصاء، والولاء والانتماء. في حين يحفر الفصل السادس في المجال الهوياتي وإشكاليات التصنيف والانتماء، والاستراتيجيات المتولدة في هذا الحراك، مناقشاً آليات صعود الهويات واستراتيجيات إنتاج المعنى ومفهوم «الجماعات المتخيلة» بوصفها حقيقة متعينة من خلال إعادة التأصيل لمفهوم «السردية

التاريخية» ودورها في بناء «الذاكرة الجمعية» الهوياتية.

يتركز التحليل في الفصل السابع على التداعيات التي أصابت الثقافة بكونها بانية لأشكال الهوية ومحتوياتها، ويناقش في النماذج التفسيرية الجديدة الكاشفة لمصائر ومسارات حراك الهويات على تخوم العولمة، بدءاً بالمفهوم الدينامي مع ستيوارت هول، والهوية كنتاج اجتماعي لعلاقات القوة مع ريتشارد جينكينز، وانقلاب العالم وتغيُّر صورته مع برتراند بادي. ويتابع الفصل الثامن هذا المحور على مستوى الميكرو، فيحفر في المجال التواصلي وآليات بناء وتفكك المجال العام «الهابرماسي» في ضوء صناعة الإعلام والإنفوميديا وفضاء التدفقات والمجتمع الشبكي، وبالتالي عمليات تكوُّن الجماعة والفرد وإعادة تعريف كل منهما من خلال «التشبيك» وتداعياته.

يذهب الفصل التاسع إلى تفكيك منطق التعصُّب والتطرف الهوياتي، فيتعمق بتحليل دينامية الجماعة و«الآخر» وعمليات الاستثمار في الكراهية، مفككاً العقلية الدوغمائية القائمة على وهم امتلاك الحقيقة المطلقة من خلال دراسة تجليات التعصُّب الهوياتي كعمليات تنميط واعية ولاواعية، متابعاً البحث في هذا المحور في الفصل العاشر الذي يطرح إشكالية الاندماج الاجتماعي وصناعة «الهويات الصلبة» والمقاربات التفسيرية المختلفة في مجال العلوم الاجتماعية.

أما الفصل الحادي عشر فيمثل المقاربة المقترحة لفهم ودراسة الهوية العربية في مساراتها المعاصرة، بوصفها هوية متنازعاً عليها من جهة، وتشهد تحولات دينامية في سيرورتها نحو التشكل والتفكك وإعادة البناء.

ثانياً: الهويات الصلبة والهويات الناعمة

يذهب الباحث في تفحُّصه الدقيق حول الهويات المتشددة وتكوّن النزعة المتطرفة إلى دراسة ديناميات التفاعل المنتج والمغذي لمثل هذه الاتجاهات، منذ هيمنة مفهوم الدولة القومية وانتشار النزعة الهوياتية القومية التي تفيد بالتقاء وتطابق البعد الجيوسياسي مع الثقافي والإثني للأمم والشعوب وما سبَّبه ذلك من إعادة رسم خرائط هوياتية سياسية جديدة على مستوى العالم، صاغها الأقوياء والمنتصرون، وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى. فقد تأسست منذ ذلك الحين الهويات المشرعنة التي صاغتها الكيانات المهيمنة والأيديولوجيا المظفرة بغرض فرض رؤيتها على الآخرين من جهة، وتحديد علاقات القوة والسلطة وآليات الإدماج والإقصاء والهيمنة والخضوع وتبرير ذلك كله. في مقابلها تأسست الهويات المقاومة لأمم وشعوب وكيانات جرى تمزيقها واقتسامها خلافاً لإرادتها. وهذه الهويات بُنيت على معارضة الخضوع والإقصاء والاندماج في نظام عالمي يعمل على تذويبها أو ترويضها واستدماجها.

في فضاء الهويات المقاومة نشأت أشكال متنوعة من الاعتراض، منها ما عبَّر عن نفسه كهويات ناعمة مستأنسة وموادعة، بمعنى أنها بقيت هويات صامتة وكامنة لكنها كانت تحرص على إعادة إنتاج نفسها، وبعضها الآخر عبَّر عن نفسه كهويات صاخبة ومشاغبة متخذة الطابع الشعبوي، أو الوطني المتلازم مع نزعة قومية تحررية كما حدث في العديد من الحركات الاستقلالية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والوطن العربي.

لكن الهويات المقاومة بوجه عام استندت إلى إرث ثقافي محلي عميق الجذور، استعصى عملياً على كل محاولات الاستلاب، وهي اكتسبت مع العولمة ديناميات خاصة أفضت إلى تشويه سيرورة تطورها وتكوُّنها الحديث؛ بل أدى ذلك مع توحش النظام العالمي وإفراطه في عمليات الإقصاء والهيمنة في المرحلة الاستعمارية، ثم بفعل تفلت النزعة المادية الرأسمالية من أي معايير سبق وصاغتها الثقافة الليبرالية حول حقوق الإنسان وحق تقرير المصير للشعوب في سياق التعولم، إلى تمحور الهويات المقاومة حول «النواة الصلبة» في بنيتها الثقافية، فظهرت الأصولية الدينية والهويات الإثنية وازدهرت عقب انهيار الاتحاد السوفياتي والأيديولوجيات الشمولية متزامنة مع انبثاق نظام عالمي جديد، أُحادي القطب من جهة، ومعولم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً من جهة أخرى.

تمثل في رأي الباحث اللحظة التاريخية البانية لـ «الهويات الصلبة» المحافظة والمتشددة، ذات الطابع الديني والإثني على مستوى العالم، نقطة تحوُّل فارقة في سيرورة توحش النظام العالمي الجديد وسعيه الدؤوب لإدامة الإقصاء والهيمنة وإعادة ترسيم الخرائط الهوياتية والقومية من جديد. إنها لحظة تفلُّت النظام العالمي الجديد من القواعد التي سبق ورسمها بداية القرن الماضي، والتي انبنت فيها صيغة الدولة ـ الأمة وفق مصالح ورغبات المنتصر، وقد تجسد ذلك في افتراق منطق الدولة عن أحلام الأمة وفشل الأولى في تحقيق وعودها ببناء المشتركات الجامعة والولاءات البانية لانتماءات جديدة على أساس الهوية «الفردانية» التي شكلت جوهر منطق الحداثة بمضمونها الليبرالي.

أولى مؤشرات ذلك يتمثل بما يقدمه الباحث على مستوى الديناميات التي خلقتها العولمة والتي حطمت تلك الوعود من جهة، وشيَّدت منطقاً جديداً وصيغة مستحدثة للنظام الدولي المعولم من جهة ثانية، شهدنا ملامحها منذ مطلع القرن الحالي؛ حيث تفككت دول وأعيدت صياغة خرائط في أوروبا الشرقية والبلقان، وتجسَّد ذلك بأبشع مظاهره في غزو العراق وأفغانستان والشيشان وتحطيم إمكانات الحق بتقرير المصير في أغلب بقاع الأرض. ولعل ما يتعلق بالشعب الفلسطيني يمثل ذُروة ذلك المشهد الكارثي، الذي لم تتوقف فصوله في تداعيات متصاعدة على وقع مقاربة وجدت في استراتيجيا مكافحة الإرهاب المزعومة، طريقة ملائمة لحفظ استقرار النظام العالمي الجديد، من دون أن تتوقف عند أسباب هذا «الإرهاب» أو تفرِّق بينه وبين حق الشعوب بالمقاومة لتقرير المصير.

الهويات المقاومة تأسست وترسخت في المجالات الأضعف بفضل تقاسم النظام الدولي القديم الذي صاغه ورسمه المنتصرون أوائل القرن الماضي، وعلى وقعه قامت حركات التحرر الوطني المطالبة بحق تقرير المصير في كل مكان (في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والوطن العربي) ونجح بعضها في تأسيس هوامش وطنية مستقلة، لكنها بقيت محاصرة ومستنزفة وجريحة، وتعرضت تجاربها في بناء الدولة الوطنية للإجهاض والإضعاف المستمرَّين. وفي الحلقة الأضعف، والأكثر هشاشة، تركَّز الحصار ـ بل ظهر عنف النظام الدولي وتوحُّشه ـ ليستولد في المقابل الهويات الصلبة، المتشددة والمتطرفة، بل والقاتلة، في تداعيات لا تزال تفعل فعلها الكارثي في

العراق وسورية وأكثر من مكان في وطننا العربي. والحصيلة اليوم حسب الباحث «وعي هوياتي» طوائفي ومذهبي حيث عصبيات انفجرت، وإثنيات تضخمت وتسيَّست حتى بدأت تتحول إلى سياج لا يسمح للعقل بأن يخترقها، ولا للـ «جماعة» بأن تخرج عن طوقه. أطاحت الهويات المتشظية في العالم العربي الهوية الجامعة وأصبحت محرك العقل الجمعي، وهي أصابته في صميم بنيته، حيث وقعت أنظمة ومنظمات ودول في فخ الوعي الهوياتي ـ القطيعي المتمذهب، التي يتغذى في فضائها الخطاب الديني والإثني المتشدد والمتطرف، الذي يشيطن الآخر متناغماً بذلك مع منطق الرؤية الغربية الجديدة.

ثالثاً: المجال الهوياتي العربي: ديالكتيك التفكك وإعادة البناء

يغوص الكتاب في كواليس المجال الهوياتي العربي مقدماً قراءة سوسيولوجية متميزة لإشكالية الهوية والأدبيات التي عالجت موضوعاتها، ربما لا يتسع هذا العرض لتقديمها، إلا أن اللافت فيها هو التحليل الذي يقدمه لمسألة الهوية في الفضاء الثقافي العربي الذي يبرز التحولات الكبرى التي طرأت على بنيتها منذ الثمانينيات في القرن الماضي، ذلك بتأثير عوامل كبرى داخلية وخارجية، وهي تحولات قلبت الأولويات التي سادت لزمن طويل في الأدب الفكري النهضوي مطلع القرن الماضي.

فما كان سائداً هو كتابات ونقاشات تتعلق بمسائل التراث والمعاصرة والشريعة والدولة والتنمية والعدالة وغيرها مما أوجد محاور أساسية في التفكير العربي. فقد بقيت المقاربة الهوياتية أحد تفرعات البحث في مسائل التراث والمعاصرة ومتصلة اتصالاً شديداً بالمقاربة الأيديولوجية العقائدية العروبية أو الإسلامية الرامية إلى إحداث التغيُّر السياسي. لكن ما حدث مع انهيار التجارب الأيديولوجية الكبرى في العالم وقيام نظام دولي جديد بمرجعية قطبية غربية من جهة، والانفجار المعلوماتي الهائل في وسائل الاتصال المعولمة من جهة أخرى، وتواكب مع مقولات بدأت بتنظير فرانسيس فوكوياما عن «نهاية التاريخ» و«نهاية الأيديولوجيات» وما سينشره صموئيل هنتنغتون بتزامن عن صراع الحضارات، أدى إلى ديالكتيك هوياتي جديد على مستوى العالم ككل والمنطقة والعربية بالتحديد.

من هذا المدخل، الذي يرسمه المؤلف، يطرح بعض الفرضيات منطلقاً من القول إن مجموعة من المعطيات ساهمت في توليد صياغة جديدة للهوية في المجال العربي تعتمد «الدين» وحدة التحليل المركزية، وهو ما أفضى إلى تشويه الحقيقة وإلى تفعيل الانتماء الهوياتي المتمذهب والانقسامي، على أنقاض المشتركات الوطنية التي فشلت الدولة العربية بمختلف نماذجها في ترسيخها وحمايتها. بل إن بعضها ساهم مباشرة في تفكيك ما تكوَّن من بذور وطنية جامعة عند شعوره بخطر فقدان السلطة، فعمد إلى سياسات عصبوية وطائفية ومذهبية عمقّت أزمة الشرعية في هذه الدول من جهة، وأدخلت مجتمعاتها في أتون صراعات دامية لم تنتهِ بعد.

يستكمل المؤلف هذه القراءة بتحليل التحولات العميقة التي أصابت بنية الدولة والمجتمعات العربية التي فاقمتها العولمة وأدت إلى المزيد من تعميق أزمة الشرعية في الوطن العربي؛ وهي أزمة فاقمها فشل

مشاريع التنمية وغرق معظم الأنظمة في التبعية والهزائم المتتالية؛ وهي التي اكتسبت مشروعيتها في الأساس تحت عناوين تحررية وقومية واستقلالية، ولم يقتصر الأمر على ذلك؛ بل اقترن بتحول الفساد إلى ثقافة متجذرة تحولت إلى ما يشبه النهب المنظم.

يفكك المؤلف الآليات التي اعتمدها النظام السلطوي العربي واستخدمها للهيمنة على مصادر الثروة في بلاده، وهي آليات انتجت سياسات قادت إلى كوارث اجتماعية وإلى تهميش قلَّ نظيره. إلا أن الكارثة الأكبر التي يشير إليها تمثلت باعتماد النظام العربي السلطوي على آلة بطش وقمع حوَّلت العنف إلى بنية مستدامة ووظفته للمفاضلة والتمييز الفاضح بين مكوِّنات المجتمع الأولية، القبلية والطائفية والمذهبية والإثنية، واستقواء بعضها على بعضها الآخر. ويبين عماد كيف عمدت الأنظمة السلطوية العربية إلى توظيف هذه الانتماءات في صراعاتها لتثبيت هيمنتها واستمراريتها بالسلطة، وكيف لجأت إلى سياسات قمعية متوحشة تغوّلت فيها أجهزتها الأمنية مستندة في أغلب الأحيان إلى عصبية أو تحالف عصبيات. وقد ساهم هذا بإحياء مسألة الأقليات والطوائفيات والإثنيات والمذهبيات وعودتها إلى التداول من جهة، وعمقّ أزمة الشرعية لدى هذه الأنظمة من جهة أخرى.

يشرح الكتاب تلك الدينامية الانقسامية التي تولدها هشاشة الدولة وتبعيتها، والتي هي نتيجة منطقية رغم تضخم آلتها القمعية والأمنية؛ فقد ظهرت مع انكسار هيبة الدولة، الولاءات والانتماءات «الأولية» لما قبل الدولة. وكما احتمت الدولة القمعية بأقليات إثنية أو طائفية أو مذهبية ممتدة خارج الحدود أو حتى بنخب عسكرية ضمن منظومتها الأمنية للدفاع عن مصالحها المهددة، احتمت بالمقابل قوى التغيير والثورة بحاضنتها الشعبية وانتماءاتها وامتداداتها، وهو ما خلق تغذية متبادلة لصراعات اتخذت طابعاً هوياتياً ومذهبياً، استفادت منه الأجنحة الأكثر تطرفاً وأدلجة على الجبهتين، على حساب قوى التغيير والتحوُّل الديمقراطي.

في مثل هذه الحاضنة المشبعة بالتعبئة والتحريض يتم استدعاء وتوظيف الغرائز والسرديات والمخيال التاريخي الخاص والفئوي، وتُصنع الهويات القاتلة؛ حيث يتغذى الخطاب الهوياتي الدوغمائي والمذهبي المؤدلج، وعلى تخومه يتضخم حولنا حسب تعبير المؤلف كل أنواع الوعي الهوياتي المزيف (المتمذهب والمسيَّس والمتطيف) الذي يبدأ مضمراً ومستتراً، لكنه ما يلبث أن يكشف عن نفسه بفجاجة وبوضوح تحت منطق التوحش والتغوُّل الذي تعتمده الأطراف المتصارعة والتدخل الأجنبي والإقليمي المتنوع والمتعدد. وقد كشف الصراع الدامي في العراق وسورية ومن ثم اليمن ولبنان، عن وقائع واستيلادات هوياتية مذهبية مؤدلجة تمتلك قوى ميليشيوية عابرة للحدود، تتخطى ولاءاتها حدود أوطانها لتمتد على حدود المتخيل الهوياتي (الطائفي أو المذهبي) من جهة، وتمثل في الوقت نفسه قوى رديفة للدولة، مندمجة فيها أو موازية لها. فتحت شعارات وأعلام هذه الفصائل والميليشيات تدافعت للقتال من أقطار شتى، عناصر متعددة الجنسيات تحمل من الأسماء والمسميات ما يكشف هويتها الإثنية أو المذهبية.

رابعاً: الأولوية للسوسيولوجيا وليس للأيديولوجيا

يرفض المؤلف التفسيرات الثقافوية الساذجة للهوية التي تحسبها منتجاً تاريخياً أو أيديولوجياً محضاً، وفاعليها كيانات أيديولوجيا منفصلة عن وقائع الاقتصاد والاجتماع والسياسة. فالمسألة بالأساس ـ كما يكشف الكتاب ـ تتعلق بالأطر الاجتماعية التي يتحرك ويتغذى فيها الفاعلون الاجتماعيون، وبالأفكار التي يطرحونها والبيئة التي يتفاعلون فيها من جهة، ثم بمضمون هذه الأفكار والأساليب المعتمدة والتحديات التي يواجهونها من جهة ثانية. لهذا السبب يكتسب تحليل السياق التاريخي والسياسي والاقتصادي والثقافي لأي جماعة أهمية خاصة؛ فعلى أساسه يحدث التفاعل مع الواقع، ويتفاعل الأفراد مع الأفكار التي تمثل أجوبة على تحديات واقعية. يمكن لهذه الأجوبة أن تكون طوباوية، أو متطرفة أو إصلاحية أو ثورية أو حداثية، لكن بالإجمال ثمة أكثر من جواب واحد وأكثر من صيغة للتعبير عن «الهوية».

يعيد المؤلف الاعتبار للتحليل السوسيولوجي في المقاربة الهوياتية، ويرى بالتالي أن الأيديولوجيا وإن وظفت الموروث الديني، كرأسمال رمزي بما يحمل من فائض قيمة تاريخي وقيمي، إلا أن هذا الموروث، المتمثل بنصوص موجودة منذ مئات السنين، لن تكتسب طاقة وحركة وحيوية وفعالية، ولن تتحول إلى أيديولوجيا قاتلة، إلا في إطار اجتماعي ـ سياسي معاش. وبالتالي فإن المغذيات الحقيقية للعنف والتطرف موجودة في الواقع الذي يعيش فيه الإنسان ككائن مفكر وفاعل. وهو واقع يؤول فيه القهر والاستبداد والتهميش، كمدخلات سياسية واجتماعية، إلى التشدد والتطرف والعنف بطبيعة الحال، والعكس صحيح في إطار جدلية التوليد والتغذية. وهذه خلاصة شديدة الأهمية تضعنا أمام معادلة: المشاركة والدمج المولِّدين للاعتدال أو الإقصاء المغذي والمولِّد للتشدد والتطرف، وبحسب نوع وشدة المدخلات (قهر أو إقصاء أو محاولات إدماج ومشاركة..)، تكون المخرجات (تشدد أو اعتدال أو عنف مضاد..).

في الواقع، يقودنا الكتاب إلى مواجهة المسكوت عنه في العقل الهوياتي «الأداتي» المؤدلج والمسيَّس والمتمذهب ـ حسب توصيف المؤلف ـ الذي نجح في تفكيك مساحات واسعة من المشتركات والجوامع الهشّة في الأساس، التي تشظت وتحولت إلى سرديات متخيلة قاتلة في ظل تجاذبات دولية وإقليمية كشفت أيضاً عن صراعات ومصالح آخذة في التكوّن وفق منطق يوظف إلى أبعد مدى تلك التشكلات الهوياتية الأولية في عالم استعصى على الأحادية القطبية التامة. لا شك في أنها خلاصات صادمة لكنها سوسيولوجيا الواقع العربي البائس الذي يعكس ديالكتيكاً انقسامياً مريعاً، لكنه يؤكد في الوقت نفسه، وتلك هي المفارقة الجدلية، الحاجة الوجودية إلى الهوية العربية الجامعة.

في الطبعة الثانية من الكتاب ثمة إضافات تزيد أهمية وقوة الاطروحة التي يقدمها، وبخاصة في ما يتعلق بدور «المكان» كشرط من شروط اكتساب الهوية، وتحديد الأبعاد المولدة للصراع، وتحديداً في المرحلة التي تزامنت مع صعود «المجالات الهوياتية» المتمذهبة. ذلك أن فكرة المجال مرتبطة بـ«المكان» الذي هو أكثر من بقعة أرض أو «مجال حيوي». إنه فضاء يرمز إلى معان

وعوالم ثقافية وتاريخية مؤسسة للذاكرة ومؤطرة لأبعادها، ذلك أنه من المكان تولد «روح المكان» حاملة لخاصية الهوية والذاكرة الجمعية التي أسهب الكتاب في إبراز دورها مع التجارب المشتركة للجماعة الإنسانية؛ حيث تنبني بذور هويتها وإدراكها للذات والآخر. لذلك كان امتلاك «روح المكان» والشعور بالانتماء إليه مدخلاً لاكتساب الهوية؛ في المقابل كان فقدان روح المكان والشعور بالانتماء إليه أولى الخطوات نحو الشعور بالاغتراب والنفي والغيرية.

كتاب مهمٌّ ليس في موضوعاته فقط، بل في النموذج التحليلي الذي يعتمده، فهو يحفر أثلاماً في أطروحات ومقولات سائدة، في محاولة لتأسيس مدخل علمي نقدي تحليلي، يمكّننا من مقاربة إشكالية الهوية العربية التي يفككها، فاتحاً أفق معرفة جديدة وسط حطام المشهد الكارثي الذي انفجرت فيه عصبيات وتضخمت هويات، وتشظى بعضها الآخر إلى طوائفيات ومذهبيات وإثنيات يسود فيها «وعي القطيع»، حيث لا مكان للعقل في أغلب الأحيان □

أشرف منصور

ابن رشد في مرايا الفلسفة الغربية الحديثة

(بيروت: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2018). 614 ص.

يوسف بن عدي(*)

أستاذ ومؤلف في الفلسفة العربية الإسلامية وقضايا الفكر العربي المعاصر ـ المغرب.

يأتي الكتاب في معرض البحث في الأثر الرشدي ومصيره لدى الفلاسفة الغربيين المحدثين (ديكارت وكانط وسبينوزا وسليمان ميمون ولودفيغ فيورباخ). وهو أيضاً لا يخرجُ عما رسمهُ الباحث الأكاديمي المصري أشرف منصور في المؤلفَين السابقين من قبيل: **سبينوزا ونقد العقل الخالص: دراسة لنظرية كانط المعرفة والميتافيزيقا في ضوء فلسفة سبينوزا** (2013) و**العقل والوحي: منهج التأويل بين ابن رشد وموسى بن ميمون وسبينوزا** (2014) (ص 38، هامش 1). بيد أنَّ هذا المؤلف الجديد، الذي نحن بصدد تقديمه، قد تفرَّد بالبحث في وتيرة حضور إشكالات أبي الوليد بن رشد في تاريخ الفلسفة الغربية الحديثة على أساس استراتيجية في القراءة والفهم تستند إلى رؤية منهجية لا تكتفي بالتأويل والنقد بقدر ما ترنو إلى بيان ما يقوله النص الفلسفي الغربي وما يسكت عنه.

يتحقق من هذا أيضاً أنّ ما حررهُ أشرف منصور لم يكن لينكر منجزات المفكرين العرب المعاصرين وقولهم الرصين في فلسفة ابن رشد، ولا سيَّما تلك التي تحضرُ الأيديولوجيا والمذهبية فيها على جهة العرض لا بالذات؛ وقد نشير في هذا الباب إلى بعضها على سبيل التنبيه والاستئناس: **أثر ابن رشد في فلسفة العصور الوسطى**، زينب محمود الخضيري (2009)؛ **ابن رشد فيلسوف الشرق والغرب في الذكرى المئوية لوفاته** (ندوة، تونس 1999)؛ **ابن رشد في المصادر العربية**، عبد الرحمن التليلي (2002) و**تحولات في تاريخ الوجود والعقل** لمحمد المصباحي (1995). وبهذا الاعتبار نقول إنّ ما طرقته هذه المؤلفات الرشدية العربية من موضوعات و«تيمات» هي حاضرة بوجه

(*) البريد الإلكتروني: youssef_ben_addi@yahoo.fr.

أو بآخر في نسيج نص **ابن رشد في مرايا الفلسفة الغربية الحديثة** (2018) للباحث الأكاديمي أشرف منصور؛ وهو الذي لا يمنع من حضور بصمة المؤلف وجدة إشكاليته ورشاقة تأمُّله وفحصه.

أولاً: بنية الكتاب وعدّتهُ المنهجية

جاء توزيع **ابن رشد في مرايا الفلسفة الغربية الحديثة** على الوجه التالي: مقدمة ومدخل: في المنهج؛ 1 ـ إمكان البحث الميتافيزيقي بين ابن رشد وكانط؛ 2 ـ مفهوم اللامتناهي بين ابن رشد وسبينوزا وكانط؛ 3 ـ نظرية سبينوزا في «واجب الوجود» وأصولها؛ 4 ـ أصداء نظرية العقل الرشدية في الفلسفة الحديثة؛ 5 ـ نظرية سبينوزا في أزلية العقل: أصولها الرشدية؛ 6 ـ نظرية العقل اللامتناهي عند سليمان ميمون؛ 7 ـ لودفيغ فيورباخ: الرشدي الأخير؛ ببليوغرافيا والفهرس.

ومن بعد، ومن قبل، يمكن التقرير بأنّ فصول الكتاب ومحاورها قد اختزلها الباحث بصورة قوية وكثيفة في عنوانه الموسوم بـ«ابن رشد في مرايا الفلسفة الغربية الحديثة»، وهو الأمر الذي يخفق فيه بعض الباحثين والكتاب. وأعني أنّ أشرف منصور قد وضع اسم ابن رشد وهو يقصد ابن رشد كإشكالية فكرية وثقافية وحضارية إن جاز التعبير فضلاً عن ذلك دلالة «المرايا» التي تعبِّرُ بقوة عن الحذف الزائف والمراوغة المكشوفة، وهو البعد الثالث الذي لا يقدمه لنا **المرآة** بل يتطلب منّا كشفه وفضحه من طريق التحليل النقدي للخطاب. يقول الباحث: «لكنها لا تقدم البعد الثالث حقيقة، والبعد الثالث الذي يختفي من الفلسفة الحديثة ثنائية الأبعاد هو البعد السبينوزي ـ الرشدي المكبوت الأكبر في تاريخ هذه الفلسفة، الفلسفة الحديثة، ليست سوى مرآة لذاتها، لا ترى سوى ذاتها وتستبعدُ آخرها الرشدي ـ السبينوزي...» (ص 44، هامش 1). وعلى هذا شرع الباحث المصري أشرف منصور في كشف عملية التلاعب بالفلسفة الرشدية وقضاياها الميتافيزيقية والعقلية والمنطقية واللاهوتية في الأصول الفلسفية الغربية الحديثة. هل يعني هذا العمل هو بحث فيلولوجيا عن أصول العناصر والأجزاء أم هي قراءة إسقاطية فجّة؟!

الجواب في حقيقة الأمر لا هذا ولا ذاك. إذ إنّ الباحث يتوافر على وعي دقيق وعميق لخطورة القراءتين أو المنهجيتين اللتين كان لهما الأثر السلبي والسيئ في نهوض الفكر العربي الحديث. لهذا انتخب الكتاب منهجية تتأسس على مقدمة إبستيمولوجية عامة مفادها أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد طبيعة المنهج، وأنّها ليست إلا تأطيراً لهذا المنهج، وهذا أيضاً لا يمنع من أن تكون الرؤية، في بعض الأحيان متقدمة على خطة المنهج وإجراءاته. ثم إنّ رؤية ومنهج الباحث جاءا على خلاف وتضادٍّ مع القراءة الإسقاطية التي تصوغ لنا منطق التفوق والأنانوية المفلسة التي ليست أكثر من رد فعل، في الوقت الذي نطمح فيه إلى تحصيل الفعل الفلسفي الحقيقي والأصيل.

إذاً، كانت «القراءة الأعراضية» لدى ألتوسير ومنهج تحليل الخطاب لفوكو هما المرشد الأمين لخلفية الباحث أشرف منصور، الأمر الذي دفعه إلى الإقرار بأن هذه المنهجية المتوسل بها هي ما اكتشفه الباحث بعد الانتهاء من هذه الدراسات الميتافيزيقية والعقلية (السيكولوجية)، رغم ما قد يثار من

تساؤلات فلسفية ومنهجية حول هذه القضية. هل يعمل الباحثون والأكاديميون في قراءتهم للنصوص الفلسفية على أساس تطويع النص وتفصيله على مقدمات المنهج أم يعملون على أساس الاكتشاف والحدس؟

أحسب أنّ الجواب يظهر في قول الباحث: «يفاجأ الباحث المهتم بتاريخ الفلسفة الرشدية في أوربا سيكون مطبق من قبل الباحثين الغربيين عن مصير الرشدية في أوربا بعد عصر النهضة أي ابتداء من القرن السابع عشر وما يليه وهي الفترة التي اصطلح على تسميتها بتاريخ الفلسفة الحديثة» (ص 7)[1]. نفهم من هذا أن عملية الحذف الأصلي والتلاعب بالمصدر الرشدي وأثره، بل أكثر من ذلك كله الحذف الراديكالي، حيث لم يذكر في بعض الأحايين اسم ابن رشد بل صارت السبينوزية تتصدر المشهد الفلسفي الغربي الحديث، لكن رغم ذلك تعرضت هذه الأخيرة أيضاً لعملية الإقصاء أو الاندماج الرهيب في تصورات لا تمتّ بصلة إلى القول الفلسفي لسبينوزا!؟

ومن ثم اعتبر أن البحث عن مصير الفلسفة الرشدية وأثرها أضحى من الندرة والقلة أو أعز ما يطلبُ، بل وإن سلّمنا بوجود دراسات في هذا الشأن فإن أغلبها «يلتفُ حول نظرية العقل الرشدية وتفاعل فلاسفة أوروبا المحدثين معها وهي لا تقدم صورة شاملة لحضور الفكر الرشدي في عصر الفلسفة الحديثة» (ص 9).

الحقُ أنّ القراءة الأعراضية أو التشخيصية هي المدخل المنهجي الملائم في رصد الأثر الرشدي في الفلسفات والمذاهب الغربية الحديثة من طريق البحث في الإشكاليات والقضايا من دون الانشداد إلى الترتيب التاريخي المكرور، وبالتالي بالطريقة النسقية المتمثلة بالتركيز على الموضوعات والقضايا «التي ظهر فيها الأثر الرشدي وعرضها بأسلوب نسقي دون الالتزام بالترتيب التاريخي» (ص 11)[2]. فالقراءة الأعراضية تنظر إلى الغياب والحضور أو الأثر على أساس أنه تفجير مكبوتات النص أي ما لم يقله أو ما يسكت عنه ضد هذه الفلسفة أو هذا المذهب. يقول الباحث في هذا الأمر: «وأكبر أثر تتركه البنية الرشدية في النص الديكارتي هو طابعه المغرق في الذاتية أي ظهور بمظهر التأمل الذاتي والانعكاس على الذات وعلى أفعالها المعرفية والنزعة الأنوية المطلقة (Egoism)...» (ص 26)[3] وبهذا الاعتبار، نستشفُ أن منهجية الباحث في رصد الأثر الرشدي منهجية تروم تشخيص

---

(1) يقول المؤلف: «ظلوا يتفاعلون مع الفكر الرشدي وإن على نحو غير معلن كما أن أهمهم كان رشدياً تماماً وهو سبينوزا» (ص 10).

قارن: «لقد كانت الرشدية ملء السمع والبصر في أوروبا الوسيطة والنهضوية محل مراقبة شديدة وإدانة من السلطات الكنسية طوال تلك الفترة» (ص 10).

(2) لا نوافق الباحث أشرف منصور على أنّ الترتيب التاريخي يضعف إبراز التمايز الإشكالي والنظري والفلسفي عند دكارت وكانط... وينشر التكرار والنسخ. ربما يبدو الأمر لنا على المستوى الظاهر لكن الاشتكال وطريقة معالجته هو السر في تفرد الكانطية على الديكارتية. لهذا التمييز بين المحتوى المعرفي والمضمون الأيديولوجي في تاريخ الفلسفة كما يقول الجابري يمنعنا من السقوط في آفة التكرار.

(3) يقول الباحث: «القراءة الأعراضية: إنها تكشف عن صمت النص وعلى الانقطاع في موضوعه الانقطاع الخفي الذي يوازيه الاتصال الظاهري للنص» (ص 27).

الأعـراض المرضيـة التـي تعمل بيـن الفينة والأخـرى على إخفـاء الأسبـاب الحقيقية وراء مـحـاولات الـحـذف والإقـصـاء وأيضـاً التلاعب بالقول الفلسفي الرشدي. وهذا ما ذهب إليه الباحث في قوله: «بل يجب العثور على أسباب ظـهـورهـا فـي فـتـرتـيـن مـخـتـلـفـتـيـن؛ فـي إطـار فلسفتين مختلفتين الأرسطية والسبينوزية» (ص 51). وهو الأمر الذي أبرزه الكتاب على جهتين فلسفيتين هما النظر الميتافيزيقي والنظر السيكولوجي العقلي.

ثانياً: مصير الميتافيزيقا الرشدية

ليس مـن الـعَـجـب والـغـرابـة أن يلتقي الـغـزالـي وكـانـط فـي مسـألـة الإنـكـار المطلق للميتافيزيقا ولا سيّما وأنهما يستعملان وسائل الإخفاء والتلاعب والسفسطة في بناء القضايا الفلسفية، فضـلاً عن ذلك ربطهما الميتافيزيقا بالأقاويل الجدلية. أما ابن رشد فـقـد تـنـبّـه بـنـظـر شـديـد وحـذر دلالـي قـولـي دقيق إلى أنّ الجدل له أدوار كثيرة منها رفع الغموض وحل الشكوك. يقول الباحث أشرف منصور: «وأوضح كيف عمل كانط على رد كل الميتافيزيقا إلى الجدل ما ساعده على رفضها جملة وتفصيـلاً والـتـوقـف عـن الـحـكـم على مسائلها وإنكار علميتها» (ص 61). ويتحقق من هذا أن الجدل عند أبي الوليد هو جزء من القول البرهاني وهذا لا يخفى على المطّلع على حضوره في علم ما بعد الطبيعة. إذاً، لماذا هذا الرفض الكانطي؟

إنّ الجواب عن هذا الإشكال يرجعُ إلى تمييز إيمانويل كانط بين عالم الأشياء وعالم الأشـيـاء فـي ذاتـهـا، وهـذا مـا انـعـكـس أيضـاً وبصورة آلية على تصوره للنفس من حيث هي مفارقة للبدن في حذف وسكوت مطبق على الميتافيزيقا الأرسطية ـ الرشدية السبينوزية (ص 67 ـ 68)؛ حيث يضعنا القارئ في نقد العقل الخالص أمام معضلات وشكوك مفارقة أي بين الضرورة والحرية، القدم والحدوث، التناهي واللاتناهي من دون أي رغبة تُذكر أو على الأقل تحمسها على صوغ الحلول[4]. واحسب أيضاً أنّ تصور ابن رشد وكانط للجدل إنما مردهُ إلى استعمال الأول القول البرهاني الذي ينتقل من الأعرف عندنا إلى الأعرف في الطبيعة، واستعمال الثاني قياس الغائب على الشاهد، وهو الذي جعل كانط ينكر «إمكان معرفة الأعرف عند الطبيعة في ذاتها وقصر المعرفة على الأعـرف عندنـا عن الطبيعة وحسب» (ص 79)[5]. والحصيلة أن ابن رشد وفق منهجه البرهاني الفريد لم يرفض إلا الميتافيزيقا الكلامية، أي الأشعرية، لأن مدارها هو الخطاب الجدلي السلبي، في حين رفض كانط كلّ الميتافيزيقا من دون شرط أو قيد!

(4) «الحلول الوسطى المقدمة لهذه النقائض أبرزها حلول ابن رشد نفسه» (ص 68). «لكن ابن رشد كان مدركاً لمدى التداخل بين الجدل والميتافيزيقا وكانت المهمة التي أخذها على عاتقه هي وضع الجدل في مقامه الصحيح داخل البحث الميتافيزيقي لا الاستغناء عنها [...] وهذا معاكس لكانط الذي اكتفى بإبراز تناقض الميتافيزيقا في «الجدل الترانسندنتالي دون البحث عن حل لهذا التناقض» (ص 107).

(5) «[...] فإن ابن رشد بعد أن نراه ينقد قياس الغائب على الشاهد لا نراه يقدح في صحة الميتافيزيقا بل يثبت لها المشروعية العلمية لمنهج آخر مختلف عن قياس الغائب على الشاهد وهو منهج الانتقال من المعلوم إلى المجهول بعد التيقن من استواء طبيعة الطرفين الذي ينطوي على توظيف برهان الدليل» (ص 62).

نفهمُ من هذا أن الواجهة الفكرية والمذهبية قد كانت مع فلسفة ابن رشد وامتداداتها في الوجه السبينوزي التي كانت تتوافر بالفعل على حلول دقيقة لمسألة المفارق وعلاقته بالمحسوس وعلاقة الإرادة الإلهية بالفعل الإنساني؛ بيد أن كانط أصرّ أيَّما إصرار على التلاعب بالتراث الرشدي وحذفه. وهو يعلم، أي كانط، أن الميتافيزيقا ليس في مُكنة الفيلسوف شطبها من تاريخها إذ ما تفتأ تظهر بأشكال ملتوية أو صريحة فذلك قدرها الأنطولوجي الرهيب. ويبدو هذا الحذف أو الإلغاء في النص الكانطي لا يبرحُ مكانه في موقفه من اللامتناهي ورفضه لوجود مثل هذه العوالم. يقول الباحث في هذا المعرض: «هدف كانط من تقديم إشكالية تناهي ولاتناهي العالم بهذا الشكل أن يوضح استحالة حلها، نظراً لوجاهة ومنطقية برهان كلّ قضية ما يؤدي إلى استحالة الفصل بينهما وضرورة التخلي عنهما معاً» (ص 132). الحال أنّ تناول كانط لهذه المسألة إنما ظهر فساد أقيستها لأن تناولها كان على جهة الزمان من دون الحركة، وهي ما نتج منها الطابع الجدلي النقائضي. وعليه، جاء «برهان ابن رشد على قدم العالم يتجاوز النقد الكانطي لأنه ليس برهاناً من جهة الزمان بل من جهة الحركة» (ص 167)؛ فضلاً عن ذلك إبداعية ابن رشد في حل معضلة (علاقة المتناهي باللامتناهي) التي أرّقت تاريخ الفلسفات والمذاهب وتمييزه بين ما وقع في الماضي وهو حادث وما وقع في الماضي وهو قديم. فلاتناهي الحركة هي في المتحرك الأول الأزلي لا في مدار سلسلة الحركات الجزئية الحادثة (ص 171 ـ 173).

وبهذا الاعتبار، نرى هنا كيف أن ابن رشد قد وضع تمييزات في طبيعة اللامتناهي وفي علاقته بالمتناهي لم يعرفها كانط ولم يستطع القيام بها نظراً إلى تقيده في نقده الميتافيزيقا لنظريته في المعرفة، تلك النظرية التي حوّلت كل الموجودات الأنطولوجية إلى مقولات إبستيمولوجية ومن ثم قطعتْ أمامها الطريق نحو أي دلالة ميتافيزيقية» (ص 175). وفوق هذا وذاك لم يستطع كانط أن ينتبهَ إلى نظرية سبينوزا في اللامتناهي وواجب الوجود، أو لنقل لم يكن أمام فيلسوف الفلسفة النقدية إلا السكوت على مذهب باروخ، بل إنه حذفٌ مضاعفٌ أعني إخفاء أصل الأصل الذي هو الأثر الرشدي. يقول المؤلف: «إذا كان سبينوزا قد أكد أن كل ما هناك في الوجود هو جوهر وأحوال فإن لاتناهي الجوهر عنده يحمل معنى مختلفاً عن لاتناهي الأحوال؛ والاثنان يناظران بوعي اللامتناهي عند ابن رشد» (ص 201)، ثم إنّ اللامتناهي الحقيقي عند سبينوزا متصل بالدوام والكمّ وهو ما نافح عنه ابن رشد. أما مفهوم واجب الوجود عند سبينوزا فهو لا يكاد ينفصل في عبارته وصياغته عن عبارات ابن رشد، وإن بدا أنه من الجهاز المفاهيمي ـ السبينوزي، إذ إن باروخ لم يكن يتفق مع ابن سينا في واهب الصور من الخارج ذلك أن الجوهر وواجب الوجود يكون محايثاً للأحوال؛ وبالتالي يكون الوجود والماهية لا ينفصلان في مذهب سبينوزا (ص 268)[6].

(6) «صحيح أن ابن رشد لا يساوي بين الإله والعالم بالطريقة التي نجدها عند سبينوزا وكان لا يزال ينظر إليهما على أنهما منفصلان حتى وهو يضع أفكاره الخاصة حول وحدة الوجود» (ص 334 ـ 335).

ثالثاً: آثار نظرية العقل الرشدية وامتداداتها

من البيّن أن مصير نظرية العقل الرشدية في الفلسفة الغربية الحديثة قد كان مصيراً مضطرباً بسبب اضطراب الأفكار والمفاهيم التي كانت في ذلك العصر، إذ من الفلاسفة من دافع عن وحدة العقل البشري بلواحقه الكلية والخالدة والثابتة ومنهم كذلك من لجأ إلى التحريض الديني والمذهبي. وكما وعدتنا وقائع التاريخ ومنطقه أن تلجأ إلى الكثير من العقلانية والتنويرية إذا ما اشتد عليها ضغط التقليد والاتكالية لا أن تسير في مسار الإخفاء والتستر في أشكال فكرية أخرى، سواء كان هذا الوضع اضطرارياً أم اختيارياً.

وهكذا لم يكن ديكارت إلا الوجه الآخر للنزعة الرشدية؛ فالأنا والكوجيطو هما أعراض مرضية لنظرية العقل الهيولاني الذي ما زال فينا. ومن ثمة، يكون «القصد الخفي لديكارت موجه ضد نظرية ابن رشد في فناء النفوس الفردية وخلود النوع البشري» (ص 351). والغريب أن سبينوزا وهو الرشدي الهوى والمنزع قد مارس الحذف الراديكالي لاسم ابن رشد من خطه الفكري والفلسفي؛ بيد أن هذا القهر والكبت ما يفتأ يبرز في شكل أعراض في قوله عن الجزء الأزلي والمعقولات الأزلية والعقل والكائن غير الفاسد وغير الكائن (ص 410 ـ 413)، وقد يعود هذا السكوت إلى السياق التاريخي العام حيث كانت تعتبر الرشدية تهمة.

وهو الأمر أيضاً الذي يتجلى في أفكار الفيلسوف سليمان ميمون الذي انتقد فلسفة كانط في زمنه على أساس المصادر الرشدية بل لنقل الحلول الرشدية الهائلة. يقول الباحث أشرف منصور في هذا السياق: «ومعنى هذا أن سليمان ميمون كان محملاً بكل التراث الرشدي اليهودي وقرأ على خلفيته. ونقد على أساسه الفلسفة الأوربية ولا سيما فلسفة كانط» (ص 451 ـ 452). ولعل أكبر مشغل فلسفي لفت انتباه سليمان ميمون هو كيف تنطبق المقولات القبلية لملكة الفهم الخالص على موضوعات الخبرة التجريبية؟ وقد جاء الحل لهذه المسألة حلاً رشدياً: «ليس هناك قبلي وبعدي، وليس هناك وحدة تصور خالص وحدس تجريبي. فالاثنان واحد وهما الشيء نفسه لأن الموضوعات في العلم الإلهي مخلوقة من تفكر في الإله فيها. ومن ثم الحل الذي قدمه هو: هناك وحدة أصلية بين الأفكار والأشياء في العقل الإلهي» (ص 455). فالعقل اللامتناهي هو نموذج المعرفة البشرية وهذا قول رشدي واضح. والظاهر أيضاً أن الرشدي الأخير لودفيغ فيورباخ لم يحِدْ عما قاله سليمان ميمون، إذ صار الكمال الحقيقي هو الكمال البشري النوعي وليس الكمال الفردي؛ والمتأتى من هذا أن الخلود يكون للنوع لا للشخص للكلي لا للجزئي. يقول الباحث في قول جامع: «إنّ ما يشترك فيه فيورباخ وابن رشد هو الإقرار بأنّ الأزلي هو الكلي فقط وأنّ الجزئي لا يمكن أن يكون أزلياً» (ص 549)[7].

---

(7) يقول أيضاً في **تضاد الكمالين الفردي والنوعي**: «إذا كان الإنسان يسعى نحو الأشياء الأزلية، فإن هذه الأشياء الأزلية لا يمكن تحقيقها طالما تمسك الفرد بفرديته، ذلك لأنّ الأزلية مختلفة بالمطلق عن الفردية»، (ص 549).

رابعاً: إشارات وتنبيهات

لا بد من الاعتراف بأنّ نص **ابن رشد في مرايا الفلسفة الغربية الحديثة** (2018) للباحث الأكاديمي أشرف منصور قد حقق بالفعل ما يكون يرنو إليه من حفر معرفي وفلسفي عن إشكال حضور القول الرشدي وإشكالاته عند الفلاسفة الغربيين المحدثين، من طريق الحذف الراديكالي أو السكوت المقصود أو غير المقصود؛ وهذه مؤشرات، ربما، يصعب على القارئ تعقلها واستيعابها ما لم يستغب بالرؤية التاريخية والأيديولوجية وإلا سوف تبقى النماذج التي تفحصها وندرسها صورية!

لعلّي أحسب أنّ الغائب الأكبر في هذا النص هو السياق التاريخي والثقافي للأفكار والمشكلات الفلسفية؛ إذ إنّ مؤرخ المذاهب والأفكار لا يقبل بميلادها ونشأتها من دون وجود دواعٍ وأسباب لذلك فضلاً عن ذلك أن الصور التاريخية للفلسفات، بل لنقل الإشكالات والقضايا، تختلف من أفق وسطوي وحديث ومعاصر. من هنا ربما لا يقبل شرّاح فلسفة سبينوزا وكانط على وجه التحديد بالقول إن أثراً رشدياً كان فاعلاً في مكتوبهما بوجه أو بآخر، إذ برهانهم في ذلك وجود تحولات مشهودة في منطق التاريخ والأحداث، وهو منطق لا يمكن مقارنته بأفق قروسطي حيث كان فيه العلم والإنسان والعقل غير العلم والعقل والإنسان في عصر النهضة والحداثة.

بيد أن الباحث قد توسل بمدخل «القراءة الأعراضية» وهو الأمر الذي وضحه في مدخل هذا الكتاب، وبالتالي يكون هذا الاختيار مشروع في قراءة مصير وامتدادات الفلسفة الرشدية في الفلسفة الغربية الحديثة. وعطفاً على هذا نقول إنّ الباحث قد أمعن في الجمع بين مفاهيم و«مقولات» متضاربة ومتضادة كمفهوم الهوية والقطيعة والاستمرارية بالرغم مما أقدمَ عليه من تبريرات لهذا الوضع المشتكل. فهذه القراءة الأعراضية أو التشخيصية مهمتها رصد علامات التحول من وضع إلى وضع آخر أو بيان التناقضات التي تملأ هذا النص أو ذاك؛ كلّ ذلك في منأى عن بناء القول الفلسفي ومن ثم لا غرابة أن تكون هذه الاستراتيجية في القراءة ترتكز على المضمون المعرفي دون المحتوى الأيديولوجي. من هنا قد تكون فكرة التجاوز الرشدي وقدرته على تقديم حلول ناجعة لإشكالات الفكر الحديث إنما تحتاج إلى توضيحات هائلة، إذ كيف يتحصل لنا هذا التجاوز في الإشكالات والقضايا من داخل البنية المشتركة التي عمل الباحث على رصد ملامح على طول صفحات الكتاب، ثم إنّ هذا النوع من البحث يتطلب منّا الوقوف عند بنى مستقرة وآليات مستحكمة في هذا العقل وكيفية إنتاجه للقول والخطاب، فضلاً عن ذلك المسالك والطرائق التي يوظف بها الأثر الرشدي في العصور الوسطى والعصور الحديثة.

بكلمة نقول إن هذا النص **ابن رشد في مرايا الفلسفة الغربية الحديثة** لأشرف منصور هو إضافة غنية للدراسات الرشدية العربية اليوم □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: الكتب العربية

ـ 1 ـ

فرحان صالح. **محمد علي وعبد الناصر: ارتسامات النهوض العربي؛ الصعود والانكسار، 1805 ـ 2013.** القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2018. 294 ص.

يسعى هذا الكتاب ـ كما يأتي في تقديمه ـ إلى البحث عن جذور التدخل الأجنبي في المنطقة العربية وبدايته منذ أن عرف الوطن العربي أولى موجات الغزو الاستعماري الأوروبي ممثلاً بالحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت على مصر والشام (1798 ـ 1801).

ويتوقف عند تجربة محمد علي (1805 ـ 1849) الذي تسلم الحكم في مصر بعد سنوات قليلة على انقضاء الحملة الفرنسية، فيتناول سعي محمد علي في بداية الأمر للتخلص من بقايا النظام الإقطاعي العسكري القديم بما فيه من علاقات إقطاعية داخلية، وما تبقى من سيطرة للأتراك الذين فشلوا في مواجهة القوات الفرنسية الحديثة، إضافة إلى سعيه لمواجهة التدخلات والهيمنة الإنكليزية. وقد ركز في سعيه على تأسيس دولة حديثة تأخذ بأساليب العلم والإدارة العصرية التي عرفتها أوروبا لتأسيس دولة قوية يتخذها نقطة انطلاق لضم البلدان العربية المجاورة بهدف إقامة منطقة نفوذ لها القدرة على مواجهة ما تبقى من نفوذ تركي، والوقوف في وجه أطماع قوى الاستعمار الأجنبية التي تدافعت إلى المنطقة لتقاسم التركة التركية المتهالكة وتنفيذ مشاريعها الاستعمارية والحؤول دون قيام دولة قوية على أنقاض الإمبراطورية العثمانية التي عرفت في أيامها الأخيرة بـ «إمبراطورية الرجل المريض».

من هنا كان منطقياً أن تصطدم قوة الدولة الفتية التي يحكمها محمد علي بالقوى الاستعمارية، ولا سيَّما بعدما وصل نفوذه إلى السودان ومنابع النيل والجزيرة العربية والشام وأجزاء من تركيا نفسها، وذلك في ضوء ما حققته غزوات جيوشه بقيادة ابنه إبراهيم باشا (1789 ـ 1848) من نجاح يتعارض ومشاريع الاستعمار الرافضة لقيام دولة حديثة وقوية في المنطقة العربية على أنقاض الدولة العثمانية.

وهكذا اندفعت القوى الأوروبية للسيطرة على المنطقة العربية، فكانت فرنسا في الجزائر (1830) وتونس (1881)، وبريطانيا في مصر (1882) وإيطاليا في ليبيا (1911). واستكملت باقي حلقات السيطرة الاستعمارية في أثناء الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918)، فمثلت اتفاقية سايكس بيكو (1916) ووعد بلفور (1917)، حلقتين بارزتين من حلقات الاستعمار. وشهدت الحقبة بين الحربين العالميتين جولات من الحراك الشعبي والوطني في مختلف البلدان العربية تطالب بتفعيل المؤسسات الدستورية والبرلمانية وصولاً إلى استقلالها، ولو بدرجات مختلفة.

غير أنه في مطلع خمسينيات القرن الماضي قامت «ثورة يوليو» 1952 بقيادة جمال عبد الناصر نتيجة عجز النظام الملكي القائم عن تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، وغياب العدالة الاجتماعية، والتواطؤ بين الحكومات وأحزاب الأقلية مع الملك والإنكليز لتعطيل الدستور، والتدخل الإنكليزي السافر في الشؤون السياسية المصرية كما حدث في حصار الدبابات البريطانية للقصر الملكي في 4 شباط/فبراير 1942. وقد تصاعد النضال ضد بريطانيا، فكان إلغاء المعاهدة البريطانية ـ المصرية لعام 1936 عام 1951، وتصاعد الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية الذي وصل إلى الذروة في «معركة الإسكندرية» في 25 كانون الثاني/يناير 1952 حين تصدت الشرطة المصرية للقوات البريطانية التي حاصرت مبنى محافظة الإسماعيلية وارتقى نحو 50 شهيداً من الشرطة ومئات الجرحى، لتعم التظاهرات في اليوم التالي وتحترق القاهرة، وهذا ما هيّأ الظروف لقيام «ثورة يوليو» التي خرجت بالنضال المصري ضد الهيمنة الأجنبية والتبعية إلى خارج الحدود، فكان التعاون مع حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا ضد الاستعمار والإمبريالية مع التشديد على أهمية بناء النماذج التنموية المستقلة والتقارب مع المعسكر الاشتراكي، إضافة إلى النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي والتعامل مع الصراع العربي ـ الإسرائيلي كصراع وجود لا صراع حدود. ومع تأميم قناة السويس عام 1956 وتمدد العمل القومي والوحدوي وتصاعد الصراع مع إسرائيل والتعاون مع قوى التحرر والنضال ضد مصالح الاستعمار، كان لا بد من أن يُستهدف عبد الناصر من قبل قوى الاستعمار، تماماً كما استُهدف محمد علي.

ـ 2 ـ

سامي عمارة. **القاهرة ـ موسكو: وثائق وأسرار، 1952 ـ 1986**. القاهرة: دار الشروق، 2019. 264 ص.

يضم هذا الكتاب للخبير بالعلاقات المصرية ـ الروسية سامي عمارة مجموعة كبيرة من الوثائق والملفات التي تعنى بتطور العلاقات بين موسكو والقاهرة والتي أطلقتها مؤخراً وزارة الخارجية الروسية واطلع

عليها المؤلف بحكم علاقاته وصلاته القوية بالقيادات الروسية التاريخية والجديدة منذ ستينيات القرن الماضي، إذ عمل مترجماً مع الخبراء الروس في السد العالي، وفي إعادة بناء القوات المسلحة بعد هزيمة/حزيران يونيو 1967، وموظفاً في سفارة مصر في موسكو.

تغطي وثائق الكتاب محطات مهمة في مسار العلاقات بين البلدين بما شهدته من تحالف وتعرجات وتعثر وعلاقات شخصية منذ قيام «ثورة يوليو» 1952 حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي. وفي هذا السياق، يتناول المؤلف كيف تغير موقف القادة السوفيات من الثورة وما شابه من حذر في بداية الأمر، وانعكاس ذلك على العلاقات بين الزعيم السوفياتي خروشوف والرئيس جمال عبد الناصر؛ إذ اعتبر القادة السوفيات ثورة يوليو ـ قبل اقتناعهم بقيادة الثورة ـ انقلاباً عسكرياً، نتيجة تقديرات خاطئة من السفارة السوفياتية في القاهرة، وبإيعاز مباشر من الشيوعيين المصريين، الذين تراوحت مواقفهم بين رافض لإصلاحات الثورة وبين من حاول تصفية حسابات شخصية مع القيادة المصرية.

كما يتابع المؤلف كيف توطدت العلاقات بين البلدين في ظل إصرار القيادة المصرية على تأميم قناة السويس وموقف القيادة السوفياتية المؤيد للتأميم ولمصر ضد العدوان الثلاثي، البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي على مصر عام 1956، إذ تكشف الوثائق أن الولايات المتحدة ـ ورغم موقفها الرافض للعدوان الثلاثي على مصر عقب تأميم قناة السويس ـ كانت قد قامت بمحاولات غير مباشرة، عبر الدول الغربية، لتدويل قناة السويس بما يفقد مصر السيادة عليها، وينال من مشروعية امتلاكها حتى عام 2008، إلا أن مصر رفضت كل هذه المحاولات. وفي المقابل تؤكد الوثائق أن الموقف السوفياتي من العدوان الثلاثي على مصر أسهم في وقف العدوان، إذ حذر الاتحاد السوفياتي من حرب عالمية ثالثة وإرسال متطوعين للقتال إلى جانب القوات المصرية إذا لم تنسحب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من الأراضي المصرية. وقد تطورت علاقات التعاون الاستراتيجي بين موسكو والقاهرة عقب ذلك بدءاً بمشروع بناء السد العالي.

ويتوقف المؤلف عند هزيمة 1967 ودور الخبراء السوفيات في إعادة بناء القوات المسلحة المصرية، وصولاً إلى تسلم السادات السلطة عقب وفاة عبد الناصر وانقلابه على الحقبة الناصرية وعلى الاتحاد السوفياتي وقراره بطرد الخبراء السوفيات عام 1972 وإفشاء أسرار حرب أكتوبر 1973 في رسالة إلى هنري كيسنجر، سرعان ما تسربت تفاصيلها إلى غولدا مائير في تل أبيب، بعد ساعات قليلة من اندلاع المعارك؛ وهو ما أشار إلى تحولات جذرية في تاريخ علاقات مصر مع السوفيات والرهان بالكامل على دور الولايات المتحدة لإدارة تسوية الصراع مع إسرائيل والخروج لاحقاً من خلال «اتفاقية كامب ديفيد» من دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولم تستأنف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سوى مع بدايات حكم الرئيس حسني مبارك، حيث أدت الاتصالات بين البلدين إلى البحث في القضايا العالقة، بينهما وفي مقدمتها الديون العسكرية المستحقة لروسيا وكيفية تصفيتها.

شكلت وثائق الكتاب وملفاته مخزوناً غنياً للمؤلف أفاد منه ليثير من جديد التساؤلات

حول طبيعة العلاقات بين موسكو والقاهرة، وذلك في ظل التفسيرات والأقاويل الشائعة عن العلاقات بين البلدين، وأبرزها المقولة التي ترى أن «علاقات القاهرة وموسكو كانت ولا تزال علاقات اضطرار وليست علاقات اختيار». وفي الواقع، يرى البعض أن علاقات البلدين كانت في معظمها علاقات اضطرار لكون الولايات المتحدة خذلت مصر في غير مناسبة، عندما لم تُبدِ حماساً لتمويل بناء السد العالي على سبيل المثال، ونظراً إلى انحيازها الدائم إلى إسرائيل دون اعتبار للحقوق العربية في تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. من هنا كان لا بد من خيار توجه مصر إلى الاتحاد السوفياتي للتمكن من المواجهة. لكن مراقبين آخرين يرون أنه من المبالغة اعتبار الخيار المصري بتطوير العلاقات مع السوفيات مسألة اضطرارية، بل كانت ولا تزال تقوم على المصالح المشتركة لكلا البلدين. ولا غرابة في ذلك في ظل فلسفة الحرب الباردة التي استمرت حتى انهيار الاتحاد السوفياتي في تسعينيات القرن الماضي قبل أن تجدد مع عودة روسيا إلى المسرح الدولي مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

ـ 3 ـ

نظمي الجعبة. **حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة: التاريخ والمصير ما بين التدمير والتهويد**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالاشتراك مع التعاون، 2019. 460 ص.

تعددت أشكال ومحاولات السيطرة الإسرائيلية على الشطر الشرقي من القدس بعد حزيران/يونيو 1967، لكن التغيير الأكثر درامية ـ كما يرى مؤلف هذا الكتاب ـ هو جرف حارة المغاربة، ومن ثم مصادرة مساحة واسعة من البلدة القديمة لتشييد حارة لليهود عام 1969. ويوضح المؤلف وهو ابن المدينة وأستاذ التاريخ ـ أن المنطقة الممتدة من حارة الأرمن غرباً إلى الجدار الغربي للمسجد الأقصى شرقاً ما زالت تشهد حركة مستمرة للتضييق على السكان العرب والضغط عليهم لدفعهم إلى الرحيل وتغيير معالم المنطقة، وذلك في محاولة لتقديم رواية مغايرة لتاريخ القدس.

ويرى أن الوجود المغاربي الذي أزيح بالجرافات في حزيران/يونيو 1967، غني بتاريخه وإفرازاته الحضارية والإنسانية، ويُعبر عن عمق العلاقة بين القدس والمغاربة، كما يعتبر أن الوجود اليهودي المحدود جداً منذ أربعة عشر قرناً في القدس أيضاً جزء لا يتجزأ من تاريخ المدينة. من هنا يعرض المؤلف لكلا الوجودين من ناحية تاريخية وثقافية ودينية، وما تحتويه هذه المنطقة، حارة اليهود وحارة المغاربة، من معالم تاريخية ودينية، كما يبين الأملاك العقارية في المنطقة المصادرَة وما جرى عليها من تغييرات حتى الآن.

وإذ يركز المؤلف على الوجود العربي في القدس القديمة، فإنه يتناول التغييرات التي طرأت على المدينة خلال نصف قرن من الاحتلال الإسرائيلي ليثير التساؤل الضمني حول آفاق الحفاظ على الوجود الفلسطيني في المدينة وسبل حمايته من التآكل المستمر، علماً أن القدس القديمة ومحيطها لا تزال تحتوي حتى الآن على أغلبية سكانية عربية قادرة على الحفاظ على حماية مؤسساتها.

ـ 4 ـ

حسن بوكرين. **السبل والمنى في صناعة الفقر والغنى**. ترجمة ليلى الطويل؛ تقديم علي القادري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019. 220 ص.

يبحث هذا الكتاب ـ كما نقرأ في تعريفه ـ في المسار الاقتصادي للمجتمعات الحديثة وأنظمتها السياسية، بهدف تبيان أسباب الفقر والبطالة والتبعية والتخلف وغياب العدالة الاجتماعية في المجتمعات العربية، ومعالجة أصل هذه العلل، موضحاً كيف يمكن للدولة أن تصنع الثروة وتوزعها توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع، من خلال استخدام مصرفها المركزي واتباع سياسات اقتصادية واجتماعية تتحلى بالسيادية والاستقلالية، بعيداً من الفكر النيوكلاسيكي الذي غالباً ما يستخدم ـ كما يأتي في تقديم الكتاب ـ سلاحاً ضد التنمية في الوطن العربي كما في العالم أجمع.

من هنا يشدد المؤلف على أهمية استقلالية الحكومة الوطنية وسيادتها في المجال المالي بما يعني ذلك من إزالة للقيود على الموازنة وتمكين الحكومة من تمويل كل المشاريع التنموية، بدءاً بالاستثمار في البنية التحتية، مروراً بسياسة التوظيف الكامل، وصولاً إلى الاستثمار في التعليم والبحث العلمي والابتكار من أجل تحقيق التقدم التكنولوجي والصناعي.

يضم الكتاب سبعة فصول. يتناول الفصل **الأول** دور الدولة والسوق في تشكيل نظام العلاقات الإنسانية في سياق إنتاج وتوزيع الموارد، فيما يبحث الفصل **الثاني** في ضرورة فك الترابط أو التحالف بين الدولة والطبقة المهيمنة اقتصادياً من أجل تحقيق ديمقراطية تمثيلية اقتصادياً واجتماعياً. ويعنى الفصل **الثالث** بمعالجة الفقر والتوزيع غير المتساوي للثروة، بينما يعنى الفصل **الرابع** بمعالجة فكرة الندرة التي تثيرها الطبقة الأرستقراطية الحاكمة لتبرير وجود البطالة والأمية والتشرد.

أما الفصل **الخامس**، فيؤكد أهمية البحث العلمي والابتكار كمفتاح للتقدم، بينما يشدد الفصلان **السادس** و**السابع** على أهمية إزالة القيود التي تعيق الصنيع كمحرك رئيسي للسير بالتنمية البشرية، والانتقال من اقتصاد يعتمد على الوقود الأحفوري إلى الاقتصاد الأخضر، وذلك في علاقة متناغمة مع الطبيعة من أجل عالم أفضل.

ثانياً: الكتب الأجنبية

ـ 1 ـ

Dan Kovalik

The Plot to Overthrow Venezuela: How the U.S. Is Orchestrating a Coup for Oil

New York: Hot Books, 2019. 240 p.

يؤكد هذا الكتاب أن الولايات المتحدة تتواطأ لإطاحة الرئيس هوغو شافيز ودحر «الثورة البوليفارية» التي قادها منذ أن انتخب رئيساً لفنزويلا عام 1999. ومع وفاة شافيز عام 2012، وانتخاب نيكولا مادورو خلفاً لشافيز، ضاعفت جهودها لإسقاط الثورة، وهي تهدد حالياً بالتدخل العسكري في فنزويلا لإحداث تغيير النظام الذي تسعى إليه منذ نحو عشرين عاماً.

وبينما تعلن الولايات المتحدة أنها تبذل الجهود لإطاحة شافيز ومادورو بهدف نشر الديمقراطية والنهوض بمصالح المواطنين وحقوق الإنسان في فنزويلا، تؤكد التجارب السابقة والمعطيات أنها لا تسعى سوى إلى مصالحها النفطية وتستهدف على الدوام احتياطيات فنزويلا النفطية الهائلة.

ويرى المؤلف أن شافيز ومادورو فعلا الكثير لتعزيز الديمقراطية وتحقيق المساواة الاقتصادية في بلادهم، وأن أكثر ما يزعج الولايات المتحدة والمعارضة الفنزويلية هو حقيقة أن شافيز ومادورو حكما لصالح عدد هائل من الجماعات الفقيرة والمضطهدة في فنزويلا. وبينما تدّعي الولايات المتحدة أنها تفرض عقوبات اقتصادية على فنزويلا من أجل مصالح الشعب الفنزويلا، فإنها في الواقع تشن حرباً اقتصادية أحادية الجانب ضد فنزويلا قوَّضت إلى حد كبير الأحوال الصحية والمعيشية للفنزويليين.

ويخلص المؤلف إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى قيام سلطة أوليغاركية في فنزويلا تمثلها قوى المعارضة التي تتطلع إلى إعادة عائدات النفط إلى أيدي النخبة الاقتصادية في فنزويلا وإلى شركات النفط الأمريكية. ويرى أن معركة فنزويلا التي تشن الآن ستحدد مصير أمريكا اللاتينية بأكملها لسنوات عديدة مقبلة.

ـ 2 ـ

Nathan Gardels and Nicolas Berggruen
Renovating Democracy: Governing in the Age of Globalization and Digital Capitalism (Great Transformations)
Berkeley, CA: University of California Press, 2019. 256 p.

أدى صعود الشعوبية في الغرب وصعود الصين في الشرق إلى إعادة التفكير في كيفية عمل النظم الديمقراطية والاطلاع على كيفية معالجة فشلها. هذا ما يراه مؤلفا هذا الكتاب في تتبعهما لتأثير العولمة والرأسمالية الرقمية في جذب انتباه جميع أنحاء العالم إلى الفجوة الصارخة بين «من يملكون» و«من لا يملكون»، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في طريقة التفكير من أجل إعادة صياغة مبادئ العقد الاجتماعي.

وعليه، يدعو مؤلفا الكتاب إلى العمل على «تجديد الديمقراطية» ووضع إطار بديل للحكم، يضمن مشاركة القواعد الشعبية في الحكم بعيداً من الشعبوية، وذلك من خلال دمج الشبكات الاجتماعية والديمقراطية المباشرة في النظام مع بناء مؤسسات وسيطة جديدة تكمل الحكومة التمثيلية، وبما يؤدي إلى إعادة تكوين العقد الاجتماعي لحماية العمال بدلاً من الوظائف، والتحول من «إعادة التوزيع» بعد الثروة إلى «التوزيع المسبق» بهدف تعزيز مهارات وأصول أولئك الأقل حظاً. ولا بد من مواجهة تحديات العولمة من خلال «القومية الإيجابية» في الداخل والدعوة إلى التعاون العالمي ـ وتحديداً السعي إلى شراكة مع الصين ـ لإنشاء نظام عالمي قائم على قواعد جديدة تضمن الأمن الاقتصادي للفرد والديمقراطية التداولية والحكم الرشيد.

يعرض الكتاب للتحديات التي تواجهها المؤسسات السياسية والاقتصادية القديمة والناجمة عن صعود المستقبل الرقمي، داعياً إلى إصلاح المؤسسات والحكم في عصر ستحدده الثورة الصناعية الرابعة التي أطلقت خلال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2016 في دافوس والتي تتجاوز التقدم التكنولوجي الذي عرفته الثورة الصناعية الثالثة لتصل إلى دمج التقنيات

التي تزيل الخطوط الفاصلة بين المجالات المادية والرقمية والبيولوجية مع الإفادة من التجربة الصينية.

ـ 3 ـ

Susie Linfield

The Lions' Den: Zionism and the Left from Hannah Arendt to Noam Chomsky

New Haven, CT: Yale University Press, 2019. 400 p.

تعرض مؤلفة هذا الكتاب لمسار تحوُّل المثقفين اليساريين اليهود في الولايات المتحدة وأوروبا عن الدعم الثابت لإسرائيل إلى «الرفض الغاضب»، نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية عام 1967 و1973، وانتهاكات إسرائيل الرهيبة لحقوق الإنسان، ورفضها قيام الدولة الفلسطينية وحق اللاجئين في العودة. وتتناول في هذا السياق مواقف ثمانية من مثقفي ومفكري اليسار من الصهيونية، هم حنة أرندت وفريد هاليدي وآرثر كوستلر وإسحاق دويتشر وماكسيم رودينسون وألبرت ميمي وإيسدور فيتنشتاين ستون ونعوم تشومسكي، لتؤكد أن ممارسات إسرائيل ـ التي تقدم نفسها واحة للحرية والعدل ـ لا تتسم سوى بالعنصرية وصفات الإمبريالية المستبدة، بحيث باتت عبئاً ثقيلاً على المثقفين اليساريين اليهود، فاتجهوا نحو معاداة الصهيونية بينما تحركت إسرائيل نحو اليمين.

يستكشف الكتاب كيف تعامل مثقفو اليسار مع الصهيونية ومن ثم دولة إسرائيل نفسها وصراعاتها مع العالم العربي ليتبين صعوبة التوفيق بين القيم المتناقضة. ولعل بتجربة اليهود الليبراليين اليوم لا تختلف عن معاناة اليسار في محاولاتهم للتوفيق بين خصوصياتهم المؤيدة لإسرائيل وعالميتهم الاجتماعية والعدالة.

ـ 4 ـ

Jim Sciutto

The Shadow War: Inside Russia's and China's Secret Operations to Defeat America

New York: Harper, 2019. 320 p.

يرى مؤلف هذا الكتاب أن الولايات المتحدة في حالة حرب باردة جديدة مع القوى الدولية والإقليمية التي تنافسها مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران، والتي تسعى جاهدة إلى استهداف المصالح الأمريكية بمختلف الوسائل المتاحة من دون الصدام العسكري المباشر . ويعتبر المؤلف أن الكثير من الأمريكيين لا يدركون أنهم يخوضون هذه الحرب التي تجري في الظل والتي يجب التنبه إلى مخاطرها وما تحمله من تحديات.

وتشكل هذه الحرب بحسب المؤلف وما لديه من تقارير ميدانية واردة من أوكرانيا إلى بحر الصين الجنوبي، ومن منطقة تابعة للقطب الشمالي وصولاً إلى قيادة الفضاء الأمريكية أكبر تهديد للأمن القومي الأمريكي. وقد خاضت هذه الحروب في الظل ولسنوات عديدة الصين وروسيا وشملت تهديدات سيبرانية أو هجمات إلكترونية تمثل نماذج لحروب مستقبلية. كما لجأت القوى المناهضة للولايات إلى أساليب متنوعة من استخدام القوة أبرزها استخدام القوى غير النظامية لخوض معارك غير متماثلة.

ثالثاً: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

International Crisis Group [ICG],
«Taking the U.S. and Iran Off Collision Course,»
Alert/Middle East and North Africa (15 May 2019).

يحذر هذا التنبيه الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية من أن يؤدي التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة وإيران في الخليج إلى مواجهة عسكرية بين الجانبين، سواء بشكل مباشر أو بالوكالة. ولذا يدعو إلى تبريد الرؤوس في العواصم الأوروبية كما في طهران وواشنطن ـ لتفادي الانزلاق إلى حرب كارثية في المنطقة.

ويشير التنبيه إلى خطورة التطورات التي تمثلت بالهجوم الذي تعرضت له ناقلات النفط الأربع قبالة ساحل الفجيرة بالإمارات العربية المتحدة بتاريخ 12 أيار/مايو 2019، واستهداف محطتين لضخ النفط بين العاصمة الرياض ومدينة ينبع الساحلية بواسطة طائرات من دون طيار. وسواء ارتبط هذان الحدثان المنفصلان بإيران أم لا فإنهما يمثلان علامات تحذير مشؤومة.

من هنا يدعو التنبيه إيران إلى العودة إلى الامتثال الكامل للاتفاقية النووية في سياق تهدئة الأوضاع، بينما يدعو الرئيس الأمريكي الذي يعتقد أن الوقت في صفه، ويمكنه الاستمرار في العقوبات للتأثير في الاقتصاد الإيراني من دون الالتزام بأي وقت محدد، إلى التنبه إلى أن فترة الانتظار والترقب قد وصلت إلى نهايتها، بخلاف ما يعتقد بعض المستشارين في الإدارة الأمريكية. وقد حان الوقت لتنتشر الرؤوس الأكثر برودة ولكي يتحرك الجميع بصورة حاسمة لإخراج القطارات من مسار التصادم.

ـ 2 ـ

John Holland-McCowan,
«If Syria Safe-Zone Talks Fail: How the SDF Might Respond to Turkish Intervention,»
Policy Watch, no. 3121 (Washington Institute for Near East Policy) (17 May 2019).

يتحدث هذا المرصد السياسي الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى عن مفاوضات جارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا و«قوات سوريا الديمقراطية» بهدف إقامة منطقة آمنة في شمال شرق سورية حيث تسيطر «قوات سوريا الديمقراطية» ـ بقيادة «وحدات حماية الشعب» المتفرعة من «حزب العمال الكردستاني» وتحظى بدعم الولايات المتحدة في تلك المناطق.

في الوقت الذي سرّعت فيه الولايات المتحدة وتركيا و«قوات سوريا الديمقراطية» المناقشات المتعلقة [بإقامة] منطقة آمنة محتملة في شمال شرق سورية في الأسابيع الأخيرة، فقد أضافت رسالة مفاجئة في 6 أيار/مايو بُعداً جديداً على المحادثات. فعقب أول لقاء لزعيم «حزب العمال الكردستاني» عبد الله أوجلان مع محامين منذ ثماني سنين، أصدر مذكرة تدعو إلى [إجراء] «مفاوضات ديمقراطية» بين «قوات سوريا الديمقراطية» التي يقودها الأكراد وأنقرة من أجل تعزيز «الديمقراطية المحلية المنصوص عليها دستورياً ضمن إطار سوريا الموحدة».

ويعرب صانعو السياسة في الولايات المتحدة عن ثقتهم في إمكان نجاح المفاوضات، إلا أن فشلها قد دفع القوات التركية إلى الدخول إلى شمال شرق سورية بمحض إرادتها لإقامة منطقة عازلة من جانب واحد. وإذا ما حصل ذلك، يتوقع هذا المرصد السياسي أن تحاول «قوات سوريا الديمقراطية» إبرام اتفاق مع الرئيس السوري بشار الأسد وروسيا من أجل حماية المنطقة الشمالية الشرقية. لذا يدعو المرصد الإدارة الأمريكية إلى التنبه من أن السماح لأنقرة بإنشاء منطقة عازلة أحادية الجانب قد يؤدي أساساً إلى القضاء على أفضل حليف لواشنطن في سورية، مما يضعف النفوذ الأمريكي في المنطقة بصورة حاسمة □

المُستقبَل العَـرَبيّ

شروط النشر

المستقبل العربي مجلة عربية شهرية محكّمة تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية منذ عام 1978، وهي تُعنى بشؤون الوطن العربي، ونهضته ووحدته، وما يتعلّق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصُّعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعلمية والتقانية. تحفِّز المجلة الحسَّ النقدي، وتسعى في أبوابها المختلفة لتقديم قراءة علمية وعقلانية وموضوعية للقضايا والملفات المطروحة أو المهمة عربياً وعالمياً، كما تناقش قضايا خلافية من وجهات نظر متعددة.

تتوزع موضوعات المجلة على أبواب مختلفة، لكل منها معاييره وللنشر فيه شروطه. وتتسع صفحاتها لمختلف الباحثين والباحثات العرب، وهي تعطي الأولوية للنصوص التي تأتي بجديد، سواء على مستوى المعطيات والمعلومات، أم على مستوى المقاربات المنهجية والنظرية والاستنتاجات.

يمكن المساهمة في المجلة من خلال الأبواب التالية مع مراعاة شروط النشر الموضحة:

1 ـ **الدراسات**: يجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي، لناحية المنهج والتأصيل والمجيء بجديد، والاستناد إلى معطيات ووقائع حسية، وصحة المعلومات، والأمانة في الاقتباس والدقة في ذكر الهوامش والمراجع بأسلوب علمي يغطي كل المعلومات المطلوبة عن المصدر (سواء كان كتاباً أو مقالة في دورية، أو تقريراً...)، والبناء النصي واللغوي المتماسك والواضح والجميل، البعيد من الحشو والتكرار، والابتعاد من التعميمات والانتقائية، ومن الأحكام المسبقة غير المستندة إلى براهين وإلى تراكمات معرفية ونتائج بحثية سابقة وجديدة. يُشترط بالدراسة أن تتضمن **ملخصاً تنفيذياً**؛ و**مقدمة ومدخلاً منهجياً وإطاراً نظرياً**، تتضمن الفكرة الأساسية للدراسة وأهدافها والمنهجيات التي تعتمدها والأسئلة والإشكاليات التي تبحث فيها، وتأصيلاً نظرياً للبحث؛ يلي ذلك **متن النص** الذي يعالج موضوع البحث انطلاقاً من العام إلى الخاص، والذي يُفترض أن يوزّع على أبواب وعناوين فرعية متعددة المستويات؛ وصولاً إلى **الاستنتاجات** التي يُفترض أن تعرض باقتضاب أهم ما توصل إليه البحث. وانتهاء **بالخاتمة** التي تخرج بخلاصات وتوصيات مقتضبة. على ألا يتجاوز حجم الدراسة (باستثناء الخلاصة التنفيذية والهوامش أو المراجع) الـ 5000 ـ 6000 كلمة.

2 ـ **مقالات وآراء**: تناقش المقالة التي تدرج في هذا الباب موضوعاً خلافياً، بلغة عقلانية وموضوعية، أو ملفاً ساخناً، أو مقاربة تطرح وجهة نظر مغايرة، أو تقدم رؤية أو مقترحاً مستقبلياً لشأن عربي ما أو شأن عالمي مؤثر عربياً؛ كل ذلك بنمط تفكير وبأسلوب تحليل معمّقين، بعيدين من الخطاب اليومي والارتجالية. على ألا يتجاوز عدد كلمات المقالة الـ 3000 كلمة.

3 ـ **كتب وقراءات**: تتضمن مراجعة الكتاب عرضاً لمضمون كتاب صادر حديثاً، سواء باللغة العربية أو بلغة أجنبية، ومناقشة هذا المضمون ونقده، مع ضرورة إلقاء الضوء على هيكلية الكتاب والمنهجيات التي يقوم عليها والخلفية النظرية والفكرية التي تحكمه. على ألا تتعدى المراجعة حدود الـ 1500 كلمة.

4 ـ **أبواب غير ثابتة** مثل باب **أعلام** الذي يلقي الضوء على الأعمال الفكرية والتجربة الحياتية لأحد الأعلام العرب الذين تستحق أعمالهم وتجاربهم وإنجازاتهم التوقف عندها وتكريمها أو نقدها؛ أو باب **مقابلات** الذي يحاور أحد الأعلام العرب، أو غير العرب، حول تجربته الفكرية أو السياسية أو الثقافية؛ أو باب **مؤتمرات** الذي يلخِّص ويناقش نقدياً وقائع مؤتمر أو ندوة علمية على أن يقع النص في هذه الأبواب في حدود 2500 كلمة.

ترسل المساهمات إلى المركز مطبوعة إلكترونياً وفق برنامج وورد (Mircosoft Word) على البريد الإلكتروني: info@caus.org.lb

تتم مراجعة كل المساهمات المرسلة إلى المركز والملتزمة شروط النشر المبيّنة أعلاه وتعرض على اللجنة الاستشارية للمجلة للموافقة على نشرها، أو يتم رفضها أو طلب إدخال تعديلات عليها بناء على معايير النشر المعتمدة في المركز، ويتم إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية في مدة أقصاها 6 أسابيع.

للاشتراك في مجلة

المُستقبلُ العَربيّ

(تصدر المجلة باللغة العربية شهرياً)

- **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
100 $ للنسخة الورقية.	150 $ للنسخة الورقية.
10 $ للنسخة الإلكترونية.	40 $ للنسخة الإلكترونية.
105 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.

- **الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:**

تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

- **الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر** يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

- **شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن**، التي تزيد على **1000** كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **سبعة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

يرجى تسديد المبلغ كما يلي:

(1) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(2) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (390-3800022-003) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب: 5605 – 11 ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: 736152 ـ 31 / 255620 .

تحية وفاء إلى

أديب عزت الجادر



تحية وفاء من فريق عمل مركز دراسات الوحدة العربية
إلى العَلَم العراقي والعربي

الفقيد الأستاذ المهندس أديب عزت الجادر،
صديق المركز وعضو مجلس أمنائه،
الذي وافته المنية في آذار/ مارس الماضي.

وسيبقى الجادر رمز المثقف والمناضل والمسؤول العربي

الذي آمن بمبادئ القومية العربية والديمقراطية وحقوق الإنسان،
وعمل معظم حياته، وفي مختلف المواقع
الرسمية وغير الرسمية التي شغلها،
على تحقيق هذه المبادئ.





AL MUSTAQBAL AL ARABI
[THE ARAB FUTURE]

No. 484 | June 2019

484

2019/6

A monthly journal published by Centre for Arab Unity Studies

Address: "Al Mustaqbal Al Arabi", Beit al-Nahda Bldg., Basra Str.
P. O. Box 113-6001 | Hamra, Beirut 2034 2407 – Lebanon

Tel: +961 1 750084/5/6/7
Fax: +961 1 750088

 **info@caus.org.lb**  **www.caus.org.lb**

@CausCenter **CausCenter** **@CausCenter**

ANNUAL SUBSCRIPTION (Including Shipping)

	Paper	E-Journal	E-Journal + paper
Individuals:	$ 100	$ 10	$105
Institutions:	$ 150	$ 40	$180

PRICE LIST

Cyprus **€ 5**
France **€ 6**
Germany **€ 4**
Greece **€ 6**
Italy **€ 3**
UK **£ 4**
Switzerland **CHF 10**
Iran **IRR 25000**
USA & Other Countries **$ 8**

سعر العدد

لبنان 4000 ليرة	البحرين دينار واحد	السودان دولار واحد
سورية دولار واحد	قطر 10 ريالات	ليبيا دولار واحد
الأردن 2 دولار	السعودية 10 ريالات	الجزائر 2 دولار
العراق 2 دولار	اليمن دولار واحد	تونس 4 دنانير
الكويت 1 دينار	عُمان ريال واحد	المغرب 15 درهماً
الإمارات 10 دراهم	مصر 20 جنيهاً	موريتانيا 300 أوقية



مركز دراسات الوحدة العربية

ISSN 1024-9834